



سازمان
کتابخانه و اسناد

۲۰۲

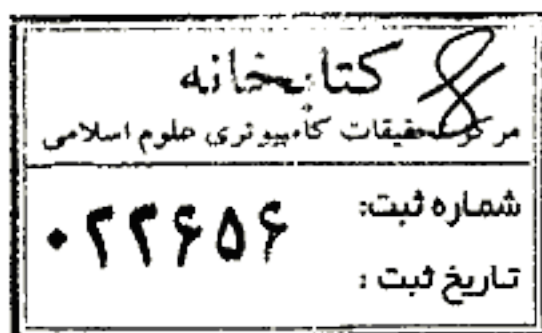
الكتاب المعبر في الحكمة

لأوحد الزمان أبي البركات هبة الله
ابن علي بن ملكا البغدادي
المشرفي في سنة
سبع وأربعين وخمسة مائة

الطبعة الثانية

من منشورات جامعة اصفهان

في سنة ۱۳۱۵ هـ ق



انتشارات دانشگاه اصفهان



مرکز تحقیقات کلامیه و تری علوم اسلامی

نام کتاب: المعتمر

مؤلف: ابوالبرکات بغدادی

ناشر: دانشگاه اصفهان

لیتوگرافی و چاپ: چاپخانه دانشگاه اصفهان

نوبت چاپ: دوم

تیراژ: ۱۰۰۰ نسخه

قیمت دوره کامل: سه جلد

سال انتشار: ۱۳۷۳

محل توزیع: اصفهان، انتشارات دانشگاه اصفهان تلفن ۶۸۳۰۹۰ داخلی ۵۸۸
تهران، خیابان انقلاب خیابان لبافی نژاد بین فخر رازی و دانشگاه، پلاک ۱۳۸.
مؤسسه کتابیران، تلفن ۶۴۳۲۱۳.

الجزء الاول

من

الكتاب المعتبر

في الحكمة

سيد الحكماء اوجد الزمان ابي البركات هبة الله

ابن علي بن ملكا البغدادي المتوفى سنة

سبع واربعين وخمسة مائة

رحمه الله تعالى

مركز تحقيقات كويتية علوم ودراسات

الطبعة الاولى

تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية

بميدان آباد الدكن حر سها الله عن طوارق

الزمن و حفظها من الشرور

والآفات والفتن

في سنة ١٣٥٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الله ولي التوفيق

الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

ويشتمل على الجزء الاول من علم المنطق تصنيف (١) سيد الحكماء اوجد الزمان
ابى البركات هبة الله بن على بن ملكارضى الله عنه (٢) اما بعد حمد الله على نعمه
التي حمده من افضلها وشكره على آلائه التي شكره من اتمها واكملها .

فاننى اقول مفتتحا لكتابتى هذا ان عادة القدماء من العلماء الحكماء كانت جارية
في تعليم العلوم لمن يتعلمها منهم وينقلها عنهم بالمشافهة والرواية دون الكتابة
والقراءة فكانوا يقولون ويذكرون من العلم ما يقولونه ويذكرونه لمن
يصلح من المتعلمين والسائلين في وقت صلوحه كما يصلح وبالعبارة اللاتقة
بفهمه وعلى قدر ما عنده (٣) من العلم والمعرفة المتقدمين فلا يصل عليهم الى غير اهله
ولا الى اهله في غير وقته ولا على غير الوجه الذي يليق بعلمهم ومعرفةهم وذكائهم
ونظنتهم .

وكان العلماء والمتعلمون في ذلك الوقت كثيرى العدد طويلي الاعمار ينقلون
العلوم من جيل الى جيل باسرها وعلى اتم ما مما فلا يضيع منها شيء ولا ينسى
ولا يقع الى غير اهله .

(١) لا - لسيدنا سيد - (٢) لا - رحمه الله - (٣) لا - عندهم -

فلما قل عدد العلماء والمتعلمين وتقصرت الاعمار وتقصرت المهمم وانقرض كثير من العلوم لقلة المتعلمين والناقلين اخذ العلماء في تدوين الكتب وتصنيفها لتتخفظ فيها العلوم وتنتقل من اهلها الى اهلها في الازمان المتباعدة والا ماكن المتباعدة واستعملوا في كثير منها الغامض من العبارات والخفي من الاشارات اللذين يفهمها ارباب الفطنة ويعرفها الاكياس من اهل العلم صيانة منهم للعلوم عن غير اهلها .

فلما استمر الامر في تناقص العلماء وقتهم في جيل بعد جيل اخذ المتأخرون في شرح ذلك العويص وايضاح ذلك الخفي ببسط وتفصيل وتكرار وتطويل حتى كثرت الكتب والتصانيف وخالط اهلها فيها كثير من غير اهلها واختلط فيها كلام الفضلاء المجودين بكلام الجهال المقصرين .

فلما قدر لي الاشتغال بالعلوم الحكيمة بقراءة الكتب التي نقلت فيها عن المتقدمين والتفاسير والشروح والتصانيف التي شرحها وصنفها المتأخرون كنت (١) اقرأ كثيرا واكتب عليه اكبا باطويلا حتى احصل منه علما قليلا لان كلام القدماء كان يصعب فهم كثير منه لا اختصاره وقلة تحصيله ومحصوله واختلال عبارته في نقله من لغة الى لغة وكلام المتأخرين لاجل طوله وبعد دليله عما يدل عليه وحجته عن محجته واعواز الشرح والبيان المحققين في كثير من المواضع اما للغموض واما للاعراض فيتعدى الفهم لاجل العبارة والشرح والعلم لاجل الدليل والبيينة . فكنت اجتهد بالفكر والنظر في تحصيل المعاني وفهمها والعلوم وتحقيقها فيوافق في شيء لبعض ويخالف في شيء آخر لبعض من القدماء في اقاويلهم وتحصيل اشباع النظر في صحيفة الوجود من ذلك ما لم يقل اولم ينقل وكان ذلك جميعه لا ينضبط بالحفظ بل يتعلق في اوراق استبقيتها لارجعة والتحصيل فاطلع على تلك الاوراق من (٢) رغب في تبييض مصنف منها فامتنعت عن ذلك لما قدر (٣) من وقوعه الى غير اهله ممن يقبل او يرد ما فيه اوشيا منه بجهل وقلة تأمل .

(١) قط - وكنت. (٢) بها مش قط - يعني - علاء الدولة (٣) لا - يقدر -

فلما كثرت تلك الاوراق وتحصل فيها من العلوم ما لايسهل تضييعه مع تكرار الالتباس عن تعيين اجابتهم اجبتهم الى تصنيف هذا الكتاب في العلوم الحكيمية الوجودية الطبيعية والالهية .

وسميته بالكتاب المتبر لاني ضمته ما عرفته واعتبرته وحققت النظر فيه وتممته لاما نقلته عن غير فهم او فهمته وقبلته من غير نظر واعتبار ولم اوافق على (١) ما اعتمدت عليه فيه من الاراء والمذاهب كبير الكبره ولا خالفت صغيرا لصغره بل كان الحق من ذلك هو الغرض والموافقة والمخالفة فيه بالعرض .

وكان اغلب اجابتي فيه لكبير تلاميذي وقديمهم الذي هو كاتبه ومستمليه والذي تصفح تعاليمه وراجع في علومه حتى كمل وانتهى باستملائه مع تعليمه وتحقيقه وقد مت على ما ضمته من العلوم الوجودية ذكر العلوم المنطقية التي قيل فيها انها (قوانين الا نظار وعروض الافكار)

واحتديت في ترتيب الاجزاء والمقالات والمسائل والمطلوبات حذوارسطوطاليس في كتبه المنطقية والطبيعية والالهية وذكرت في كل مسألة آراء المتبرين من الحكماء والحققت ما اعوز ذكره من اقسام الراى واوردت البيانات والحجج بمقتضى النظر ما ذكر منها وما لم يذكر ثم تعقيبتها بالاعتبار واعتمدت من حملتها على ما رجحت به في العقول كفة الميزان وانتصر وثبت بالدليل والبرهان ورفضت ما عداه كائنا ما كان ومن كان كما يظهر لتأمله بالمطالعة والتصفح والمراجعة ويرى عذري في البيان وحجتي في الحجة وبرهاني في الرهان .

وقابلت جميع ذلك بالكتاب الاصل والصحيفة الاولى اللتين (٢) اذا نقل الكتاب منهما اصحاب او قابل بهما صحح الكتاب وقسمت (٣) كتابي هذا الى ثلاثة اقسام القسم الاول يشتمل على العلوم المنطقية والقسم الثاني يشتمل على العلوم الطبيعية والقسم الثالث يشتمل على علم ما بعد الطبيعة والعلم الالهى وعلم المنطق يشتمل على ثمانية مقالات المقالة الاولى ستة عشر فصلا المقالة الثانية سبعة فصول المقالة الثالثة

(١) لا - فيما (٢) لا - اللذين - (٣) من هنا الى المقالة الاولى - من كو-

ثمانية عشر فصلا المقالة الرابعة سبعة فصول المقالة الخامسة سبعة فصول المقالة السادسة فصل واحد المقالة السابعة فصلان المقالة الثامنة فصل واحد .

المقالة الاولى

في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم

الفصل الاول

منها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه

الحكماء من جملة العلماء هم الذين يطلبون العلم بالموجودات والحق منه لعينه وبينهم خلاف واختلاف في علومهم ومذاهبهم المنقولة عنهم يسوء لاجله ظن المبتدئ في طلب العلم حيث يرى الخلاف دليلا على عدم الاصابة في الكل او في البعض فيقول لو كان الانسان يصل بنظره الحكيم الى الحق المبين الذي يحصل له به ثقة اليقين لما اختلف النظار من العلماء ولا استمر الخلاف بين الحكماء الذين قيل فيهم ان مطلوبهم الحق لعينه في علم الموجودات لا لاغراض مختلفة تختلف بحسبها مذاهبهم في مطالبهم فدعا هذا الفكر وامثاله اهل النظر من العلماء والمتعلمين الى طلب ما لاجله يصل الى علم الحق ومعرفة من الطالبين من يصل ويضل عنه من يضل ويقصر من يقصر ويصيب فيه من يصيب ويخطئ فيه من يخطئ فقالوا في ذلك اقوالا متفرقة مبددة فيما بين اقوالهم في علومهم فهذبها الانظار واتمها الافكار حتى كتب ارسطو في ذلك الكتاب الذي سماه بعلم للمنطق في عدة اجزاء ضمن كل جزء منها فنا من فنون الانحاء التعليمية الفكرية النظرية فيما يتصوره الانسان ويصدق به فكان هذا الكتاب في هذا المطلوب اكل وللغراض المقصودة فيه احوى من جميع ما نقل الينا عن القدماء في فنه ودل كلامه فيه على ان غرضه المقصود منه ذكر الاسباب التي اوجبت لاهل النظر في نظرهم ما اوجبت من اختلافهم في مذاهبهم وعلومهم حتى وصل منهم من وصل الى الصواب ووقع من وقع الى الخطا وبما ذاب وصل الى ذاك ويتجنب هذا وعلى ان موضوعه الذي

يتصرف فيه المنطقي هو ما به يتوصل الى معرفة المجهولات والعلم بها وهو المعاني السابقة الى اذهان الناس قبل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الاكتسابية فانه يستعملها في ذلك بتصرفه فيها تصرفا يكسبها صوراً تأليفية كما نذكرها .

ولذلك يقول ان كل تعلم وتعلم ذهني فبعلم سابق وعلى ان مطالبه هي انه كيف يتوصل الانسان بالمعرفة والعلم السابقين الى تحصيل المعرفة والعلم المكتسبين بالطلب وعلى اى وجه يكون ذلك وعلى ان غايته افادة ما يتوصل به الانسان الى اكتساب المعارف والعلوم المجهولة ومعرفة الحق فيها من الباطل والصدق مما يقال فيها من الكذب .

وقال قوم ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعاني وما اصابوا فان ذلك هو علم اللغات - وغرض المنطق ومنفعته بحسب ما قيل يدلان على ان المنطقي لا مدخل للالفاظ في علمه الا بالعرض كدخولها في سائر العلوم والصنائع للفاوضة فيها وهو يتصرف بذهنه في تعرف المجهولات من المعارف والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سبقت الى ذهنه من غير حاجة الى الالفاظ وان دخلت الالفاظ في اجزاء من هذا العلم فدخولها في غرضه بالعرض لا بالذات كما ستعلمه من الجدل والخطابة والسفسطة والشعر التي ظن هؤلاء ان حكم الباقي مثل حكمها واذا كان كذلك فان (١) المقصود بالذات المعاني (٢) والالفاظ بالعرض ومن اجلها ودخول الالفاظ في خطاب الحاضرين من حيث تدل على المعاني كدخول الكتابة في خطاب الغائبين من حيث تدل على الالفاظ وكما انه لا يلزم ان تكون الكتابة موضوع علم المنطق لانه قد ضمن الكتب كذلك لا يلزم ان تكون الالفاظ موضوعاً له لانه ينطق به ويفاوض فيه بها وانما الذي غلط في هذا الموضع هو ما اتفق من الغناء عن الكتابة باللفظ ولم يتفق الغناء عن اللفظ بغيره .

(١) لا - فالمقصود (٢) زاد قط - (ايضا) -

فقد تحصل مما قيل ان منفعة هذا العلم هي هداية الازهان الى حقائق المعارف والعلوم وردها عن الزيغ والزلل فيها .

وغرضه معرفة ما به تكون الهداية والرد وكيف يكونان به .

وموضوعه ما به يتوصل الى الهداية والرد المذكورين من المعارف والعلوم السابقة الى الازهان من حيث يتوصل بها الى ذلك ومطلوباته هي القوانين التي تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة من جهة المعارف والعلوم السابقة الى الازهان فهو قانون الهداية النظرية التي تكون بسابق المعارف والعلوم الى ما يكتسب بها منها .

واقول ان النفوس الانسانية مختلفة في طباعها وغايرها وان الهداية النظرية في العلوم منها اولية ومنها تعليمية والاولية هي الحكمة الغريزية التي هي موجودة بالفطرة لنفوس دون غيرها والتعليمية هي القوانين الصادرة عن تلك الفطرة المنسوخة منها يتعلمها فاقد الحكمة الغريزية من واجدها والواجدون لها على تسمين واجد على فطرته الاولى وغريزته الطاهرة مما يدنسها وواجد تدنس فطرته بما طرأ عليها من عادات وتعاليم اخرى والاول هو القدوة لنفسه ولغيره والثاني يحتاج الى الاول حتى يقابل غريزته بغريزته مقابلة النسخة بالام فيصلحها بها والفاقدون على تسمين قابل وغير قابل والقابل هو الذي تعدم في فطرته الحكمة الغريزية وضدها المانع عن تعلمها فيهدى بالتعلم ويستفيد منه بقدر ما يتعلم من القوانين المنسوخة من الغريزة الاولى اذلا مانع لها .

وغير القابل هو الذي يوجد فيه مع عدم الحكمة الغريزية غريزة هي ضدها فتكون خارجة بالطبع عن الغريزة الاولى بائنة لها في احكامها ومذاهبها وهي التي لا تستفيد العلم ولا تقبل الهدى لمانع من طبيعتها وغريزتها .

وعلم المنطق يستغنى عنه الاول ولا ينتفع به الآخر ومنفعة الثاني به اكثر من منفعة الثالث لكون هذا مطبوعا وهذا مكلفا ولكل تعليم وتلم ضرورة الى الالفاظ من جهة مفاوضة العلم للتعلم على طريق العموم وهي موجودة فيما تلقنه الناس

ونشأ على تعلمه من اللغات وعلى طريق الخصوص في علم علم من جهة الفاظ يختص وضعها وعرفها بذلك العلم فذكر الآن من ذلك ما يختص بعلم المنطق وتقدمه على ما نبتدى به منه .

الفصل الثاني

في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها كل لفظ يجري بين الناس في مفا وضايتهم ومحا وراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دل به عليه ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يستدل به عليه وقد يدل اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل كما يفهم الحيوان الناطق من لفظة الانسان ويسمى ذلك دلالة المطابقة وقد يدل على معنى هو في ضمنه ومن جملة كما تدل لفظة الانسان على الحيوان او على الناطق فان في دلالتها عليه دلالة على كل واحد منها وتسمى دلالة التضمن ويفهم منه ايضا معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جملة لكنه لازم له ومقارن غير متفك عنه وتسمى دلالة التزام كما تدل لفظة المتحرك على معنى المحرك والسقف على الحائط فان المتحرك لا ينفك عن محرك وان لم يكن هو المحرك ولا مفهوم المحرك جزء من مفهومه والسقف لا ينفك عن الحائط وان لم يكن الحائط هو ولا جزءه ولو جعلت دلتين مطابقة وهي الاولى والآخران يجتمعان في الالتزام والاول منها يخص اذا خص بالالتزام التضمن والثاني بالالتزام الاستتباع فان الجزء انما يفهم لزوما لفهم الكل لكان صوابا ايضا .

والاسماء قد تشترك المسميات بها في المسموع منها والمفهوم كما تشترك الفرس والانسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الانسان وتسمى متواطئة وقد تختلف فيها كما تختلف زيد وعمر وفي مسموعها ومفهومها بل كالانسان والحجر والحيوان والشجر وتسمى متباعدة -

وقد تشترك في احدها اما في المسموع دون المفهوم كما تشترك هذا الشخص وهذا الشخص في اسم زيد والبصر وينبوع الماء في اسم العين وتسمى مشتركة

ومتفقة .

واما في المفهوم دون المسموع كاشراك العقار والخمر والبشر والانسان وتسمى مترادفة .

وقد يدل باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة باوضاع مختلفة بمفهوم مفهوم كما يقال لحيوان ما انه متحرك تارة بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كينته او نقصانها وتارة بمفهوم حركة الاستحالة وذلك باشتداد كينته كلونه او حرارته (١) وضعفها وتارة بمفهوم حركة النقلة في مكانه ويكون ذلك اللفظ في دلالة على ذلك الواحد من المسميات اسما مشتركا لاتحاده في المسموع وتكثره في المفهوم .

وقد يدل باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة في الوجود الواحد بوضع واحد ع-لى سبيل التركيب كما يدل بالابيض على البياض وعلى حامله وبالمتحرك على المكان وساكنه وبالابيضاض على البياض وتجده في نفسه وبالبييض على البياض وتجده لحامله وبقولنا تحرك ويتحرك على الحركة ووضعها وزمانها المعين وللغات في هذا سبيل الى التوسع والزيادة واقام اصطلاح على تسمية كل صنف منها باسم يعرف به كما اصطلاح على ان يقال لما جرى مجرى الابيض والمتحرك اسم مشتق وهو الدال على موصوف بصفته ولما جرى مجرى المكي والمدني والهاشمي والعاوي اسم منسوب ونسبي وهو الدال على منسوب الى شيء بذلك الشيء الذي هو منسوب اليه وعلى نسبه اليه ولما جرى مجرى تحرك ويتحرك فعل وكلمة وهو الدال على صفة ما موصوف غير معين في زمن معين من ماض او مستقبل ولما خالف ذلك في ان لا يدل مع الدلالة على الموضوع على زمانه من سائر الالفاظ اسم كزيد وعمر والاسان والقرس ولما جرى مجرى الابيضاض اسم هو مصدر لان منه تبنى الافعال التي هي الكلم كقولنا ابيض ويبيض ابيضاضا وهو الدال على امر ما ووجود زمني هو فيه غير قار على حد يقف الوجود منه عنده .

وكل ما يقال في المحاورات اللفظية من الالفاظ فاما ان يكون لفظا مفردا وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد او الانسان واما ان يكون مؤلفا وهو الذي يراد باجزائه دلالة على جزء ما يراد بكلمة كقولنا زيد كاتب او الانسان حيوان ومن اللفظ المفرد ما دلالة دلالة تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به (١) مستقلا بمفهومه في دلالاته وتلك هي الاسماء والافعال اعني الكلم كقولنا زيد وعمر ووفعل ويفعل فانه لو سأل سائل وقال من هذا كان الجواب بانه زيد او عمر وجوابا مستقلا بمفهومه في دلالاته وكذلك لو قال ما الذي فعل فقال قام او مشى او ما الذي يفعل فقيل يقوم او يمشى لكان الجواب بكل واحد من هذه جوابا مستقلا بمفهومه في دلالاته .

ومنه ما دلالاته غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به غير مستقل بمفهومه في دلالاته كقولنا في والى ومن وعلى فانه لا يقال لاما في ولا ما على كما يقال ما هذا وما الانسان وما فعل ولا من في ولا من على كما يقال من زيد او من الانسان ولو سأل سائل يقال من هذا او ما الذي فعل او يفعل او ما الذي عرض له او كيف هو كان الجواب بانه من اولى اولى او على جوابا مستقلا (٢) بمفهومه في دلالاته وهذه واما لها تسمى ادوات وحروف لا يتلفظ بها في المحاوراة الامع غيرها .

والاسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كزيد والانسان والحجر ومنها مركبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة بل وكالابيض والاسود وسائر الاسماء المشتقة والمنسوبة والمصادر فان في سائرهما تركيبا بهذا المعنى على ما قيل ولا شك ان الفرق بين التركيب والتأليف في الالفاظ مفهوم مما قيل فليس صاحب الدار لفظا مؤلفا وان كان لمسموعه اجزاء يتلفظ بكل منها على انفراد فليست هي دالة على اجزاء من مفهومه المدلول به عليه فليس (٣) الدار احد جزئي مفهومه الذي هو صاحب الدار ولا هو ذال عليها بقصد متوجه اليها وانما صاحب الدار

(١) منه - لا (٢) كذا - في قط ولا - وفي - كو - غير مستقل وهو الصواب - ح

(٣) لا - مفهوم الدار

انسان له صفة نسبة (١) الى شيء هو الدار يدل عليه بها وعليها بالدار وامثال هذه
مفهومه عند من تأمل قليلا ويتثبت في تأمله لا كمن فهم التركيب تأليفا ورد على
ارسطوطاليس في قوله بان عبدا لله وعبدا شمس من المركبات بان بين انهما ليسا من
المؤلفات واتعب نفسه في ما لا اختلاف فيه وهو انها ليسا من المؤلفات وذلك لم يقل
وانما قيل انه مركب وذلك غير مردود وايضا فان ارسطوطاليس قال ذلك في
الاسماء دون غيرها لان هذا التركيب انما يكون في الاسماء ولا يكون في النكح
ولا في الحروف فان الاسم يركب من اسمين كعبدا لله و(عبدا شمس - ٢) ومن اسم وكلمة
مثل تأبط شرا ولا يركب الكلمة من كلمتين ولا من اسم وكلمة وكذلك الحرف
ولا في لغة من اللغات واما التأليف فانه يكون في جميعها بل بين جميعها ومن قال ان
عبدا لله لفظ مؤلف فقد جعله الفاظا لا لفظا فان التأليف انما يكون بين اشياء ولا يلزم
منه الاتحاد واما التركيب فانه يكون للتحد من اشياء ولا يليق ان يقال لفظه
مؤلف بل مركبة وانما يقال الفاظ مؤلفة ولفظ مؤلف لان اللفظ اسم الجنس لا يمنع
قوله على واحد ولا على كثير فاللفظ المؤلف ويعرف بالقول فمنه ما تأليفه تأليف
يشتمل عليه في المفهوم وحده يصح ان يدل عليها بلفظة واحدة في المسموع
كقولنا الحيوان الناطق المائت فان هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي
الانسانية ويدل عليها بلفظة واحدة وهي قولنا انسان ومنه ما ليس كذلك كقولنا
الانسان حيوان فانه لا اتحاد له في مفهومه ولا في مسموعه .

وقيل ان كل محاوره لفظية فهي لغرض هو اما طلب من القائل او اعطاء والطلب
على ما صنف اما طلب قول واما طلب فعل غير القول وطلب القول يسمى مسألة
واستعلاما وطلب الفعل فهو كالامر والاتماس والتضرع والاعطاء باللفظ هو
الاعلام والاخبار كقولنا ان زيدا حيوان والانسان ناطق ويلزمه ان يكون
صادقا او كاذبا وذلك مما يلزم اللفظ المراد ولما في قوته من المؤلف فان القائل
انسان او حيوان ناطق مائت ما لم يصف اليه غيره اضمارا او تصريرا لم يصدق
ولم يكذب وكل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف ويسمى خبرا وقولا

جاز ما فهذه اصناف ما يدخل في المحاورات من الالفاظ المؤلفة وهي المسماة اقوالا
وما لم تتضمنه هذه القسمة من اللفظ المؤلف كالا لفاظ المقولة للتمنى كقول
قائل يا ليتني عالم وللتعجب كقوله ما احسن هذا فليس يدخل منها في المحاورات
والمفاوضات الا ما كان المقصود به عند القائل الاخبار وان لم يكن في صيغته
الظاهرة ودلالته الاولى كذلك ففي هذا القدر كفاية بحسب ما يقتضيه هذا للوضع
من الكلام في الالفاظ .

الفصل الثالث

في المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الاذهان

ولان الانسان في مبدأ نظره قد لا يشعر بفرق فيما يدركه بين متصورات ذهنه
وبين موجودات الاعيان فلذلك تكون الاسماء لما عنده مشتركة ودلالته عليها
بالالفاظ دلالة واحدة حتى يسمى خيال زيد زيد او صورة الانسان انسانا
والاسماء بالحقيقة عند كل مسم انما هي لتصورات ذهنه وبوساطتها هي عنده
للموجودات حتى انه لو رأى فرسا من بعيد فلم يتحققه ولم يتمثل في ذهنه منه
حقيقة صورته بل غلط فيه فظنه حمارا لقد كان يسميه بحسب ما تصور في ذهنه
لا بالاسم الموضوع لحقيقته وكذلك اذا تمثل في ذهنه من الكثيرين صورة
واحدة سماهم باسم واحد كما يسمى كل واحد من زيد وعمرو وخالد انسانا وكل
واحد من الفرس والانسان حيوانا .

فاذا قيل ان كذا هو كذا مثل ان زيدا هو انسان فقد قيل ان الشيء المسمى زيد
هو الشيء المسمى بانسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المسمى زيد
معناه في الذهن المعنى المسمى بانسان والمقول كعنى الانسان يسمى محولا والمقول
عليه كزيد يسمى موضوعا والقول الذي بمعنى المصدر لا الذي هو لفظ مؤلف
يسمى حملا والمعنى المحمول فقد يحمل باسمه ويقال بنفسه حتى يقال ان الموضوع
هو المحمول كما يقال ان زيدا هو انسان ويسمى حمل مواطأة لان المحمول
هو صورة الموضوع ومعناه وقد يحمل بلفظ مؤلف من اسمه ومن لفظ نسبة
يقال

يقال بها لانها صورة حالة منسوبة الى الشيء بانها له وفيه لاصورة ذاته كما يحمل
البياض على زيد فيقال زيد ابيض او ذوبياض وناطق او ذونطق والحمل بالحقيقة
هو اضافة المعنى المحمول الى موضوعه واعتباره بقياسه عندا لذهن وذلك ممكن
لكل شيء بقياس كل شيء اعني ان كل معنى ذهني قد يمكن الذهن اعتباره بقياس
كلما يقدر موضوعا (فيكون - ١) في اعتباره ممكنا ان يحمل عليه وان لا يحمل من
حيث هذا متصور ذهني وهذا موضوع اعني مقدر الموضوعية وقد تسمى هذه
الاضافة والاعتبار التقديري حملا وان كان بالحقيقة جواز الحمل وامكانه عند
الذهن .

ثم ان التأمل والحكم العقلي ان اخرج هذا الجواز الى الوجوب اعني ان او نجب
فيما قدر حملة الحمل بالحقيقة سمي ذلك حملا بالايجاب وذلك هو الحكم بوجود شيء
لشيء كالكتاب لزيد في قولنا زيد كاتب وان اخرج ذلك الجواز الى المنع
اعني ان منع من حمل ما قدر حملة سمي ذلك حملا بالسلب وذلك هو الحكم بلا وجود
شيء لشيء كالكتاب لعمر وفي قولنا عمر وليس بكاتب والحمل الحقيقي هو الذي
بالايجاب واما الذي بالسلب فليس بحمل بل هو بالحقيقة رفع الحمل ومنعه وانما سمي
حملا بالمجاز من جهة الاضافة المقدرة على ما قيل ومن اجل الجواز الذهني الاول
فالحمل مقول عليهما باشتراك الاسم لا قولاً بمعنى واحد وكذلك الحمل الايجابي
اذا قيل على ما يحمل بذاته ولفظه بانه هو كالانسان على زيد وعلى ما يحمل بنسبة
واشتقاق لفظ مؤلف من لفظه ولفظ النسبة كالابيض والاسود على زيد انما
يقال باشتراك الاسم ايضا لا قولاً بمعنى واحد - فالحمل انما هو قول لفظ بمعناه
على الموضوع الواحد وعلى الموضوعات الكثيرة .

وكل لفظ يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين كالانسان المقول بمفهومه
على زيد وعمر ويسمى كلياً وكل لفظ لا يصح فيه ان يقال بمفهومه على اكثر
من واحد كزيد او عمر ويسمى جزئياً فان الدال بلفظة زيد في مفاوضته انما يدل
بها على ذات زيد الذي هو شخص واحد معين لا على كل مسمى بزيد وذات زيد

وهو به لا يجوز ان تتصور له ولا آخر غيره والكلية بالحقيقة واولا للمعنى ولللفظ من اجاء وكذلك الجزئية .

والشكلى فاما ان يقال على ما هو كلى له بمعنى مقوم له حتى يكون هو حقيقته كالانسان لزيد او داخل في حقيقته دخول الجزء كالحيوان للانسان ويسمى ذاتيا واما ان لا يكون قرله عليه كذلك بل انما يقال بمعنى زائد على هو به عارض لها كالابيض والاسود للفرس والانسان ويسمى عرضيا والذاتى فنه ما يصلح لان يقال في جواب ما هو كالحيوان لصلح لذلك في جواب السائل عن الانسان والفرس بما هو وانما صلوحه لذلك لان المحجب به يكون قد وفى السائل كمال المعنى الذاتى المشترك هو بهما لا كالحساس الذى لو اجاب به لقد كان انما يدل على بعض الهوية الذاتية المشتركة لهما فانها يشتركان في سائر ما به احيوان حيوان وذلك هو بالجسم وذى النفس والحساس والمتحرك بالارادة والمعتدى والمحجب بواحد منهما لا يكون قد وفى جواب سائله كالانسان لزيد وعمر ولا كالناطق لمثل ذلك ايضا ومنه ما لا يصلح لذلك كما قيل في الحساس والناطق -

والكليات المقولة في جواب ما هو قد يقال اكثر من واحد منها على اشياء واحدة باعيانها وتختلف تلك المقولات بالعموم والخصوص كالجسم والحيوان والانسان المقولة على زيد وعمر ووخالد فان الانسان يقال عليها في جواب ما هو والحيوان ايضا يقال عليها كذلك لكن قولنا اعم فانه يقال عليها مع الفرس والجمار وغيرها والجسم يقال عليها كذلك واعم من قول الحيوان فانه انما يقال عليها مع اصناف النبات والجمادات والاعم منها يقال على الاخص كذلك كالجسم على الحيوان والحيوان على الانسان .

فالكلى الاعم من الكلين المقولين في جواب ما هو يسمى جنسا لذلك الاخص والاخص يسمى نوعا له واول كلى يقال على الاشخاص في جواب ما هو يسمى نوعا ايضا لا باعتبار (١) انه اخص من كلى آخر مقول عليه في جواب ما هو لكن باعتبار قوله كذلك على الاشخاص اولا وبغير واسطة والمقول على انواع

كثيرة في جواب ما هو يسمى جنسا وكان النوع الذي بهذا المعنى اول نوع مقول على الاشخاص هو نوع الانواع كما ان اعم الاجناس اعنى آخر جنس مقول عليها يسمى جنس الاجناس لان هذا النوع اجناسه انواع وهذا الجنس انواعه اجناس ولان ذلك آخر تلك ونوعها وهذا اول هذه وبنسبها .

واما الكلّي الذي لا يقال في جواب ما هو من الذاتيات فانما لا يقال لانه لا يوفى حقيقة الهوية المطلوبة في سؤال ما هو ولكنه لذاتية لاحالة من متميات الحقيقة وما يدخل في كمال الماهية فهو وان لم يقل في جواب ما هو حتى لا يصلح ان يكون بنفسه الجواب فانه داخل في الجواب فان الناطق وان لم يصلح ان يقال على زيد وعمر ووخالد في جواب ما هو حتى اذا سئل عن احدهم بما هو قيل ناطق فانه يدخل في الجواب حتى يقال حيوان ناطق الا ان الانواع تفضل بخصوصها على عموم اجناسها باختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها كاختصاص الانسان دون الحيوان بالمناطق والفرس بالناطق وهي تميز الانواع المشتركة في طبيعة الجنس بعضها عن بعض فيقال لذلك في جواب اي شيء هو اعنى اي شيء هو النوع من جنسه كقولنا في الانسان اي حيوان هو فيقال ناطق والفرس فيقال صاهل فكل ذاتي (١) لا يقال في جواب ما هو فانه يقال في جواب اي شيء هو وذلك ان الذاتى اما ان يكون هو النوع واما ان يكون ما يشتمل عليه يتضمنه النوع لانه يشتمل كما علمت على كل ذاتى وما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذي به شارك غيره من الانواع والفصل الذي به يتميز عن غيره مما يشترك في الجنس من الانواع والنوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو والفصل هو المقول في جواب اي شيء هو فكل ذاتى اما مقول في جواب ما هو واما مقول في جواب اي شيء هو فكل ذاتى هو اما نوع لما هو ذاتى له واما جنس واما فصل . والعرضى ايضا ينقسم الى ما يختص بعرضه بنوع دون غيره كما ان احكام للانسان دون غيره من الحيوان ويسمى خاصة او عرضا خاصا والى ما يشترك النوع فيه غيره ويسمى عرضا و عرضيا عاما .

فقد تحصل من ذلك ان كل كلي فاما ان يكون ذاتيا لما هو كلي له واما عرضيا وكل ذاتي فاما مقول في جواب ما هو لما هو ذاتي له واما غير مقول والمقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس لما هو اخص منه مما هو مقول عليه كذلك واما الاخص وهو النوع لجنسه اعني لما هو مقول عليه كذلك واما ما لا يقال وهو الفصل الذي يتميز به الاخص مما يقال في جواب ما هو ويتخصص عن عموم الاعم والعرضي فاما الاعم من الكلبي الذي هو عرضي له ويسمى عرضيا عاما واما الذي يختص به ولا يكون لغيره وهو الخاصة فكل كلي لما هو كلي له هو اما نوع واما جنس واما فصل واما خاصة واما عرض عام وليس وصف كلي سوى هذه الخمس .

وقد يقسم العرضي بحسب عرض ستعلمه الى ما يعرض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس و الثقل للارض والخفة للنار وتسمى اعراضا ذاتية (١) لانها عرضت للشيء بذاته ومن ذاته يكون هذا مفهوما ثانيا للذاتي وزيادة قريبة في الاصطلاح وهي قولنا عرض ذاتي لاذاتيا مطلقا ولاوصفا ذاتيا والى ما يعرض له من غيره وهو له بغيره لا بذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحرارة للاء الحار فان النور للقمر لا من ذاته لكن من الشمس والحرارة للاء الحار لا من ذاته بل من النار او الشمس ويسمى امثاله لواحق خارجية (٢) وعوارض غريبة .

الفصل الرابع

في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة

(وهي الحدود والرسوم - ٣) واشباع الكلام فيها

اما الجنس فيعرف بانه المحمول الاعم من مجولين مقولين في جواب ما هو او بانه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف باوصاف ذاتية واما النوع فبانه المحمول

(١) في هامش قط - الذاتي اما الماخوذ في حد الشيء وهو ما قيل اولا او ما يؤخذ الشيء في حده وهو هذا الاخير كلقطة يؤخذ الانف في حدها فيقال تقعر الانف
(٢) كو - خارجه (٣) ليس في كو ولا -

الاخص من محولين مقولين في جواب ما هو او بانه واحد من كليات يعمها جنس واحد ثم لفظة النوع تقال على معنى آخر وهو كل معقول لاتبنا زاحاده باوصاف ذاتية ويعرف بانه المقول على كثيرين لانتختلف اوصافهم الذاتية في جواب ما هو فيكون المقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس واما الاخص وهو النوع وايضا اما المقول على مختلفين بالاوصاف الذاتية وهو الجنس واما على مالاختلف اوصافهم الذاتية وهو النوع فيكون للنوع مفهوم ان احدهما بالاضافة الى ما فوقه وهو الجنس والآخر لا تعتبر فيه اضافته الى ما فوقه بل الى ماتحته وهي اشخاصه التي لاختلف بالاوصاف الذاتية والاول قديعود باعتبار ماتحته جنسا اذ تكون تحته انواع تختلف اوصافها الذاتية فيكون نوعا وجنسا اما نوعيته بقياسه الى ما فوقه وهو الجنس واما جنسيته بقياسه الى ماتحته وهي الانواع فهو نوع الجنس وجنس لانواع والآخر لا يكون الانواع فقط اذ نوعيته كانت بقياس ماتحته وقد يتفق المعنيان في طبيعة واحدة كالفرس مثلا الذي هو نوع بالاضافة الى جنسه وهو الحيوان ونوع ايضا باضافته الى اشخاصه اذ لا يختلف باوصاف ذاتية وقد لا يتفقان في طبيعة اخرى كالحيوان الذي هو نوع بقياسه الى ما فوقه وهو ذوالنفس ولا يكون نوعا بقياسه الى ماتحته اذ هي انواع وتختلف باوصاف ذاتية وكذلك قد يجوز ان يكون نوعا بهذا المعنى الثاني ولا يكون نوعا مضافا وان كان على الاكثر لا يكون نوعا بالمعنى الثاني الا وهو نوع بالمعنى المضاف الا ان ذلك باعتبار الموجودات والنظر ههنا باعتبار التصور والعقل سواء اتفق في الموجودات (١) او لم يتفق واذا اتفق لهذا النوع الثاني ان يكون له نوعية بالمعنى المضاف سمي نوع الانواع ونوعا اخيرا وذلك ان الجنس قد يكون فوقه جنس كما قيل واذا انتهى الارتفاع في مرتبة العموم الى الجنس الذي لا يكون معموما من غيره سمي جنس الاجناس وكذلك النوع اذا كان نوعا لجنس يعمه وغيره فقد يكون ايضا جنسا بقياس ماتحته كما قيل واذا انتهى الى النوع الذي لا انواع اخرى تحته سمي نوع الانواع وليس يلزم في هذا النوع

الاخير ان تكون تحته اشخاص لامحالة متكررة في الوجود فانه قد قيل ان لا نعتبر فيما (نقره - ١) الآن الوجود وان الكلي بحسب هذا الوضع يكون كليا وان لم يكن منه في الوجود واحد ولا كثير وذلك انه وضع في تعريفه انه اللفظ الذي يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين فكان شرطه الصحة والجلوازلا الوجود والحصول واما في الوجود فقد يكون منه واحد لا غير كالشمس ويكون معنى الشمس ولفظها معنى ولفظا كليا لانه يصح قولها على كثيرين ولا يمتنع اذ لو وجد شمس كثيرة لسمى كل واحد منها بذلك الاسم معينا (٢) به ذلك المعنى فالمانع انه لم يوجد لان القول لم يصح كزيد انذى لم يصح قوله بمعناه على كثرة كما قيل وقد لا يكون منه في الوجود ولا واحد ايضا ككثير من الصور الذهنية التي لم يوجد منها في الوجود واحد ولا كثير ولا يوجد كجبل من ذهب وانسان طيار فان الانسان الطيار كلى ايضا لانه لو وجد منه كثرة لقيل لفظه بمعناه على كل واحد منها ولم يكن في الذهن ممتنعا كاللفظ الجزئي ومعناه وقد لا يكون واحد ولا كثير ولكن يجوز ان يوجد كخائط من ذهب وبيت من نحاس وكثير من تراكيب الاشكال والالوان في المواد الممكنة وقد يكون في الوجود منه كثير كاشخاص الناس فعلى هذا يجب ان يعلم معنى الكلي في جميع اصنافه ويعلم ايضا ان اعتبارات الكليات اعتبارات اضافية بقياس ما هي كليات له فالجنس جنس لما هو له جنس وليس جنسا لكل شئ بل قد يكون لغير ذلك نوعا كما علمت ويكون لاشياء عرضيا كاللون فانه جنس للبياض والسواد وعرض للحيوان وخاصة للجسم وكذلك في غيره على هذا النحو .

واما الفصل فانه يعرف بانه الكلي الذاتي المقول في جواب ايما هو او اي شئ هو او بانه الذاتي الذي به مختلف الانواع التي جنسها واحد واذ الفصل فصل للنوع والنوع فقد يكون جنسا وقد لا يكون فكذلك الفصل يكون للاجناس التي لها اجناس لكنه انما هو لها من حيث هي انواع لا من حيث هي اجناس فهو لا

(١) كولا - نقره (٢) كذا في لا وكو - وفي قط مهمل ولعله معنيا - ح .

محالة للنوع المضاف وذاتي له من حيث هو نوع سواء كان جنسا او لم يكن -
 واما النوع الذي بالمعنى الآخر فليس الفصل بذاتي له ولا هو له لاحالة في الاعتبار
 العقلي سواء اتفق كذلك في الوجود او لم يتفق فان معقوليته تم بان ما هو كلي
 له لا يختلف باوصاف ذاتية سواء كان له جنس او لم يكن واذا لم يلزم ان يكون
 له جنس فلا يلزم ان يكون له فصل فان العقل لا يلزم ان يكون فوق كل عام
 آخر اعم منه ولا يمنع ان يكون عام هو اول لا عام فوته وليس تحته في مرتبة
 الخصوص سوى الاشخاص فقط ولا يغلط في ذلك اعتبار الوجود وايضا فان الفصل
 انما هو فصل للشيء الذي هو له بالقياس الى ما ليس هو له اذ يقع به التمييز والخلاف
 بين ماهو له وبين ما ليس هو له سواء كان ذلك الشيء الذي ليس هو له كل شيء حتى
 يكون تميزه عن جميع الاشياء كالضاحك للانسان او كالحراق للنار او كان ذلك الذي
 ليس هو له انما هو له لبعض الاشياء كالبياض للفقنس (١) دون الغراب وسواء كان
 ذاتيا لما هو له او عرضيا ولكن المقصود فيما وضع ههنا هو الذاتي دون العرضي ولكن
 ليس من شرطه ان يكون فصلا بالقياس الى كل شيء وعلى الاطلاق بحسب ما وضع
 ههنا بل المعنى النوعي يتميز عن كل شيء ولا يمنع ان يكون تميزه عن بعض الاشياء
 بجنسه وعن بعضها بفصله ويتم تميزه الذي على الاطلاق بجنسه وفصله جميعا اذ ليس
 ما قيل من ان الجنس لا يميز ولا يدخل في جواب الاى على وجهه فانه لو فرض فرضا
 الى ما يتحقق الحال فيه في الوجود الذي لا يعتبره ههنا ان الانسان ناطق وهو مع
 ذلك حيوان اى مفترقا حساس والملك ناطق لكن ليس بحيوان لانه ليس بمفترقا
 ولا نام ثم الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان ليس بناطق والحيوان جنس
 لها اعنى الفرس والانسان والناطق فصلها يميز احدهما عن الآخر بانه لاحدهما وليس
 للآخر حتى كان الانسان يشارك الفرس بجنسه الذي هو الحيوان ويتميز عنه بفصله
 الذي هو الناطق ويشارك الملك بفصله الذي هو الناطق وينفصل عنه بجنسه الذي

(١) كذا في جميع الاصول هنا وفيما يأتي وصوابه الفقنس كعالمس وهو طائر

هو الحيوان لقد كان مما لا وجه لرد مثله الا ان يسمى الذاتي المشترك فيه من حيث هو مشترك فيه جنسا والذاتي المميز من حيث يميز فصلا حتى يكون الناطق جنسا للانسان والملك يقال عليهما في جواب ما هو لانه ذاتي مشترك لهما والحيوان فصلا يميز احدهما عن الآخر فلا يتناقض القول فيه ويستمر ان يقال الجنس في جواب ما هو والفصل في جواب اي شئ هو واياها هو ولا يكون الفصل من حيث هو فصل جنسا ولا الجنس من حيث هو جنس فصلا لانه حيث يقال في جواب اي شئ ويميز احد شيئين عن آخر لا يكون جنسا لهما وحيث يكون ذاتيا مشتركا شيئين لا يكون فصلا ذاتيا يميزا لاحدهما عن الآخر وذلك جائز لمن عناه وقد قال ذلك قوم .

وطول بعض اهل النظر في مناقضاتهم ولو واطأهم على وضعهم وفهم قصدهم لاستراح من اشكال عرض له في غيره لما اراد ان يميز القول في جواب ما هو عن القول في جواب اي شئ هو ولم يأت له ذلك ولم يستمر اذا كان انما يستمر بحسب الاضافة وعلى هذا الوضع ولا يستمر مع رده ثم انه ضمن تبين ان الفصل الذاتي لا يكون الا لنوع واحد ولا يشترك فيه نوعان ولم يفعل ذلك ولا يفعله ولو بين لكان بيانه بحسب ما في الوجود وههنا لا يعتبر الوجود وانما يعتبر التصور وذلك بحسب ما وضع غير ممتنع في التصور لان كل واحد من الجنس والفصل وصف ذاتي لما هو له وكما لم يمتنع بل صح اقتران طبيعة الجنس بطبيعة فصل آخر ليحدث منهما نوع آخر كذلك لا يمتنع بل يصح ان تقترن طبيعة هذا الفصل بطبيعة جنس آخر ليحدث منهما نوع آخر وسيأتي بعد هذا كلام مستوفى في الفصول يعلم منه الحقيقة في ذلك وغيره ويعلم ما في اغفاله .

وقوم يسمون الفصل خاصة ولكن لا باعتبار فصله وتميزه ويسمون الخاصة فصلا باعتبار تمييزها لكن يجعلون ذلك خاصة ذاتية وهذه فصلا عرضيا والحق ان كلامها فصل وخاصة لكن فصل ذاتي وخاصة ذاتية وفصل عرضي وخاصة عرضية فان هذا يخص ويفصل وهذه تخص وتفصل ولا فرق بينها الا بالذاتية والعرضية

والعرضية .

واما الخاصة فانها تعرف بانها الكلى العرضى المقول على كلى واحد وقد وضعت ههنا كذلك والافهى خاصة باعتبار كونها لواحد سواء كانت ذاتية او عرضية سواء كانت لواحد شخصى كالكون لامن اب وام لآدم اولواحد كلى كالضحك للانسان والتنفس للحيوان سواء كان ذلك الكلى نوعا خيرا او جنسا عاليا او متوسطا سواء خصه على الاطلاق كالضحك (١) للانسان او بالقياس الى بعض الاشياء مما ليست له كذى الرجلين للانسان بالقياس الى كل حيوان ماش لا بالقياس الى الطائر وفي هذا الموضوع ايضا لا يعتبر فيها كونها فى كل وقت لما هى خاصة له كباذى البشرة للانسان او كونها له وقتادون غيره كالشيب والشباب والرد والحية ولا كونها لجميع جزئيات ذلك الكلى كالضحك للانسان او لبعضها دون بعض كالنبوة (١) لبعض اشخاص الناس .

واما العرض العام فانه يعرف بانه الكلى العرضى المقول على اكثر من نوع واحد وقد يمثل على الجنس بالحيوان للانسان والفرس وعلى النوع المضاف الى الجنس به كذى النفس والانسان للحيوان وعلى النوع الاخير بالانسان لاشخاصه اذ كان اشخاص الناس لا يختلفون عندهم باوصاف ذاتية وعلى الفصل بالناطق والنطق للانسان وعلى الخاصة بالضحك والضحك للانسان وعلى العرض العام بالابيض والبياض للانسان .

وانكر بعض اهل النظر على من تمثل على ذلك بالبياض وقال ذلك عرض وهذا وصف عرضى وذلك لا يحمل على الاشياء بانها هو فانه لا يقال الانسان بياض ويقال ابيض وهذا يحمل فانه يقال الانسان ابيض واسود واكبر ذلك كل الاكبار وقال البياض عرض والابيض عرضى والعرضى قد يكون جوهرى كلابيض فانه يقال على الجوهر الذى هو الانسان بانه هو والعرض لا يكون جوهرى واعتبار ذلك من لطائف الانظار وذلك ان القائل الانسان ابيض فهو قول موقع قول من قال ان الانسان ذو بياض او الانسان له بياض وليس نظيره فى الحمل الانسان

(١) قط - كالضحك (١) لا - النبوة .

جسم فان الجسم يحمل على الانسان بذاته والبياض يضاف اليه بنسبته واذا قيل ابيض فعناه ذو بياض والبياض بالحقيقة هو المحمول ولفظة ذو فعناها النسبة التي بها الحمل وجعل بدل اللفظتين لفظة واحدة تدل عليها بطريق التركيب كما قيل اولا من احوال الاسماء المشتقة فالمحمول بالحقيقة هو البياض والابيض فهو لفظ يدل على المحمول والنسبة التي بها الحمل فلفظة ابيض لا تدل على معنى واحد يحمل بل تدل على المحمول وما به الحمل وهو حرف النسبة لا غير ذلك فمن تمثل على هذا المحمول بالبياض للانسان لم يخطيء ولا فرق بين الابيض وذى البياض الا في اللفظ المسموع لا في المعنى المفهوم والمحمول فيها هو البياض لا غير والابيض ليس مفهومه شيئا هو جوهر بل مفهومه عرض ونسبة له لكنها الى جوهر وليس كل منسوب الى جوهر جوهر فلتفهم هذه الدقيقة .

واما ان العرضى لا يلزم ان يكون ابدا عرضا فهو حق لان الجوهر للعرض عرضى كما ان العرض للجوهر عرضى والمال عرضى لذى المال وهو جوهر ايضا لكن ليس كل عرضى وصفا لما هو عرضى له فان العرض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم وان كان الجوهر يوصف بالجوهر ويشق له منه الاسم فيقال رجل ذو مال ومتمول وذو اولاد (١) .

الفصل الخامس

في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية

والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع

قد وضع بعض التمييزين من اهل النظر في كتبه في المنطق مفهوم لفظ الذاتى والعرضى المقابل له وقال الذاتى هو الوصف الذى اذا فهمته واخطرت به ببالك ثم فهمت الموصوف به واخطرت به ببالك معه لم يمكنك ان ترفع الوصف عن الموصوف به حتى تستثبت في ذهنك الموصوف مجردا عن ذلك الوصف لا ولا تجدا مكان تصور الموصوف الا بعد تقدمك بتصور الوصف له بل تجد رفع الوصف يقتضى رفع الموصوف كالحيوان للانسان والشكل للثلب وكل ما لم تكن هذه حاله فهو (١) لا - ووالدا .

عرضي سواء كان ملازما للشيء حتى لا يرتفع عنه تصورا ولا وجودا كسأواة الزوايا لقائمتين في المثلث اولا زما في الوجود دون التصور كالسواد لشخص خلق لونه بعد ان لا يكون تصوره واجب التقدم على التصور الموصوف ورفعه واجب التقدم على رفعه فانه لو كان وصف لا يرتفع حتى يرتفع الموصوف وليس تقديم رفعه يستتبع رفع الموصوف لقد كان يكون عرضيا كالزوج للثنتين .

ثم قال في موضع آخر ان الذاتي هو الذي تقوم ذات الموصوف به كالشكل للمثلث بل وكالحيوان والناطق كل منها للانسان ثم صنف الجليات الذاتية الى الاجناس والانواع والفصول ثم اعترض على نفسه فيما ذهب اليه من هذا الوضع فقال ما هذا معناه اذا كانت الالفاظ الذاتية هي الاجناس والانواع والفصول ومفهوم الذاتي انما هو معنى نسبي والمنسوب انما ينتسب الى غيره لا الى ذاته وذاتية كل واحد من الجنس والفصل اذا فهمت بالقياس الى النوع حتى يكون كل واحد منهما ذاتيا للنوع فذاتية النوع تفهم بالقياس الى ما اذا فان النوع ليس ذاتيا لهما ولا احدهما اعني لا للجنس ولا للفصل فان فهمت ذاتيته بالقياس الى الاشخاص حتى يفهم الانسان ذاتيا لزيد فلا يخلو اما ان يكون الانسان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتي لنفسه او ذاتيا له من حيث هو زيد المتشخص باعراضه وخواصه التي لا يكون ذلك الشخص الابه فتكون (ايضا - ١) تلك الخواص والاعراض ذاتية كالانسانية له في انه لا يكون ذلك الشخص الابه ولا يكون كمال ماهيته المسؤول عنها من حيث هو ذلك الشخص لما هو بانسانيته فلا يكون قوله عليه في جواب ما هو موفيا من حيث هو ذلك الشخص وان كان من حيث الانسانية موفيا فتجرى له حينئذ الانسانية مجرى الجنس وتجرى الاعراض والخواص له مجرى الفصول فيثبت لا يوجد النوع الذي به يوفى جواب السؤال الخاص عن الماهية حتى يكون ذاتيا فهذا محصول الشك على تمامه .

ثم عاد بعد ذلك بحل اعتراضه فقال ان لفظ الذاتي وان كان بحسب الاصطلاح اللغوي يفهم على ما قلنا من المفهوم النسبي فلسنا نذهب فيه بحسب هذا الاصطلاح

الى ذلك وانما نريد به ما كانت حاله عند الموصوفات به الحال التي قدمنا ذكرها يريد بذلك انه الذي متى اخطر بالبال مع ما يوصف به تقدمه تصورا وواجب رفعه رفعه .

وهذا كلام مدخول من وجهين اما احدهما فلانه انكر ما انكره لاجل النسبة ثم عاد الآن لا يريد به منها وانما قال انه الذي حاله عند الموصوف به مع اخطارهما بالبال حال كذا فلم يفهمه الا منسوبا ولم ينسبه الا الى الموصوف به الذي هو الشخص فلم يكن ذاتيا الا للشخص ويلزم هذه النسبة التي انتقل اليها ما لزم الاولى بعينه فانه يسأل عن الموصوف به كما يسأل عن المنسوب اليه ويقال الموصوف بالانسان (ما هو - ا) مما هو يستثبت في الذهن ويخطر بالبال معه الا الاشخاص والشخص الموصوف به وصفا يوجب الذاتية اهو زيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتي للانسان او من حيث هو زيد المتشخص بخواصه واعراضه فهي ايضا كما قيل ذاتية له يوجب رفعها رفعه من حيث هو زيد كما اوجب ذلك رفع الانسان ويتقدم تصورها تصوره وذلك عين ما هرب عنه .
واما الثاني فلانه كيف يؤمل انه يرى الذاتي الكلي من النسبة لو تبرأ على زعمه ومعقول جنسه وهو الكلي لا يفهم الامنسوبا فان الكلي لا يعقل الا لما هو مقول عليه من الكثرة الوجودية او جائر القول عليه من الكثرة الوهمية .

ثم قال في موضع آخر ان الفصل ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان قد يخلو عن النطق ولا ذاتية باعبار كونه ذاتيا للركب منه ومن الجنس فان كل عرضي هذا شأنه لانه ذاتي للؤلؤف منه مع اى شىء اتفق فكانت تكون اذا الخواص العرضية فصولا فان الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهة ما هو ضاحك والبياض ذاتي للجسم الابيض من جهة ما هو ابيض بل الفصل ذاتي لطبيعة الجنس المخصوصة بهذا النوع وتلك الطبيعة انما تصير هي ما هي بالفعل لوجود الفصل فان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل لثابت يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول واللون الموجود في السواد انما يكون هو ما هو بفصل السواد

فهكذا ينبغي ان تفهم ذاتية الفصل هذا نص كلامه .

وفيه يجب اكثر من الاول فقوله طبيعة الجنس المطلقة وطبيعة الجنس المخصوصة حتى يمنع ذاتية الفصل المطلقة ويوجها للمخصوصة كيف يتصور او كيف يقوله وهو القائل ان اعتبار طبيعة الشيء من حيث هي تلك الطبيعة غير اعتبار خصوصها وعمومها وطبيعة الجنس كالحيو ان . مثلا انما تصير مخصوصة بذلك الفصل المنسوب بالذاتية اليها فليس الحيوان من حيث هو حيوان عا ما ولا خاصا وانما هو خاص لانه حيوان ناطق . مثلا لا حيوان مجرد فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق كما كان البياض ذاتيا للجسم الابيض وفيه ما هرب منه او يكون ذاتيا للحيوان من حيث هو حيوان وتلك طبيعة الجنس المطلقة وفيه ما هرب منه ايضا واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول وكذلك ما قاله في اللون والسواد ايضا فلا يفهم منه ان الناطق ذاتي للحيوان ولا السواد للون على ما ذهب اليه وقرره من مفهوم الذاتى فليس الحيوان لا يتصور حيوانا حتى يتصور ناطقا بل الحيوان الناطق كذلك ولا رفع الناطق يوجب رفع الحيوان ولا مغالطة بالحيوان المخصوص فانه انما يصير مخصوصا بالفصل كما ناطق مثلا .

وان عنى بذلك انه ذاتي للحيوان الموجود فليس بسديد ايضا فان حيوانا موجودا قد لا يكون ناطقا وانما الحيوان الناطق لا يكون موجودا الا ناطقا فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق الموجود وهذا على ما يسمع .

واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل ثبات ذاته وقوامه بالفصول فهو ولو كان صحيحا مما لا ينتفع به فانه لم يعنى بالذاتى ما لا بد منه في وجود الشيء اوفى ثبات ذاته وقوام وجوده وانما عنى به مالا بد منه في تصور الشيء وقوام ماهيته في الذهن وذلك هو قوله انه متى رفع في الذهن يرتفع الموصوف به ولم يمكنك ان تتصوره مسلوبا عنه وهذا مستحيل في الناطق للحيوان الا ان يعنى بالذاتى هاهنا ما اشار اليه من تقرير الوجود وتثبيت الذات فيكون معناه غير ما قررا ولا يصير

الذاتي اسما مشتركا وهو فلم يقل هذا ولوترك الذاتي بلا تقرير لصح ان يفهم منه هذا المعنى وذلك الاول كل في موضعه .

والذي ينبغي ان يعرف ههنا من مفهوم اللفظ الذاتي انه بحسب المفهوم اللغوي لفظ نسبي لا محالة تنسب الصفات المسميات به الى الذوات الموصوفة بها فلذلك لا يتخصص بصنف معين منها بل يحتمل التوسع والعموم اذ يصح قوله على كل صفة لها الى ذات الموصوف نسبة ما قرينة او بعيدة لكنه يكون بالذات نسبة اليها اقرب واحق واولى وبالذات نسبة اليها ابعد اقل استحقا فلذلك يصح قوله على معقول ذات الشيء حتى يكون صفة الشيء العقلية الذهنية ذاتية له كحقيقة الانسان للانسان الذي هو زيد الموجود بل كالمعقول من الشمس للشمس الموجودة الا ترى انا نقول ان معقول الشمس كلى لصحة قوله على شمس كثيرة لو كانت ولا نقول ان عين الشمس الموجودة يصح قولها على شمس كثيرة لو كانت اذ لا تكون هي بعينها تلك الشمس ويصح قوله على الداخل في حقيقة الشيء دخول الجزء كالحيوان او الناطق للانسان ويصح ايضا قوله على الاعراض الموجودة في ذات الشيء عن ذاته لاعتناء شيء خارج عن ذاته فيقال لها اعراض ذاتية كالثقل في الارض والخفة في النار ويصح ايضا قوله على الصفات التي توجد للشيء من حيث هو ذلك الشيء لالما هو اعم منه من حيث هو اعم ولا لما هو اخص منه من حيث هو اخص كساواة الزوايا من المثلث لثلاثين فانه له بما هو مثلث لا للشكل من حيث هو شكل ولا لمتساوي الساقين من المثلثات من حيث هو متساوي الساقين فاذا اضيف لفظ الذاتي الى صفة ليميزها عن صفة اخرى فانما يميزها بقرب نسبتها الى ذات الشيء دون الاخرى وليس ذلك من حيث مفهوم اللفظ مما يتخصص ببعض هذه الاوصاف دون بعض وان كان ببعضها اخرى كما هو بمعقول ذات الشيء احق منه بجزء معقول ذاته وكذلك العرضي يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتي فيقال لكل ما ليس بذاتي بوجه مامن حيث هو غير ذاتي بذلك الوجه انه عرضي فلذلك تكون صفة ما لشيء ذاتية

بوجه ما وبموجب مفهوم وعرضية بوجه آخر وعلى ذلك يقال في الصفة المقررة لانية ذاتية لانها اقرب نسبة الى الذات من الاعراض اللاحقة في الوجود وتلك لعلمها التي عنيت بذاتية الفصل لما اتصف به من طبيعة الجنس كالتا طق للحيوان الذي اتصف به لا لطبيعة الحيوان المطلق كما قيل وهذا المفهوم ابعث في لفظ الذاتي من غيره و كانه بلفظ المقوم اولى وكذلك وجد بل اكثر ما يوجد في مفاوضات المتقدمين وان لم يكونوا انتهوا في تعليم ذلك الى هذا التفصيل .

ومعنى هذا التقرير والتقويم هو ان معقول الجنس لا يتحقق موجودا لخالص طبيعته المعقولة كالجسم مثلا الذي لا يصح وجوده بمجرد جسميته وانما يصح وجوده بقدر محدود وبشكل محدود وبميز محدود ولا يجب له احداها بجسمية وما لم يجب له لا يصح وجوده وانما توجهها له صفة زائدة على الجسمية فتلك الصفة هي التي صححت للجسمية وجودا وقررت لها انية فتلك من حيث ميزت جنسا اتصف بها عن غيره فصل وان شاركها في ذلك غيرها مما يلحقها ويتبعها كالشكل المخصوص والحيز المخصوص ويتميز عنها بانها اول مخصص عن العموم ومقرر للوجود فهي اصل في ذلك وما عداها تابع وهي التي تسميها في العلوم صورة للهيولى فهي فصل مقوم وغيرها من ذلك خواص فان معنى الخاصة ما عرض للنوع دون غيره اى بعد تنوعه بما يتوع به وكذلك الناطق للحيوان ونظيره للفرس كالصاهل مثلا ان كان فهذه الاوصاف هي الفصول المنوعة للاجناس وبها تتم حقائق الانواع ونسبتها الى الانواع في المعقول نسبة جزء كل معنى الى تمام ماهيته فلا يخالف في ذلك نسبة البياض الى الابيض بل هما جميعا ذاتيان بمعنى ان كل واحد منهما جزء حقيقة الشيء من حيث هو ذلك الشيء واما نسبتها الى الاجناس فمخالفة لنسبة تلك الى الموضوعات في الوجود فان البياض لا يقوم موضوعه اى لا يقرر لموضوعه انية كما قررت هذه ولذلك قيل في الفصول المقومة انها لا تقبل الاشد والاضعف لان طبيعة الجنس اذا تقوم وجودها بفصل فموجودها ووجدت به الاعلى حد من طبيعته فما زاد عليه باشتداده ان كان

فغير داخل في تقرير الوجود فانه بعد الوجود وما نقص عنه فليس هو الذي وجدت به الطبيعة .

فان كان النقصان بعد الوجود فاما ان يبقى الوجود مع النقصان على ما كان فهو بذلك الحد من النقصان كاف في قوام الوجود وما نقص منه زائد على الكفاية وان لم يبق معه الوجود فليس بفصل وانما يقبل الاشتداد والضعف ما كان من الاحوال اللاحقة للشيء في وجوده ولا مدخل لها في تقرير وجوده فيشتد ويضعف وموضوعها متقرر الوجود محفوظ بما يحفظه فان علة الوجود حافظة للوجود لا محالة .

مثال ذلك ان الحيوان وجد انسانا بنفسه الناطقة التي في الطفل الصغير وهي على ذلك الحد فان كانت ذاتها تقبل زيادة من بعد كئنا تشتد فلا مدخل لتلك الزيادة في تقرير الأنية اذا تقررت الأنية قبلها وكذلك في جانب النقصان ان كانت تنقص والأنية متقررة فلم يكن لما نقص مدخل في تقريرها والابطلت بزواله وسيزداد هذا بيانا ويزداد له تحقيقا عند الكلام عليه في موجودات الاشياء وفي كل شيء بحسبه فهذه هي الفصول المقومة للانواع على ما ذهبوا اليه ان كان لما اشترطوه فيها من للفرق فائدة في العلوم وحقيقة في الوجود وليس ذاتيتها للاجناس بحسب المفهوم الذي قرره هذا الفاضل في فوائحه كتبه وان كان اليه يذهب في نظاره في الفصول المقومة وبحسبه يصح حل شكه الثاني على ما حله .

واما الشك الاول فقد عرفت بفساد ما قاله في حله وانه يعود به الى عين الشك واما على ما قيل فان الانسان ذاتي لما هو له كلي وهو كلي لزيد وعمر وهو ذاتي لزيد وعمر ولا يفسده ما اعترض به من انه ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فهو ذاتي لنفسه فان زيد الو لم يكن له صفة زيد على الانسان لم يلزم بذلك ان يكون الانسان ذاتيا لنفسه لان الانسان المحمول ليس هو الانسان الموضوع لان احدهما ذهني والآخر وجودي وقد يكونان ذهنيين كما سنحققه وليس المحمول هو نفس الموضوع هذا ان قيل انه ذاتي له من حيث هو انسان فان

معقول الشمس ومحصولها الذهني ذاتي ليعينا الوجودية كما قيل ولا تكون هذه الذاتية هي ذاتية الحيوان للانسان اى من حيث هو جزء حقيقته واما ان كان ذاتها لزيد من حيث هو انسان موجود فذلك ايضا حق فان الانسان ذاتي للانسان الموجود وجزء معقوله وان كان ذاتيا لزيد من حيث هو زيد المسمى المعروف فذلك حق ايضا فان الذى يعرف زيدا انما يعرف انسانا بهيئة كذا وصفة كذا .

فان قيل فى هذين القسمين ان الصفات العرضية ايضا تكون ذاتية اما فى الاول فيكون الوجود ذاتيا لزيد كما كان الانسان ذاتيا له .

قلنا ان ذلك حق مقبول لا شك مناقض فان الوجود للانسان الموجود من حيث هو موجود ذاتي وجزء المعقول واما فى الثانى فتكون الهيئات العرضية التى بها عرف زيد وسمى زيدا ذاتية له .

قلنا ان ذلك ايضا حق فانها اجزاء الحقيقة المعروفة المسماة من حيث هي معروفة ومسماة فان من عرف انسانا طويلا كاتبا فقد جعل كل واحد من الانسان والطويل والكاتب ذاتيا له من حيث عرفه وسماه فبتفسير الذاتى على وجوهه ومفهوماته انحلت الشكوك ووضحت الوجوه على اختلافها .

الفصل السادس

فى تحقيق ما به الشيء هو ما هو وفى العلم

والوجود وما يصلح ان يقال فى جواب ما هو

(فنقول - ١) اذا اعتبرنا بتأملنا اشخاص الموجودات كشخص انسان مثلا وجدناه من حيث هو ذلك الشخص الواحد على ما هو عليه بمجموع اشياء كثيرة كالجسمية وما فيها من شكل ولون وحرارة ورودة وما لها من اجزاء كعضو وروح وخلط الى غير ذلك مما لعلنا لا ندره ادراكا اوليا كما يقال من قوى فعالة طبيعية وحيوانية ونفسانية محركة ومدركة ولهذا باسرها اشتراك جامع وجمع موحد ونقول لذلك الشخص انه هو وتقصده بالاشارة ونسبته مع تنقله فى اشياء اخرى وتنقلها عليه كانتقاله من مكان الى مكان ومن زمان الى

ز مان فنحن اذا حققنا ببحثنا تحققنا انا نعم من هذا الشخص انه هو زيد مثلا
وانه ذلك الموجود وانه ذلك الجسم او انه ذلك الشكل (الشكل) - ١ - او انه ذلك
الكاتب وان الذي به يكون ذلك الموجود قد تكفى فيه جسميته لانها الاصل
والموضوع الاول كما يتبين في العلوم بل وكما هو السابق الى الاذهان مالم يصرف
عنه بصارف طار والذي به يكون ذلك الشكل انما يكفى فيه الجسمية مع ما فيها من
شكل بل انما يكون الشيء هو ما هو اعنى ذلك المسمى والموصوف باشياء معينة
وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء .

مثاله ان الكرة المجسمة انما هي هي اعنى مجسما كريا بمجسميتها وكريتها فقط
وما زاد على ذلك من لون وقوام وغيرهما فهو عرضي لمفهوم الجسم الكرى
وغير داخل فيما به هو ما هو بل لعل ما نقول به لشخص ما انه هو على اختلاف
الاحوال غير ما به يقول هو لنفسه وعن نفسه انا فانه قد يشير بقصده الى النفس التي
سيتضح انها غير جسميته وغير المحسوس من سائر احواله ونقول نحن انه هو بجسمه
او بجأته من احواله التي هو غير نفسه وسائر احوالها كما نقول في الجنة الميتة ان
هذا فلان اى هذا ذلك الشخص المعروف بكذا وكذا من احواله الجسمانية
المحسوسة ونفسه التي اياها يقصد على الحقيقة بقوله انا قد فارقت ذلك الشخص
اعنى الجنة .

وذلك لانا نقول فيه هو من حيث عرفناه ويقول عن نفسه انا من حيث عرف
وناعرفناه به غير ما به عرف نفسه فلذلك يبقى ما به عرفناه فنقول بحسبه انه هو
ولا يكون الذي عرف نفسه به باقيا بل نحن نتحقق انا نقول هو هو لو احد بعينه
بحسب ادراكين كدينار عرض علينا فتحفظنا صورته بعد استقصاء تأملها وتام
المعرفة بها ثم اعيد اليها بعينه مرة اخرى فنقول ان هذا هو ذاك ونقول ذلك ايضا
في شئين متماثلين لا اختلاف بينهما في حالة نعرفهما بها كدينار آخر نقش على
سكة هذا كانتقاسه وكان على قدر سعته ويقدر وزنه وبكل صفة وحالة تأملناها
(وعرفناها - ٢) له قلنا حينئذ ان هذا هو ذاك وان كان بالحقيقة ليس هو هو .

وتقول ايضا ان هذا ليس هو هذا الواحد بعينه بحسب ادراكين ايضا كهذا
الدينار بعينه لو عرض علينا ثانيا وقد ابيض عن صفته او امتحت صورته فقد
كنار بما قلنا حينئذ ان هذا ليس هو ذلك وهو بالحقيقة هو اى الاصل والجوهر
الاول .

واما من يقول لنفسه انا فلا يعرض له ذلك اى لا يقول في غيره انا ولو ماثله
في كل حال ولا يقول في نفسه انى لست انا وان تبدلت عليه الاحوال اللهم
الاجاز .

واما ما تقوله في الغير وان كنا قد لانتهى فيه الى كنه الحقيقة فكل ما نعينه
بقولنا هو اوصاف هو بها عمدنا ما هو كالكاتب فان للكاتب اوصافا هو بها ما هو من
القوى الخيالية الفكرية المتصورة للكتابة المريدة لها والاعضاء الادائية الفاعلة
لها حتى اذا عدم من تلك الاوصاف واحد لم يبق هو ما هو من حيث ما كان
هو كالنطق من الانسان وتصور الكتابة من الكاتب وقد تكون لتلك الاوصاف
التي بها يكون الشيء هو ما هو اسباب موجبة لها هي موجودة بوجودها كالحفة
في الجسم بالحرارة واللطانة والثقل بالبرودة والكثافة فالخفيف هو ما هو اعنى
خفيفا بالجسمية والحفة واعنى بالحفة طلب الحيز الاعلى حركة اليه وسكونا فيه
وبالثقل كذلك في الحيز الاسفل والشرط في كونه هو ما هو ليس الا الحفة والجسمية
لكن عدم الحرارة وان لم يكن هو بعينه زواله عن كونه هو ما هو اعنى خفيفا
هو سبب لعدم ما به هو ما هو اعنى لعدم خفته فكل واحد من الاوصاف التي
بها الشيء هو ما هو يسمى ذاتيا لمفهوم الذاتى الذى كان داخلا في حقيقة الشيء
دخول الجزء اى في معناه المقصود به الذى هو به ما هو وجملتها تسمى ذاتية للشيء
بمفهوم الذاتى الذى كان معقول ذات الشيء ومحصوله الذهني كحقيقة الانسان
للانسان والشمس لعين الشمس .

والتي قد ترافق هذه الاوصاف وتكون معها من اوصاف اخرى في ذلك
الشيء تسمى عرضية كل ذلك من حيث هو ما هو كالكاتب في الانسان هي من

حيث هو انسان وبحسب ذلك قيل ان الذاتى من اوصاف الشيء كل داخل في ماهيته والعرضى ما لا مدخل له فيها واذا عني بالذاتى كلما رفعه عن الشيء رفع كونه ما هو رفع السبب دخل في ذلك مع الاوصاف الداخلة في الماهية ما عساه يرافقه (١) من اسبابها كالحرارة واللطافة اللتين رفعهما يرفع (٢) خفة الخفيف برفع السبب فان عني بالرفع ما رفعه يوجب ذلك ايجابا اوليا وبالذات لا بواسطة لم يتعد الاوصاف الداخلة في الماهية ايضا فان الموجب لان لا يكون الخفيف خفيفا ايجابا اوليا وبغير واسطة هو رفع خفته لا (رفع ٣ -) حرارته الذى (٤) يوجب ذلك برفع الخفة فليستقص مثل هذا في التحقيق فكل غلط ظاهر انما يكون باهمال شرط خفى الان الشيء من حيث هو ما هو في التصور والفهم لا يفتقر في الرفع والوضع الى غير الاوصاف الذاتية بمعنى الداخلة في ماهيته كالمثلث الذى لا يحتاج في الذهن الى ان يكون هو ما هو الى اكثر من انه شكل تحيط به ثلثة خطوط مستقيمة والخفيف في ان يكون خفيفا الى اكثر من ان يكون جسما بل شيئا يطلب الخيز الاعلى بمركته اليه وسكونه فيه ولا يرفع كونه هو ما هو الا برفعها او رفع شيء منها .

مركز تحقيق كويت علوم ودراسات

واما في الوجود فقد يرفع غير الداخلات في ماهية من الاشياء التي هي اسبابها كما قيل في الحرارة واللطافة فيكون الانسان بهذا الاعتبار ذاتيا للكاتب في وجوده اعني اذا فهم من الذاتى انه الذى رفعه برفع كون الشيء هو ما هو رفع السبب للسبب وان لم يكن ذاتياله في مفهومه .

واما المقول في جواب ما هو فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده في طلبه فانه قد يستل عن المسمى من حيث هو مسمى فيكون جوابه بجميع ما عني وقصد بحسب ذلك الاسم كما يقال في جواب السائل عما هو الانسان بانه حيوان ناطق وعما هو هو الكاتب بانه ذوقه يصدر عنها فعل الكتابة وقد يستل عن المسمى لامن حيث هو مسمى لكن من حيث هو واحد الاشياء للوجود فيكون جوابه بالاصل والجوهر

(١) لا - يرافقه (٢) قط - رفع (٣) من قط - (٤) لا - التي .

من ذلك المسمى الذي هو وجود دون مافيه من احوال ولو اُحِق كالمسأل ما هو عن الكاتب الذي انما هو شئ موجود بانه انسان من حيث هو شئ موجود لا من حيث هو كاتب فقيل في جوابه انسان وربما كان السؤال باشارة من غير تسمية كما يسئل عن انسان ما يقال ما هو هذا قصدا باشارة كما يشار اليه باصبع فيكون الجواب اذا كان باتم معقولاته التي يصح ان تعقل له من حيث هو هو كما يجاب عن ذلك بانسان او حيوان ناطق ايضا وان لم يكن تمام هوية ذلك الشخص بالانسانية اذ لو كان كذلك لكان هو بعينه زيدا وعمرا وذلك يستحيل لكن هو تمام الحقيقة المعقولة من هويته وما بعدها مما ينفصل به شخص عن شخص في هويته وحقيقته فاما غير معلوم ولا مستثبت او غير منطوق به بعبارة ولا مدلول عليه باشارة .

وربما كان السؤال عنه بحسب علاقة واطافة كما يسئل عن محرك هذا البدن بما هو فيكون الجواب بالهوية والحقيقة موفيا كما ربما قيل انه جوهر غير جسامي فالقول في جواب ما هو يعتبر بحسب السائل وبحسب المجيب اما السائل فيحسب ما قصد استعلامه واما المجيب فيحسب ما فهمه من موقع سؤال السائل وبحسب ما عرفه مما به يجيبه .

وبالجملة فكل سائل عن شئ فهو يعرفه من جهة بها اهتدى الى طلبه والسؤال عنه ويجهله من جهات لاجلها افتقر الى الطلب والسؤال فكل سائل انما يوفى جوابه من المجيب اذا اجابه عما جهل لأعمام وتترتب في ذلك المعارف في تمامها ونقصانها وعمومها وخصوصها كما سيأتي ذكره فيكون الجواب بحسبها صوابا وخطأ تاما وناقصا كما ربما سأل عن انسان بما هو فقيل حيوان وكان صوابا وان لم يوف الحقيقة في ملتبس الطالب بل ربما وفي ما عند المجيب اذ يكون حد معرفته واذا كان عنده معرفة ما فليس الصحيح ان يقول لا اعرف بل يقول من ذلك حد معرفته وعلمه فيكون صوابا وان لم يكن موفيا وكما ربما سأل عنه ايضا بما هو فقيل انه حادث او متوالدا او متمدن او صانع الصنائع فلم يكن صوابا ولا موفيا اذ ليس هو الحقيقة المسؤل عنها ولا شئ منها من حيث انه غير الهوية المطلوبة

ولاشيء منها لكن ان اجيب عن ذلك بانه حيوان ناطق كان صوابا موفيا وفي ذلك ما قيل من ان الاجناس واجناس الاجناس مقولة في جواب ما هو ولا شيء من الفصول يصلح لان يكون جوابا عما هو لان الاجناس واجناسها وان لم تكن موفية لمطلوب السائل فقد تكون موفية لمعرفة القائل من جملة الحقيقة واما الفصول فانها لا توفى احدها اما قصد السائل فلانها بعض الحقيقة المسؤول عنها واما معرفة المجيب فلان الفصل لا يكون معروفا اولا دون الجنس كما يكون الجنس معروفا دونه فان المعرفة الاسبق هي الاكثر اشتراكا وهي التي يسمى محصولها جنسا وما به يتم ويتخصص يكون فصلا ولا يتخصص الشيء الا بعد عموم سابق على ما سيأتي فعلى هذا ينبغي ان يفهم اختلاف الحدود والقول في جواب ما هو على الهوية الواحدة .

الفصل السابع

في التصور والفهم والمعرفة والعلم

والحق والباطل والصدق والكذب

قد يتقرر للاشياء الموجودة في الاعيان صور في الازهان كأنها مثل واشباح يلحظها الانسان بذهنه واعيانها الموجودة غير ملحوظة وعليها يدل بالالفاظ اولا وبتوسطها تدل الالفاظ على موجودات الاعيان ثانيا كعنى الفرس ومعنى الانسان بل كعنى زيد وعمر والذي اذا ذكر لفظه تمثل له في الذهن معنى كالمشاهد وان لم تكن عينه الموجودة حاضرة . ملاحظة حتى اذا حضرت العين التي كان ذلك المتقرر مثلا وصورة لها قيل ان هذا ذاك ولولا ذلك لم يكن لمن رأى شخصا دفعة ثم غاب عنه سبيل الى ان يعلم اذا شاهد دفعة اخرى انه ذلك الاول ولم يكن فرق بين المشاهدة الاولى والثانية بل لم يكن سبيل لمن رأى شخصا واشخاصا من اشخاص الناس ان يرى شخصا آخر غيرهم فيعرفه بانه انسان وانما معرفته لذلك هي بان يجد المعرفة والصورة الاولى المقررة في الذهن من الاول صورته ومواقفة له ومعرفة الشخص المشاهد ثانيا انه ذلك الاول هي ايضا بان توافق صورته التي كانت

كانت تمثل له في الذهن اولاً لما ادرك منه ثانياً وتمثل هذه الصورة في الازهان من مشاهدات الاعيان يسمى تصوراً ومن مدلولات الالفاظ يسمى فهماً وموافقتهما بعد التمثل لمدر كاتها يسمى معرفة والتصور لاجالة متقدم على المعرفة والفهم فان المخاطب بلفظ لا يكون قد سبق الى ذهنه تصور معناه لا يفهم ما يخاطب به ولا يدل عليه مسموع لفظه وانما اذا كان قد تقدم فتصور ذلك المعنى ثم صالح في الدلالة اللغوية على لفظه صح ان يفهم من ذلك ما يخاطب به كمن رأى شخصاً زيداً ثم قيل له هذا اسمه زيد فانه حينئذ اذا قيل له في المخاطبة زيد فهم ما يخاطب به وكذلك من شاهد شيئاً لا يكون قد سبق له تصور معناه لا يقال انه عرفه وانما اذا كان قد سبق له تصور معناه ثم ادركه ثانياً فوافق مدركه ما كان تصوره منه اولاً قيل انه قد عرفه كمن رأى زيداً فتحصل له صورة في ذهنه ثم عاد شاهده ثانياً فوافقت مشاهدته الثانية صورة مشاهدته الاولى قيل حينئذ انه قد عرفه .

وقد يقال المعرفة بمفهوم التصور والتصور بمفهوم المعرفة من غير تميز والتميز اولى وكل ذلك فاما يكون لما يدل عليه بمفردات الالفاظ وهي آحاد المعاني ومفرداتها من حيث هي مفردات وآحاد كزبد وحجر ووخالد والانسان والحيوان وان كان ما للفرد قد يكون ايضاً للتأليف لكن من جهة مفرداته التي هو مؤلف منها اعني ان التصور وللمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات المعاني للمدلول عليها بمؤلفات الالفاظ كقولنا الانسان حيوان وزيد انسان لكن من جهة الانسان والحيوان وزيد والانسان التي هي مفردات التأليف لا من جهة التأليف وقد يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعاً وتأليفاً بين مفرداتها هو الذي يدل عليه بمؤلفات الالفاظ كالفهم من قولنا الانسان حيوان وهو بايقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة (١) والرابطة بينها وهذا الفعل من الذهن يسمى حكماً وجرماً وهذا التأليف بين المعاني فقد تنوعى به محاذاة تأليف بين وجوداتها وموافقته وموافقة ذلك لما عليه الوجود والامور في انفسها هو الحق والصدق كوافقة قولنا الانسان حيوان ومخالفته هو الباطل والكذب كخالفه قولنا الانسان حجر او فرس .

ولا تكون هذه الموافقة والمخالفة لمتصورات الافراد ولا يعتبر فيها ذلك فلا يكون في شيء منها (١) صدق ولا كذب كما لا يكذب ولا يصدق من قال انسان او قال حيوان كلا على انفراده وتقرر محصول التأليف مع ما فيه من صدق في الاذهان يسمى علما ولان المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلفات وكل مؤلف فقيه افراد هو مؤلف منها ففي كل علم معرفة هي تصور مفرداته ولانه ليس في كل مفردات تأليف بل قد تلحظ المفردات من غير تأليف فلذلك لا ينعكس الامر ولا يكون مع كل معرفة علم فالمعرفة قبل العلم واعم منه وقوعا اذ تكون مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم والحكم على المؤلف من ذلك بموافقته للوجود ولما عليه الامر في نفسه هو التصديق وبما يثبت لذلك هو التكذيب وقد سمي معنى الصدق تصديقا بل معنى الحكم الذي يلزمه الصدق والكذب الذي له يكون التصديق والتكذيب وذلك تسميح وهذا هو التحقيق المستقصى .

وكيف يكون كذلك والسامع اذا سمع قائلا يقول ان الانسان حيوان او ليس بحيوان وفهم ما يقوله يتمثل في ذهنه مفهوم لفظ الانسان ومفهوم لفظ الحيوان على نسبتها (٢) الرابطة لها في الذهن ولا يكون حينئذ مصدقا ولا مكذبا ولا يكون ما تقرر في ذهنه من ذلك تصديقا ولا تكذيبا بل قد يدخل عليه التصديق والتكذيب وتتمام البحث في ذلك غير لائق بهذا الموضع .

وقد يقال معرفة لمحصل الامور الجزئية ومعانيها كعنى زيد وعمر ووخالد وهذا الكوكب وهذا الفرس ويقال علم لمحصل المعاني الكلية كعنى الانسان والحيوان وما شاكلها فلنستعمل ذلك ونفهمه بحسب ما قررناه وان كان لغيرنا ان يستعمله ويفهمه على ما يريد فليس في الاصطلاح اللغوي نزاع بين العلماء وقد تختلف المعارف والعلوم بان يكون فيها نقص وتتمام وضعف واحكام وتفاوت في ذلك بحدود زيادة ونقصان .

فلنذكر ما هو من ذلك في التصورات والمعارف ونؤخر ما يختص منه بالعلوم لتقدم المعرفة على العلم ووجوب استيفاء الكلام في اصناف المعارف والانتقال

منه الى استيفاء الكلام في اصناف العلوم .

الفصل الثامن

في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامّة

قد يكون معرفة الانسان لما يعرفه من الموجودات ناقصة وتامة وخاصة وعامة
 اما المعرفة الناقصة فهي معرفة الشيء ببعض اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
 بانه جسم او حيوان والتامة فهي معرفته بسائر اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
 بانه جسم ذونفس غاذية تامة ومولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة واما العامة
 فهي المعرفة الناقصة ايضا من جهة ان المعروف بها يعرف بما لا يتميز به عن غيره
 مما ليس هو هوفي اوصافه الذاتية بل تكون معرفته بما هو مشترك له ولغيره كمن
 يرى انسانا من بعيد فلا يعرفه معرفة تامة بل لا يعرف منه اكثر من انه جسم
 او حيوان فيكون لم يعرفه الا بمعنى مشترك لكثير من الموجودات كالقرس
 والحمار والمجر والنبات فهي معرفة مشتركة لا يتميز فيها الانسان عن غيره من
 الاجسام او عن غيره من الحيوانات .

واما المعرفة الخاصة فهي المعرفة التامة من جهة ان المعروف بها يعرف بما
 يتميز به عن غيره من كل شيء ليس هو هوفي اوصافه الذاتية ويكون معرفة بما
 هو مشترك له ولغيره وبما هو خاص به دون غيره وجملتها خاص به دون غيره
 كمن يرى انسانا ويتأمله ويعرفه معرفة تامة فيدرك منه انه جسم ذونفس غاذية
 تامة مولدة حساسة متحركة بارادة ناقصة وانقص المعارف هي المعرفة باعم
 المعاني كمعرفة شيء ما بانه جسم مثلا وان كانت المعرفة العامة قد تنسب الى التمام
 لاشتغالها على كثير مما تشتمل عليه الخاصة وتنسب الخاصة الى النقص من اجل
 ذلك لكن ذلك التمام من اجل المعروفات وهذه من اجل المعارف وفيها كلامنا
 والاخذ في المعرفة من النقص الى التمام هو الاخذ فيها من العموم الى الخصوص
 فكلمها ازدادت المعرفة تخصص العموم ومابه التمام هو الذي به الخصوص مثل ان
 يعين العارف في تأمل ذلك الجسم فيجده ذاتا نفس فيخصص عمومه ويتميز عما

ليس بذى نفس بالمعنى الذى به تمت معرفته حيث انضاف الى الجسم اعنى ذا النفس ثم يعنى فى التأمل فيجده حساسا فيكون الحكم فيه كذلك فى التمام والخصوص اذ يختص المعنى به دون غيره مما ليس بذى نفس ودون ذى نفس غير حساس وكذلك يعنى فى التأمل فيعرف منه انه ناطق فيكون الحكم فيه كذلك فى الخصوص والتمام اذ يختص به المعنى دون ما هو من ذلك غير ناطق فتبلغ المعرفة حدودها فى التمام ويباغ المعنى حده فى الخصوص والمعنى العام كالجسم مثلا اذا تقرر فى الذهن من ادراك شىء من الموجودات كشخص انسان ثم ادرك من بعده موجودا آخر مما يدخل فى عمومه ويتصف به كشخص شجرة مثلا كان ذلك المعنى العام المتقرر من الاول هو بعينه المتقرر من الثانى بل الثانى لا يقرر شيئا آخر لا الاول لانه يقرر بغيره ولا آخر غيره لانه ليس كذلك وانما الذهن عند ادراك الثانى كأنه يعود ملاحظا لمحصل ادراكه من الاول لاعلى انه استفاده من الثانى فان معنى الجسمية المتصور من الشجرة هو معنى الجسمية المتصور من الحجر والانسان وكل معنى حاله عند الكثيرين هذه الحال فذلك هو المعنى الذى يسمى كلياً فانه الذى يقال لفظه بمفهومه على كثيرين فان اللفظ الدال على معنى الجسم فى كل لغة يقال على الجماد والنبات والحيوان .

واما (١) الجزئى فهو الذى ليس كذلك كعنى زيد الذى هو صورة هذا الشخص فانه اذا تقرر عند الذهن من احد الموجودات الذى هو شخص زيد لا يكون هو بعينه المتقرر من موجود آخر فلذلك لا يقال اللفظ الدال عليه بمفهومه على غيره من الموجودات وذلك هو شخصيته وجزئيته المطلقة وكل ما نعرفه وتصوره معنى ما فاما ان نعرفه بذاته وتصور ذلك المعنى عن ذاته كما تصور من الانسان معنى انسانيته او معنى حيوانيته ونعرفه بهما ويكون ذلك المعنى المتصور هو الذى يسمى ذاتيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة له معرفة ذاتية .

واما ان نعرفه بعرض من اعراضه ولا حتى من لواحق ذاته ومقارناتها فى الوجود كما تصور من الانسان انتصاب قامته وان لون بشرته باادية (٢) وما شاكل

ذلك ونعرفه بها وذلك المعنى هو الذى يسمى عرضيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة به له تسمى معرفة عرضية والمعنى الذاتى الذى هو محصول معرفة ما عامة او خاصة تامة او ناقصة هو الذى يصلح ان يقال فى جواب ما هو اذ يكون محصول معرفة المسئول عنه كمن سئل عن شخص رآه من بعيد مثلا فلم يعرف منه اكثر من انه جسم او اكثر من انه حيوان فقيل ما هو فقال جسم او حيوان فقد وفاء من ذلك محصول معرفته وان كان ناقصا بقياس الامر فى نفسه .

واما انه ناطق او ابيض فلا يكون محصول معرفة تامة ولا ناقصة عامة ولا خاصة وانما يكون به خصوص العامة وتام الناقصة فانه لا يعرفه ناطقا ولا يدرك منه انه ناطق الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وكذلك لا يعرفه ولا يدرك منه انه ابيض الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وقد عرف ان الذى يسمى جنسا هو الاعم من كليين مقولين فى جواب ما هو والنوع اخصها وذلك ان المعرفة الذاتية تبتدى فى نقصها عامة وجنسية ثم تتدرج فى تمامها الى الخصوص والنوعية وما به يكون الترقى والتدرج الى التمام هو الفصول الذاتية كما تبتدى من الجسم مثلا حتى تنتهى الى الانسان مترقية فى تمامه بذى النفس والحساس والناطق ولوعلا فى عمومه ما ليس بذاتى لم يسلم جنسا اذ لا يكون محصول معرفة ذات الشيء وحقيقته على حال نقص ولا تمام كالموجود الواحد اللذين لا يعتد احدهما جنسالا هو مقول عليه من الموجودات وكذلك الخاص لو امكن فى خصوصه لا يسمى نوعا كالتركي والبدوى وما اشبه ذلك اذ لا يتدرج الى الخصوص الذى هو التمام بفصل ذاتى فلا تكون زيادته فى المعرفة الذاتية وانقص المعارف الذاتية واعمهاى بجنس الاجناس الذى لا جنس فوقه واتمها واخصهاى بنوع الانواع الذى لا نوع تحته وقد يكون فى المعارف وجه من النقص والتمام هو غير الوجه الموافق للعموم والخصوص ليس هذا موضع ذكره وتعليمه بل قد يذكر فى العلوم الالهية وفى علم النفس .

الفصل التاسع

في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم

كل ما يستفيد به الانسان من المعارف والعلوم فاما ان يكون اصابة من غير طلب واتفاقا بغير قصد كمن يقع بصره على مرأى لم يقصد ابصاره ويطرق سمعه قول لم يسئل عنه ويسنح لذهنه معنى لم يرو في ادراكه واما ان يكون اصابة عن قصد ونيل بعد طلب كمن يتوجه بحر كته وقصده الى مبصر فيشاهده ويسئل عن مقال فيسمعه ويتفكر في مطلوب فيستنبطه ويدركه وكل مجهول يزوم الانسان معرفته ويطلب العلم به فلا بد ان يكون طلبه له بعد معرفة تقدمت الطلب والافال امر الذي يجمله الانسان من كل وجه حتى لا يعرفه بوجه كيف يطلبه وكيف يهتدى الى طلبه ولا بد ان يكون طلبه له ايضا عن جهل وعدم علم او معرفة والافال امر الذي يعرفه الانسان ويعلمه من كل وجه كيف يطلبه وانما يطلبه لان تحصل له المعرفة والعلم به واما اذا عرفت عليه فلم يطلبه وكيف يطلب ما هو حاصل قبل الطلب فكل ما يطلبه الانسان فهو يعرفه من جهة بها يهتدى الى طلبه ويجمله من جهة لاجلها يحتاج الى طلبه والمعارف والعلوم التي هي اول (١) اسباب الطلب لكل مطلوب فلا بد ان تكون من قبيل سوانح غير مطلوبة يهتدى بها الى طلب المطلوب -

وقد كان من القدماء من يسمى الاستفادة من المعارف والعلوم بروية وطلب تعليما وتعلما ذهنيا اي اراديا قصديا فيقول ان كل تعليم وتعلم ذهني فبمعلوم سابق فكأنه كان بسني ما فصلناه في التسمية الى المعرفة والعلم كله علما ولكل من السانح والمطلوب اسباب موجبة للسوانح والاصابة تحصل بحصولها وتعذر بفقدها واسباب معوقة لها وموانع عنها بفقدها يكون النيل والاصابة وبوجودها يكون التعذر والفقد لكن ليس الاسباب كلها علوما ومعارف والذي نذكره الآن من جملة ههنا اسباب الطلبي منها دون الحاصل بغير طلب .

فنقول ان الاستفادة من المعارف والعلوم بقصد وطلب يكون طلبه من جملة (١) اسباب حصوله واستفادته لاحالة لانه يحصل ويستفاد اذا طلب بالمعارف والعلوم السابقة للجهولات اسباب لطلبها والطلب من اسباب اصابتها فاما كيف يكون المجهول المطلوب معروفا او معلوما فهو لان المعرفة كما تقدم القول بها على وجوه كلية وجزئية ذاتية وعرضية عامة ناقصة وتامة خاصة جنسية ونوعية والمطلوب يعرف من جهة منها ويجهل من جهة اخرى فيعرف معرفة كلية ويجهل معرفته الجزئية ويعرف معرفة عرضية وتجهل معرفته الذاتية وبالعكس ويعرف معرفة جنسية وتجهل معرفته النوعية وذلك للجهل بالمعنى الخاص الفصلى الذى به تكمل المعرفة الناقصة الجنسية وتصير تامة نوعية كما نعرف من شخص ما انه جسم ونجهل كونه ذاتى او غير ذاتى نفس وحساسا او غير حساس وناطقا او غير ناطق وكما نعرف منه انه حيوان ونجهل كونه ابيض او اسود او ذكر او اناثى وكما نعرف منه انه ابيض ونجهل كونه مريعا او مدورا ونعرفه من حيث هو فى جهته ونجهله فى خاصته وشخصه وبازاء كل معرفة وجهل سبيل يأخذ الذهن فيها من الجهة التى عرفت وينتهى الى الجهة التى جهلت فيعرفها وعلى مثل هذا تتكرر الجهات فى العلم ويكون فيها العلم والجهل فيكون العلم والمعرفة السابقان سببين للعلم والمعرفة المستفادين وتم سببتهما بالطلب ومعرفة السبيل السلوكة بالطلب فيجب عن ذلك حصول المطلوب واستفادته لاحالة .

وقد كان من القدماء من جعل هذا شكا فقال كيف يطلب المجهول وهو لا يعرف وما لا يعرف لا يهتدى الى طلبه وان عرف فلا حاجة الى طلبه .
وقيل فى ذلك اجوبة فمنها ان التعلم تذكر والمطلوب (٢) كعبد آبق يعرفه صاحبه وقد ذهب عنه حتى اذا انتهى الى موضعه بالطلب عرفه بالمعرفة الاولى ولولاها لم يعرفه اذا انتهى اليه فان من يطلب ما لا يعرفه لا يعرفه اذا انتهى اليه ولا يفرق بينه وبين غيره فالجهل لذلك نسيان العلم (٣) تذكر وجاء بعده من استنقض هذا

(١) ن - جهة (٢) كذا - فى قط - وفى - لا - تذكر والمعلوم - ولعل الصواب

تذكر المطلوب - او المعلوم - ح - (٢) لا - والتعلم

و تقضه بما لا تطول بذكره الآن وهو غير موضعه وقال لا بل يعرف من جهة التصور ويجهل من قبيل التصديق أي من قبيل العلم وقيل أيضا انه لو اخذ أخذ (١) في يده اثنين وقال لمسؤول اتعلم ان كل اثنين زوج فقال اعلم قال فهذا الذي في يدي زوج او فرد فقال لا اعلم فقال له هو ذا هو اثنين وما علمت انه زوج و كنت تعلم ان كل اثنين زوج فاجيب عن ذلك وقيل علمته كليا وجهلت معرفته الجزئية ولم يزد على ذلك ولم يذكر حال الجهل والمعرفة بالمطلوب الواحد من قبل المعرفة والتصور فقط بجهة وجهة ولا الجهل والعلم بجهة وجهة من قبيل العلم وقد عرفت هذا التفصيل من قبيل المعرفة وتعرفه في موضعه من قبيل العلم فلنذكر الآن الطرق والقوانين التي بها تستفاد المجهولات بالطلب .

فنقول ان طالب الوقوف على مجهول يروم استفادته بالطلب فمطلوبه منه معرفته او علمه والسبيل المؤدى الى اعلام المجهول قد سمي قياسا والحقيقي التام صنف منه قد سمي برهانا وسياتي الكلام عليهما .

واما السبيل المؤدى الى المعرفة المطلوبة فكثيرة بحسب تكثر جهات المطلوب في المعرفة والجهل فمنها ما يكون باحضاره عند الحس كمن يسئل عن لون زيد فيقرب الى بصره فيعرف انه ابيض وهو مطلوبه او عن كفياته الملموسة (فيقرب ٢) الى حس لمسه فيدرك منه مطلوبه او يسئل عن لفظ ما او صوت فيؤدى بالقول الى سمعه الا عن رائحة فتقرب الى شمه او عن طعم فيوصل الى مذاقه وذلك كله بعد طلب ومنها ما يكون بالتمثيل كمن يسئل عن لون فيقال هو مثل هذا وكذلك عن طعم وملس وصوت ورائحة فيكون وان لم يحضر الشيء المطلوب عند الحس فقد احضر نظيره وحصل منه عند الذهن ما كان يحصل من ذلك لو حضر ومنها ما يكون بتنبية النفس والاذكار كمن يسئل عن الغضب فيقال له هو ما شعرت به من حالك وقت كذا ومثل ما تشعر به في وقت كذا وكذلك عن الفرح والعلم والمعرفة والهم والغم وانية النفس وحدثها واشباه ذلك ومنها ما تعرفه بطرق استدلالية وتصرفات فكرية كما تعرف بانى هذا البيت وانه انسان ومنها ما تعرفه

(١) لا - احد - (٢) ليس في لا -

من مخبر يخبرنا ومعلم يعلمنا بالدلالة اللفظية كما نعرف سقراط وارسطو طاليس وفلاطون واولقليس والذي نعرفه بطريق الاستدلال او من اعلام المخبر فانما نعرفه اذا كنا عرفنا بمائله بالجنس ونعرفه بذلك عند الاستدلال والاخبار معرفة جنسية او بالنوع ونعرفه بذلك معرفة نوعية او بالصفة ونعرفه بذلك معرفة صنفية ولا نعرف جنس ما لا نعرف له مماثل بالجنس ولا نوع ما لا نعرف له مماثل بالنوع ولا صنف ما لا نعرف شبيهه او مماثله بالعرض ولا تفهمه من قول مخبر ولا نقف على حقيقته بساذج الاستدلال فان الالفاظ المقولة لا يستفاد منها بالذات معرفة مجهول اللهم الا بالعرض لانها انما تنبه وتذكر بمعلومات وتخطرها ببال السامع العارف لها فيتعرف بتلك المعاني معاني اخرى فتكون المعاني هي التي افادت معرفة بالمجهول والالفاظ بالعرض من حيث دلت على المعاني ومنها ما نعرفه بمعرفة اشياء هي اجزاء حقيقية وهي مؤلفة منها ومعرفة صورة تأليفه منها حتى اذا التأم محصول المعرفة بواحد واحد منها مع هيئة التأليف الذي فيها كان ذلك بعينه هو محصول المعرفة بتلك الحقيقة المؤلفة منها وهذا الصنف يخص مركبات الحقائق دون بسائطها ومفرداتها ومن التعريف المطلوب ما يكون بتصفية الذهن واخلاقه (١) وصرفه عن جميع ما ذكر من وجوه المعرفة وتوجيهه الى المطلوب بكنهه والفاته عن كل شيء غيره حتى ينجلي لعين عقله فتدركه ذاته بذاته من غير دليل ولا واسطة ولا آلة ونسبته الى ذات النفس المدركة كنسبة الاصغاء الى الاذن التي هي آلتها في السمع والتحديد الى العين التي هي آلتها في الابصار كما ستعلمه في علم النفس .

الفصل العاشر

في الاكتساب والاولى من المعارف والعلوم

ولان الاستفادة المقصودة للمعارف بالطلب انما تكون بمعرفة سابقة كما قيل لا محالة فهذه المعرفة قد تكون سببا موجبا للطلب ومنبها عليه ولا تكون سببا موجبا

للاصابة وقد تكون سببا موجبا للنيل والاصابة والمعرفة التي هي سبب الطلب دون الاصابة فهي عامة لسائر المعارف المطلوبة كما قيل وانما التي هي سبب موجب للاصابة فهي صنف خاص يتعرف مركبات (١) الحقائق فان معرفة المركبات لا تتم دون معرفة بسائط التركيب مع صورة التركيب كما ان المركبات لا توجد دون وجود بسائط التركيب مع صورة التركيب كذلك لا تعرف دون معرفتها بل معرفة البسائط وصورة تركيبها اذا حصلت مجتمعة كانت بعينها معرفة الشيء المركب وليس كذلك معرفة الشيء بجهة منبهة على الطلب وهذا الصنف من المعارف هو المخصوص بالتعرف الاكتسابي لانه كسب معرفة بمعارف وما سواه ليس كذلك بل اذا كان فهو سبب بعيد للاستفادة ولا تتم الاستفادة بالمعرفة المنبهة على الطلب فقط لكن بالطلب من الطريق المؤدية الى نيل المطلوبات وبهذه المعرفة المذكورة على هذا الشرط تتم المعرفة بالشيء المطلوب وتحصل بتامها. والحقيقي منها هو ما يكون على ما قيل بسائط المركب وصورة تركيبه وهو المسمى حدا وهو الذي يعرف المطلوب باوصافه الذاتية وقد يشبه بما يسمى رسما وهو تعريف الشيء بصفات عارضة لازمة او لاحقة ليست هي اجزاء لحقيقته والاول يفيد معرفة حقيقية ذاتية والثاني يفيد معرفة عرضية ومحصول هذين هو الذي يسمى بالمعرفة الاكتسابية وما عداها من المعارف كحصول المشاهدات الحسية والادراكات الذهنية والاطلاعات العقلية تسمى اولية لان السبب القريب الموجب للمعرفة فيه ليس معرفة اخرى لكن وجه آخر مما ذكر وان كان للمعرفة في محصوله عالية ما بالعرض وليس تبلغ الى ان تكون موجبة له ايجابا ذاتيا مثل هذا وقد يضاف اليهما التعريف التمثيلي لانه تعريف معنى بمعنى غيره وبينهما فرق فالمعارف كلها اما اولية لم تفدها معرفة قبلها واما اكتسابية افادها غيره من المعارف وكذلك العلوم منها اولية لم تستفد بعلوم قبلها وانما الحكم العلمي يبدو في متصوراتها من الذهن ابتداء اوليا ومنها اكتسابية يوجب الحكم العلمي عند الذهن في متصوراتها غيرها من العلوم فكل معرفة وعلم اما اولي واما

اكتسابي .

وقدرد قوم على قسمة المعارف والعلوم (الى - ١) الاوليات والاكسابيات وقالوا انه لا اوليات في العلوم والا فن الذي يذكر ان في اول وجودنا في الدنيا كنا نعرف شيئا من الاشياء او نعلم علما من العلوم كما نهم فهموا من الاوليات انها غير مستفادة وانما هي موجودة في الغريزة وانت قد عرفت ان الاوليات قد استفاد والفرق بين الاستفادة والمكتسب في هذا الموضع هو انه ليس كل مستفاد يكتسب وكل مكتسب مستفاد قالوا ولما لم تكن اوليات لم تكن اكتسابيات وقالوا ايضا ولو كانت اوليات واكتسابيات لقد كان لا يكون كل علم ومعرفة اما اوليا واما اكتسابيا بل قد يكون منها ما ليس باولى ولا اكتسابي .

وكما نهم في هذا القول لم يفهموا من الاولى ما قررناه من انه غير الاكتسابي من المعارف والعلوم بل فهموا من الاولى ما به يكون اكتساب المكتسب وهو اول في ترتيب الكاسب والمكتسب وليس قبله ما يكتسب به فكان الاولى في مفهوم هذا اوليا للاكتسابي والاكتسابي اكتسابيا بالاولى وقد يكون لعمرى من المعارف والعلوم ما لا يكتسب ولا يكتسب به غيره كعرفة البسائط التي هي مفردات الحقائق في وجودها ولا هي مركبة ولا موجودة في التركيب فانها لا تكتسب ولا يكتسب بها وانما تكتسب معرفة المركب ببساطه وهذه غير مركبة الحقائق فلا تكتسب المعرفة بها ولا هي بسائط تركيب هي اجزاء حقائق الاشياء فلا تكتسب بها معرفة على هذا الوجه وكذلك قد يجوز ان يكون في العلوم ما تحكم به البداهة العقلية حكما صادقا متيقنا بغير حجة فلا يكون اكتسابيا ولا يحتاج به على شيء فلا يكون اوليا على ما عنوا وهذا ليس بغلط في العلوم ولا في المعارف بل له مفاظة لفظية من قائله او اختلاف في وضع التسمية والقسمة بحسبها فان هؤلاء عنوا بالاولى شيئا وهو انه الذي يكتسب به غيره ولا يكتسب بغيره ونحن عنينا شيئا آخر وهو انه الذي لا يكتسب بغيره سواء اكتسب به غيره او لم يكتسب وعلى معناهم فقد يكون من المعارف والعلوم ما ليس بكاسب

ولامكتسب - ولعمري ان المعارف والعلوم كلها تستفاد وتستحصل بعد ما لم تكن وليس ذلك هو اكتسابها وانما الاكتساب هو استفادة علم بعلم ومعرفة بمعرفة مقدمة عليها تقدم السبب على المسبب ولا بد في ذلك من علم اولي لا يستفاد بعلم معرفة اولي لا تستفاد بمعرفة اولي وتكون تلك اوليات لاحالة وهذه اكتسابيات ولان التعريف بالالفاظ مما لا تكاد تتبرأ منه في شيء من المعارف الاستدلالية الكائنة بمحاورة الانسان ذهنه وتصرفه بفكره اذ تكون لازمة لها في كل خطوط منها بالبال فكيف التي تكون بالاستعلام والاعلام من مخاطب ومعلم يستدل على مطالبته ويدلنا على ما في ضميره من الاجوبة لها بالفاظ مسموعة او باشارات محسوسة وكنيات تدل على الالفاظ فلذلك نحتاج الى ان نعلم مع ما نرومه من معرفة وجوه اكتساب المعارف دلالات الالفاظ ومواقعها ايضا .

الفصل الحادي عشر

في الاقويل المعرفة من الحدود والرسوم والتشيلات

فلنأخذ الآن في ذكر وجوه استفادة الاكتسابيات من المعارف دون الاوليات من حيث تجرى على الالفاظ وتند اول في المفاوضات والمجاورات في التعليم والتعلم . فنقول ان من الالفاظ الفاظا تقال لتعرف بها المعاني التي هي اسماء موضوعة لها على سبيل التنبيه والتذكير بما هو معروف منها اذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة بمجهول على ما قيل ومنها ما يقال لتعرف بها الفاظ اخرى موضوعة للمعاني التي هي ايضا اسماء موضوعة لها ومنها ما يقال لتعرف بالمعاني التي هي اسماء موضوعة لها معاني اخرى غير التي هي موضوعة لها والتعريف الاول فهو التعريف العام لسائر الالفاظ من حيث هي الفاظ فان اللفظ انما هو لفظ لانه يدل بمسموعه على معنى ومفهوم هو اسم موضوع له كتعريفنا زيدا والانسان بلفظة زيد او الانسان .

واما التعريف الثاني فانه تعريف يعرض للالفاظ في بعض احوالها وذلك في تعليم الاصطلاحات اللغوية وتفسير بعضها ببعض ونقل بعضها الى بعض كتعريف العقار

العقار بالجمهر والبشر بالانسان بل والافاظ الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية او غيرها من اللغات .

واما التعريف الثالث فانه مما لا يعرض للافاظ عروضا اوليا وانما هو اول المعاني التي هي موضوعة لها وبها وللألفاظ ثانيا ومن اجل المعاني حتى انه لو توهم خلو المعاني عن الالفاظ وتبرئها عنها لما كان ذلك قادحاً في هذا الصنف من التعريف ولا مفسداً له ولو اخلت الالفاظ عن المعاني لما صح وجودها فيها بوجه من الوجوه وهذا هو التعريف الاكتسابي المخصوص تغليمه بهذا العلم كتعريف الانسان بالحيوان الناطق المائت والحيوان بالجسم المغتذى الحساس المتحرك بالارادة فمنه التعريف بالحد ومنه التعريف بالرسم ومنه ما يكون بالتمثيل فلنشبع الآن القول في كل واحد من هذه ونشتغل به دون غيره مما لا مدخل له في هذه الصناعة .

في الحد

اما الحد فانه قول معرف بمجته لشيء واحد هو المحدود لدلالته بمفردات الفاظه على آحاد معانيه الذاتية التي هي اجزاء مقومة لحقيقته والمعاني الذاتية للشيء هي جنسه وفصله او فصوله على ما قرر كالحيوان والناطق للانسان فالاشياء المحدودة هي الاشياء التي لها اجناس حقيقية وفصول ذاتية مقومات لطوياتها ولا جنس لما لا فصل له فان الجنس هو المعنى الذاتي المشترك لمختلفين بمعاني ذاتية او الذي به المعرفة الذاتية العامة الناقصة التي خصوصها وتماها بالفصل او الفصول الذاتية ولا فصل لما لا جنس له فان الفصل هو المعنى الذاتي الذي به تختلف الاشياء المتفقة في معنى الجنس او هو الذي به تتم المعرفة الناقصة الذاتية وهي المعرفة الجنسية واما البسيط الحقيقية الذي لا جنس ولا فصل له فانه لا يعرف منه الاحقيقة واحدة يدل عليها اللفظ بمفهوم واحد غير متكرر ومثل هذا فلا حد له اذ كان الحد قولاً يدل بمفردات الالفاظ على آحاد معاني ذاتية هي اجزاء مقومة لحقيقة المحدود وهذا فلا اجزاء مقومة لحقيقته فيكون الحد قولاً واحداً مؤلفاً من الفاظ يدل بمجته على حقيقة واحدة مؤلفة من حقائق ويدل على كل واحدة من بسائط

حقائقه بلفظة من تلك الالفاظ والتتام الحد في مسموعه من مفردات الفاظه محاذ
لالتتام تلك الحقيقة في المفهوم من مفردات حقائقها وتلك الحقائق المفردة التي
تلتئم منها حقيقته هي جنسه وفصله او فصوله وتلك الالفاظ المفردة هي الدالة على
واحد واحد منها -

في الرسم

واما الرسم فانه قول معرف بجملته لشيء واحد هو المرسوم لدلالته بمفردات
الفاظه على اوصاف له يتميز بها عن جميع ما عداه تميزا عرضيا والاشياء المرسومة
هي التي لها اوصاف مشتركة مع غيرها اما ذاتية واما عرضية واوصاف عرضية
يختص ويتميز بها عن جميع ما سواه فلو كان من الاشياء ما ليس له اوصاف
مشتركة لا ذاتية ولا عرضية لم يكن له رسم سواء كان له اوصاف خاصة
اولم تكن او كان منها ما ليس له اوصاف عرضية يتميز بها عن جميع ما سواه
ان كان يوجد شيء بهذه الصفة فلا رسم له ايضا سواء كان له اوصاف مشتركة
اولم تكن -

في التمثيل

واما التمثيل فانه تعريف الشيء بنظائره واشباهه والكلى المعقول بجزئياته
واشخاصه ومحسوساته اما التعريف بالنظائر فهو تعريف الشيء بمشابهته لشيء
واحد في كل حال وذلك هو نظيره وان خالفه في اوصافه باقلية او اكثرية وشدة
اوضف كتعريف العقل بالنور والتعريف بالاشباه هو انتظام التعريف من
مشابهات عدة ومخالفات لاشياء كما تعرف الارادة الملكية بانها كرادتنا في معرفة
الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضاه ويخالفها فيما به يشبه طبيعتها وهو صدور الفعل
من الفاعل على نهج واحد لا اختلاف فيه فيلتئم التعريف من مشابهة طبيعتنا
وارادتنا ومخالفتها .

واما تعريف الكل بجزئياته واشخاصه والمعقول بمحسوساته فكما يعرف الجنس
بانه كالحيوان والنوع بانه كالانسان والشخص بانه كزيد والمثلث بانه كهذا

المخطوط وفائدته الكبيرة هو ان يورد تبع الاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم فيكون مفهوما لضمونها لا متمما لفهوها بايناسه (١) الذهن بماعزب من الفاظها وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها وجمعه له متفرق معانيها وهو كثير النفع في التعاليم لتقريبه على المتعلمين وتخفيفه عن المعلمين ومع ذلك فقلما تحتاج اليه الاذهان القوية او تلتفت عليه الغرائر الذكية خصوصا اذا ارتاضت في العلوم وتمرت في الفهم والتفهيم والعلم والتعليم ويمدونه (٢) كلفة وهذرا في الاقاويل المعرفة .

وانما يلاحظون المعاني على كليتها ويمجدونها في معقوليتها كما نراه من حال الفضلاء من المهندسين يتفاوضون في مسائلهم احسن مفاوضة وهم يلحظون ما فيه مفاوضتهم باذهانهم ولا يتعرضون لتمثيل بتخطيط وتشكيل اللهم الا فيما امعن في الدقة والاشكال وكان غريبا من اذهانهم مستعصيا على افهامهم وانما يعتضد به في اكثر معارفهم الضعيفوا الاذهان القليلوا الرياضة والتمرن في العلوم فلذلك يكثر استعماله في الخطب والاشعار التي يخاطب بها جمهور الناس ومن لانس له بالاقاويل الحكيمه فانه لا يناسه اياهم بمفهومات الاقاويل وتقريبها من اذهانهم يروج عليهم ما لا يتحققونه من صدقها وكذبها على ما نذكره في العلوم فيكون افضل الاقاويل المعرفة هي الحدود لانها تفيد المعرفة الذاتية التامة وانقص منها الرسوم لانها لا تفيد معرفة عرضية او مشوبة بالعرضية لانها تتمم الذاتية الناقصة بالعرضية الماخوذة من الاعراض واللواحق وانقص منها كثيرا التمثيلات لانها لا تعرف بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتية ولا عرضية وانما تورد في لواحق الاقاويل المعرفة ومعها لتسهيل سبيل الافادة والمعونة عليها ولكل منها منفعة بحسبه وموضع لاستغنى عنه فيه ومن كل واحد منها ما هو افضل منه ومنه ما هو انقص ولها قوانين وشروط وخواص تتم بوجودها فضيلة الافضل وبعدها تقيصة الانقص .

(١) ن قط - باتيانه (٢) لا - يعتدونه -

الفصل الثاني عشر

في الصحيح - ح والتام والفاقد

والناقص من اصناف الاقويل المعرفة

اما الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما كان مع ما ذكر من شروطه ما يشتمل عليه من المعاني اعرف من الشيء الذي يعرف بها اوما في نفسه واما عند المعرف واما من الوجهين جميعا حتى تكون المعرفة بها على ترتيبها التاليفي موجبة لمعرفة الشيء الذي يعرف بها وحتى لو كانت المعاني الذاتية للشيء كجنسه وفصله ليست اعرف منه لكان تعريفه بها تعريفا خطأ لانه لا يبلغ الغرض المقصود في التعريف وما ترتبت فيه مفردات الالفاظ المؤلفة ترتيبا يتقدم فيه الاعرف فالاعرف ان كان لها تقدم وتأخر في المعرفة حتى يكون تصورهما عند الذهن مقورا للترتيب الانتقالي في المعرفة عند السامع على ما هو عليه عند القائل ومن هذا يعلم وجوب تقديم الاعم فيها على الاخص كالحوان على الانسان لأن الاعم اعرف من الاخص واسبق الى الذهن فان المعرفة العامة جزء المعرفة الخاصة وكما ان اجزاء الوجود اقدم حصولا منه في الاعيان كذلك المعنى الناقص الجنسي والمعنى المتمم الفصلي اسبق حصولا للذهن من المعنى التام النوعي كمن اراد معرفة حقيقة الانسان الذي هو حيوان ناطق فانه لا بد له ان يتقدم اولا فيعرف ما الحيوان وما الناطق وليس يفتقر في معرفة الحيوان او الناطق الى معرفة حقيقة الانسان ويعلم منه ايضا وجوب تقديم الجزء على الكل في المعرفة لان الجزء اعرف من الكل فان من اراد معرفة الانسان الذي هو مثلا من نفس وبدن فلا بد له ان يتقدم اولا ويعرف كل واحد من النفس والبدن ومن اراد معرفة البدن الانساني الذي اجزاؤه الاول من الاسطقسات الاربع فلا بد له ان يتقدم اولا فيعرف كل واحد من الاسطقسات الاربع وما كان تألفه من الفاظ مشهورة صريحة الدلالة عند المعرف حتى لا يتأخر تصور مفهومها عن تخيل مجموعها ويحسن تبديل الفاظها ايضا الى الاعرف عند المخاطب من الاعرف عند غيره .

واما الفاسد الناقص من ساثرها فما كان بخلاف ذلك مثل ان يعرف فيها الشيء
بمساويه في المعرفة او بما هو اعرف منه ومتأخر عنه في المعرفة او لا يعرف الا به
او يقدم الاخص فيها على الاعم او غير الاعرف على الاعرف او بان يذكر فيها
الالفاظ المجازية والاستعارية والمشاركة كما لو قيل في تعريف السواد انه اللون
المضاد للبياض فعرف السواد بالبياض وليس فيها ما يستحق ان يعرف بصاحبه
لتساويهما في المعرفة او كما لو عرفت النار بانها الجسم الشبيه بجوهر النفس والنار
اعرف من جوهر النفس وكما لو عرفت الشمس بانها كوكب يطلع نهارا والنهار
لا يعرف الا بالشمس اذ هو زمان طلوع الشمس وكما لو عرف العشق بانه افراط
المحبة وجنسه المحبة وفصله الافراط فهو المحبة المفرطة وكما لو قيل في تعريف
الشمس انها عين النهار او في تعريف الارض انها ام الاكوان وتلك الفاظ (١)
مجازية استعارية وفضل الحدود من حملها ما كان مع استيفائه لسائر الاوصاف
الذاتية من غير اخلال ولا تكرر اذ الاعلى آحاد معانيه من الاجناس والفصول باسماء
تدل على حقائقها في وضعها الاول ان كانت جلية الحقائق كما تدل على المثلث بانه
شكل يحيط به ثلاثة خطوط (٢) وان لم تكن جلية عند المعرف فبالفاظ تدل عليها
بلوازمها الا لزم لها وخواصها الاخص والالحق بها اذ كانت معروفة واعرف منها
كما تدل على نفس الانسان بالنطق الذي هو اخص افعالها والزمها لها وعلى خاصية
مغناطيس يجذب الحديد فان ذلك لتعذر الاسماء الدالة على حقيقة النفس وحقيقة
تلك الخاصة بوضع خاص وتعذر الاسماء لها في خاصيتها لتعذر معرفتها بذاتها
وحصول معرفتها بلازمها وخاصيتها والحدود الحقيقية انما هي ما كانت على الوجه
الاول واما هذه فرسوم واشبه بالرسوم .

والناقص منها فما اخل بوصف او اوصاف ذاتية اقتصارا على تمييز المحدود عن
غيره دون تميم حقيقته بمقوماتها كما لو حد الانسان بانه جسم ناطق وحذف منه
دونفس حساس متحرك بالارادة اعتمادا على انه لاشيء غير جسم ناطق .

واعلم ان الحدود لا يتوجه فيها بقصد اول الى التمييز بالاصناف المشهورة وانما يتوجه فيها الى تقرير الاوصاف الذاتية التي مجموعها حقيقة الحدود في النفس فان تلك هي المعرفة وانما التمييز لاحق بها ضرورة فان معرفة حقيقة الشيء يعرف ان كل ما ليس تلك حقيقته وتلك اوصافه ليس هو ولو قصد للتمييز بنفسه لقد كان فيه الخطأ من وجهين .

احدهما ان ذلك المقصود لا يتم في شيء من الاشياء الا بمعرفة سائر الاشياء حتى لا يبقى منها شيء واحد لا يعرف ويعتبر سائرهما فلا يوجد فيها ما يشاركه في تلك الاوصاف المميزة فيتحقق حينئذ تميزه بتلك الاوصاف واما في التعريف التام فلا يحتاج في معرفة المقصود الى معرفة شيء غيره وغير اوصافه ويعلم مع ذلك انه قد يميزها عن كل شيء غيره من جهة العلم بان كل ما يشاركه فيها ولا يميز عنه بشيء منها فهو هو والآخر ان قصد المعرفة التامة يلزمه التمييز وقصد التمييز لا تلزمه (١) المعرفة التامة والناقص موجود في التام والتام غير موجود في الناقص او ما جعل فيه عوض الجنس عرض عام كما لو قيل في حد الانسان انه بالمشاء الناطق او المتمكن الحساس الناطق او بان يذكر فيه فصل الجنس عوض الجنس لانها كثير ما يشتبهان وهو من قبيل حذف شيء من الذاتيات ايضا كما لو قيل في حد الانسان انه الحساس الناطق او قدمت الفصول فيها على الاجناس كما لو جد المثلث بان ثلاثة خطوط محيطه بشكل وهو شكل يحيط به ثلاثة خطوط .

وافضل الرسوم من جعلتها ما كان فيه اوصاف ذاتية وفضلها ما كان الذي فيه منها اكثر كما يرسم الانسان بانه جسم ذو نفس حساسة محركة بالارادة منتصب القائمة وفضلها ايضا ما كان الذي فيه من الاوصاف الذاتية اجناسا لا فصولا كترتيب الجنس في موضع في الحد والوصف العرضي موضع الفصل كالحوان المنتصب القائمة لا كالحساس وما قدم فيه الذاتي من الاوصاف على العرضي كالحوان المنتصب القائمة ايضا في رسم الانسان والطار الأبيض اللون الواحد الشخص في رسم القنص (٢) وان كان كل واحد من الابيض اللون

والواحد الشخص اعم وتوعا من الطائر والجسم النباتي الاحمر الما لون العديم الورق في رسم المرجان وان كان عدم الورق وحمرة اللون فيه اعرف من انه جسم نباتي وما كانت فصوله خواص لا اعراضا وكانت الزم لذات الرسوم والحق به .

واما ما ليس فيه اوصاف ذاتية فافضله ما كان فيه عرضي عام نظير عموم الجنس وخاص كالفصل كالمشاء المنتصب القائمة او الضاحك للانسان والانتقص منها ما كان بخلاف ذلك اعنى ما ليس فيه وصف ذاتي كما لورسم الانسان بانه المشاء ذو الرجلين وما فيه من الذاتيات اقل ايضا فانه انتقص مما فيه منها اكثر كرسم الانسان بانه الجسم المشاء ذو الرجلين فانه انتقص من رسمه بالجسم الحساس المنتصب القائمة وما يقدم فيه العرضي على الذاتي في الترتيب كما لو قيل في رسم الانسان انه المشاء الحساس المنتصب القائمة .

اللهم الا ان يكون العرضي اعم من الذاتي فانه يقدم لعمومه حينئذ فان التقديم بمقتضى العموم في الرسوم اولى منه بمقتضى الذاتية وان كان يكون رسما ناقصا لجعله العرضي اصلا وكالاصل والذاتي لاحقا وتوعا والذي فيه من الذاتيات فصل او فصول انتقص من الذي فيه منها جنس كذى النفس المحركة بالارادة المنتصب القائمة فانه انتقص من الجسم الحساس المنتصب القائمة وما كانت فصوله اعراضا عامة متداخلة يميز باجتماعها انتقص مما فصوله او فصله الاخير خواص او خاصة تامة التمييز كالجسم المشاء ذي الرجلين فانه انتقص من الجسم الضحاك وما كانت فصوله ابعث لزموا لذات الرسوم فانه انتقص من الذي فصوله الزم له والحق به كالحوان المنتصب القائمة فانه انتقص من الحيوان الضحاك او القابل للعلم وافضل التمثيلات من جعلها اما فيما كان من النظائر فبنظير اعرف واقرب كالنور للعقل ومن الاشياء التي هي اوصاف مماثلة لا ووصاف المتمثل عليه لا يخالفها بشدة ولا ضعف ولا كثرة ولا قلة وانما يخالف المتمثل عليه كل واحد مما يمثل عليه باوصافه بمجموع الصفات لا بما يشاركه (١) فيه من الصفات وان كان خالفه في ذلك

(١) هامش - لا - الصفات فيه من احادها

بأقرب المخالقات واشبهها كما يمثل به من الإرادة الملكية والانسانية فان الشعور المشترك وان لم يكن واحداً تماماً إلا في الإرادتين فهو الأقرب حداً والاشبه وأما فيما كان من تعريف الكلي بجزئيه والمعقول بحسوسه فبان يكون ذلك الجزئي المحسوس أعرف جزئيات ذلك الكلي المعقول وأتمها في معقوليته مثل ان يتمثل على الحيوان بالإنسان وفرس لا بعنقاء مغرب ولا بالقنص وعلى المربع بما ظهر للحس نساوي أضلاعه وشدّة تقاربها لا بما ظهر فيه اختلافها وتفاوتها . وانقصها ما كان بخلاف ذلك أما فيما كان من النظائر فما كان بنظير ابعده من المعرفة كالتمثيل على النفوس المفارقة بالجن ومن الاشياء فما كان بأوصاف بعيدة المشابهة لأوصاف المتمثل عليه كالتمثيل على النفس في البدن بالربان في السفينة وبالملك في المدينة .

ومن تعريف الكلي بجزئيه والمعقول بحسوسه فما كان بجزئي هو ابعداً لجزئيات من المعرفة وانقصها في معنى معقولة الكلي كالتمثيل على الحيوان بالقنص وعلى المربع بما ظهر للحس اختلاف أضلاعه وشدّة تفاوتها .

وبالجملة فان المعرفة تكون ذاتية أو عرضية واكتساب الذاتية يكون بالاقاويل المؤلفة من أسماء المعاني الذاتية اعنى الحدود واكتساب العرضية يكون بالاقاويل المؤلفة من أسماء المعاني العرضية اعنى الرسوم والتمثيلات ومحصول التمثيلات يرجع الى محصول الرسوم لان المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة اوصاف عرضية ومنها تلتئم الاقاويل التمثيلية فافضل الحدود ما اشتمل على سائر الاوصاف الذاتية بترتيب يتقدم فيه عامها على خاصها واعرفها على ما ليس باعرف ودل بالفاظ معروفة مأوفاة عند المعرف واختصر الالفاظ مع استيفاء المعاني ليكون اسهل حفظاً ونهما باستعماله الفاظ تدل على كثير من الاوصاف بالتضمن والاشتمال كالحيوان اذا استعمل في حد الانسان عوضاً من الجسم ذي النفس الحساسة وما عداه فهو ناقص فاسد ونقصه وفساده إنما هو بقدر اخلاله بما يخجل به من ذلك وافضل الرسوم ما كان اشتماله على ذاتيات اكثر واعم وعرضياته الزم واعرف وما

وما خالفه فهو ناقص وفاسد ونقصه وفساده بقدر خلافه ومباثنته .

الفصل الثالث عشر

في القسمة والتحليل والجمع والتركيب

المعينة على اكتساب الاقاويل المعرفة

قد ينتفع في تحصيل الاقاويل المعرفة بتصرفات عقلية في قوانين تعليمية هي جمع وتفریق ووجودي وذهنى لما يتصرف العقل فيه ويتوصل اليه به (١) اما الجمع فهو اكتساب المفردات المتكثرة الذوات وحدة عرضية وهو على وجهين تأليفي وتركيبى والتأليفي هو الذى آحاده متميزة في اجتماعها كل عن صاحبه عقلا وحسا كالعسكر من آحاد الرجال والقول من آحاد الالفاظ والتركيبى هو الذى تختلط آحاده وتتحد اجزؤه ولا يدرك كل منها على حياه كتركيب بدن الانسان من اخلاطه والاخلاط من اسطقساتها والتأليف ضربان ذهنى ووجودى والذهنى كتأليف عموم المعنى الكلى من جزئياته كالجنس من انواعه والنوع من اشخاصه واما الوجودى فهو كتأليف الشئ من اجزائه المتشابهة وغير المتشابهة كالبدن من العظم واللحم واليد والرأس والرجل والتركيب ايضا ضربان ذهنى ووجودى اما الذهنى فكتركيب الانواع والحدود من الاجناس والفصول والاصناف والرسوم من الاجناس او من اصناف اعم مع الاعراض والخواص والوجودى ضربان طبيعى كتركيب بدن الحيوان من اخلاطه واخلاطه من اصولها واسطقساتها وصناعى كتركيب السكنجيين من الخل والعسل فليس في هذ ما يظهر آحادها متميزة في الاعيان في تركيبها كما تظهر مفردات التأليف في تأليفها والتفریق فهو تكثير الوحدات العرضية وتميز الآحاد الاجتماعية الاختلاطية التركيبية والتأليفية فان وحدة الواحد قد تكون ذاتية كالواحد بذاته وهويته ولا تقبل تكثرا (٢) بوجه وقد تكون عرضية كالوحدة الجنسية المشتملة على كثرة صنفية ونوعية وشخصية والوحدة النوعية المشتملة على كثرة صنفية وشخصية والوحدة الاتصالية المشتملة على كثرة انفصالية .

وهو ايضا على ضربين تفريق آحاد التأليف ويسمى قسمة وتفريقا وتميز آحاد التركيب ويسمى تحليلا والقسمة على ضربين قسمة كلية الى جزئياته وقسمة كل الى اجزائه .

وقسمة الكلية الى جزئياته على ثمانية اضرب قسمة جنس الى انواعه كقسمة الحيوان الى الانسان وغيره وقسمة نوع الى اشخاصه كقسمة الانسان الى زيد وعمر وغيرهما وقسمة جنس الى اصناف كقسمة الحيوان الى الطائر والسباع والماشى وقسمة صنف الى اجناس تحت عمومه كقسمة الكائن الفاسد الى الجمد والنبات والحيوان وقسمة نوع الى اصناف تحت عمومه كقسمة الانسان الى التركي والبدوي وغيرهما وقسمة صنف الى اصناف تحت عمومه كقسمة الطائر الى آكل اللحم ولاقط الحب وراعى العشب وقسمة صنف الى انواع تحته كقسمة الطائر الى العقاب والغراب وغيرهما وقسمة صنف الى ماتحته من الاشخاص كقسمة البدوي الى زيد وعمر وغيرهما .

واما قسمة الكل الى اجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب الى اجزاء كثيرة وقسمته الى اجزاء مختلفة كقسمة بدن الحيوان الى اعضائه الآلية كاليد والرجل والرأس وغير ذلك فتكون كل قسمة لمقسوم على احد هذه الوجوه العشرة لا غير .

واما التحليل فهو مقابل التركيب وبعبارة مبتدئا مما انتهى اليه ومنتهيا الى ما ابتدأ به وما ضيا على بسننه من غير تقديم ولاننا خيرا ما في مقابلة التركيب الذي يكون في المعاني الكلية ويسمى تحليل الحد والرسم وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحد والرسم حيث يكون تحليل المحدود لتحصيل مفردات الحد وذلك هو الذي يكون باعتبار المشاركات والمباينات بين الاشياء حتى يتميز بذلك ما يعم من معانيها وما يخص كتحليل معنى الانسان الى الحيوان والناطق والحيوان الى الجسم المعتدى والحساس والمتحرك بالارادة وكذلك تحليل الجسم والمعتدى حتى ينتهي الى الاوائل التي لا تركيب فيها ولا مشاركة ولا مباينة واما في مقابلة التركيب

الوجودى ويسمى التحليل بالعكس اما الطبيعي كتحليل بدن الانسان الى الاخلاط
والاخلاط الى الاسطقسات واما الصناعى فكتحليل السكنجيين الى الخل والعسل
ومن كل واحد من هذه الانحاء ما هو الانفع الافضل والانفع امامطلقا واما بحسب
غرض دون غرض وقد يكون منها ما هو اقل نفعاً وفضيلة مطلقاً ومخصوصاً
ومعرفة ذلك فقد تم بالوقوف على مواقع الانتفاع بكل واحد منها خصوصاً في
الغرض الذى قصد بذكرها في هذا الموضع وهو تحصيل ما يرام تحصيله من الاقويل
المعرفة واكتسابها .

الفصل الرابع عشر

في وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم

ولان الحدود معقولات مؤلفة من معان فتحصيلها انما يتم بتحصيل المعاني
المفردة التى تؤلف منها ومفردات الحقائق انما ان تكون بسائط مفردة في وجودها
وادراكها واما ان يكون وجودها وادراكها مع غيرها في التركيب والبسائط
المفردة في وجودها وادراكها فلا حدود لها ولا تألف الحدود منها وانما تعرف
بذواتها ويستوفى ذكر وجوه التوصل الى معرفتها في غير هذا العلم .

وقد تعرف برسوم وصفات عرضية ونذكر وجوه التوصل الى كسبها وتحصيلها
هاهنا واما البسائط الموجودة في التركيب فهى وان كانت ايضا لحدود لها فان
الحدود تؤلف منها وقد تدرك بذواتها برسوم واورصف عرضية ولان الحدود
تفيد المعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية فاكسابها يتم بالمعرفة
الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية والافالاصول والمفردات اذا
لم تعرف الامعرفة عرضية فما يعرف بالاصول لا يعرف ايضا الامعرفة عرضية
لاذاتية .

يمال ذلك ان المعرفة الذاتية بالانسان انما تتم بان تعرف المفردات التى حقيقتها
مؤلفة منها كالحوان والناطق معرفة ذاتية فكما انه من لم يعرف الحيوان والناطق
لا يعرف الانسان كذلك من لم يعرفهما بذاتيهما لا يعرف الانسان بذاته وقصارى

المعرفة بالمحدود ان تكون كالمعرفة باجزاء حده التي عرف بها فاذا كانت المعرفة (بها) عرضية فعرفة المحدود بها لا تكون الاعرضية مثلها او انقص منها لانها بها فاذا كانت المعرفة بالحيوان والناطق وان كانا ذاتيين للانسان عرضية فعرفة الانسان بهما لا تكون الامثلها عرضية فاكتمساب الحدود انما يتم بحصول المعرفة الذاتية بالبساط التي الحدود وحقيقة (المحدود ٢) مؤلفة منها والمعرفة الذاتية للحقائق البسيطة سواء كانت مفردة في وجودها او موجودة في التركيب انما تحصل باطلاع النفس على كنه حقا ثقتها اما بواسطة الحواس والآلات كما يدرك النور بالبصر وغيره بالحواس الاخرى واما بغير وساطتها كادراك المدرك لادراكه والمشتاق لشوقه والمحب لمحبهه والعالم لعلمه وامثال ذلك الا ان المدركات بذواتها قد تكون مختلطة مجتمعة في المؤلف والمركب منها ولا يتميز للمدرك آحادها كما يدرك خلطا من سحيق جسمين احدهما اسود كالأثمد مثلا والآخر ابيض كالاسفيداج فان البصر يدرك منها لونا واحدا هو القبره وان كان المدرك في الحقيقة انما هو مجموع لونين لولونا واحدا وانما يحجز المدرك عن التمييز فاذا احتيل بتدبير عقلي صناعي في تفريق اجزائها وتغيير كل منها عن الآخر رأى اللونين كالأعلى انفراده فصح ان المرئي انما كان مجموع لونها ولم يكن لونا واحدا بسيطا ولان كل محدود مؤلف الماهية او مركبها من حقائق وبساط وتلك البساط اما ان تكون ظاهرة متميزة كل على حيا له فالذهن لا يحتاج الى تكلف تدبير صناعي في تمييزها بل هو يدرك حقا ثقتها ويستثبتها (٣) ويؤلف حد المحدود منها واما ان تكون خفية مختلطة متمزجة امتزاج الخل والعسل في السكجنين فالذهن يحتاج الى حيل وتدبير ذهنية ووجودية في تحليلها وتفصيلها توها او وجودا وتميز آحادها البسيطة للادراك والاستثبات حتى اذا استثبت حقا ثقتها الف منها في ذهنه حدا وحقيقة واحدة هي حقيقة المحدود فمن ذلك التحليل الذهني العقلي للحقائق الذهنية ويتم بالنظر الى الموجود الواحد وتحصيل حقيقته الواحدة ثم اعتبارها بقياس حقيقة اخرى مستحصلة من موجودات اخرى مشابهة له فيجد الحقيقتين

تشر كان في حقيقة وتختلفان باخرى فيتميز له اشتراكها فيما اشتركا فيه واختلافها
بما اختلافه ويستثبت كلا من الحقيقة المشتركة والميزة على انفرادها فتكثر بذلك
حقيقة الوجود الواحد ويتميز ما فيها من ذلك التركيب ثم كذلك في كل واحدة
من الحقيقتين اذا اعتبرت بقياس حقيقة اخرى مشابهة لها فانها قد تتكرر ايضا الى
مشتركة وميزة حتى يقع الانتهاء الى المشترك الذي لا مباينة في ضمنه ولا اشتراك
بعده والمشاركات هي التي كانت سميت اجناسا اذا كانت الحقائق ذاتية واصنافا
اذا كانت عرضية والمميزات هي التي كانت الفصول الذاتية والعرضية فيتميز بذلك
التحليل ما في ضمن الحقيقة من تركيب كما يتميز بالتفريق ما في ذينك الجسمين
من مزج وتركيب ثم يؤلف حقيقة واحدة كتأليف الهوية الوجودية واحدة
بالتركيب فيكون الذهن قد وقف على حقيقة الوجود وعرفها معرفة تامة اذ عرف
بساطتها التي هي مركبة منها ثم عرفها بها بالحدود كتكتسب بالتحليل العقلي
المذكور على هذا الوجه ثم بهذا التأليف اذ يتدنى الذهن في تأليفها باخر ما انتهى
اليه تحليله وينتهي عندما ابتداء منه اعني انه يتدنى في تأليفها باول مشترك وآخر
ميز وقد يحتاج الذهن في الحدود الى التحليل الوجودي التفريقي حتى يتحصل
مميزات مفردات حقيقة المحدود كما يحتاج في تحديد بدن الانسان الى معرفة
اصول تركيبه المحتاج في تمييز آحادها الى التحليل والتفريق كقسمته الى اعضائه
الآلية وعضائه الآلية الى اعضائه المتشابهة الاجزاء ثم لا تنأى له معرفة ما في هذه
من التركيب على الحقيقة الا بالتحليل الصناعي لها او بمقايستها بما حلل من مماثلات لها
واستعمال طريق صناعي استدلالى يميزها عقلا كما يستدل بحجج على انها من
الاسطوانات الاربع وعلى ان اكثرها الارضى برسوبها في الماء والهوائى بطقوها
عليه او النارى بحر ملمسها او المائى برده ان تساوى خفتها وثقلها وكما يستدل على
ذلك بصلابتها ولينها وكثافتها ولطافتها ثم يؤلف الحد من اصول التحليل على الوجه
العقلي لاعلى الوجودى فيقال انه جسم مؤلف من الاسطوانات تأليفا غلب فيه كثيفها
مثلا على لطيفها وباردها على حارها اذ يميز في تفصيلها اعم اجزاء ماهيتها عن اخصها

ويرتب على النحو الذي يرتب فيه الاعم ثم ما يليه حتى الاخص .

وبالجملة فينهني ان تعلم ان من المعارف ما يستحصل بالطلب العقلي والقصد الارادى كما قيل ومنها ما ينال (١) من غير قصد ولا طلب ولم يسم بالاكتسابى من المعارف كل مطلوب بقصد ارادى وطلب عقلى واما سمينا من ذلك بالاكتسابى ما كان محصول معرفته هو معرفة اشياء هي اجزاء حقيقية وهو مؤلف منها ومعرفة صورة تأليفه حتى يكون لمجموع ذلك فى الذهن وحدة ما كما لمجموع تلك الحقائق فى الوجود وذلك المجموع الذهني هو المسمى حد ذلك الوجودى المحدود فالمعرفة الاكتسابية على الحقيقة انما هى التى تحصل بالحد والوصاف الذاتية واما التى بالرسم والوصاف العرضية فانما تذكر معها لمشابهتها لها واختلاطها بها وقد تقدم القول بان كل معرفة مستحصلة بطلب عقلى وقصد ارادى فهى لاحالة مسبوقة بمعرفة تقدمت الطلب فنبتت الذهن عليه والافكيف يطلب مجهول لا يعرف بوجه وكيف يهتدى الى طلبه وطالب المعارف انما يأخذ عن معرفة وينتهى الى اخرى .

والمعارف اما ذاتية واما عرضية اما عامية واما خاصة اما جملة واما مفصلة فالطالب قد يأخذ عن العرضى الى الذاتى وعن العامى الى الخاصى وعن الجملى الى التفصيلى وبالجملة عن الانقص الى الاتم وعن الاظهر الى الاخفى بل عن الاسبق اليه الى المتأخر عنه واخذه الى الذاتى من العرضى فهو الذى بالطريق الاستدلالى التنبهى وذلك من فن العلوم وان توصل به الى المعارف وعن العامى الى الخاصى فهو الذى بالتحليل العقلى المعلوم وقد ينتفع فيه بالقسمة على اختلاف وجوهها وتحصيل الفصول التى بها ينتقل الى الخصوص عن العموم وقد تنال بحس واستدلال او تحليل كما يقال ان هذا الشيء جسم ثم الجسم اماذوانفس واما غير ذى نفس ويستحصل بوجه من تلك انه ذونفس ثم ذونفس اما حساس واما غير حساس ويستحصل بوجه منها انه حساس ثم الحساس اما ناطق واما غير ناطق ويستحصل بوجه (٢) منها انه ناطق وعن الجملة الى المفصلة فهو الذى بطريق

التحليل العقلي والوجودى ايضا على ما عرفت .

والاصل في جميع ذلك ان اكتساب الحدود انما يتوجه فيه اولا الى تحصيل البسائط التى هي آحاد حقائق المحدود فهى اوليات الحدود ولا تكتسب بمحدود والتدبير العقلى الذى به يتوصل الى نيلها متقدم على القانون الصناعى الذى عليه العمل في تأليف الحدود وكذلك الرسوم وتحصيل بسائطها من الاوصاف العرضية انما يحصل بطريق من هذه ايضا اعنى بتحليل عقلى او وجودى او توصل استدلالى علمى كاستدلال على الحرارة او اللطافة بالخفة وعلى الثقل او الكثافة بالبرودة او بنيل حسي كادراك الحرارة باللمس والحرمة بالبصر فاذا كانت الحدود والرسوم انما تتحصل بتحصيل بسائطها فالامعان في طلب البسائط واجب التقديم على طلبها ولان الطلب للشيء المعين انما يتم بمعرفة سابقة لاستفادة المطلوبات انما تكون بقدر ما سبقها الى النفس حتى كلما كانت المعرفة السابقة عندها اكثر كانت على تحصيل المطلوبات اقدر وان كان طلب المعارف قد يكون على وجهين احدهما مطلق غير مقصود والاخر معين مقصود فالمطلق قد يستغنى فيه عن تقدم المعرفة كمن خرج من داره واخلى سره لشاهدة اى شيء اتفق له بمالم يعرفه فيقصده والحل ١ - محصول ذلك وجه تقف عليه في غير هذا العلم والمعين المقصود فهو الذى لا يمكن الا بسبب معرفة كما قيل وينتهي اليه من المعارف السابقة بهذه الوجوه المذكورة التى منها الحد ومنها ما يتقدم على الحد وهى التى تنال بها بسائط الحدود واوائلها غير المحدودة والقدماء وان كانوا تكلموا في الحدود وطولوا فانه لم ير لهم فيما انتهى اليها تعليم مستوفى في تحصيل بسائط الحدود واوائل المعارف كما وجد لهم ذلك في تحصيل اوائل القياسات ومبادئ العلوم -

الفصل الخامس عشر

في المناسبة بين الاسامى

والحدود للتصورات والموجودات

اعلم ان الحد ودائما هي حدود بحسب الاسماء والاسماء بحسب الحدود بل
اقول ان الاسمي انما هي بحسب المعاني والمعاني معان لها؟ وبحسبها والمعاني فهي
للموجودات اما البسيطة فللبسيطة منها واما المركبة من تلك البسائط فهي للركبات
من تلك البسائط وتلك هي حدودها والاسمي توضع لما في الازهان او لا كما قيل
وللموجود ثانيا وبحسب ما حصل منه في الذهن للركبات بحسب معانيها المركبة
في الازهان التي هي حدودها وللبسائط فبحسب معانيها ايضا فان الشيء قد يسمى
باسم بحسب صفة واوصاف فيكون الحد الذي بحسبه مركبا من تلك الاوصاف
او من النسبة (١) وتلك الصفة كما يسمى الانسان بالكاتب وينعت به فانه انما يقال
عليه هذا الاسم بحسب كتابته فيكون حده الذي بحسبه انه فاعل الكتابة (٢) وكما
يسمى بالعالم وينعت به فيكون حده الذي بحسبه انه الذي له علم وكما يسمى
بالانسان فيكون حده الذي بحسبه الحيوان الناطق وكذلك في العكس انما يقال له
انسان من جهة حيوانيته ونطقه وكاتب من جهة ما يفعل الكتابة وعالم من جهة
ما له علم وله بحسب كل حد صفات عامة وخاصة يتركب منها ذلك الحد كما له
من جهة انسانيته الحيوان والناطق ومن جهة كتابيته الفاعل للكتابة وكما ان المسمى
انما يسمى ما يعرفه ومن حيث يعرفه فكذلك الحاد انما يحده ما يسميه ومن حيث
يسميه ففي كل حد وبحسب كل اسم صفات ذاتية وان كانت لذلك الشيء المحدود
بحسب اسم آخر ومن جهة حد آخر صفات عرضية وتكون ايضا ذاتيات ذلك
الحد الذي بحسب ذلك الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث تحد بهذا الحد
ويسمى بهذا الاسم الآخر فان الكاتب كما انه عرضي للانسان من حيث
هو انسان اعني حيوانا ناطقا كذلك الانسان اعني الحيوان الناطق عرضي للكاتب
من حيث هو كاتب وهذه العرضية في المفهوم وعند التصور كما ان الذاتية ذاتية
بحسب ذلك فالبياض ذاتي للابيض في مفهوم ابيضيته وان كان عرضيا له في
مفهوم انسانيته او فرسيته وكذلك النطق ذاتي للانسان في مفهوم انسانيته وان
كان عرضيا لمفهوم ابيضيته او كتابيته فهذه بسائط الحدود وذاتيات المحدود من

حيث هو محدود فان الحد حقيقة ذهنية وبسائطه اجزاء تلك الحقيقة وهي التي بها المحدود هو ما هو اعنى هي التي بها سمي بذلك الاسم ولذلك قد يستقر للشي في الذهن مفهوم يسمى بحسبه باسم ثم يقرر الطلب له مفهوم آخر بصفة او صفات اخرى فيسمى بحسبها باسم آخر ثم يحكم بذلك الاسم على هذا الاسم اي بذلك المفهوم على هذا المفهوم حكما بانه هو اي بان هذا الشيء او الموجود المسمى بهذا الاسم والمحدود وبحسبه بهذا الحد هو بعينه المسمى (١) بهذا الاسم الآخر المحدود بحسبه بهذا الحد -

كما يقال ان الانسان محدث وحقيقته ان الشيء المسمى بانسان من حيث هو انسان اي حيوان ناطق يصدق عليه النعت بمحدث بمفهوم وجوده بعد عدم سابق اعنى بعد لا وجود كان له بقياس زمان ماض فالاسماء والحدود داخلة في المواضعات والمواطات فقد يجوز اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطاتهم ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض فيكون للشي الواحد اسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة وحدود كثيرة بحسب اسماء كثيرة وكل ذلك بحسب نعوت واوصاف كثيرة كما للانسان من حيث انه (٢) جسم وحيوان وانسان وكاتب وطبيب وعالم وله بحسب كل اسم حدا لا ان الحدوان كان بحسب الاسم فانما يكون حدا من حيث هو لسمى موجود حتى يكون محمول حقيقة وجودية وانما هو حد بالاضافة اليه اي لمحدود .

واما اذا كان الاسم لصفات مجموعة لاحقيقة لها في الوجود فانه لا يكون حدا وان كان شرح لفظ وتفسير اسم كما يتمثل به في عنز ايل الذي هو اسم شرحه دال على صورة ذهنية مؤلفة من هاتين الصورتين فالحد حد لمحدود وجودي من حيث عرف ومن جهة ما بحسبه سمي وعلى ان الشيء اذا كان له اسم وحد بحسب الاصل والجوهر منه كالحوان والناطق و آخر بحسب اعراض ولو احق للاهية الموجودة كالكتاب او المنتصب القائمة رؤى الاول اولى بان يسمى حدا للشي الموجود والثاني بان يسمى رسما وان كان هذا الثاني ايضا حدا بحسب اسم منحوبه مفهوم ما

خاصا فان ذلك الشيء يسمى ايضا بحسب اصله وجوهره باسم ويحد بذلك الحد بحسبه ويسمى بحسب اعراض ولو احق باسم ويحد بحد مؤلف من تلك الاوصاف التي هي بحسب هذا الاسم ذاتية وان كانت بحسب الاصل والجوهر عرضية فيكون الحد ايضا بحسب الاسم والاسم بحسب الحد .

وانما كنا نسمينا الرسم رسما للاصل وبحسب الاسم الجوهرى من حيث هو منبه على مفهومه تنبيه الدلالة واللزوم واما بحسب اللواحق والاسم الذى بحسبها فلم يتجاسر (١) من يسميه حدا وما من احد من اهل العلم ممن يقول بهذا او يخالفه يتحاشى ان يقول ما حد الابيض وما حد الاسود وما حد الكاتب وما حد الطبيب وهذا ايضا مما لا مناقشة فيه فانه عائد الى مواضعه واصطلاحه فى تسمية الحدود والرسوم والعلم بهذا يتم ويتحقق لمن يحقق ما قيل فى الفصل الذى تكلم فيه على مابه الشيء هو ما هو فى العلم والوجود واتقنه فيها وعلمها وتدبر هذا القول معه وبحسبه .

الفصل السادس عشر

فى حكاية ما اوردته من استصعب قانون التحد يد

وجعله فى حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجوز ذلك الممتنع

قال مامعناه ان صناعة التحد يد صعبة عندي ممتنعة لاعلى الوجه الذى حرت به عادة الناس من اعتذارهم عن تقصيرهم تواضعا وتجملا لکن لان الامر فى نفسه كذلك وذلك لان الحدود انما تتم بالاجناس الحقيقية والفصول الذاتية جميعها حتى لا يشذ منها واحد ولا يدخل معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على البشر من وجوه احدها انا قد نغلط فناءخذ الجنس البعيد دون القريب ونحل بالجنس القريب وما فيه من فصول يزيد بها على البعيد كما ربما غلطنا فاخذنا الجسم بدل الحيوان فى حد الانسان وذلك يكون لان الجنس البعيد سهل التعرف ظاهر والقريب عسر التعرف خفى ولان البعيد له اسم والقريب لا اسم له كما ربما كان للانسان والفرس جنس قريب يجمعهما اخص من الحيوان واعم من كل واحد

هنهما وينفصل عن عموم الحيوان بفصل مجهول عندنا به يتميزان عن غيرهما في ذاتيهما او معروف المعنى ولا اسم له وكذلك فيما فوق الحيوان تحت عموم الجسم في النفس وايضا فان الفصول قد تتساوى في عمومها وخصوصها فلا تتميز لنا كالحساس والمتحرك بالارادة في الحيوان فانهما ذاتيان متساويان في عمومهما وخصوصهما حتى ان كل حساس متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حساس فما يكون كذلك فباي قانون يتم لنا استخراج وجه وبأى وجه يتحقق انا اتينا على سائر الفصول التي هذه صفتها في المحدود هذا وايضا فمن لنا بذاتية ما نعتقد ذاتية وعرضية ما نعتقد عرضية حتى لا نأخذ اللازم مكان المقوم او نترك المقوم اذ (١) نظن فيه انه لازم فمن هذه الوجوه يصعب علينا استخراج الحدود لكل محدود بل يمتنع هذا نص كلامه .

ولم يعول في اعتبار الذاتي والعرضي على ما قرره من مفهوميهما ولم يراعيه متأتيا (٢) على التحقيق في كل موجود ومحدود وقد عرف بما سلف من القول ان الحدود حدود بحسب الاسماء والاسماء لذوات الحدود بحسب الحدود وقد عرف اصناف الذاتي واختلاف مفهوماته وان التي منها داخلية في الحدود اما في حدود المسميات من حيث هي مسميات فعلومة وتوصل اليها بطرق الاكتساب المتقدمة وكذلك التي بحسب الهوية الموجودة التي اذا تصورت في الذهن حقيقتها وحدها دل عليها باسم يكون للوجود بحسبه فقد تعلم ايضا اذا جمعت الهويات بطريق التحليل والتفصيل عقليا وبطريق الخصوص والعموم وجوديا (٣) وبطريق التمييز والتفصيل بين مجتمعات الموجودات فان تعذر من ذلك شيء في بعض الاشياء فهو من قبيل المجهولات التي يستعسر الوقوف عليها اما على الاطلاق وبحسب كل انسان واما في وقت دون وقت وبحسب شخص

(١) لا - او (٢) لا - مبائنا (٣) في هامش قط ولا - لان الخصوص والعموم يكون باشتراك الوجودات واختلافها والتحليل والتفصيل يتمده الذهن في التصور من غير ان يتعرض للوجود .

دون شخص وكما يتعد ذلك في العلوم والقياسات بحسب الحدود الوسطى وليس ذلك بان يقال في الحدود اولى منه بان يقال في القياسات والعلوم .
واما قوله ان الفصول قد تتساوى في مرتبة العموم والخصوص فلا يعلم وهو اصعب ما اعتد به .

فنقول انه لا يخلو ان يكون خفاؤها من حيث هي فصول مميزة او من حيث هي صفات موجودة للوصوف فان كانت من حيث هي صفات موجودة للوصوف لا يعلمها العالم فقد عرفت ان العارف يسمى ما عرف من حيث عرف ويحدد ما سمي من حيث سمي فالحد بحسب الاسم والاسم والحد بحسب المعرفة فالذي يسمى من حيث يعرف يفسر الاسم بالحد الذي هو تفصيل المعرفة والمجهول غير داخل في الحد الذي بحسبه سمي المسمى وحد الحاد والجهل بالمجهول غير قادح في العلم بالمعلوم من حيث علم فاننا اذا عرفنا من شيء ما كالثلج انه جسم ابيض ثم جهلنا من امره هل هو قطن او ثلج لم يضر جهلنا بشايعته وقطنيته في معرفتنا بحسبته وبياضه فاذا سمينا باسم يدل على معرفتنا ثم حددناه بحسب ذلك الاسم كنا قد وفينا الاسم شرحه والمعرفة ببيانها من حيث عرفنا وبقي ما جهلناه كما جهلناه حتى نعلمه بعلم آخر وهكذا لو كان للشئ صفات عدة حتى علمنا بعضها وجعلنا البعض لم يضرنا جهل المجهول في علم المعلوم اذا استقصينا علم المعلوم بما يعلم به وسمينا من حيث عرفنا وحددنا من حيث سمينا .

وتفسير الاسماء بالحدود هو من جملة تفسير اللغات وتعريف معاني الالفاظ حيث يعرف السامع بالاسم معناه الذي عناه به المسمى والمسدى لايعنى ما لا يعرفه والسامع الذي ينقل اليه ذلك اذا فهم المعنى او المعاني المقصودة بالاسم الذي تضمنها في التسمية فقد تم فهمه لما سمعه ممن سمعه منه حيث عرف ما عناه وقصده بالاسم وتضمنه معناه واما من حيث هي فصول مميزة فلا يمكن ان تجهل لان الانسان اذا عرف الصفة للوصوف فقد عرف انه يتميز بها عن كل ما ليست له والتمييز لازم للعرفة بالعرض لزموا واما ان حيث ان ما ليس له ذلك فليس هو الموصوف

وكيف تتساوى الفصول في مرتبة الخصوص والعموم ثم تتساوى في الذاتية واللزوم فان الصفات للوصوفات في التسمية لا تدخل ما لا يعنيه المسمى مع ما يعنيه فلا تفضل عليه ولا تنقص عنه ولا تساويه فان المسمى اذا سمى الحساس لم يدخل المتحرك بالارادة معه في (المعنى - ١) والتسمية وان دخل (٢) معه في اتصاف الموصوف به وسواء في ذلك مساواته له في العموم والخصوص اولا مساواته اذا كان المسمى بحساس لا يدخله في التسمية ولا في الحد الذي بحسب الحساس واما في الوجود فسيوضح في العلوم ان الصفات للوصوفات منها اصول هي مقدمة الوجود في الموصوف على غيرها وغيرها لازم لها فاذا تساوى صفتان في الخصوص والعموم فالاصل فيهما هو الفصل كما قيل وان تساويا في كونها اصلين حتى لا يكون احدهما تابعا للآخر ولا متبوعا كان الامر على ما اوضحنا في الحدود بحسب تسمية المسمى وما عني منها .

وعلى رأى هذا القائل بحسب تقرير الوجود فليها قرر الوجود فهو الصورة والفصل المتقدم ولا يتقرر الوجود على رايه بشيئين فان احدهما ان كفى في تقرير الوجود كما قلنا فيما سلف فالآخر لا يدخل له في ذلك وان لم يكف فالثاني هو المقرر كالجسم مثلا الذي ان تقرر وجوده بفصل الحساس فلا يدخل للمتحرك بالارادة في تقرير وجوده وان لم يتقرر به فالمتحرك بالارادة هو المقرر والوجود الواحد لا يتقرر بشيئين من حيث هما شيان بل من جهة معنى يتحدان به على ما يقال في الصورة هذا ان كان تقرير الوجود هكذا وليس كذلك بل على ما تجده في العلوم عند الكلام في الصورة والهيولى وشرطه في الذاتى يلزمه بهذا لانه قال فيه انه الذى بارتفاعه يرتفع الموصوف واقول من حيث هو موصوف ويقول من حيث هو موجود في الذاتية الوجود ونعتبر نحن التسمية والمعنى لان الوجود انما يتوقف على العسل الموجبة للوجود دون غيرها والصورة هي المعاول لكنها علة للجملة الموجودة منها ومن الهيولى كالجزم من الكل فله (١) علية بهذا المعنى وهذه العلية في تصور المتصور وذهن العارف لانه يتصورها

بتصور الشيء الذي هي صورته في الهولوى وقد سلف من هذا في الكلام في الفصول ما فيه كفاية لكنك اقترحت اشباعه بهذه الزيادة وكذلك ما قاله من من اشتباه الذاتى بالعرضى في الوجود والذهن اما في الذهن فيحسب المعنى واما في الوجود فيحسب التابع والمتبوع فان تعذرت علينا معرفة التابع والمتبوع في الوجود لم يتعذر بحسب ما يعنيه المسمى وتداوله الروايات في اللغات فان كل عرضى لشيء ومن جهة فقد يكون ذاتيا له من جهة اخرى بحسب المعنى والتسمية كالكتابة لزيد التي هي ذاتية له من حيث هو كاتب وعرضية من حيث هو انسان وتعذره في الوجود من جهة معرفة السابق واللاحق لا يكون في كل محدود ولا عند كل حاد ولا في كل وقت ولا يقع فيه التعذر اكثر مما يقع في جانب القياسات والعلوم وليس اذا عنر علينا القياس في اشياء دون اشياء يكون ذلك قد صار مناعزا مطلقا عن القياس كذلك التحديد ان تعذر في اشياء دون اشياء واوقات دون اوقات (١) ثم مع ذلك لا يكون هذا تعذرا في الحقيقة لان الحد اللفظي هو حكاية محصول الشيء عند الذهن وهو الذي بحسبه وضع الاسم وحصلت (٢) الوحدة الذهنية والمعنوية هو ذلك المحصول الذهني فان المعاني الجنسية والفصلية التي هي حقائق الهولوات والصور في ذوات الهولوات والصور هي موجودات كثيرة لها ضرب من الاجتماع في الوجود وبالعرض يقال للجموع منها انه واحد وليس لها وحدة حقيقية كما يظنه هذا القائل من ان الموجود الواحد يتقوم من اشياء كثيرة توام كل واحد منها بالآخر فاذا كان كذلك وجعل الانسان لبعضها وحدة وجمعا ذهنيا وترك بعضها فلم يذكره ولم يدخله في تصوره فلم يكن خاطئا ولا غالطا .

مثاله ان البدن الذي فيه نفوس كثيرة نباتية وحيوانية وناطقة ان كان كل واحدة منها موجودة قائمة بنفسها في وجودها ولها نوع اجتماع مع الاخرى فليس للجموع منها وحدة الا بالعرض وعند التصور كما سيتحقق لمن احب

(١) زيادة في لا - لا يكون ذلك مجزا عن التحديد (٢) لا - جعلت .

التحقيق فان اوقع الذهن تلك الوحدة والجمع على اثنتين منها او ثلاث اعنى على
البدن مع الحاسة او عليه معها ومع النباتية فليس هو في ذلك غلط ولا له فيه نوع
جهل فاضح كما زعم فاما ان كان بعضها له توام بنفسه والبعض الآخر قوامه به
فذلك عنده عرض لا يقوم الماهية ولا يدخل في التحديد .

ونحن فقد بينا ان الذهن اذ اعنى جوهرًا مع عرض كان لمجموعهما من معنيهما
حد لا محالة فللذهن ايضا ان يعنى من ذلك ما شاء ويسميه ويحده بحسب ما اعنى
واما ان كان كل منهما لا يقوم بنفسه بل بالآخر ومع الآخر والكل انما يؤخذ واحدا
حاصلا بالاجتماع دون الأحاد المفردة وهو ما يذهب اليه في الهيولات والصور
وهو (١) من اسباب استصعابه ما استصعبه في هذا الموضع فسوضح القول فيه
ونبين انه لا وجه له ولو كان لقد كان لا يوجب في الحدود هذه الصعوبة العظيمة
على ما قيل .

وقد بقي في امر الحدود (٢) ابحاث تأتي في المناسبات بينها وبين البراهين وهي
اكثر ما امعن فيه المتقدمون في الكتب المنطقية في كلامهم في الحدود فلذلك
تكلموا في الحدود بعد كلامهم في البراهين وما عدا ذلك مما ذكرناه فلم يتكلموا
فيه الا قليلا ومن استوفى فيه قولنا فانما اوردته في العلم الكلي وبقي فيها تنبيهات
تورد في فنون المجادلات وانواع الا نظار في المعلومات .

المقالة الثانية

من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعبر من الحكمة
في العلوم وماله وبه يكون التصديق والتكذيب

الفصل الاول

منها في الاقاويل الخازمة

قد عرف اول ما المعارف وما العلوم وما الفرق بينهما وان العلوم تكون

(١) زيادة في لا - ما يذهب اليه (٢) قط - المحدود .

بالفاظ ومعان مؤلفة والاقاويل الجازمة هي الالفاظ الدالة عليها من حيث هي علوم لامن حيث هي معاني فوق واحد وان الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الى الوجود في الموافقة والمخالفة والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة وان الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها وهو العلم بل العلم هو محصول الحكم والمحكوم به وعليه في النفس فتكون المعلومات لذلك تقال على صنفين اولاً وثانياً اما اولاً فعلى ما قد يسمى علماً وهو الحكم في القضايا بالاثبات والنفي واما ثانياً فعلى الامور الوجودية التي تلك معانيها وهي خاصة التي جرت العادة بتسميتها معلومات وان كان من المعلومات اشياء لا يحكم بمعانيها على امور وجودية انها (١) هي كالاجناس والانواع المقدم ذكرها وان كانت انما تحصل بالنسبة الى امور وجودية ولذلك ليس الوجود واجب التقدم على كل معلوم وعند كل عالم بل من المعلومات ما تتقدم على الموجودات وتكون اسبابها اعنى العلوم وهذا يحققه الاعتبار بسهولة من الوجود والقضايا ايضاً هي الاقاويل الجازمة وتسمى من حيث هي اعلام من واحد لآخر اخباراً .

وقد قسمت القضايا الى الجملية والشرطية والجملية منها هي التي يحكم بشيء ويسمى محمولاً انه لشيء يسمى موضوعاً وانه ليس له حكماً فصلاً والحكم بانه له يسمى ايجاباً وبانه ليس له يسمى سلباً .

واما الحمل فانه يقال على الايجاب منها (٢) بالحقيقة وعلى السلب مجازاً من حيث ان فيه تقدير حمل قبل حصول العلم برفعه السلب في العلم فليس كل معنيين يخطر بالبال يلزم عند الذهن ايجاب احدهما على الآخر وسلبه عنه بل انما يكون ذلك في معان مخصوصة لمعان مخصوصة يلزم الحكم بالايجاب او السلب فيهما اما لذات المعنيين واما لسبب يوجب ذلك فيهما والذي للمعنيين من حيث هما معنيان على الاطلاق من ذلك جواز الحمل قبل العلم فان اخرج العلم ذلك الجواز الى الوجوب وحكم به كان ايجاباً وان اخرج الى الامتناع وحكم برفعه كان سلباً فكان اسم الحمل مقولاً على السلب من اجل ذلك الجواز المتقدم عليه فهو مقول

عليه مجازا وعلى الايجاب بالحقيقة وكذلك الموضوع والمحمول يقال على المقدر الموضوعية والمحمولية وعلى المعنيين اللذين حكم باحدهما على الآخر وصاروا بالحقيقة محولا وموضوعا والموضوع ليس يتعين موضوعا والمحمول محولا ولا يكون احدهما اولى بذلك من الآخر من حيثهما معنيان ذهنيان او من حالة يتعلق بتصورها اكثر من ان الاسبق الى الذهن في عادة من يقدم الموضوع يجعل موضوعا وفي عادة من يقدم المحمول يجعل محولا فان من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه اذ يقول مثلا كل انسان حيوان ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه اذ يقول مثلا الحيوان على كل انسان او مقول على كل انسان بل ذلك ربما يعين بما هيتهما وباسباب تتعلق بهما من حيث هما هلالا من حيث هما متصور ان كما يقال في العلوم ان معاني الجواهر توضع للاعراض كالانسان للبياض وان الجزئيات توضع للكليات كالانسان للحيوان او كزيد للانسان ولا ينبغي ان يتوقف الذهن ههنا حتى يقول في هذه الالفاظ المقولة ما معنى الحكم بشيء لشيء وما معنى انه وما معنى شيء حتى يطلب لكل لفظ تعريفا فقد قيل في قوانين التعريف والتعرف ان السابق الى معرفة التعريف من الالفاظ ومعانيها يعرف به ما لا يعرفه منها فليس كل لفظة تعرف باخرى على الاتصال هلم جرا بل تعرف ما لم تعرف بما عرف وتختلف بحسب العارفين وما سبق الى معرفتهم ايضا -

ويقال من الحملات معدولية وهي التي موضوعها ومحوها او هما اسم عرف لسلب شيء من الاشياء لا بمعنى محصل يدل عليه نصا او كلمة كذلك غير محصلة المعنى كقولنا الانسان (١) صامت او الفرس غير ناطق او الانسان غير ناطق ومقابلها (٢) من القضايا التي محولها وموضوعها اسمان او اسم وكلمة محصلان يقال لها بسيطة فتقسم القضايا الحلية الى بسيطة ومعدولية وقد فرق بين المعدولية وبين السالبة (٣) من القضايا وهي التي يحكم بنفي المحمول عن الموضوع بان تلك

(١) كذا - ولعله - اللانسان - ح (٢) لا - مقابلهما (٣) لا - السالبة -

اعنى المعدولية حرف السلب الذى هولا وغير فيها جزء من المحمول او الموضوع والحكم بالاثبات والنفى يجمعهما ويدخل عليهما فتقول الفرس غير انسان (١) زيد ليس غير انسان وفي عرف اليونانيين كان ذلك مستعملا وكان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول كما قد يستعمل في العربية ايضا وكانوا يسمونه خالفة الاسم وهو حرف هو فيقولون الفرس هو غير انسان وزيد ليس هو غير انسان ويسمى في القضية رابطة فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزءاً من المحمول وان تقدم عليها كان سلباً للمحمول فتم بذلك الفرق بين السالبة والمعدولية التى محولها غير محصل واما التى موضوعها غير محصل فلا اشتباه فيها لان الحرف يتقدم على الموضوع فيقال غير الانسان صامت او غير الانسان هو صامت او الانسان هو صامت والقضية التى يذكر فيها الرابطة فيها كقولنا زيد هو انسان تسمى قضية ثلاثية التى لا يذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تسمى قضية ثنائية وحرف السلب فى السالبة منها لا يجعلها ثلاثية كما انه فى الثلاثية لا يجعلها رباعية اى لم يقولوا فيها ذلك والحكم بالاثبات والنفى فى القضايا ان كان جزماً ما حتماً غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حتمياً كما قيل وان كان غير جازم بل مشروطاً بشرط مجهول الحكم والحصول معلوم اللزوم او العناد سميت القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم بوجود النهار فى هذه القضية غير جازم بل متوقف على شرط مجهول (٢) هو طلوع الشمس فاذا علم علم معه هذا فى اللزوم وتسمى شرطية متصلة .

واما فى العناد فمقابل ذلك فى الحكم كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجود او تسمى شرطية منفصلة وذلك لان القضية اما ان تكون معلومة الحكم بذاتها او فى ذاتها او يكون الحكم فيها متعلقاً بحكم فى غيرها فالمعلومة يكون الحكم فيها حتمياً والتى علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين تعلق اللزوم وتعلق العناد المذكورين ويحتاج الى علم بالملزوم والمعاند فان عليهما جميعاً

(١) لا - الفرس غير زيد ليس غير انسان (٢) لا - محمول -

كانا حملين ايضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود او اب - و - ب ج -
 واج - او الشمس طالعة والليل غير موجود وان جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم فان
 علم اللزوم وجهل حال اللزوم او العناد وجهل حال المعاند كان العلم الشرطي فان
 من يعلم انه ان كانت اولو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او ان كان
 اب - وب ج - فاج - او اما ان تكون الشمس طالعة او تكون الكواكب
 طالعة ثم علم ان الشمس طالعة علم ان النهار موجود وعلم ان - اب - و - ب ج -
 علم ان اج - او علم ان الشمس طالعة علم ان الكواكب ليست بظاهرة والجزء
 الاول من الشرطية المتصلة يسمى مقدما كقولنا ان كانت الشمس طالعة والجزء
 الثاني يسمى تاليا كقولنا فالنهار موجود والحرف المضاف الى القضية الاولى وهو
 ان ونظائره يسمى حرف الشرط والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يسمى
 حرف الجزاء والاعتبار في الايجاب والسلب اللذين في القضية الشرطية غير
 الاعتبار الذي في اجرائها بل انما هو فيها اوجه الحكم فيها وهو اللزوم والعناد فالحكم
 باللزوم في المتصلة يسمى ايجابا ولو كان بين سالتين كقولنا ان كان كذا ليس
 كذا فكذا ليس كذا والحكم برفعه فيها يسمى سلبا ولو كان بين موجبتين كقولنا
 ليس ان كان كذا فكذا كذا والحكم بالعناد في المنفصلة يسمى ايجابا كقولنا
 اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ورفعه يسمى سلبا كقولنا ليس اما
 ان يكون كذا واما ان يكون كذا وقد جعل الايجاب في الشرطي هو اللزوم
 والموجبة هي المتصلة والسلب هو (١) العناد في المنفصلة والسالبة هي المنفصلة
 وليس كذلك لان الشيء ليس اما ان يكون لازما لكون هذا حيوانا لكونه انسانا
 واما ان يكون معاند الكونه انسانا لكونه فرسا حتى يكون الحكم في المتصل
 باللزوم وفي المنفصل بالعناد منا قضية للزوم بالعناد وللعناد باللزوم لان التقيضين
 لا ثالث لهما وهما ثالث كحال كونه انسانا عند كونه ابيض واسمرا واسود .
 وقد فرق بين الحملية والشرطية من القضايا بان قيل ان الحملية من القضايا
 بسيطة باعتبارها اذا قيست الى الشرطية وفي الشرطية تركيب لان اجزاء

القضية الشرطية قضيتان حملتان قد صارتا قضية واحدة من اجل الحكم بل او حكم
 بهما لكانتا قضيتين فان حرف الشرط والجزاء لو (١) اسقطا من قولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وقبلا ككلا على حدته لكان قولنا الشمس طالعة
 قضية والاخرى قضية اخرى في كل منهما موضع صدق وكذب واما الجملة فانها
 اذا حلت الى جزئها اللذين هما المحمول والموضوع لم يكن في احدهما موضع
 صدق ولا كذب وان كانت اشياء فوق واحدا من الموضوع والمحمول في القضايا
 الجملة قد يكونان لفظين مفردين يدلان على معنيين مفردين بسيطين او مركبين
 غير ملحوظي الاجزاء كقولنا الانسان حيوان وقد يكون كل منهما الفاظا فوق
 واحد قد صار لها اتحاد حصل به منها موضع واحد او محمول واحد ومعناها واحد
 ملحوظ الاجزاء كقولنا الحيوان الناطق المائت وهو الموضوع حسم ذو نفس
 حساس وهو المحمول ولكن لا يوجد في اجزاء القول الدال على معنى الموضوع
 والقول الدال على معنى المحمول موضع صدق ولا كذب على الصيغة التي بها حلت
 ووضعت فليست قضايا في الجملة لا تكون في القضية قضايا بالفعل وفي الشرطية
 تكون .

مركز تحقيق كويت علوم اسلامي

واقول انها من جهة الحكم قضية واحدة لا تركيب فيها لان القضية انما تكون
 قضية من جهة الحكم لا غير فاذا لم يكن في حكمها تركيب فلا تركيب فيها ولا يبعد
 ان يوجد في الجملة ايضا تركيب مثل هذا فان من قال قد علمت ان الانسان
 حيوان قد قضى بقضية واحدة فيها موضعا تصديق وتكذيب وهما قضيتان قوله
 قد علمت وقوله الانسان حيوان الا ان يتأول فيقال ان الجملة تكون ابسط من
 الشرطية لانه الشرطية تركيب من قضايا لا محالة والجملة فقد لا تركيب من
 قضايا ولم تقل وليس في الامعان في امثال (٢) هذا كثير فائدة خصوصا لمن
 يريد توفير ذهنه على تحصيل مهمات العلوم بل لعلمها تجدي في رياضات الازهان
 وتعويدها التدقيق في الا نظار .

(١) لا - سقطا (٢) لا - مثل .

الفصل الثاني

في المحصورات والمهمات

والمخصوصات من القضايا

ومن القضايا الجمالية ما يكون موضوعها جزئيا اي شخصا واحدا معيننا كقولنا زيد وقد سميت مخصوصة ومنها ما يكون موضوعها كليا وحينئذ اما ان يكون قد بين ان الحكم بالمحمول على كنه او بعضه اما الذي على كنه فكقولنا كل كذا كذا وتسمى القضية التي هي كذلك كلية اي كلية الحكم واما الذي على بعضه فكقولنا بعض كذا كذا وتسمى القضية التي هي كذلك جزئية اي جزئية الحكم لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وان كان الموضوع في نفسه كليا ولفظها كل وبعض المنحصتان للحكم في الموضوع يسمى كل منهما سورا والم يذكر فيه السور من القضايا تسمى مهملة كقولنا كذا كذا من غير ان نقول كل كذا او بعض كذا والسور في الحكم انما يعتبر اثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للمحمول لان الكلية والعموم بالفعل للمحمول انما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة ونسبته (١) اليها من حيث هي كثيرة واما اذا حمل على واحد واحد منها فانما تحمل نفس طبيعته لانسبته ولا من حيث هو منسوب الى كثرة فلا كلية للمحمول قبل جملة حتى تعتبر في جملة بل هي عارضة له في جملة بعد جملة ومن حيث يحمل على شيء وعلى غيره لا في جملة على شيء واحد من حيث هو ذلك الواحد . واما ما يقال من ان ذلك قد يعتبر وان كان مجانباً للعادة مثل قولنا الضحاك هو كل انسان فانما ذلك المحصر للموضوع ايضا وزيادة اعتبار وذلك ان محصوره في الذهن هو كما يحصل من قولنا كل انسان ضحاك دون غيره او كقولنا انما الضحاك هو كل انسان وكذلك لو قيل الانسان هو كل ضحاك فان معناه ان الموصوف بالانسان هو الذي يحمل عليه الضحاك دون غيره وامثال هذه الاشياء في دلالات الالفاظ كثيرة لمن تفقدها وفي امثالها ومن قبيلها تنفق اغلاط كثيرة في كثير من المهمات وفي ضمن القضايا الشرطية قضايا جمالية كما قيل وتكون

القضيتان الحملتان اللتان في القضية الشرطية موجبتين وهي موجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتكونان موجبتين وهي سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وقد تكونان بالعكس من هذين فليس السلب والايجاب في القضية الشرطية هو سلب حملياتها وايجابها ولذلك قد يكون الحصر والاهمال فيها ليس هو الحصر والاهمال في حملياتها بل قد يجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولادوامه فما ذكر فيه الدوام فهو كلي وكالكلي وما لم يذكر فيه فهو مهمل وما ذكر اللادوام فيه فهو جزئى وما لم يذكر فيه فهو مهمل اما المحصور حصرا كليا فهو كقولنا كلما كان كذا كان كذا واما الحصر الجزئى فنكقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا واما الاهمال فنكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما السلب فنكقولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الكلي او ليس كلما كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الجزئى وليس اذا كان كذا كان كذا وهو السلب المهمل فهذا في المتصل .

واما في المنفصل فلا يوجب الكلي هو ان يقال دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والجزئى قد يكون اما كذا واما كذا والمهمل اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والسالب الكلي ليس البتة اما كذا واما كذا والجزئى قد لا يكون اما كذا واما كذا والمهمل ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا لكن هذه الا عبارات اشبه بالمعاني التي تسمى جهات منها بلاسوار فانهم قد قرروا في الحمليات ان الجهات هي حالة الدوام واللا دوام للحكم وجعلوا الدوام هاهنا سورا واخلوا هذه عما يجرى مجرى الجهة فلو جعلت هذه جهات وتركت بلاسوار لقد كان كذلك ايضا والحق هو ان المقدم في هذه وهو كقولنا ان كانت الشمس طالعة نظير الموضوع في تلك كقولنا الانسان والتالى وهو كقولنا فالنهار موجود نظير المحمول في تلك وهو كقولنا حيوان وكما ان السور هناك سور للموضوع في الحكم بالمحمول عليه كذلك السور هاهنا حصر للمقدم في الحكم بلزوم التالى له وكما كان السور هناك يبين ما يدخل تحت حكم المحمول من الموضوع

الموضوع أهو كله أم بعضه كذلك ههنا يجب ان يكون السور مبنيا لما يلزم
التالي من المقدم أكله أم بعضه لكن عموم التالي هاهنا للمقدم انما هو عموم لزومه
بجميع المقدم كما كان عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه باسره والمقدم
ههنا ليس هو موضوع المقدم كقولنا هذا من قولنا ان كان هذا انسان ولا محموله
كقولنا انسان من ذلك ولا مجموعها من حيث هو مجموع فانه لا يجتمع منها في هذا
الجمع معنى واحد الا في صورة القضية التي هي الحكم فالحكم بان هذا انسان يلزمه
الحكم بانه حيوان فاذا اردنا في ذلك العموم وكلية اللزوم لم يكن اللزوم ذلك
الحكم لكل ذلك الحكم وذلك ليس له كل وبعض ولا يتكرر الا باحوال و
ازمان فيكون العموم ان يقال كل وقت وحال يكون فيه هذا انسانا فهو حيوان
وهو نظير ما قيل كلما كان هذا كذا كان كذا وكذلك قولنا قد يكون في اللزوم
الجزئي وليس البتة في رفع اللزوم بالكلية وقد لا يكون في السلب الجزئي لكن
جدوى الحصر ههنا قليلة فان الحكم ههنا انما هو بلزوم التالي للمقدم ولا لزومه
واذا كان كذلك فاللازم منه لازم في كل وقت وحال وما ليس بلازم في كل
وقت فليس بلازم لما قيل انه لازم له نفسه بل هو لازم بحسب تلك القرينة والحال
فان قولنا قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان لا يكون فيه لزوم ولا يستعمل
من قبيله حكم وانما يلزم الحكم بحسب قرينة وحال وهو اذا كان هذا حيوانا ناطقا
ولا فرق بين قولنا اذا كان وكلما كان ومتى كان واما قد يكون وقد لا يكون فلا
يستعملان واذا (١) استعملا فهما من الجهات لاحالة وفي موضع يمكن ان يكون
ويمكن ان لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان واما قولنا في السلب الكلي
ليس البتة اذا كان كذا كان كذا فهو في معنى القضية المنفصلة القاثة اما ان يكون
كذا واما ان يكون كذا وتحالف الاولى الثانية في ان الاولى تمنع اللزوم
والنعية في الوجود ويجوز معها ان لا يكونا معا (٢) والثانية مع رفع اللزوم ثبتت
مثال الاولى ليس البتة اذا كان الانسان قائما هو قاعد فقد منعت ان يكون قائما

وقاعدة معا ولا يمتنع ان لا يكون لاثامًا ولا قاعدة كالضطجع -
ومثال الثانية اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا ولا يمكن ان
يكون هما جميعا اعنى زوجا وفردا ولا يمكن ان يكون ولا واحدا منهما حتى
لا يكون لازوجا ولا فردا ولا يراد في السلب المتصل اكثر من سلب الاتصال
المذكور كقولنا ليس اذا كان او ليس كلما كان فكان الايجاب في المتصل تال يلزم
وهذا تال لا يلزم والمنفصل تال يعاند وليس وجه رابع فقواه ليس البتة اذا كان
كذا كان كذا هو الحكم بالانفصال والعناد لا بسلب الاتصال وان كان السلب
في ضمن العناد فان الضد والعاند غير وايس هو والذي (١) قال بهذه الاسوار في
الشرطيات قد دقق في نظره كما اتى عليه القول ولم يحرر كما انتهى اليه البحث
والتحقيق فيرجع (٢) القول الى ما في التعاليم القديمة ولم يرد عليه الابان الانفصال
ليس هو سلب الاتصال ولا الاتصال سلبه بل سلوبهما غير هما لكن با بيان الذي
اوضح في هذا القول لا بالرد المطلق -

الفصل الثالث

مركز في جهات القضايا

يقال ممكن لما ليس هو على الوصف الذي بحسبه قيل انه ممكن ولا يمتنع ان يكون
عليه وذلك اما في الوجود واما في الذهن والذي بحسب الوجود اما على الاطلاق
واما بحسب وقت ما والمطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته
ولا يمتنع عنه بذاته ولا يعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل انما يعتبر كونه كذلك متى
كان بسبب موجب ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع او بعدم ذلك السبب
الموجب مثاه الهواء اذا قيل يمكن ان يكون باردا او غير بارد فانه لا يكون باردا
بذاته ولا يمتنع البرد عنه بذاته وانما يكون باردا ببرودة الثلج والماء ولا يكون باردا
لان حر الشمس منع برودته او لعدم برد الثلج والماء الموجب لبرده (فالبرودة
له ممكنة على الاطلاق بهذا الاعتبار - ٣) -

(١) لا - فالذي (٢) لا - فرجع (٣) ايست في لا .

(١) الذي بحسب وقت ما فهو الذي لا يكون في وقت ما يقال انه يمكن بتلك الصفة وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب اولاً يكون بسبب مانع او بعدم السبب الموجب كالخشب يقال في وقت ما انه يمكن ان يكون سريراً وهو الوقت الذي ليس هو فيه سريراً وفيما بعده يكون سريراً ان كان بسبب هو نجارة النجار ولا يكون ان لم يكن بسبب مانع او بعدم نجارة النجار ويقال من هذا اكثرى لما اسباب كونه اغلب واكثر من اسباب لا كونه كالصحو في الجو واقل لما اسباب كونه اقل واضعف من اسباب لا كونه كالطر في الصيف ومتساوي ومتقارب لما يتساوى فيه ذلك ويتقارب (٢) كالطر والصحو في الشتاء وفي البلاد التي هو فيها كذلك وعلى سائر الاقسام فكونه لا يكون دائماً وذلك الذي على الاطلاق انما يعتبر فيه كون ذاته لا تقتضي تلك الحال التي لا جملها نسب اليه الامكان ولا يمتنعها وانما يكون له اذا كانت موجب هو غيره ولا يكون اذا لم يكن لمانع اول عدم ذلك السبب الموجب سواء كانت له دائماً او لم تكن اذا لم يكن كونها اولاً كونها له بمقتضى ذاته فهذا هو اعتبار الممكن بحسب الوجود واما اعتباره في الذهن فان الحكم الذهني قد يكون بحسب العلم المحقق او الجهل الصرف او الظن الغالب فالجهول الصرف يقال فيه يمكن ان يكون كذا وان لا يكون وجاز ومحمّل وذلك ان الصفة اما ان تكون معلومة الوجود للوصوف عند الذهن بمجرد النظر فهما ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجبها له عنده كالقول بان الكل اعظم من جزئه فيكون ذلك لها حاصل اولياً ويسمى حكماً ضرورياً ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون الكل اعظم من جزئه واما ان تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف بمجرد النظر فهما ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده كالقول بان الجزء اعظم من كله فيكون ذلك لها حاصل اولياً ويسمى حكماً ممتنعاً ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر ايضاً فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون

الجزء اعظم من كله وكل ما هو على غير ما تين الصفتين (١) اعنى كل ما ليس باولى العلم من الايجاب والسلب يسمى من حيث هو كذلك ممكنا اذ يكون له امكان وجواز واحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد النظر فيه مجهولا حتى اذا حضر السبب الموجب للعلم اخرج ذلك الامكان الى الضرورة او الى الامتناع وقد لا يحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يرجح ويوجب الظن الضعيف او القوى او لا يحضر ايضا بل يبقى الذهن على وقفته وحيرته فيكون نظير الامكان الوجودى في اكثر رتبته واقل رتبته وتساويه ويقال له كذلك (٢) ايضا وهذا الامكان اعنى الذى بالاعتبار الذهنى هو الذى يسمى بالامكان العامى اذا قيل مطلقا فاما ان (٣) قيل ممكن ان يكون دخل فيه الضرورى او يمكن ان لا يكون دخل فيه مع الممكن الممتنع وان قيل يمكن ان يكون وان لا يكون معامم الممكن والضرورى والممتنع لانه يقال على ممكن وضرورى وممتنع قبل العلم المحقق الذى يكون بالسبب لان العامة تقوله فان اشتقاقه من العموم لامن العامة كما ظن قوم وهو نظير الامكان الوجودى من حيث ان الضرورة والامتناع انما اوجبهما فيه سبب كما ان الوجود والعدم يوجبهما في ذلك سبب .

وربما قيل ممكن لما ليس بممتنع وادخل الضرورى الاولى تحته وليس بصواب وانما يدخل تحت الممكن من الضرورى غير هذا والا فهذا لا يكون ابدا مجهولا حتى يقال عليه هذا الامكان الذى حقيقته الجهل بطر في النقيض وايها الموجب وايها السالب وكذلك يقال ضرورى لما هو على الوصف الذى بحسبه قيل انه ضرورى ولا بد من كونه عليه وذلك في الوجود والذهن ايضا والذى في الوجود اما مطلق واما بشرط والمطلق فهو الذى يكون على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا ينتظر سببها يجب ولا يرتفع بسبب كالحيوان للالسان والزوجية للثنين والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون الشرط ممكن على ما قيل وبذلك الشرط يكون ضروريا وذلك الشرط سبب لا محالة فهو اما دائم الوجود غير متغير الايجاب والسببية ولا مانع

(١) لا - الصفتين (٢) قط - لذلك (٣) لا - اذا .

يمنع كونه ولا يرتفع عنه بسبب من الاسباب فهو له دائما ما دام موجودا مثل
كون السماء موجودة .

واما دائم الوجود متغير (١) الايجاب والسببية فلا يدوم له مادام موجودا
ولكنه لضرورة سببه يكون لا محالة وقت ما يوجب السبب الموجب له ولا مانع
يمنع كونه له في ذلك الوقت ولا يرتفع عنه بسبب مثل الشروق والغروب للكواكب
الذي هو لها بسبب ضروري متغير الايجاب وهو الحركة الدورية ولذلك لا يدوم
لها ما دامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يكون لها لا محالة في وقت
ما يوجبها اعنى وقت ما ينتهي بها الحركة الى الافق ولا مانع يمنع شروقها
او غروبها حينئذ ولا يرتفع ذلك عنها سبب .

وهذا الضروري الموقت يقال له ممكن ايضا بالامكان المطلق من حيث ان ذات
الموصوف به لا تقتضيه ولا تمنعه واذا كان الوصف فكونه لسبب واذا لم يكن فلها
او لعدم ذلك السبب او عدم سببته ويقال له ممكن بالامكان الموقت ايضا
بحسب الوقت الذي لا يكون فيه كذلك وضروري في الوقت الذي يكون فيه
ويقال له ممكن دون تعيين الوقت ودون السبب او دون ايجابه وضروري
باعتباره مع السبب حين ايجابه ويقال ضروري ايضا لكل ما وجد وحصل حين
وجد وحصل من دائم وغير دائم وممكن وضروري لانه حصل على الوصف
الذي قيل بحسبه انه ضروري في وقت وجوده وامتنع ان لا يكون عليه ولم يمنع
مانع من كونه كذلك وعلى ما سيتضح في العلوم ان كل ما يوجد بعدما لم يكن فان
ايجاب وجوده راجع الى سبب ضروري الوجود وان كان متجدد الايجاب
متصرمه وفي وقت ايجابه وايجادها لا يوجد انما يوجد بان لا يكون مانع
يمنع كونه على ذلك ولا سبب يرفعه ولو كان لما وجد فهذا هو الضروري باعتبار
الوجود .

واما باعتبار الاذهان فقد قيل في باب الامكان الذهني ان فيه ايضا مطلق
الضرورة وهو الذي المحمول فيه معلوم الوجود للوضوع باعتبارها فقط وفيه

(١) لا - متعين هنا وفيما بعد .

مشروط وهو الذي انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد عليها والضرورة فيه مشروطة موفية بمحصول ذلك السبب والمعنى الزائد وكذلك يقال ممتنع لما ليس على الوصف الذي بحسبه قيل انه ممتنع ولا بد من ان لا يكون (١) عليه وذلك في الوجود والذهن ايضا والذي في الوجود اما مطلقا واما شرط والمطلق فهو الذي كونه ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته لا ينتظر سبيلا جله لا يكون له ولا بسبب من الاسباب يكون له كالبرودة للنار والقردية للآئين والذي بشرط فهو باعتبار ذاته دون ذلك الشرط ممكن وبذلك الشرط يكون ممتنعا على ما قيل في الضروري وذلك الشرط اما وجود سبب مانع او عدم سبب موجب وكل منهما اما دائم الوجود والرفع غير متغير الاقتضاء ولا موجب موجب ما اقتضى رفعه فهو ممتنع دائما مادام موجودا مثل فرض السماء ساكنة فانه فرض دائم الامتناع مادامت السماء موجودة لاجل دوام وجود سبب مانع من ذلك وهو القوة غير المتناهية المحركة للسماء التي هي دائمة الايجاب للحركة والرفع للسكون غير متغيرة الاقتضاء وليس في الوجوب سبب موجب ما اقتضت هذه القوة رفعه وهو السكون واما دائم الوجوب متغير السببية والرفع (٢) فلا يدوم ذلك الامتناع مادام موجودا ولكنه ضرورة السبب يرتفع لا محالة وقت وجوب رفعه عن السبب فلا موجب يوجهه في ذلك الوقت الذي يرتفع عنه مثل شروق الكواكب وغروبها فان لها اوقاتا يمتنع فيها شروقها واخرى يمتنع فيها غروبها لسبب ضروري متغير الايجاب وهو الحركة ولذلك لا يدوم لها هذا الامتناع مادامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يمتنع لا محالة وقت ما يوجب امتناعه اعنى وقت ما تكون تحت الارض فلا تشرق في ذلك الوقت او تكون فوق الارض ولا تغرب في ذلك الوقت ولا موجب يوجب شروقها وغروبها حينئذ وهذا الممتنع الموقت يقال له ممكن ايضا بالا مكان المطلق كما قيل في الضروري من حيث ان ذات المحكوم عليه لا تقتضى ذلك الحكم ولا تمنعه واذا كان فكونه لسبب مانع او لعدم السبب الموجب ويقال لما هو ممتنع بهذه

الصفة اعنى بالامتناع الوقت ممكن ايضا بالا مكان الوقت في الوقت الذي هو فيه
ممتنع من حيث انه فيما بعد يكون موجودا وحقيقة ذلك انه في ذلك الوقت يقال له
ممكن لا يقال انه ممكن في ذلك الوقت فان بينهما فرقا لان الاول كان الوقت فيه وقتا
للقول والحكم بالامكان والثاني كان الوقت فيه وقتا للحكوم به واذا جعل الوقت
وقت الامكان كان صدقا اذ يكون الامكان في ذلك الوقت حاصلًا ولا محكوم به
مرفوعا ممتنعا ولا يتناقض فان من قال في وقت غروب الشمس انها يمكن ان تطلع
فقد صدق اذ يكون الوقت وقت حكمة وقوله ليس وقت حصول ما قاله وحكم
به واذا قال في وقت طلوعها يمكن ان تطلع في هذا الوقت فقد كذب اذ يكون
وقت قوله وحكمة بالامكان هو وقت الحصول ووقت الحصول يبطل فيه الامكان
وتحصل الضرورة كما قيل واذا قال ايضا في وقت غروبها يمكن ان تطلع في
هذا الوقت فكذب به اظهر فالمتنع الوقتي يصدق عليه في وقت امتناعه الامكان
الوقتوي ويكون الامتناع محكوما به بشرط ذلك الوقت وبحسبه والامكان
بحسب ذلك الوقت مقيسا الى ما بعده فان الممكن في وقت وجوده يصدق
عليه انه ضروري الكون كما قيل وكذلك (هو - ١) في وقت عدمه يصدق انه
ممتنع الكون والامكان يصدق عليه اما لوجوده ففي وقت عدمه باعتبار وقت
وجوده اذا كان مستقبلا واما لعدمه ففي وقت وجوده باعتبار وقت عدمه اذا
كان مستقبلا كما يصدق القول على الشمس في وقت غروبها بانها يمكن ان تطلع
اي يصدق القول بالامكان في ذلك الوقت لان الطلوع يكون في ذلك الوقت
وكذلك في وقت طلوعها لئلا يمكن ان تغرب ويقال ايضا لهذا الممتنع المشروط
انه ممكن دون الشرط الذي بحسبه صار ممتنعا وممتنع باعتباره مع ذلك الشرط
ووقت اقتضائه لامتناعه ويقال ممتنع ايضا لكل ما ليس حين هو ليس من دائم
العدم وغير دائم لانه ليس وذلك على الوصف الذي قيل بحسبه انه ممتنع ولم يكن
يد من ان لا يكون عليه ولم يوجب موجب كونه كذلك ومقابل ما قيل في
الضروري وهو ان كل معدوم بعد ما كان فان ايجاب عدمه راجع الى سبب

ضروري الوجود متجدد الايجاب متصرمه وفي وقت ما لا يوجب ما يرتفع
بارتفاع ايجابه انما يرتفع ما كان اوجبه بان لا يكون ، ووجب غيره يوجب كونه
ولو كان لما عدم فهذا هو الممتنع باعتبار الوجود .

واما باعتبار الازهان فقد قيل في باب الامكان الذهني وفيه ايضا مطلق الامتناع
وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع باعتبارها كفرض الجزء
اعظم من كله وفيه مشروط وهو الذي انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد
عليها والامتناع مشروط موقت بحصول ذلك السبب والمعنى الزائد .

وبالجملة فكل صفة وشرط كان لا يوجب ضروري فانه بعينه شرط لامتناع
سلبه حتى يكون ممتنعا وكل صفة وشرط كان لسلب ضروري فانه بعينه شرط
لامتناع ايجابه فان ما بالضرورة ان يكون ممتنع ان لا يكون والامتناع ان يكون
ضروري ان لا يكون وقد كان يكفي في التعليم نقل الحكم من احدهما الى الآخر
على هذه الصفة وكرر في الممتنع للتفهم -

الفصل الرابع

في المادة والجهة

اما الذي عناه ارسطو طاليس في تسمية ماسماه بالمواد والجهات من هذه الاحوال
فانه اراد بالمواد الاحوال الوجودية منها وما للاشياء في انفسها وبالجهات ما في
الاذهان التي هي الظنون والاعتقادات على الحقيقة على ما فصل في الفصل السالف
فيكون الممكن الذي هو جهة يمكننا عا ما على ما قيل لانه يصدق على اشياء تكون
ضرورية في انفسها ووجودها وتكون ممكنة لانه ظن صادق عليها والضروري
الذي هو جهة عاميا ايضا لانه حكم يصدق على ضروري ويمكن فانه يحكم بان الانسان
يمكن ان يكون كانا حكما ضروريا اي حكما يقينيا محققا -

واما اذا قيل الانسان حيوان بالضرورة وعنى بذلك انه حيوان ولم يكن بدمي
كونه حيوانا او هو داما حيوان وجعل ذلك من حيث قيل وعلم جهة ولم يرد
بالجهة ما قيل من ان العلم بذلك ضروري سواء كان الامر في نفسه ضروريا
او ممكنا

فويمكننا وجعل من حيث هو حالة الامر في نفسه مادة فهو هذر من القول لا موقع له ولو كان لذلك وجه لقد كان لا يقتصر على هذا المعنى وحده بل كان جميع الموجودات واحوالها ايضا تستحق ان يكون لها من حيث هي موجودة اسما ومن حيث هي معلومة اسما آخر وليس كذلك بل كما قيل ان الاسامى انما هي اولاً للمعلومات ومن اجلها وثانياً للموجودات وليس لما قاله ارسطو طاليس في الجهة والمادة وجه مفيد سوى هذا ومن لم يقل به فانما لم يقل به لانه لم يفهم ذلك ولم يعتبره هذا الاعتبار فان هذا وجه مهم في نفسه لاجل تأويل كلام ارسطو طاليس ولا يمكن ان يكون ارسطو طاليس اخترع هذا ما لم يدعه اليه اداع وترك مها من كبار المهات وهو مما يجرى على السنة الناس في عرفهم في موضعه ويقال ايضا جهة لقضية بحال اخرى غير هذه التي ذكرت وتسمى مطلقة ووجودية وهي القضية التي لم يذكر فيها امكان ولا ضرورة ولا امتناع بل قيلت قولاً مطلقاً وسميت وجودية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع ولم يميز هل وجوده بالامكان او بالضرورة وهي توجه ما ذات جهة ضرورية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع حكماً جازماً لا ظناً وتجويزاً كما في الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة (١) الالهال الى الاسوار الجزئية والكلية فكما ان في الالهال قد حكم على الموضوع لا محالة بالمحمول ولم يبين في الحكم أهو لكه ام لبعضه وهو لا محالة لبعضه وشك هل هو لكه ام لا كذلك هذه قد حكم فيها بوجود المحمول للموضوع (٢) حكماً جازماً ضرورياً لا تجويزاً امكانياً وفتلاً محالة وشك هل هو دائم ام لا وبالْحَقِيقَةِ فانها من حيث هي جهة مطلقة لفظاً لا تصوراً واعتقاداً كما كانت الثنائية من القضايا يتقال خلوا من الحرف الدال على النسبة وهي في التصور غير خالية عن النسبة لا محالة والا لما كانت قضية فانه لا تكون قضية عند الذهن ما لم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع فلا قضية ثنائية في الالذهان كذلك لا قضية مطلقة في الالذهان فان

(١) اط - بسبب (٢) لا - للموضوع وقتاً .

القضا يا لا تتبرأ (١) عند الاذهان من الامكان الذي هو جهة الا الى الضرورة او الامتناع فنسبتها الى ذوات الجهة من القضا يا بهذا الوجه نسبة الثنائية الى الثلاثيات ونسبتها الى المواد وبذلك الوجه نسبة المهملة الى المسورات اعنى وجه اعتبارها ضرورية غير معلومة الدوام واللا دوام وتتكون لا محالة في وقت وشك انها في كل وقت ام لا كما كانت المهملة يحكم انها لا محالة في البعض وشك انها في الكل هذا اذا صنفت الجهات والمواد على هذا التصنيف المذكور. واما على ترتيب آخر فانه قد قيل ان الضرورى من المواد هو الدائم اما في الايجاب ويسمى واجبا واما في السلب ويسمى ممتنعا كل ذلك في الوجود وجعل الجهات كذلك ايضا في الحكم والاعتقاد وكان المحمول الموجود لموضوعه دائما والمعدوم عنده دائما مادة الضرورة وينقسم الى الوجوب والامتناع والذي لا يدوم وجوده للموضوع ولا عده مادة الامكان ونظير ذلك في الاذهان الحكم بايجاب المحمول للموضوع دائما جهة الوجوب وسلبه عنه دائما جهة الامتناع وباجابه وسلبه لا دائما جهة الامكان وجعل المطلق الذي حكم فيه بوجود محمول (٢) لموضوع ولم يذكر دوامه ولا دوامه فكانت نسبة المطلق بهذا الاعتبار الى ذوات الجهة من القضا يا نسبة المهملة الى ذوات الاسوار ايضا والقضا يا لا يخرج عن احد هذه الجهات الاربع التي هي الامكان والاطلاق والضرورة والامتناع فان القائل اما ان يقول ويجزم في حكمه واما ان لا يجزم بل يقدر ذلك الحكم ويجوزه والذي يحكم ويجزم فاما ان يحكم بالضرورة المطلقة كما يقول الانسان بالضرورة حيوان او بالضرورة الموقته كقوله الشمس تنكسف بالضرورة في وقت كذا او ضرورة مطلقة لا تعين فيها دواما ولا توقيتا والذي يقدر الحكم ويجوزه كذلك اما تجوزا مطلقا او موقتا اما المطلق فكن يقول يمكن ان يكون زيد كاتباً واما الموقت فكقوله يمكن ان يكتب زيد غدا واما ان يكون القول قولاً مطلقاً لا يقترن به ذكر امكان ولا ضرورة كقول الانسان حيوان او زيد كاتب او يكتب وظاهر الاعتبار يرى ان كل قول يصدق بشرط فانه

صديق لا محالة اذا لم يذكر ذلك الشرط ولا مقابله ما كان ذلك الشرط وايس كذلك حال القول المطلق عند ما يصدق بشرط الامكان فان القول المطلق فيه حكم جازم والذي بشرط الامكان لم يجزم فيه الحكم فانه ليس اذا صدق القول بان زيدا يمكن ان يكون كاتبا يصدق القول بان زيدا كاتب لان شرط ممكن ان يكون في ضمنه وان لا يكون وايس كذلك المطلق بل هو جازم بالكون واللاكون (١) فشرط الامكان اطلاق بالقياس الى شرط القول المطلق فالممكن يصدق على المطلق ولا يتعكس والمطلق يصدق على ما بعده ولا يتعكس .

واعلم ايضا ان الموضوع الذي يحمل عليه محمول ما فاما ان يكون لذلك الموضوع ايضا موضوع يحمل عليه او يكون موضوعا اخيرا لا موضوع له والموضوع الذي له موضوع يحمل عليه فانما يوضع على انه عنوان لموضوعه والموضوع بالحقيقة هو موضوعه لاهو وانما يوضع موضوعه معنونا معر فابه كالابيض مثلا اذا وضع لمحمول ما ثقيل الابيض كذا فان الابيض عنوان للموضوع لانفس الموضوع والموضوع الاول بالحقيقة انما هو الجسم ومثل معنى الابيض هو ما به يوضع الموضوع ويعنون به والموضوع الذي لا موضوع له الذي لم يعنون باكثر من لفظ يدل عليه دلالة اولى كالجسم اذا وضع لمحمول ما فانه الموضوع الاول ولم يعنون باكثر من اللفظ الدال عليه دلالة اولى فالقضية المطلقة اذا كان موضوعها معر فاهو معنونا بمعنى من المعاني فاما ان يكون مما يوصف به دائما كما تقول الحيوان كذا فان اشخاص الحيوان وضعت في هذا الحمل وعرفت بالحيوان وهو مما يوصف به دائما ولا يرتفع عنها وقتا من الاوقات او يكون ذلك العنوان والمعنى الذي عرفت به مما يوصف به وقتا ما لا دائما كما تقول المتحرك كذا والنائم كذا فان ذلك قد توصف به اشياء لا يدوم لها فليس كل متحرك يتحرك دائما ولا كل نائم نائم دائما فاذا وضعنا موضوعا معنونا بمعنى لا يدوم له بل يكون له وقتا دون وقت ثم حملنا عليه محمولا او سلينا عنه محمولا بضرورة مطلقة او موقفة فاما ان يكون المفهوم من حكمتنا انه له بشرط المعنى الذي عنون به اما دائما ما دام

له كما تقول ان كل متعفن الاخلاط محوم بالضرورة اى ما دام متعفن الاخلاط وليس هذا الحكم بلازم له قبل ذلك اعنى قبل تعفن اخلاطه ولا بعده واما فى وقت من اوقات كونه له لا محالة كما تقول ان المتعفن مستنشق بالضرورة وليس ذلك ما دام متنفسا بل فى بعض زمان تنفسه واما فى وقت كونه له وقبله وبعده كما تقول كل متحرك جسم فان المتحرك موصوف بذلك ما دام متحركا وقبل ذلك وبعده وقد يكون ذلك بعد اتصافه به او قبل اتصافه به كما يقال كل كائن فاسد وكل فاسد كائن فليتأمل ليعلم اى هذه يقال مجازا وايها يقال حقيقة ويدل عليه نص اللغة فقد قيل ان كل ذلك حقيقة ومنصوص عليه فى اللغة .

فنقول ان الذى يدل عليه نص اللفظ من ذلك انما هو عند كون الموضوع موصوفا بعنوانه وما وضع بحسبه لاقبله ولا بعده سواء كان ما دام موصوفا بعنوانه وما وضع معه اوفى بعض اوقاته فان معناه انه له بشرط كونه كذا وليس فى ضمنه انه مادام كذا اى موصوفا بعنوانه هو كذا اى موصوف بمحموله بل انه انما هو موصوف بمحموله اذ هو موصوف بعنوانه وما عدا ذلك مجاز واتفاق فى نفس الامور وغير مقصود فى اللغة فان القائل ان كل متحرك جسم ليس المفهوم بالذات من كلامه انه جسم سواء تحرك او لم يتحرك وانما علم ذلك اذ علم وازم اذ لم من نفس الامور لا من دلالة اللفظ واما قبل وبعد فهو مجاز فانه لا يقال كل فاسد كائن الا بمعنى فقد كان كائنا وهو تسميح فى اللغة واتكال على فهم الانسان بعلمه اى ليس فى دلالة اللفظ وكذلك كل كائن فاسد اى سيكون فاسدا او سيفسد وهذه المجازات والاتفاقات اتفقت فى الايجاب ولم تنفق نظائرها فى السلب واتفقت اقل من ذلك وفى لغة دون لغة وعادة دون اخرى فانه لا يقال فى السلب انه لا واحد من الناس يتنفس لان لكل واحد منهم وقتا لا يتنفس فيه وان قيل لم يكن مصدقا ولا مقبولا بل ربما قيل كل انسان لا يتنفس ولا يقبل ولا يصدق حتى يكون المفهوم منه قد لا يتنفس وقتا ما ويكون صورته صورة الايجاب المعدول واذا قيل لاشئ من الاسود ابيض فانما معناه مادام اسود

اولنا ثم ليس ينقضان ما دام نائما .

وقد وقع اقوم من ذلك تخليط في احكامهم في القضايا المطلقة ومخالفة لارسطو طاليس في اشياء منها ستذكر في موضعها فاذا تأملت ما قيل هاهنا تخلصت من مثل ذلك وسهل عليك ما صعب عليهم ومناقضة ما تجده من الاقوال التي تخالف ما قيل هاهنا في المواد والجهات يقدر عليه من جاد فهمه وتأمله لما قلناه فيها وما قاله من خالفناه .

الفصل الخامس

في اشتراك القضايا وتباينها وتقابها وتضادها وتناقضها

وتشترك القضايا اما في الموضوع واما في المحمول واما فيهما وكذلك في السور والجهة وقد تتباين في كل ذلك او في بعضه فالقضيةان المشتركتان في المحمول والموضوع قد تتقابلان بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وهذا السلب فقد يكون في احدهما لجميع ما اثبت في الاخرى من محمول وجهة وسور وقد يكون لبعضه والتناقض من ذلك هو ان يكون تقابلهما بحيث لا يجتمعان على صدق ولا كذب في حال من الاحوال بل يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى ومن كذب احدهما صدق الاخرى وذلك يكون باشتراكهما في كل ذلك واقتصارها من الاختلاف على كون حرف السلب في احديهما دون الاخرى حتى لا يذكر في احديهما ما لا يذكر في الاخرى سوى حرف السلب فيكون قد قيل في احديهما قول وقيل في الاخرى ليس كذلك . مثاله كل - ا ب - بالضرورة ليس كل - ا ب - بالضرورة فهذا مطلق التناقض .

واما تفصيل ذلك فان المنصوصتين المطلقتين وهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكر فيها جهة من ضرورة ولا امكان لا يعتبر فيها سوى ذلك اعني سوى المخالفة بحرف السلب فقط فيكون كل ما قيل او عني في احديهما من موضوع ومحمول وشرط (١) اي شرط كان من مكان وزمان واضافة وجزاء وكل وقوة

(١) لا - ان شرط .

او فعل قيل او عنى فى الأخرى بعينه بزيادة حرف السلب فقط فيكون ان قيل مثلا فى الموجبة زيد قيل فى السالبة زيد أى ذلك بعينه وان قيل يتحرك قيل فى السالبة يتحرك أيضا بذلك المعنى فان كان عنى فى تلك حركة مكانية عنى فى هذه مكانية أيضا لا وضعية ولا استحالية ولا غير ذلك واذا كان فى تلك فى زمان كان فى هذه فى ذلك الزمان لا فى غيره فلا يقال فى تلك زيد يتحرك اليوم وفى هذه زيد ليس يتحرك هذا وكذلك المكان فلا يقال فى هذه يتحرك على الارض وفى هذه ليس يتحرك على الفلك وكذلك فى الاضافة حتى اذا قيل فى هذه صديق لزيد لا يقال فى هذه ليس بصديق لعمر ولا لزيد آخر بل لذلك بعينه وكذلك القوة والفعل فلا يقال فى هذه كاتب أى بالقوة وفى هذه ليس بكاتب أى بالفعل وكذلك الجزء والكل فلا يقال فى هذه طويل ويعنى اليد وفى هذه ليس طويلا ويعنى الرجل فأى واحد من هذه لم يعتبر لم يتم التناقض بل جاز مع ترك اعتباره التصادق (١) فانه يصدق القول بان زيد يتحرك وزيدا ليس يتحرك اذا كان زيدا آخر وحركة اخرى أو فى غير ذلك الزمان أو فى غير ذلك المكان وانه صديق وايس بصديق أى صديق لزيد ليس صديق لعمر وانه كاتب وليس بكاتب أى بالقوة وليس بالفعل وانه طويل وليس بطويل أى طويل اليد ليس طويل الرجل وكذلك قد يكذبان مما كما لا يكون طويل اليد ويكون طويل الرجل وليس صديق زيد وهو صديق لعمر ولا يتحرك على الارض ويتحرك على الفلك .

واما اذا اعتبر ذلك جميعه فلا بد من صدق احديهما وكذب الأخرى حتى يلزم لامحالة من صدق الموجبة بعينه كذب السالبة ومن صدق السالبة بعينه كذب الموجبة أى من اجل صدقها لا من اجل الاشياء المعينة التى فيها الحكم والصدق والكذب فان قولنا الانسان حيوان والفرس ليس بحيوان يصدق احدهما ويكذب الأخر لكنه لم يلزم كذب احدهما من صدق الأخر ولا بالعكس لكن لان هذا الايجاب فى هذه السادة اعنى فى هذا المحمول وهذا الموضوع اقتضى الصدق وهذا السلب فى هذه الأخرى اقتضى الكذب واما فى المسورات فكما

قيل ايضا انهما اذا اختلفا بحرف السلب فقط دون غيره كان ذلك تناقضا نكن
لحرف السلب في القضية ، واطبع فان تقدم على جميع ذلك تم التناقض وكان معنى
السالبة انه ليس كما قيل في الموجبة فان قولنا كل - ا ب - يناقضه ليس كل - ا
ب - والا ان غير فقيل كل - آ - ليس - ب - فقد لا يتناقضان ولا يصرح
بالتناقض في جميع الاشياء ، لانه قد يفهم سلبا كليا والكليتان لا تتناقضان بل قد
تكذبان معا وهما المتضادتان فان تناقضهما هو ان لا يجتمعا (١) على صدق ولا على كذب
واتضا دهما بان لا يجتمعا على صدق بل قد يجتمعا على كذب كما ان الضدين في
الوجود لا يجتمعا معا في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معا كالفاتر مثلا الذي
ليس بحار ولا بارد فان قولنا كل انسان كاتب ليس ولا واحد من الناس بكاتب
اولا واحد من الناس بكاتب او (٢) كل انسان ليس بكاتب اذا فهم بهذا المعنى
لا يصدقان معا فلا يلزم من صدق احدهما كذب الآخر وقد يكذبان معا
فلا يلزم من كذب احدهما صدق الآخر واذ القائلة ليس كل كذا كذا سميت
جزئية سالبة ولا شيء اولا واحد من كذا كذا سميت كلية سالبة فالشرط اذا
ان يكون اذا كان احدى المتناقضين كلية ايتهما كانت ان تكون الاخرى جزئية
حتى اذا قيل في الموجبة منهما كل - ا ب - وهو ايجاب كلي مثلا قيل في
الاخرى ليس كل - ا ب - وان كان لا خلاف فيهما فيما قيل باكثر من الحرف
السالب او ليس بعض - ا ب - او بعض - ا - ليس - ب - وتخالفاهما فيما قيل
بزيادة حرف السلب وذكر بعض مكان كل ومحصول الحكم في العبارات الثلاث
واحد فان القائلة ليس كل - ا ب - منعت ان يكون الكل كذلك ففهم منها ان
بعضا لا محالة ليس كذلك واما ان الكل ليس كذلك او ان بعض الاخر كذلك
فلم يفهم من حكمها بل بقي جائزا وفي حكم ما لم يتعرض له وهو بعينه المفهوم
من القائلة بان البعض ليس كذلك واما القائلة ليس بعض - ا ب - فقد يفهم
منها ما يفهم منها وقد يفهم منها ان البعض ليس كذلك فقط بل الكل وانه
ولا بعض كذلك .

(١) لا - يجتمعان هنا وفيما بعد (٢) لا - او قولنا كل .

وانما يصير هذا ناصبا اذا اضيف الى ذلك في الثاني فقط وفي الثالث في اللغة العربية ولا حتى يقال ولا في بعض كذلك ونظيره في لغات اخرى مثل (هيج) في اللغة الفارسية فانه في العبارة عن السلب الكلي افصح مما جاء في اللغة العربية واما المهملات فانها ان فهمت بمعنى المسورات بالسور الكلي كما ادعى قوم ان قولنا الانسان بمعنى كل انسان وجعلوا الالف واللام يحصر حصر اكلية لم تتناقض المهملتان كما عرفت انه لا تتناقض الكليتان وان فهمتا جزئيتين لم تتناقضا ايضا كما عرفت واما ان اريد بذلك نفس الطبيعة من غير تعرض لحصرها بكل او بعض فقد صار موضوعها كالو موضوع الشخصي من حيث هو شيء واحد ويتم في السلب عنه والايجاب عليه التناقض لكن اللغات قد تستعمل ذلك على انه غير متناقض فيكون رفع التناقض فيه اصطلاحا هذا اذا لم يكن في القضية اكثر من المحمول والموضوع والرابطة وحرف السلب في السالبة والسور مع ذلك فقط في المحصورة واما ان زيد على ذلك جهة او صفة المحمول او صفات فقيل مثلا كل انسان حيوان بالضرورة او زيد طبيب فاضل ناصح او كاتب مجود حاذق ونحو ذلك فان حرف السلب اذا تقدم فقيل مثلا في السالبة ليس بطبيب فاضل او ليس بكاتب مجود كان القول مناقضا لامحالة وان لم يتعين ما رفعه السلب فهو كل ذلك الموجب ام بعضه فكان اذا قال مثلا ليس بطبيب فاضل ناصح لم يبين من ذلك هل اراد به انه ليس بناصح او ليس بفاضل او ليس بطبيب او ليس وواحد منها او ليس اثنين منها بل كان المحمول بصفاته جعل شيئا واحدا في السلب ثم قيل ان هذا المحمول من حيث هو هذا المحمول ليس سواء كان كل ذلك او بعضه فان القول يكون مناقضا للايجاب واما ان جعل حرف السلب بعد المحمول الاول وقبل صفاته فان القول يثبت ما قيل حرف السلب من ذلك ويسلب ما بعده على انه مسلوب واحد من حيث هو كذلك كما يقال زيد طبيب ليس بفاضل ناصح فيكون كذلك ايضا محتملا لرفع الفاضل والناصح معا ورفع احدهما فقط فيصدق انه ليس فاضلا ناصحا او يقال طبيب فاضل ليس بناصح فقد

اثبت ذلك ورفع الناصح فقط ورفع بعض ما حمل او كله سواء في ابطال ما قيل
قانه يتم بان لا يكون القول كذلك واى شىء نقص منه فقد جعله ليس كذلك
سواء كان كل ما اثبت او بعضه وكذلك في ذوات الجهة اذا قيل الانسان حيوان
بالضرورة ليس الانسان بحيوان بالضرورة او الانسان ليس حيوانا بالضرورة فقد
تم التناقض سواء عني بذلك انه ليس بحيوان ولا بالضرورة او حيوان وليس
بالضرورة وان كان لا يتميز فيه احدها وان غير موضع حرف السلب فقيل حيوان
ليس بالضرورة كان مبطلا لما قيل وان لم يناقضه اذا قيل بمعنى واحد كما اشترط
في التناقض ان يكون المعنى الموجب والمعنى المسلوب واحدا بعينه لالفاظا مشتركا
يدل على معنيين مختلفين كما يكون في الضرورى الذهنى والوجودى وكذلك
يناقض الممكن انه ليس بممكن والممتنع انه ليس بممتنع اذا كان المسلوب والموجب
من كل واحد منهما واحدا بعينه .

واما تقابل الجزئيات بعضها مع بعض اعني سالبها مع موجبها وموجبها مع سالبها
قانه لا يوجب تناقضا ولا تضادا بل قد يصدقان في المادة الممكنة كما يقال بعض
الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب وقد تصدق احدها وتكذب الاخرى
اما في الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة كقولنا بعض الناس حيوان
ليس بعض الناس بحيوان واما في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة
كقولنا بعض الناس حجر ليس بعض الناس بحجر والكليتان قد تكونان
متضادتين اذ قد تكذبان معا ولا تصدقان معا كما قيل والجزئيتان اعني الموجبة
والسالبة تسميان الداخلتين تحت التضاد من حيث انها تحت الكليتين في عمومهما
وهذا التناقض يتم في القضيتين اللتين موضوعهما كلى محصورتين ومهملتين سواء
كان حكمهما موقتا او مطلقا ويتعين الصدق والكذب في كل واحدة منهما واما
ان كان موضوعهما جزئيا فكانتا مخصوصتين وكان الحكم فيها موقتا فان الحكم فيها
مختلف ولا يتعين الصدق والكذب مطلقا في كل وقت بل فيما هو من ذلك
في الماضى فان التناقض يستمر فيه باسره ويصدق احد المتناقضين فيه ويكذب

الآن لا محالة واما ماهو في المستقبل فان التناقض يتم فيه في المواد الضرورية
والممتنعة واما في الممكنة فلا فان الحكم الشخصي الممكن في الزمن المستقبل وان
كان التناقض يتم فيه لا محالة بان تصدق احدي المتناقضتين وتكذب الاخرى فانه
لا يتعين الصدق والكذب في واحدة منهما (١) كما يتعين في الواجب والممتنع لان
قولنا زيد يكتب غدا يناقض قولنا زيد ليس يكتب غدا اذا حفظ فيه باقى
شروط التناقض ولكن لا يتعين فيه الصدق او الكذب لاحديهما بعينها في ذلك
الوقت وان لم يخرج منها وانما يتعين بعد وجود الامر وان تعين لعالم ما كلك
او نبى او منجم مثلا فليس هو عنده ممكنا وانما هو عنده ضرورى على كلى
مفهومي الممكن والضرورى .

اما الذهنى فلانه غير ظان بل متيقن فلو كان ظانا لما تعين حكمه ولو ترجع نحو ما
الوجودى فلان احد طرفى الممكن لا يصير موجودا بعينه دون الآخر الاسباب
وذلك السبب الموجب لوجوده يجعله ضروريا لاممكنا وانما هو ممكن بذاته لاسببه
الموجب بل هو بسببه الموجب ضرورى كما قيل وكذلك هو فى الذهن متيقن
بسبب وهذا معنى قول ارسطو طاليس انه لو لا الممكن لبطلت الرؤية والاستعداد
ولم يصدق القول بانه ان كان كذا كان كذا يعنى ان الممكنات يتوقف وجودها
على اسباب ان كانت كانت وان لم تكن لم تكن والرؤية والقصد قد يكونان
من جملة تلك الاسباب فان المتعلم يمكن ان يتعلم وان لا يتعلم فان اراد وقصد التعلم
بعد حصول الاسباب الاخرى تعلم وان لم يرد التعلم ولم يقصده وان حضرت
بقية الاسباب فانه لا يتعلم والسابق فى قدر الله تعالى وقضائه فانما هو سابق باسبابه
والارادة والقصد من جملة الاسباب المسببة فان المرید منا لارادته سبب موجب
لا يكون عن الارادة والا فلارادته الثانية سبب ايضا وذلك اما معلوم كما يريد
الأكل لانا جعنا والجوع لم يكن بارادتنا واما غير معلوم ومن اعتقد ان الارادة
غير مسببة باسباب قد يعلمها الانسان وقد لا يعلمها فلم يحسن العلم بالقضاء والقدر
على ما سياتى فى موضعه .

الفصل السادس

في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق والكذب

اما البسيطة والمعدولية فقد عرفت الفرق بينهما وان الموجبة المعدولية فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع حكما ايجابيا اوسليا وان ذلك بحسب ما يعنيه العاني في تلفظه بها وما يقع عليه الاصطلاح في لغة لغة وفي تعارف طائفة طائفة هذا اذا قيلت على انفرادها واما في جملة الحجج والادلة فيظهر الفرق بينها وبين البسيطة كما سيأتي في تعليم القياسات وموقع الانتفاع بها والحاجة الى ذكرها هاهنا انما تظهر هناك .

واما العدمية فهي التي تدل على محمولها بلفظ مفهومه عدم المنى المحمول في الموجبة البسيطة وليس فيها حرف سلب كقولنا زيد اعمى فانها قضية اوجبت العمى لزيد ومعنى العمى له عدم الابصار فقط من غير ايجاب معنى يلزم مفهومه اثبات عدم البصر كما يوجب السواد على موضوع الذي يلزم منه عدم البياض في ذلك الموضوع بل مفهومه عدم الابصار فقط فهي تقابل القضية القائلة زيد بصير وقد تكذب معها وتصدق مع سلبها -

وقد قال قوم انها التي تدل على المعنى الاكس من معينين متقابلين فيما من شأنه ان يكون له كيف كان وهو الذي يستعمل في هذا الموضع ويجرى الكلام الذي يأتي بحسب مفهومه وقد قيل انها التي تدل لاعلى اى عدم كان مطلقا بل على عدم ما من شأنه ان يكون للموضوع اولنوعه او لجنسه كالعمى لزيد لالحائط فانه وان قيل للحائط انه لا بصر له فلا يقال له اعمى في تعارف اللغات وكالرد وهو عدم اللحية في الرجل لاي المرأة وكالانوثة وهو عدم الذكورية في الانسان والحيوان لاي الحجر وايس في المناقشة في ذلك كثير فائدة فليعن العاني ما شاء من هذه المعاني ويجعل كلامه بحسبه فليس مما يفسد به الغرض المقصود بذكرها هاهنا بعد ان يكون ما يأتي من الكلام بحسب ما عني وقد وقع التعيين على المعنى الثاني من الثلاث والكلام بحسبه وبين هذه القضايا نسب تلازم وتباين وعموم وخصوص

في الصدق والكذب فان السالبة المعدولية لشيء ما والسالبة العدمية لمقابله
 الاخرى (١) من قبيل الموجبة البسيطة او الموجبة المعدولية له او الموجبة العدمية لمقابله
 من قبيل السالبة البسيطة له وكل طبقة منها تجتمع على الصدق وكل موجبتين من
 طبقتين منهما لا تجتمعان على الصدق وان كان فيهما ما يجتمع على الكذب وكل
 سالبتين من طبقتين منهما لا تجتمعان على الكذب وان اجتمعا على الصدق لاجل
 ان المتصادقات معا لا تنلزم بالانعكاس بل منها ما هو اعم واخص صدقا وكذبا
 وذلك لان ايجاب الشيء اخص صدقا من سلب مقابله لان السلب يصدق
 في كل قضية لا يوجد محورها سواء كان لا يوجد في نفسه او لموضوع ما وسواء
 كان الموضوع الذي سلب عنه وجودا او معدوما والايجاب لا يصح الا على
 موضوع موجود لان الشيء لا يكون موجود الشيء معدوم والسلب يصح
 عن المعدوم والموجود فانا لا نقول عن سقراط الذي هو الآن معدوم ان
 شيئا موجوده ويجوز ان تسلب الآن عنه اشياء فانه لا يصح ان يقال ان سقراط
 الآن ناطق او شاعر ويصح ان يقال ليس سقراط الآن شريرا ولا ظالما فان
 السلب عن الشيء لا يجوز الى اثبات وجود المسلوب عنه والايجاب سواء
 كان معدولا او محصلا يحتاج الى اثبات وجود الموجب عليه وايضا فان كل
 محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد فاما
 ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا
 او معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه
 شيء كالمحمول فاما ان يكون موجودا فيه او ضده او واسطة ان كانت او يكون
 كلاهما بالقوة مثل الحر والذي لم يفتح فان العمى والبصر كلاهما بالقوة
 او يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل الصوت للبياض والسواد والوسائط
 فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في
 البواقى واما اذا قلنا زيد يوجد عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا
 او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ويكذب اذا كان عادلا

(١) كذا في الاصلين - ولعله الاخص ح . (١٢) او معدوما

او معدوما والموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة (١) فيكون حال العد ميتين عند المعدوليتين ان الموجبة منها تشارك الموجبة المعدولية والسالبة تشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية تصدق على ما تصدق عليه الموجبة العدمية ولا تنعكس لان الموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ولا تنعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيد ليس يوجد جائرا ولا ينعكس حتى اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائرا صدق انه ليس يوجد لا عادلا فان الاول يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق هذا عليه فحال العد ميتين عند المعدوليتين ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص وحال العد ميتين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وتكون نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية لان الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية من الثالثة وبالعكس نسبة السالبة العدمية الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى الموجبة البسيطة لان الاولى اعم صدقا من الثانية والثانية من الثالثة على ما في هذا اللوح

زيد يوجد عادلا	زيد ليس يوجد عادلا
تصدق اذا كان	يصدق في الجميع الا
عادلا فقط	في واحدة وهو الذي يصدق
	فيه تقيضه

(١) حاشية من كلامه - في كلا الاصلين - فان الموجبة العدمية تصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له كالأعمى الذي يصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له بصر كالانسان والموجبة المعدولية تصدق على موجود وان لم يكن من شأنه كالحائط ولا يصدق عليه انه اعمى والسالبة البسيطة تشاركها فيما صدق فيه وتزيد عليها بصدقها على المعدوم كسقراط الميت فانه يصح ان يقال عليه انه ليس ببصير ولا يصح ان يقال عليه انه اعمى ولا انه بصير .

زيد يوجد لا عادلا
تكذب اذا كان عادلا
او معدوما فقط وتكذب
في البواقي

زيد يوجد جأرا
يصدق في واحد فقط
وهو اذا كان جأرا
وتكذب في

البواقي

زيد ليس يوجد لا عادلا
تصدق اذا كان عادلا
او معدوما فقط وتكذب
في البواقي

زيد ليس يوجد جأرا
تكذب اذا كان جأرا
وتصدق اذا كان معدوما
او عادلا او مختلطا او بالقوة

اولا بالقوة

فكل اثنتين من هذه على العرض فهما متناقضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان معا واما اللواتي على الطول ففي الطبقة الاولى كل متقدم في الوضع فهو اخص صدقا فالعدمية السالبة اعم من السالبة المدولية والمدولية من الموجبة البسيطة كما قيل فاذا صدقت الموجبة البسيطة صدقت السالبة المدولية واذا صدقت السالبة المدولية صدقت السالبة العدمية ولا تنعكس واذا كذبت السالبة العدمية كذبت المدولية السالبة واذا كذبت المدولية السالبة كذبت البسيطة الموجبة ولا تنعكس واما في الطبقة الثانية فالامر بالعكس فان المتأخر في الوضع اخص صدقا والمتقدم به اعم صدقا فاذا صدقت العدمية الموجبة صدقت المدولية الموجبة واذا صدقت المدولية الموجبة صدقت السالبة البسيطة ولا تنعكس وفي الكذب بالعكس .

واما النسبة بينها فطراف مختلفة اما القطر المبتدئ من الطبقة اليمنى آخذا الى اليسرى وهو الواقع بين الموجبة البسيطة وبين الموجبتين المدولية والعدمية فانه يمنع اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعها على الكذب اذا كان الموضوع معدوما وكذلك في القطر الواقع بين المدولية السالبة وبين الموجبة العدمية لا يجتمعان

لا يجتمعان على الصدق وتجتعلان على الكذب اذا كان الموضوع بالقوة او بالاقوة لان الموجب في كل واحدة من العدميتين والبسيطتين صدقه في واحد والسالب كذبه في واحد ويخالفانها في ذلك المعدوليتان .

واما المبتدئ من الطبقة اليسرى اخذا الى اليمين وهو الواقع بين السالبة البسيطة وبين السالبتين المعدولية والعدمية فبالعكس وهو انه يمنع الاجتماع على الكذب ولا يمنع الاجتماع على الصدق وهو اذا كان الموضوع معدوما والذي هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا هو اعم كذبا وبالعكس ولذلك يختلف الحال في التلازميتين ونقيضهما حتى يكون النقيض لازما اخص لنقيض اللازم الاخص وحيث يكذب الاعم يكذب الاخص من غير انعكاس وحيث يصدق الاخص يصدق الاعم من غير انعكاس (١) .

واما المهملات فانها تخالف ما وضع في المخصوصات في شيء وتوافقها في شيء اما الموافقة فهي الالواح طولاً وهي ان تكون الموجبة البسيطة اخص صدقا من السالبة المعدولية والمعدولية من السالبة العدمية واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وفي الكذب بالعكس على ما قيل في المخصوصات وكذلك الموجبة العدمية اخص صدقا من المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وهو قول ارسطو طاليس ان نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اليها كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية والعدمية اليها وتوافقها ايضا في الاقطار وان الموجبات اعني الموجبة البسيطة مع الموجبتين المعدولية والعدمية تجتمع على الكذب وذلك اذا كان الموضوع معدوما واما المخالفة فلانها عرضا لا تتناقض بل تجتمع على الصدق كما

(١) هامش - لا - يعني ان الموجبة المعدولية لازم اخص صدقا للسالبة البسيطة التي هي نقيض الموجبة البسيطة التي هي لازم اخص صدقا للسالبة المعدولية -

قرر في المهملات و اجرى حكما مجرى الجزئيات والجزئيات لا يناقض بعضها بعضا فان قولنا الانسان يوجد عاد لا يصدق اذا كان البعض فقط عادلين ويصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق معه حيثئذ قولنا الانسان ليس يوجد عادلا وكذلك في المعدوليتين والعدميتين ويخالف قطرا بان الاقطار الموجبة في المخصوصات كانت لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق ايضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا والانسان يوجد عادلا والانسان يوجد جاثرا والتقاطع السالبة تجتمع على الصدق كما اجتمعت في تلك ولا تجتمع على الكذب .

وهذا الوجها

الانسان يوجد عادلا	الانسان يوجد عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم معدومين	تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او بعضهم
اولا عادل فيهم البتة او البعض	والباقون ما كانوا ويكذب
لاعدل فيه ما كان وانما تكذب	اذا كانوا معدومين واذا
اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق	لم يكن فيهم ولا عادل واحد
في باقى الاقسام	ما كانوا

الانسان يوجد لا عادلا	الانسان ليس يوجد لا عادلا
تصدق اذا لم يكن فيهم عادل	تصدق اذا كانوا كلهم معدومين
البتة كائنا ما كانوا متفقين	او كلهم عادلين او بعضهم عادلين
او شوبا او بعضهم ليس بعادل و	وتكذب في باقى الاقسام
الباقى ما كانوا وتكذب اذا	
كانوا معدومين او عادلين	
كلهم	

الانسان ليس يوجد جاثرا

تصدق اذا كانوا كلهم معدومين
 او لا جائر فيهم او البعض ليس بجائر
 او البعض معدوم او غير قابل او
 متوسط وانما تكذب اذا كانوا
 كلهم جائرين وتصدق في باقى الاقسام

فقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا اكثر صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا
 واخص صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا لان قولنا الانسان ليس يوجد
 جائرا يصدق في جميع الاقسام الا واحد فقط وهو اذا كانوا كلهم جائرين فيكذب
 فيه فقط وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا لا يكذب في ذلك ايضا وفي كونهم
 غير قابلين او متوسطين فكذبه اكثر من كذبه وصدقه اخص من صدقه وقولنا
 الانسان يوجد لا عادلا اقل صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واعم صدقا
 من قولنا الانسان يوجد جائرا لان قولنا الانسان يوجد جائرا يكذب اذا كانوا
 كلهم لاعاديين ولاجائرين متفقين او شوبوا وفي ذلك يصدق قولنا الانسان يوجد
 لا عادلا وانما يصدق اذا كانوا كلهم جائرين او بعضهم وحينئذ يصدق ايضا قولنا
 الانسان يوجد لا عادلا فقد كان اعم صدقا منه والموجبة البسيطة اخص صدقا
 من السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اخص من السالبة العدمية والسالبة البسيطة
 اعم صدقا من الموجبة المعدولية والموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية
 على ما قيل .

واما المحصورات فانها تحتاج في اعتبارها الى بسط ذلك فى الكل والبعض
 لتعرف مقادير الصدق والكذب عموما وخصوصا وذلك لان الموضوع اما ان
 يكون - ا - كله مثلا عادلا - ب - او كله جائرا - ج - او كله مختلطا - د - او كله
 لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود - ه - او كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم - و -
 او بعضه عادل وبعضه جائر - ز - او بعضه عادل وبعضه مختلط - ح - او بعضه
 عادل وبعضه بالقوة كلاهما - ط - او بعضه عادل وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل

ى - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط - يا - او بعضه عادل وبعضه
 جائر وبعضه (بالقوة كلاهما - ١) مختلط - يب - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه
 لا بالقوة ولا بالفعل - يج - او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يد
 او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يه - او بعضه
 عادل وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يو - او بعضه عادل
 وبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يز - او بعضه عادل وبعضه
 جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يح - او بعضه عادل وبعضه جائر
 وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يط - او بعضه عادل وبعضه مختلط
 وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - ك - او بعضه عادل وبعضه
 جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كا -
 او بعضه جائر وبعضه مختلط - كب - او بعضه جائر وبعضه بالقوة كلاهما - كج -
 او بعضه جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كد - او بعضه جائر وبعضه مختلط
 وبعضه بالقوة كلاهما - كه - او بعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة
 ولا بالفعل - كو - او بعضه جائر وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
 كز - او بعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
 كح - او بعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - كط - او بعضه مختلط وبعضه
 لا بالقوة ولا بالفعل - ل - او بعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة
 ولا بالفعل - لا - او بعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل .

فهذا باعتبار مقتضى القسمة العقلية سواء كان ذلك في الوجود امثال اولم
 تكن فليعتبر عموم الصدق والكذب وخصوصهما في ذلك واولا في لوح
 المحصورات المتناقضة والكليات موجبة .

كل - ب - هو عدل	ليس كل - ب - هو عدل
تصدق اذا كان الكل عادلين وتكذب	تكذب اذا كان الكل عادلين
في سائر الاقسام الباقية	وتصدق في سائر الاقسام

ليس كل - ب - هو لا عدل
تصدق اذا كان الكل معدوما
او بعضه عدلا فقط كائنا
ما كان الباقي وهو باعده
قسما او كله عدلا وتكذب
في باقي الاقسام

كل ب هو جائز
تصدق اذا كان الكل جائرين
وتكذب في باقي الاقسام
فالنسبة ههنا في انتلازم والتعاند طول او عرضا وقطرا على ما كان في المخصوصات
لان الموجبة البسيطة قد صدقت في واحد فقط وكذبت في ثلثين قسما والسالبة
المعدولية صدقت في سبعة عشر قسما مما عد وكذبت في اربعة عشر قسما فهي اعم
من الموجبة البسيطة صدقا واخص منها كذبا والسالبة العدمية كذبت في قسم
واحد وصدقت في ثلثين قسما فهي اعم من السالبة المعدولية صدقا واخص منها
كذبا فنسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والمعدولية اليها كنسبة السالبة
المعدولية الى السالبة العدمية والسالبة العدمية اليها وتنعكس كذلك في نقائضها
لان الاخص صدقا نقيضه اعم صدقا فتكون الموجبة العدمية اخص صدقا من
الموجبة المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وتكون كذلك نسبة الاولى
الى الثانية والثانية الى الاولى كنسبة الثانية الى الثالثة والثالثة اليها وتتناقض
عرضا كما كانت المخصوصات والاقطار كذلك لا تجتمع الموجبات على الصدق
وتجتمع على الكذب اذا كان الموضوع معدوما او بعضه فقط عادلا والباقي
ما كان والسوالب لا تجتمع على الكذب وتجتمع على الصدق اذا كان الموضوع
معدوما او كان بعضه فقط عادلا كائنا ما كان الباقي فالحكم فيها كالحكم في
المخصوصات والنسبة تلك بعينها واما اذا وضعت الكليات سالبة والموجبات

ليس كل ب - هو جائز
تصدق اذا كان الكل جائرين
وتكذب في باقي الاقسام

كل ب هو جائز
تصدق اذا كان الكل جائرين
وتكذب في باقي الاقسام

فالنسبة ههنا في انتلازم والتعاند طول او عرضا وقطرا على ما كان في المخصوصات
لان الموجبة البسيطة قد صدقت في واحد فقط وكذبت في ثلثين قسما والسالبة
المعدولية صدقت في سبعة عشر قسما مما عد وكذبت في اربعة عشر قسما فهي اعم
من الموجبة البسيطة صدقا واخص منها كذبا والسالبة العدمية كذبت في قسم
واحد وصدقت في ثلثين قسما فهي اعم من السالبة المعدولية صدقا واخص منها
كذبا فنسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والمعدولية اليها كنسبة السالبة
المعدولية الى السالبة العدمية والسالبة العدمية اليها وتنعكس كذلك في نقائضها
لان الاخص صدقا نقيضه اعم صدقا فتكون الموجبة العدمية اخص صدقا من
الموجبة المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وتكون كذلك نسبة الاولى
الى الثانية والثانية الى الاولى كنسبة الثانية الى الثالثة والثالثة اليها وتتناقض
عرضا كما كانت المخصوصات والاقطار كذلك لا تجتمع الموجبات على الصدق
وتجتمع على الكذب اذا كان الموضوع معدوما او بعضه فقط عادلا والباقي
ما كان والسوالب لا تجتمع على الكذب وتجتمع على الصدق اذا كان الموضوع
معدوما او كان بعضه فقط عادلا كائنا ما كان الباقي فالحكم فيها كالحكم في
المخصوصات والنسبة تلك بعينها واما اذا وضعت الكليات سالبة والموجبات

جزئية على (١) ما في هذا اللوح .
 بعض الناس يوجد عادلا
 تصدق في ستة عشر قسما منها
 وهو اذا كان الكل عادلا او
 البعض عادلا والباقي كيف
 كان وتكذب في خمسة عشر قسما
 وهو اذا لم يكن فيهم عادل كيف
 كانوا

ولا واحد من الناس يوجد عادلا
 تكذب في ستة عشر قسما منها
 صدق فيها نقيضه وهو اذا كان
 البعض عادلا والباقي كيف كان
 وتصدق في خمسة عشر قسما
 كذب فيها نقيضه وهو اذا لم يكن فيهم
 عادل كيف كانوا

ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا
 تصدق في قسمين وهما اذا كان
 الكل عادلا او معدوما وتكذب
 في باقي الاقسام

بعض الناس يوجد لا عادلا
 تكذب في القسمين اللذين صدق
 فيها نقيضه وهو اذا كان
 الكل عادلا او معدوما وتصدق (٢)
 في باقي الاقسام



ولا واحد من الناس يوجد جائرا
 تكذب اذا كانوا كلهم او بعضهم جائرين
 وهو - ١٤ - قسا وتصدق في - ١٦ - قسا وهو
 اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين
 او بالقوة او غير قابلين او معدومين
 او خلطاء .

بعض الناس يوجد جائرا
 تصدق في - ١٤ - قسا كذب فيها
 نقيضه وتكذب في - ١٦ - قسا
 صدق فيها نقيضه

وعليك بالتأمل والاعتبار فتجد الحال بين البسيطتين والمعدوليتين وبين
 البسيطتين والمعدويتين مخالفة لما كانت عليه مما (٣) قبل وذلك لان الموجبة البسيطة
 ها هنا تكون اكثر صدقا من السالبة المعدولية لانها تصدق في ستة عشر قسما
 وهو اذا كان الكل عادلين او البعض عادلين والباقيون ما كانوا والسالبة المعدولية

(١) كذا - ولعله - فعلى - ح (٢) قط - وتكذب - كذا - ح (٣) لا - فيما .

انما تصدق في تسمين وها اذا كان الكل عادلا او معدوما وتكذب في باقي الاقسام
ثم تصدق الاولى اذا كان البعض فقط عادلين وحينئذ لاتصدق السالبة المعدولية
انقائلة ولاشئ منهم عادل وتصدق المعدولية اذا كانوا معدومين وحينئذ لاتصدق
الموجبة البسيطة فتصدق كل منها فيما لاتصدق فيه الاخرى وتكذب فيما لاتكذب
فيه فلا يلزم من صدق احدهما صدق الاخرى ولا من كذبها كذبها وكذلك
تخالف السالبة العدمية لانها تصدق اذا كان البعض عادلا والبعض الآخر جائرا
وحينئذ لاتصدق السالبة الكلية العدمية وتصدق السالبة العدمية اذا كان الكل
معدومين ولا تصدق حينئذ الموجبة البسيطة فلا تتلا زمان ايضا في صدق
ولا كذب .

واما المتضادات فهذا لوحها .

كل انسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
تصدق في واحد وهو تصدق اذا كانوا كلهم جائرين او
اذا كانوا كلهم عادلين معدومين او بالقوة او غير قابلين او متوسطين
وتكذب في البواقي او خلطا مما لا عادل فيه وتكذب في البواقي
وبالجملة انما تكذب اذا كان الكل او البعض

عادلين وتصدق في البواقي

لا واحد من الناس يوجد لاعادلا كل انسان يوجد لاعادلا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين تصدق اذا كانوا كلهم جائرين
او معدومين وتكذب او متوسطين او بالقوة او غير
في البواقي قابلين او خلطا مما لا عادل فيه

وتكذب في البواقي

لا واحد من الناس يوجد جائرا كل انسان يوجد جائرا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين تصدق اذا كانوا كلهم جائرين فقط
معدومين او بالقوة او غير قابلين او وتكذب في البواقي

متوسطين او خلطا مما لا جأث فيه

وتكذب في البواقى وبالجملة انما تكذب اذا كانوا

كلهم او بعضهم جأثين وتصدق في

البواقى

فالحال فيها في المضالعات طولا على مثل ما كانت في المنصوصات من ان صدق الموجبة البسيطة يلزمه صدق السالبة المعدولية وصدق السالبة المعدولية يلزمه صدق السالبة العدمية ولا تنعكس اذا كانت الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية من الثالثة وكذلك في مقابلاتها تكون السالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولية والمعدولية من العدمية ويلزم من صدق الثالثة صدق الثانية ومن صدق الثانية صدق الاولى من غير انعكاس .

واما عرضا فظاهرا انها لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب .

واما قطرا فان الايجابية منها لا تتفق على الصدق وتتفق على الكذب والسلبية

لا تتفق على الكذب وتتفق على الصدق .

واما الجزئيات وهي الداخلات تحت التضاد فقد اجرى حكما حكم المهملات

على ما سلف القول فيه .

واما ذوات الجهة من القضايا ويسمونها رباعية لانها تنضاف فيها الى المحمول

والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن ان يكون عادلا وذوات الاسوار

ايضا كذلك رباعية اذا لم تذكر الجهة وان ذكرت الجهة معها صارت نحاسية لكنهم

لم يقولوا رباعية الالذات الجهة ولا يقولون نحاسية لشيء من القضايا كما اتفق في

عرفهم والجهة لفظة تدل على حال المحمول (١) عند موضوعه وهل هو له بالضرورة

او بالا مكان وكما ان السور يجاور به الموضوع والرابطة يجاور بها المحمول

كذلك الجهة من حقها ان يجاور بها الرابطة اذا لم يكن سور فان كان لها موضعان

او ثلاث سواء بقى المعنى واحدا او اختلف احدها (٢) عند الرابطة والآخر

عند السور والآخر بعد المحمول فلها في الصدق والكذب من التلازم والتباين

(١) لا - لفظ يدل على حال الخ (٢) قط - احدهما -

احکام اخرى فمنها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس فواجب ان يوجد يلزمه ما في جدولها وتقاضها (۱) تلزم نقيضه وهذا جدولها -

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد

واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد ونقيضاها (۲) يلزمه ان نقيضه والممكن ان يوجد يلزمه من حيث هو ممكن ان لا يوجد ويلزم نقيضه نقيضه اعني قواني ليس بممكن ان يوجد كقولنا ليس بممكن ان لا يوجد اي بل واجب ان لا يوجد وممتنع ان يوجد واما ممكن ان يوجد فيصدق معه ما في لوحه ومقابلته لا يصدق معه ما في لوحه من تقاض اللوح الاول وهذه صورته -

ممكن ان يوجد	ليس بممكن ان يوجد	تصدق هذه السن
ممكن ان لا يوجد	ليس بممكن ان لا يوجد	
ليس بممتنع ان يوجد	ممتنع ان يوجد	
ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد	
ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد	
ليس بواجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد	

فعلى مثل هذا الاعتبار ينبغي ان تعتبر القضايا في لزوم الصدق والكذب عموما وخصوصا وتساويا وتضادا وتناقضا -

الفصل السابع

في توحد القضايا وتكثرها

اما القول المشتمل على موضوع واحد ومحمول واحد والحكم بالمحمول على

(۱) لا - تقاضها (۲) قط - نقيضاها -

الموضوع فلاشك في انه إنما يشتمل على قضية واحدة كقولنا الانسان يوجد حيوانا او هو حيوان او الحيوان يوصف به الانسان او يحكم به عليه ونحو ذلك من العبارات واما تكثير المحمول فقيه اعتبار فان كان تكثيره لانه يشتمل على المحمول واوصاف او وصف للمحمول فقد قيل ان القضية تكون واحدة ايضا كقولنا الانسان حيوان ناطق او فلان طبيب فاضل ونحو ذلك واما ان لم يكن كذلك بل كان يشتمل على محمولات عدة كقولنا زيد طبيب صانع نجار شاعر ونحو ذلك فان القضايا كثيرة وبتعدد المحمولات وقولها في المعنى كقولنا بان فلانا طبيب و فلانا صانع و فلانا نجار و فلانا شاعر وما ارى بين الاول والثاني كثير فرق يوجب تكثيرا او توحيدا وان كان التكثير منها جميعا اعنى المحمولات وصفاتها فالقضايا كثيرة ايضا وعددها بتعدد المحمولات دون صفات المحمولات فانها لا تتكثر القضايا بتكثرها ما كانت واما تكثير الموضوعات فهو كيف كان يكثر القضايا ويخرجها عن ان تكون واحدة كقولنا الانسان والفرس حيوانان او كل من الفرس والانسان حيوان فلا فرق في المعنى بين ذلك وبين ان يقال الانسان حيوان والفرس حيوان والحال في ذلك واحدة في الموجبات والسوالب من القضايا الجمالية .

واما القضايا الشرطية اما المتصلات فان القول الذي يشتمل منها على توال فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان في تكثير المحمولات في الجمالية وتكون القضايا كثيرة وبتعددها كما يقال ان كان بهذا المريض ذات الجنب فيه سعال وحمى لازمة و ألم ناخس ونبضه منشارى واما ان كان الواحد تاليا وما عداه منها وصفا و(١) اوصافا له كما كان في المحمول في الجمالية فقد يصح ان تفهم واحدة على ما قيل هناك كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم ذو نفس وقد تفهم كثرة كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم وان كان هذا انسان فهو ذو نفس لانها يصح ان تفصل الى قضيتين صادقتين واما ان كانت الكثرة في جانب المقدم فالقضية واحدة لاحالة ولا تنفصل الى قضايا كثيرة كما تقول ان كان بهذا حمى

ولان ذهن الانسان يستفيد علما بمجهول من ع- لم بمعلوم حاصل بحيث يكون العلم بالمعلوم سببا موجبا للعلم بالمجهول ولكنه لا يكون العلم الحاصل سببا موجبا للعلم المستفاد كيف اتفق وانما يكون بتصرف ذهني وتفكر في المجهول والمعلوم ولو كان العلم الحاصل بحصوله للذهن يوجب حصول العلم بالمجهول لما تاخر الثاني عن الاول كما لا يتاخر المسبب عن السبب التام السببية والايجاب بل كان يتبعه ويوجد معه كما يوجد النهار عند طلوع الشمس فكان لا يحتاج الانسان في تعلم العلوم المكتسبة من العلوم الحاصلة الى فكر وزمان بل كان اذا حصل العلم الاول الذي هو السبب الموجب يحصل الثاني الذي هو مسببه وكذلك الثالث عن الثاني والرابع عن الثالث فينتهي الذهن من اول علم بمعلوم الى اقصى حدود المعلومات الاكتسابية بغير كلفة في اقصر زمان من غير توقف ولا حاجة الى فكر ولا روية وليس كذلك بل العلماء يحدون ما يحدونه من ذلك بفكر وروية وطلب في زمان طويل بعد وثقات وانتياح (١) فالعلم الحاصل انما يفيد علما بمجهول بحالة وصفة يحصلها الذهن بالرؤية والتفكر على طريق البحث والطلب فيؤدي ذلك البحث والتفكر الى علم المجهول بالمعلوم واستفادته به اما بفرزة النفس ونظرتها التي تهتدي الى ذلك هداية طبيعية الهامية كهداية الطفل الى الرضاع واما بالبحث والترداد بالتفكر في المعلومات الذي يعثر فيه على الصواب المفيد الموجب لذلك العلم المستفاد بالعلم السابق واما بطريق تعليمي قانوني حفظي يعلمه اهل النظر والاعتبار من ارباب الفرائض المطبوعة والقطر السليمة الملهمة له او من الاصابة في البحث والتفتيش الهادي اليه -

وذلك القانون التعليمي هو الذي تقصده في كلامنا هذا وننظر فيه فنقول ان علم المعلوم يؤدي الى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول وتلك الوصلة وصلة حكيمية علمية لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم الى علم المجهول والحكم فيه وكل علم وحكم كما قيل انما هو بوجود محمول اوضاع في الحملات اولا وجوده لكاه او لبعضه اولزوم تال لمقدم في

الشرطيات المتصلة او عناده له في المتصلة فذلك السبب الموجب لذلك الحكم
بالمحمول او ضوعه ولزوم التالي لمقدمه او عناده له يحتاج ان تكون له نسبة اليهما
اعني الى المحمول والموضوع او الى المقدم والتالي يلزم من تلك النسبة لزوم
هذا لهذا فهو اعني السبب الموجب للعلم شيء له وصلة بالمحمول والموضوع
او التالي والمقدم وتلك النسبة الموجودة تكون من نوع النسبة المحكوم بها حتى
توجب ما يتناسبها فان الشيء لا يوجب ضده ومباينه وانما يوجب شبيها به فهي
نسبة ايجاب في الايجاب وسلب في السلب وهذا السبب الموجب هو محمول يحمل
ع-لى موضوع المطلوب او موضوع لمحموله اما في قوته في الحملات مما يصدق
معه وينعكس عليه كما ستعلم او تال للمقدم في الشرطيات او مقدم للتالي او ما
في قوته مما يرجع اليه كما ستعلم - او احد الجزئين فيما تعلم في الاستثناء من الشرط
والجزء كما سيأتي ذكره ويسمى هذا الواصل الموجب حدا اوسط وجزءا
المطلوب اللذان هما الموضوع والمحمول يسميان في المجتمع طرفين وحدين
موضوع المطلوب منهما يسمى الحد الاصغر ومحمول المطلوب هو الحد الاكبر
كقولنا - ا ب - و - ب ج - فا - هو الحد الاصغر و - ج - الحد الاكبر
والمطلوب - هل - ا ج - ام لا و - ب - هو الحد الاوسط المتردد في القضيتين
فالحكم الحاصل من ذلك يكون بين الطرفين اللذين هما - ا و ج - حيث تقول
فا ج - فاقول او الاعتقاد بان - ا ب - و - ب ج - او جب ان - ا ج -
في القول والاعتقاد - فا ج - قبل العلم والنظر مطلوب ومع العلم والنظر هما
حدان وبعد النظر نتيجة فيها الحكم المعلوم فكان الناظر الباحث طلب وسئل
بمراجعة ذهنه او بمطالبة معلمه هل - ا ج - ام لا فانخرج له البحث والنظر حيث
فكر في اوصاف - ا - ومجولاته ان - ا ب - و - ب ج - فوجد حدا اوسط
واصلا بين - ا و ج - تا تالا للحكم به وعليه في القضيتين الى الحكم بالمطلوب
فحكم بان - ا ج - وكان التفكير والطلب في النظر اولا لهذا الحد الاوسط
الموجب للعلم بالمطلوب الذي علم بالعلم بنسبته الى الطرفين هذا في الايجاب -

ونظيره في السلب حيث يسلب عن الحد الا صغر ما سلب عنه من المحمولات
 كقولنا - اب - وايس - ب ج - او - ب ليس ب ج - فينتج ما يحصل به العلم ان - ا - ليس
 ب ج - او ليس - ا ج - هذا اذا وجد هكذا في خطوره بالبال وسماعه فيما يقال فاما
 ان سمع او خطر بالبال على غير هذه الصورة احتاج الى تأمل ما ونظر يعيده الى هذه
 الصورة ويرد مفهومه الى مفهومها كما ستعلم وكذلك في الشرطيات يجرى التالي
 مجرى المحمول والمقدم مجرى الموضوع والاوسط يتكرر تاليا ومقدم ما بشرطه
 كما تقول ان كان - اب - فب ج - وان كان - ب ج - فب ج - فينتج ان كان
 اب فب ج - او كقولك ان كان - اب - فب ج - وان كان - ج د - فه ز - فينتج
 ان كان - اب - فه ز - وفي الاستثنائيات يجرى التالي او المقدم مجرى الاوسط
 حيث يتكرر في القرينة شرطا وعلما كقولك ان كان - اب - فب ج - لكن
 اب - فب ج - على ما يأتي شرحه وتفصيله .

وحاصل الكلام فيه الآن هو وجود الوصلة التي بها يحكم الذهن في النسبة بين
 المحمول وموضوعه والتالي ومقدمه حكما اوليا واجبا عند الذهن لا يتوقف عند
 السامع والمتفكر الذهن فيه الا على فهم القول او خطوره معناه بالبال مع المطلوب
 وطلب الحكم فيه من جهته لا كيف اتفق فان معنى القرينة القياسية قد تخطر ببال
 من يحفظ الفاظها ولا يتصور معانيها فلا يوجب عنده حكما ولا يمنع وقد تتصور
 معانيها تصورا مطلقا من غير مقايسة الى المطلوب ولا نظر في الحكم حيث لا يتسع
 ذهنه لذلك او لا يتفطن له فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولا يمنعه وانما الشرط
 تصور المعاني على صورتها في نظامها مع احكامها ونسبتها الى المطلوب في الطلب
 النظري الايجاب والسلب فيه فينتج الذهن حينئذ من ذلك ما ينتج من الحكم
 في المطلوب من غير توقف .

وقد يحصل هذا العلم والحكم لمن نظر وتأمل معلوماته في مطلوبه من غير ان
 يعرف هذه الصورة ولا كيفية الطلب القانوني (الذي قلنا - ا) بل ينبعث ذلك
 من ذهنه او ينبعث ذهنه اليه في طلبه وتردده فيحصل له العلم والحكم فيما طلب

يبحثه ونظرة ذلك وهو لا يعرف كيف يطلب ولا كيف يبحث ونظر كما يبصر
الانسان بحاسة البصر وهو لا يعلم كيف ابصر ولا على اى وجه ادرك بالبصر .
فلم العلم غير العلم وقد يحصل بعد العلم الاول وقد لا يحصل فهذا العلم اعنى علم هذا
القانون النظرى من علم العلم الذى لا يتوقف على حصوله حصول العلم فكثير من
العلماء قد نظروا فى المعلومات وحكوا فى العلوم بالحق وقالوا الصدق من غير
ان يعرفوا كيفية علمهم ونظرهم كيف كان وقد سبق الى العلوم والقول فيها من
سبق قبل ان تكتب هذه الكتب المنطقية ويحذر فيها ما تحذر من الاقاويل
والقوانين التعليمية وقد يقرأ هذه ويتعلمها من لم يحصل علما من العلوم اولا يقدر
على تحصيله واذا حصل بنظره وبحته لا يحتاج الى مراجعتها فى انظاره وتذكرها
فى افكاره كما لا يحتاج الشاعر الى مراجعة العروض وبحورها فى اشعاره التى
يقولها بل كما قال الشعر من لم يعرف العروض ولم يسمع بها ويعرف العروض من
لا يتأتى لقول الشعر فالعروض من الشعر وفطرة الشعراء وذوقهم وليس الذوق
والفطرة من العروض كذلك ههنا المنطق من الفطرة والحكمة الغريزية وليس
غريزة الحكمة من المنطق وانما المنطق قانون حكاية الفطرة الصالحة والحكمة الغريزية
كما قيل .

الفصل الثانى

فى المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلى

القضية الحاكمة بالايجاب او بالسلب فى الجمليات او بالشرط والجزاء فى الشرطيات
والاستثنائيات تسمى اذا دخلت فى تركيب القرائن القياسية مقدمة اى قولا
يتقدم تقريره فى الذهن بعلمه وحكمه لاستنباع العلم بالمطلوب ونتاجه والقرائن
القياسية تتألف على ضرب من التأليف بعضها مفيد منتج يجب عنه لعينه علم
بجهول وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيد ولا ينتج والقرائن المنتجة تختلف
من جهة مقدماتها وما فيها من علم وحكم حاصل فمنها ما علمه يقينى لا ريب فيه
والقرائن التى تتألف منها تسمى نتائجها برهانية ومنها مظنونة الصدق ظنا غالباً

مشهورة القبول عند الاكثرين والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها جدلية ومنها مقنعة للاذهان محسنة للظنون والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها خطابية ومنها موهمة مغلطة والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها سوفسطائية ومنها مخيلة مؤثرة في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تأثير يشبه التصديق والظن والقبول والقرائن التي تتألف (١) منها تسمى نتائجها شعرية وهذا القول هو في اوائل مقدمات القرائن فان المقدمة التي تدخل في القرينة ان كانت حصلت للذهن بنتيجة عن قرينة اخرى فالكلام في تلك الاخرى التي انتجتها وما انتجت عنه كذلك ايضا حتى تنتهي الى مقدمة لم تنتج عن قرينة اخرى فهي المقدمة الاولى في تلك القرائن المتسلسلة بعضها عن بعض من نتائج ومقدمات فكل ما ينتج عن المقدمات انتاجا حقيقيا حكمه تابع لحكمها في الصدق والكذب والقبول والرد يقينا عن اليقيني وظنا عن الظني فالمقدمات للقرائن كالمواد وهيئة التأليف صورتها والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالركب من المادة والصورة من سائر الاشياء والركب يكون جيدا وورديا وصالحا وفسادا اما لصلاح مادته وفسادها وجودتها ووردايتها واما لصلاح صورتها وفسادها وجودتها ووردايتها واما لصلاحها وجودتها وفسادها ووردايتها معا فالمقدمات الصالحة للاعتقاد اليقيني هي اليقينية الحاصلة من المدركات الحسية او من الاوائل العقلية والصالحة للجدل والمنظرة هي المشهورات والذائعات التي يقل المخالف عليها ويكثر الموافق فيها والصالحة للخطابة هي المقنعة المقبولة في اوائل النظر قبل التعقب والتتبع النظري الفكري والصالحة للما لطة هي المغلطة الموهمة والصالحة للشعر هي المخيلة المؤثرة في نفس السامع مثل تأثير الصحيح المقبول والصلاح من هذه لفن من الفنون قد يصلح لغيره كما تصلح اليقينية للجدل وقد لا يصلح كما لا تصلح المغلطات للبرهان فالصورة الصالحة في فن منها هي الصالحة في جميعها والفايدة فاسدة في جميعها ولا تصلح القرينة الفاسدة من جهة الصورة لفن من الفنون المذكورة بل تشترك القرائن المنتجة في الصورة الصالحة لكل فن ويختلف

من جهة المقدمات التي هي المواد كما ذكرنا .

وقد سميت القرينة المؤلفة من العلوم السابقة لانتاج العلم المطلوب قياسا بنقل (من نقل - ١) من اليونانية الى العربية وليس معنى القياس في اللغة العربية ذلك ولا لهذا القول المؤلف من القضايا على الصورة المنتجة للعلم بالمطلوبات المجهولة في العربية لفظة تستحق ان تجعل له اسما وقد كان يسمى في اليونانية سولوجسموس فنقله الناقلون الى لفظة القياس والقياس في العربية هو النقل والتشبيه (٢) في احكام التمثيل كما قيل فيما سلف .

ومن يسمى هذا القول المؤلف على هذه الصورة بالقياس توطأ على ذلك بعد المعرفة بالمعنى الذي يشار به اليه فواحد قياس وجملة قياسات ومستعمله قانس وقياس اصطلاحا في التسمية فالقياسات كلها تنفق في الصورة الحملية في الحملات والشرطية في الشرطيات والاستثنائية في الاستثنائيات وتختلف من جهة المواد التي هي القضايا والمقدمات فالحدود مفردات لاحكم فيها اعنى حدود القضايا كالمحمول والموضوع وتسمى حدودا لانها اجزاء القضايا واطرافها وقد تكون الفاظ مفردة كقولك الانسان حيوان وقد تكون حدودا على الحقيقة لان كل واحد منها مؤلف من الفاظ تدل دلالة الحد على معنى واحد كقولك الحيوان الناطق المائت جسم حساس متحرك بالارادة فالحيوان الناطق المائت هو الحد الموضوع وهو حد الانسان والجسم الحساس المتحرك بالارادة الحد المحمول وهو حد الحيوان فالقضايا من الحدود وحدود القضايا اما حدود هي الفاظ مؤلفة دالة على شيء واحد هو المحدود واما لفظة واحدة تدل على شيء واحد على ما قيل والقياس مؤلف من القضايا كما كانت القضايا مؤلفة من الحدود وبدخولها في التأليف تسمى مقدمات .

وقد سلف الكلام في الحدود عند ذكر الالفاظ المفردة ومعانيها والحدود والرسوم الدالة عليها وفي القضايا المؤلفة من الحدود من بعدها حملها وشرطها شخصيا ومهملا ومحصورها كليها وجزئها ساليها وموجبها والقياسات التي

تؤلف منها لينتج الذهن العلم المطلوب المجهول من المعلوم السابق منها على الوجه المذكور ولذلك اشكال من التأليف بعضها معروف بين الانتا ج بنفسه ينتقل الذهن به من علم القياس المؤلف على صورته الى علم النتيجة الواجبة عنه وبعضها يحتاج الذهن في التزام نتيجته (لقرينته - ١) الى تصرف ذهني في القرينة لينتقل منها الى علم المطلوب حيث لا تكون الصورة القياسية توجبه بالفعل بل بقوة قريبة من الفعل ينتقل الذهن اليها بتصرف نظري في القول المؤلف على تلك الصورة حتى يردده الى الصورة البينة الانتا ج بنفسها وذلك التصرف هو تغيير التأليف بتغيير المقدمات وتبديل محمولاتها بموضوعاتها وموضوعاتها بمحمولاتها ويسمى ذلك عكسا .

واما بقياس آخر بين الانتا ج يثبت الشيء بابطال تقيضه لكون العلم السابق الى الاذهان يقضى بان التقيضين لا يجتمعان على صدق ولا على كذب بل يقتسمان الصدق والكذب لاحالة فيدل صدق احدهما على كذب الآخر وكذب احدهما على صدق الآخر فنقدم الآن القول في العكوس من جملة التصرفات الذهنية لكونها احوج الى النظر من الخلف (٢) *تكملة في شرح اصول*

فنقول ان القضية ينحصر موضوعها في الكلام دون محمولها لان المحمول ابدا كلي اما بالفعل والوجوب واما بالقوة والامكان كقولك كل انسان حيوان فالخسر للانسان والاطلاق للحيوان لان الحمل منه يعم الانسان وقد يفضل عليه كالحوان على الانسان وقد يساويه كالفاحك للانسان والقضية يوجب حكمها صفة الموضوع بالمحمول لكه اولى بعضه ولا يتعرض للمحمول هل يوصف به غير ذلك الموضوع ام لا فلا يلزم الصدق في عكس القضية من صدقها كما لا يلزم صدق قولنا الحيوان انسان من قولنا الانسان حيوان ولا كله من كله اعني صدق كل حيوان انسان من صدق كل انسان حيوان بعموم المحمول الذي غيره العكس بفعله موضوعا ولم يعمه الحكم بالمحمول الذي كان موضوعا لكون المحمول

(١) ليس في لا (٢) هاشم قط - ويسمى هذا قياس الخلف -

الأول اعم فيصدق ان بعض الحيوان انسان من كل انسان حيوان ومعه قلما لم تلزم العكس في تبديل الموضوعات والمحمولات ولم يبق صدقها مع حصرها على كليتها وجزئيتها تبدل الحكم في تقلاب الاشكال المتفقة في الاقوال الى الشكل البين الانتاج فأحتاج ذلك الى نظر يقرر الحال فيه على وجه معلوم على التحقيق يستعمله الناظر بالقياس وفيه .

الفصل الثالث

في عكس المقدمات وما يلزم

صدقها فيها من صدق اصولها

العكس في المقدمة هو تصيير محولها موضوعا وموضوعها محولا مع بقائها على ما كانت عليه من الايجاب والسلب والمقصود منه هاهنا هو ما يبقى فيه حكم العكس من حكم الاصل وصدقها من صدقها معه فالوجبة الكلية المطلقة من الجمليات تنعكس بحيث يبقى صدقها . وجبة جزئية كما يلزم الحكم بان بعض الحيوان انسان من الحكم بان كل انسان حيوان وصدقها من صدقها ومعه لعموم المحمول وزيادته

على الموضوع والمثال عليه .

حيوان انسان

انسان حيوان

فالحيوان لما كان محولا عم الانسان

وزاد عليه فكان كل انسان حيوانا

والانسان لما صار محولا لم يعم الحيوان كله بل بعضه فتغير الحكم فيه واولا العموم والخصوص المختلفان في جانب المحمول والموضوع تم العكس وصدقها كليا مع كلي كما انه لو لم يزد الحيوان على الانسان بل ساواه لصدق عكسه لصدق اصله فانه من البين عند الاذهان انه اذا كان شيء شيئا فذلك الشيء ذلك الشيء تخطى - ا ب - المتساويين المتطابقين اللذين لا يفضل احدهما على الآخر فإيهما حمل عم الآخر وإيهما وضع عم (١) الآخر في الحكم كما في هذه الصورة .

انسان ————— ا
ضحاك ————— ب

فليس بين الموضوع والمحمول في الاتصاف
والوصف فرق في تقليبهما بالتقديم
والتأخير سوى التقديم والتأخير الا من جهة الخصوص والعموم ولذلك يسميان
في لغة العرب مبتدأ وخبر افكما ان الانسان ضحاك فكذلك الضحاك انسان اذا
تساويا في العموم والخصوص فصدتهما في الاصل والعكس واحد كما قلنا ١٤ اذا
كان - اب - فب - ا - واذا لم يكن لم يكن والسالبة الكلية بحسب هذا البيان
تنعكس سالبة كلية فانه اذا لم يكن شيء من - اب - لم يكن شيء من - ب - ا -
اذ لو كان لكان انعكس اعني لو كان شيء من - ب - ا - لكان ذلك الشيء من
اب - لكنه لم يكن فلم يكن فما اسهل هذا واقرب متناوله واغناه عن تسويد
الاوراق وتطويل الكلام وتبعيد المرام بعد قربه من الافهام تهتير ذلك بعرضه
على اهل الفطنة ممن لم يسمع فيه كلاما ولا درس فيه علما فتراه يفهم هذا ويقبله
عن كسب ولا يعتر به فيه شك ويعتر به في ذلك المطول لطوله وعسر فهمه
واحتجاجة على الابن بما ليس ابين .

والموجبة الجزئية يصدق عكسها موجبا جزئيا ايضا لان البعض الذي من - ا
اما ان لا يفضل عليه - ب - حتى لا يتصف به ما ليس - ب - (١) كما لا يفضل
الانسان على بعض الحيوان حتى يتصف به ما ليس بحيوان فيصدق في مثله عند
العكس في ذلك ان كل - ب - ا - كما يصدق ان كل انسان حيوان مثاله .

ب ---
انسان

ا ---
واما ان يفضل على بعض - ا - حتى يتصف به ما ليس - ا - كما يفضل حيوان
الابيض على بعض الانسان فيتصف به ما ليس بانسان كالقنص

فيصدق عكسه ان بعض - ب ا - كما يصدق ان بعض الابيض انسان فيكون قد صدق عكسه في موضع كلياً وفي موضع جزئياً والجزئي لا يناقض الكلي بل يصدق معه فالذي لايشك فيه صدقه جزئياً في كل موضع وان صدق كلياً في موضع فهو زيادة على الصدق الذي لزم من العكس جاء من جهة العموم والخصوص

فهكذا يتصور هذا

انسان

_____ ا

ابيض

_____ ب

والسالبة الجزئية لا يتحقق في عكسها لزوم صادق مع اصلها لاختلافها مع العموم والخصوص في الايجاب والسلب فلا يستمر فيها حكم على ما يتمثل به في هذه الخطوط .

ب	ب	ب	ب
غراب	غراب	غراب	غراب
_____ ا	_____ ا	_____ ا	_____ ا
ليس كل انسان	انسان	انسان	انسان
غراب وليس كل	_____ ب	_____ ب	_____ ب
غراب انسانا بل	انسان	انسان	انسان
ولا شيء من هذا	_____ ب	_____ ب	_____ ب
هذا (سالبة كلية - ٢)	_____ ب	_____ ب	_____ ب
_____ ا	_____ ب	_____ ب	_____ ب
حيوان	_____ ب	_____ ب	_____ ب
_____ ا	_____ ب	_____ ب	_____ ب
ليس كل حيوان	_____ ب	_____ ب	_____ ب
انسانا وكل انسان	_____ ب	_____ ب	_____ ب
حيوان (موجبة كلية - ٣)	_____ ب	_____ ب	_____ ب

فيصدق مع الاول في العكس السلب الجزئي والايجاب الجزئي فيكون بعض - ب ا - كما ان بعض الابيض انسان فيكون بعض - ب - ليس - ا - كما ان بعض الابيض ليس بانسان بل قننس ومع الثانية السلب الجزئي والكلي فان بعض

الغراب ليس بانسان ولا شئ من الغراب انسان لان السلب الجزئي لا يناقض السلب الكلي بل يصدق معه ومع الثالثة الايجاب الكلي فان بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان حيوان يصدق ان معا فاذا اختلف الحكم لا اختلاف العموم والخصوص بالايجاب والسلب والكلية والجزئية لم يستمر له عكس معنى يلزم صدقه من صدق الاصل فهذه عكوس القضايا المطلقة وداعتبر في المطلقة نسبة محولها الى موضوعات موضوعها وهل المحمول لها مادام الموضوع لها او مادامت موجودة فاختلف الحال في صورة اللفظ ومفهومه في ايجابه وسلبه فدل الايجاب من ذلك على ما يكون في كل وقت وعلى ما يكون في بعض الاوقات مع اتصاف موضوعات الموضوع بالموضوع ومع لا اتصافها به كقول الانسان حيوان ناطق مائت فوصفه بالحيوان مادام انسانا وبالناطق في بعض اوقات كونه انسانا وبالمائت بعد كونه انسانا ولا في شئ من اوقات كونه انسانا وليس الحال كذلك في السلب فانه اذا قيل لاشئ من كذا كذا فان العبارة تعطي مادام كذا كما تقول لاشئ من الحيوان بجاد ولا شئ من الجماد بحيوان مادام جمادا ومادام حيوانا لا يتصف بالمستلوب في بعض اوقاته فانعكست السالبة الكلية لذلك سالبة كلية ولم تنعكس الموجبة الكلية موجبة كلية لاجل العموم وانعكست جزئية لاجل الوجود اللازم اما دائما كالانسان حيوان واما في بعض اوقاته كالانسان ناطق او بعد كونه كذلك كالانسان مائت ويطرق من هذا شك على من قاس السلب فيه على الايجاب ولم يتأمل ما يقتضيه الذوق والعرف في العبارات ومفهوم الاتفاظ الذي يحده كذلك من لم يدقق النظر اكثر مما يحده المدقق الذي لم يستقص في فرق في ذلك بين الموجبة والسالبة فقال بحسب نظره غير المستقصى ان السالبة الكلية المطلقة لا تنعكس كما قال ارسطو طاليس مثل نفسها كلية وتمثل على ذلك وقال ان الضحك يسلب عن كل انسان وقتا ما بالفعل فذلك سلب مطلق ولا ينعكس اى لا يصدق عكسه انه لاشئ من الضاحك انسان بل كل ضاحك انسان ولم يعتبر بكلامه في قوله وقتا ما وبالفعل والمطلق منطلق من هذا وغيره

لا يذكر فيه وقت ما ولا شرط بل يذكر المحمول والموضوع والسور في الايجاب وحرف السلب في السلب من غير زيادة واذا قيل كذلك لم يصدق فيما تمثل به اذ لا يقبل منه سامع من المتصورين انه لاشئ من الانسان ضاحك بالقول المطلق لاجل انه في بعض اوقاته لا يضحك كما يقبل منه ان كل انسان ضاحك لانه في بعض اوقاته يضحك فصورة الكلام في الايجاب لا تعطى دواما وفي السلب تعطى الدوام حتى يكون النفي تقيا بحسبه فتأمل الكلام وموقعه من الفهم والتصوير واستغن عن جميع ما طولوا به وتحقق صواب قول ارسطوطا ليس في قوله الاظهر مع غنائه عن التدقيق المستعمل .

والضروريات تنعكس كذلك ايضا موجبها الكلية والجزئية موجبة (١) جزئية وسالبها الكلية تنعكس سالبة كلية ويكون عكس السالبة الكلية الضرورية سالبة كلية ضرورية لانه اذا انتفى شئ عن شئ بالضرورة فذلك الشئ منتف عن بالضرورة ايضا سواء اخذت الضرورة بمعنى الدوام او بمعنى ما لا بد منه .

واما الموجبة الكلية الضرورية فانها كما لا تنعكس كلية كذلك لا تنعكس ضرورية فان كل كاتب عاقل بالضرورة وليس كل عاقل كاتب بالضرورة بل بعضه بالامكان لان ما لا بد منه لشيء قد يكون له بد من ذلك الشئ فان العاقل لا بد منه للكاتب في وجوده كاتباً وللعاقل بد من الكتابة فلا تنعكس الموجبة الضرورية ضرورية بل ممكنة ذهنية تحوز الضرورة وتحتل كونها ولا كونها وحكم الموجبة الجزئية في ذلك تحكم الموجبة الكلية ولا يستمر للسالبة الجزئية عكس كما قيل والممكنات في عكوسها كذلك ايضا موجباتها وسوابها كليتها وجزئياتها لكنها قد تنعكس الى الضرورة في بعض الامور فان العاقل كاتب بالامكان والكاتب عاقل بالضرورة وفي بعضها تنعكس الى الامكان (٢) فان النجار يمكن ان يكون كاتباً والكاتب يمكن ان يكون نجاراً فيكون العكس الى الممكن الذي معناه ما ليس بمتشعب وهو الامكان الذهني الذي يعم الممكن في وجوده والموجب وينعكس

(١) كذا - في الاصلين (٢) هامش قط - لان الامكان بعض الحكم والجزئي

السلب في الامكان الى الايجاب والايجاب الى السلب وتنعكس عكوسها كذلك ايضا فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون والممكن ان لا يكون ممكن ان يكون والقضية الممكنة الواجبة والسالبة هي القائلة يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا القائلة ليس يمكن ان يكون فانها سالبة الامكان لاسالبة ممكنة وسلب الممكن الكون الذهني هو الامتناع وسلب الامكان الوجودي هو ضرورة الكون والاكون فان الضروري الكون ليس بممكن الكون الا بالامكان الذهني الذي معناه الجهل والتجويز وحكمه معلوم مما سبق فلا يصح عكس السالبة الممكنة الى سالبة ممكنة الا بالامكان الذهني دون الوجودي وما طول به قوم في هذا لان طول بمننا قضته ومن تأمله حق التأمل وقاس به ما قيل ههنا عرف الفرق .

ومن العكس ما يسمونه عكس النقيض ويصدق مع الاصل وهو سلب الموضوع عن نقيض المحمول فيكون عكس النقيض كقولنا كل انسان حيوان ان (١) ما ليس بحيوان ليس بانسان فقد سلب الانسان عن كل ما ليس بحيوان وصدق مع صدق القول بان كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه وهو سلب المحمول عن نقيض الموضوع بلوان عموم المحمول كما لا يصدق مع قولنا كل انسان حيوان قولنا ان ما ليس بانسان ليس بحيوان لعموم الحيوان الذي هو المحمول للانسان الذي هو الموضوع .

الفصل الرابع

في القرائن القياسية

والقريئة القياسية هي قول مؤلف من اقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب يلزم مما قيل فيه بذاته عند من يعقله حكم في قول آخر يصدق مع صدق ما قيل فيه وموضع التصديق والتكذيب في القول هو الحكم الجازم او الشرطي ولزوم ذلك عند من يعقله لان من يحفظ قولاً ويورده من غير ان يعقله لا يلزم عنده من صدقه وكذبه صدق ولا كذب وانما يلزم ما يلزم من ذلك عند من يعقل لزوم معقول لمعقول لان الصدق يلزم عنه الصدق لزوم الموجود للوجود

والكذب لا يلزم عنه لا صدق ولا كذب لانه كالعدم والمعدوم وانما يصدق ما يصدق من (١) نتيجته من جهة الامور انفسها لامن جهة صدق القرينة ولا من كذبها وهذا الصدق اللازم يلزم الصدق اللزوم ولا يلزم الكذب الكذب على ما ستعلم من ان المقدمات في القرائن القياسية قد تكون كاذبة مكذبة والنتيجة اللازمة عنها صادقة مصدقة واذا كان في هذا القول مواضع تصديق وتكذيب فهو قول مؤلف من اقوال فوق واحد وتلك هي المقدمات التي ذكرت وانما يلزم ما يلزم عنها بتأليف يكون لها في نظم القرينة القياسية بين المقدمات وحدودها التي هي الاجراء الموضوعية والمحمولة في الحملات والمقدمات والتوالي في الشرطيات وتأليفها في الحملات على اشكال ثلاثة وذلك ان القرينة تكون من قولين هما مقدمتان وفي كل مقدمة حدان حد موضوع وحد محمول ويلزم عنها ما يلزم لشركة بين المقدمتين وتلك الشركة تكون في جزء لا محالة اذ لو كانت في الكل لكانت احدها هي الاخرى بعينها وذلك الجزء اما ان يكون هو المحمول واما ان يكون الموضوع في كليهما واما ان يكون موضوعا في احدهما محمولا في الاخرى وتأليف المقدمتين يكون من كحدي المطلوب المسؤول عنه اعني الحد المحمول والحد الموضوع كما يسأل السائل هل الانسان حيوان ام لا فالمطلوب الانسان حيوان وحداه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الانسان وحيوان وتأليف القرينة على ذلك تكون باضافة حد الى هذين الحدين يكون مشتركا لمقدمتين ويسمى حدا اوسط كما يقال في البيان كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويتبين ان كل انسان حيوان فيكون الحساس هو الحد الاوسط الذي صارت به القضية المطلوبة قضيتين لتكراره فيها واشتراكهما فيه حتى حصل من الاشتراك فيه الاتصال المبين في الابجاب كما قلنا وفي السلب كقولنا في بيان ان الانسان ليس بحجر مثلا ان كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتوسط الحد الاوسط بين الحدين في القضيتين نقل الحكم على طريق اللزوم منها الى الحكم في المطلوب فصارت الحدود ثلاثة في

القضيتين لكون القضية من حدين وتكرار الحد الاوسط فيهما ينوب مناب حد رابع تم به القضيتان فهذا الحد الاوسط اذا كان محمولا على موضوع المطلوب وموضوعا لمحمول المطلوب كقولنا كل - آ ب - وكل - ب ج - كان قياسا كاملا تبين منه بذاته ان كل - ا ج - ويسمى شكل القرينة بالشكل الاول وتسمى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى والتي محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى لجواز عموم محمول المطلوب لموضوعه على مثال ما قيل وان كان الحد الاوسط محمولا في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يسمى بالشكل الثاني كقولنا في بيان انه لا شئ من الانسان بجسر كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان فالحيوان محمول على موضوع المطلوب الذي هو الانسان بالاجاب في القضية الصغرى وعلى محمول المطلوب الذي هو الحجر بالسلب في القضية الكبرى ويتبين منه انه لا شئ من الانسان بجسر لكن لا بذاته بل ببيان كما يأتي ذكره فليس بقياس كامل .

وان كان الحد الاوسط موضوعا في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب والمحموله يسمى بالشكل الثالث كقولنا في بيان ان بعض الحيوان ناطق كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فتبين منه ان بعض الحيوان ناطق لكن لا بذاته بل ببيان يأتي ذكره فليس بقياس كامل والانسان فيه موضوع لموضوع المطلوب الذي هو الحيوان في المقدمة الصغرى والمحموله الذي هو الناطق في المقدمة الكبرى فتميز المقدمتين بالصغرى والكبرى انما يتم في هذه الاشكال الثلاثة باعتبار المطلوب وموضوعه ومحموله حتى تكون القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية الصغرى والتي فيها محموله هي الكبرى سواء كان كل واحد منهما في القضية التي هو فيها محمولا او موضوعا فتصير الاشكال بحسب ذلك ثلثة الاول منها الذي الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوع لمحموله وهو القياس الكامل الذي تبين ما تبين به بذاته والثاني الذي الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ومحموله معا والثالث الذي هو فيه موضوع لكليهما وليس ابكاملين

فلا لا يتبين ما تبين في كل واحد منهما بذاته كالاول وتخرج القسمة بنسبة الحد
الاوسط الى موضوع المطلوب المعين ومجوله شكلا رابعا حيث يجعل الحد
الاوسط موضوعا لموضوع المطلوب ومجولا على مجوله .

مثال ذلك اذا كان المطلوب هل كل انسان ضاحك ام لا قولنا كل ناطق
انسان وكل ضاحك ناطق فيكون الناطق الذي هو الحد الاوسط الداخلى على
الحدين موضوعا للصغير الذي هو الانسان ومجولا على الاكبر الذي هو الضاحك
على الشكل المذكور فما اذا لم يعتبر المطلوب وحده فلا يوجب القسمة سوى
الاشكال الثلاثة المذكورة حيث يكون الحد الاوسط مجولا على حدين او موضوعا
لحدين او مجولا على حد وموضوعا لاخر اذا لم يعين الحدان بموضوع المطلوب
او مجوله ولذلك القارسطوطاليس اشكالا ثلاثة ولم يذكر الرابع وانما تتعين الصغرى
والكبرى من المقدمتين في الشكل الاول بالتي فيها الحد الاوسط مجول او موضوع
حتى يكون الذى هو فيها مجول صغرى والتي هو فيها موضوع كبرى واما في
الشكل الثانى والثالث فلا يتميز صغراهما عن كبراهما بقياس الحد الاوسط
لكونه مجولا او موضوعا فيها جميعا متميزا بموضوع المطلوب ومجوله فانتضت
النسبة الى المطلوب المعين وحديه شكلا رابعا ينتج المطلوب المعين معكوسا مجوله
موضوعا وموضوعه مجولا مثل ان يكون مطلوبنا هل كل انسان ضاحك كما قيل
ام لا فتجعل القرينة هكذا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فينتج منه ان كل
ضاحك انسان وهو عكس المطلوب حيث وضعنا كبراه مكان الصغرى في القرينة
وصغراه مكان الكبرى فاذا بدلنا المقدمتين في وضع الكلام عاد الى صورة
الشكل الاول بعينها وتبدل الكلام في التقديم والتأخير لا يغير من صدقه
شيئا فانناجه لما ينتجه بين بنفسه ولكنه عكس المطلوب المعين فاذا عكسنا النتيجة
كانت جزئية كما علمت في العكوس فصح منها ان بعض الانسان ضاحك وان
نظرنا الى القرينة من غير تعيين المطلوب لم يخالف في الصورة والشكل
للكل الاول الا بتقديم اللفظ وتأخير ولا تأثير لذلك في الصدق اذا بدل

والكلام في هذا الشكل الرابع استدركه على ارسطو طاليس بعض المتأخرين باعتبار المطلوب المعين وفي النتاج هو الاول والاعتبار بالاننتاج والاشكال بحسبه هي الثلاثة المذكورة لا غير بنسبة القرائن ومقداماتها وحدودها بعضها الى بعض ومن جهة ان المقدمات تختلف بالايجاب والسلب والكلية والجزئية تكون من تركيب بعضها مع بعض في كل شكل ستة عشر ضربا في كل جهة من جهات الاطلاق والضرورة والامكان في المحصورات خاصة منها ما هو منتج يلزم عنه حكم في قضية اخرى غير القضيتين اللتين في القرينة المذكورة على ما قيل ومنه غير منتج اي لا يلزم عنه حكم في قضية اخرى ومن المنتج ما هو بين النتاج بنفسه ومنه غير بين يحتاج الى بيان وحجة تبين لزومه لما يلتزمه من النتيجة التي لزم حكمها عنه فلناخذ الآن في تعدد الضروب المنتجة وغير المنتجة وكيف ينتج ما ينتج منها وكيف لا ينتج مالا ينتج وكيف يتبين ما ليس يتبين وعلى اي وجه يتبين .

الفصل الخامس

في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول

اما ضروب الشكل الاول فالمنتج منها اربعة ضروب واثنا عشر ضربا غير منتجة الاول من موجبتين كليتين كقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - فنتنتج موجبة كلية وهي قولنا كل - ا ج - . مثاله .

ينتج كل انسان جسم لان عام العام عام ايضا	جسم	يفرأمكن سائر الاسفل الى الاعلى فيقال كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (١)	لان الانسان الذي هو - ا
	ج		دخل في عموم الحيوان
	حيوان		الذي هو - ب - والحيوان
	ب		دخل في عموم الجسم الذي
	انسان		هو - ج - فدخل الانسان
ا	الذي هو - ا - في عموم	الجسم الذي - هو ج	

وايضا

حيوان

ج

حساس

ب

انسان

ا

لان متساوي العام

في عمومته عام ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - دخل في عموم الحساس الذي هو - ب - وساوي

الحساس الحيوان الذي هو - ج - في عمومته فدخل الانسان الذي هو - ا -

في عموم الحساس الذي هو - ج -

وايضا

حساس

ج

ناطق

ب

انسان

ا

فكل انسان حساس

لان عام المساوي

في عمومته عام ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - ساوي في عمومته الناطق الذي هو - ب - والناطق

دخل في عموم الحساس الذي هو - ج - فدخل الانسان الذي هو - ا - في عموم

الحساس الذي هو - ج - وايضا

ناطق

ب

انسان

ا

ضحك

ج

فكل انسان ضحك

لان المساوي للمساوي

متساو ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - ساوى في عمومه الناطق الذي هو - ب - والناطق
ساوى في عمومه الضحاك الذي هو - ج - فساوى الانسان الذي هو - ا - في
عمومه الضحاك الذي هو - ج - ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود في
الوجبتين الكليتين في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذي في الصور الاربع
وفي سائرهما انتج الايجاب الكلى والضرب الثانى من كليتين والكبرى منهما سال
والصغرى موجبة كقولنا كل - ا ب - ولا شئ من - ب ج - فينتج سالبة
كلية وهي قولنا فلا شئ من - ا - ج - مثاله -

حيوان	حجر	ولا شئ من الحيوان بحجر
<u> </u>	<u> </u>	
ب	ج	فلا شئ من الانسان بحجر
انسان		
<u> </u>		
ا		

لان الانسان الذي هو - ا - داخل تحت عموم الحيوان الذي هو - ب - والحجر
الذى هو - ج - خارج بجملة عن الحيوان بالسلب الكلى والحيوان خارج عنه
فالانسان خارج بجملة الداخلة تحت عموم الحيوان عن الحجر فسلب لذلك - ج -
(عن ا - ا) سلبا كليا
وايضا .

	حجر	
	<u> </u>	
فلا شئ من الانسان بحجر	ج	
	ناطق	
	ولا شئ من الناطق	
	<u> </u>	
	ب	
	كل انسان	
	<u> </u>	
	ا	

(١) ليس في قط

لان الانسان الذى هو - ا - مساو للناطق الذى هو - ب - والحجر الذى هو ج - مساو عن الناطق وخارج عنه فهو مساو عن - ا - الذى هو الانسان المساوى للناطق فى الحكم ولا تختلف الحدود فى العموم والخصوص فى هذا الضرب سوى هذا الاختلاف الذى هو عموم الاوسط للاصغر وزيادته عليه او مساواته له .

والضرب الثالث - من موجبتين والصغرى منهما جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض - ا ب - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية وهى قولنا بعض - ا ج - مثاله .

فبعض الانسان خارج عن الاعتدال

ج
خارج عن الاعتدال



لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - الحار المزاج الذى يكون بعض الانسان وبعض اشياء اخرى والحار المزاج داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال فبعض الانسان داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال .

	ج	ب	ا
وايضا	مساوى الزوايا لقائمتين	مساوى الزوايا لقائمتين	مساوى الزوايا لقائمتين
فبعض السطوح	مساوى الزوايا لقائمتين	مساوى الزوايا لقائمتين	مساوى الزوايا لقائمتين
مساوية زواياها	مساوى الزوايا لقائمتين	مساوى الزوايا لقائمتين	مساوى الزوايا لقائمتين

لقائمتين

لان بعض - ا - الذى هو بعض السطوح داخل تحت عموم المثلث الذى هو ب - الذى قد يكون سطحاً وقد يكون جسماً والمثلث مساو للمساوى زواياه لقائمتين فبعض السطح داخل تحت عموم المساوى زواياه لقائمتين - وايضا .

ج	المشاء
ب	الانسان
ا	بعض الحيوان

فبعض الحيوان مشاء

لان بعض - ا - الذي هو الحيوان مساو - لب - الذي هو الانسان والانسان داخل تحت عموم - ج - الذي هو المشاء فبعض الحيوان داخل تحت عموم المشاء - وايضا .

ج	ضحك
ب	وكل
ا	بعض الحيوان

فبعض الحيوان ضحك

لان بعض - ا - الذي هو الحيوان مساو - لب - الذي هو الانسان و - ب - مساو ل - ج - الذي هو الضحك فبعض - ا - الذي هو الحيوان مساو - ل - ج - الذي هو الضحك ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود من الموجبتين الكلية الكبرى والصغرى الجزئية في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذي في الصور الاربع وفي سائرهما انتج الايجاب الجزئي .

الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ا - ب - ولا شيء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا - ج - مثاله .

ب	بناء
ا	الانسان
ج	جماد
ب	فليس كل انسان جماد ولا شيء منه

لان بعض - ا - الذي هو الانسان داخل تحت عموم - ب - البناء الذي منه انسان ومنه زنبور والجماد الذي هو - ج - مسلوب عن ب - الذي هو البناء وعن جميع الانسان ايضا فالجماد مسلوب عن كل الانسان فهو مسلوب عن بعضه وايضا

وايضا .

ج اسود ب ابيض ا حيوان
فليس كل حيوان اسود

لان بعض - ا - الذي هو الحيوان داخل تحت عموم - ب - الذي هو الابيض
و- ج - الذي هو الاسود مسلوب عن - ب - الذي هو الابيض وليس بمسلوب
من باقى - ا - الذي هو باقى الحيوان غير الانسان كالغراب مثلا - فج - الذي هو
الاسود مسلوب عن بعض - ا - الذي هو الحيوان كالقنص (١) مثلا وايضا .

ب انسان ج جماد

ا حيوان فليس كل حيوان جمادا ولا واحدا منه

لان بعض - ا - الذي هو الحيوان مساو - لب - الذي هو الانسان و- ج -
الذي هو الجماد مسلوب عن الانسان وعن باقى الحيوان فهو مسلوب عن كل - ا -
الذي هو الحيوان والمسلوب عن الكل مسلوب عن البعض لامحالة - وايضا

ج فرس ب انسان

ا حيوان فليس كل حيوان فرس

لان بعض - ا - الذي هو الحيوان مساو - لب - الذي هو الانسان و- ج - الذي
هو الفرس مسلوب عن الانسان وليس بمسلوب عن جميع الحيوان - فج - مسلوب
عن بعض - ا - ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود في الموجبة الجزئية
الصغرى والسالبة الكلية الكبرى في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذي في
الصور الاربع الذي انتج في بعضه سلبا كليا وفي بعضه سلبا جزئيا فاللازم في
جميعه السلب الجزئي لامحالة .

وهذه الضروب الاربعة وان كانت بينة الانتاج بنفسها لمن يتصورها فهذه
الاشكال التي استقصى فيها اصناف العموم والخصوص في الحدود تصورها
في الاذهان فتتحقق نتيجتها وتبعد الشك عنها فهذه هي الضروب المنتجة من هذا
الشكل والباقية غير منتجة وهي التي صغراها سالبة و(٢) كبرائها جزئية

او كلاهما لان الصغرى السالبة تخرج الاصغر عن حكم الاوسط فلا ينتقل اليه حكم الاكبر من جهة الاوسط بايجاب ولا سلب والكبرى الجزئية تخرج بعض الاوسط عن حكم الاكبر فلا يعم حكمه الاصغر لانه قد يقع تارة تحت الداخل في حكم الاكبر وتارة لا يقع والحكم لا يحصر المحمول فلا ينتقل الحكم عنه جزما الى الاصغر كما يتضح في هذه الاشكال واولا في السالبتين الكليتين كقولنا لاشئ من - اب - ولا شئ من - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ا انسان ب فرس ج غراب فيكون لاشئ من ا ج ولا شئ من انسان غراب لان - ج - نخرج عن - ب - وعن - ا - جميعا وتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب غراب

ا انسان

فيكون كل - ا ج - اي كل انسان ناطق لان - ج - المسلوب عن - ب - كان محولا على - ا - فبقي على جملة ولم ينقل اليه - ب - المسلوب عنها حكما - وتارة تقع هكذا

ج انسان ب حجر

ا حيوان

فيكون بعض - ا ج - اي بعض الحيوان انسان وليس بعض - ا ج - اي ليس كل حيوان انسانا لان الاوسط وقع خارجا عنها فكان حكمها لها لا من جهة الاوسط فكان الحكم الذي لها تارة ايجابا وتارة سلبا وتارة كليا وتارة جزئيا فلم يلزم الحكم والعيب (٢) في الصغرى السالبة التي اخرجت الاصغر عن حكم الاوسط فلم ينقل اليه حكما من الاكبر على ما قيل ، والضرب الآخر من كليتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة مثاله . لاشئ من - اب - وكل - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب انسان

وكل - انسان - فرس ا

لا شئ من انسان

(١) زيدت من لا . (٢) كذا في لا - وفي قط بلا نقط . فيكون

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الفرس بناطق لان الاكبر ساوى
الايوسط فانسلب عما انسلب عنه وهو الاصغر - وتقع تارة هكذا .

ج حيوان

ا انسان ب فرس

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان حيوان لان الاكبر عم الاوسط والاصغر
الذى سلب عنه الاوسط - وتقع تارة هكذا .

ج اسود

لاشياء ا انسان من الانسان وكل ب غراب غراب

فيكون بعض - ا - الذى هو الانسان - ج - اى اسود لان - ج - الذى هو الاسود
فضل على - ب - الذى هو الغراب فكان من زيادته فى بعض الانسان فكان بعض
الانسان اسود وليس كل انسان اسود وهو الايجاب الجزئى والسلب الجزئى
فلم يلزم فيه حكم بعينه .

والضرب الثالث من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية كقولنا كل
اب - وبعض - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج فرس

ب حيوان

ا انسان

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الانسان فرس لان بعض -
ب - الذى كان - ج - فضل عن عموم - ا - كما نخرج بعض الحيوان الذى
هو الفرس عن الانسان فخرج الانسان عن حكم الفرس فصدق فيه السلب الكلى
ويقع تارة هكذا .

ج ناطق

ب حيوان

ا انسان

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان ناطق لان

البعض من الحيوان الذي حمل عليه الناطق دخل الانسان في حكمة
لان المحمول لا يسور فتجوز فيه المساواة والعموم بالزيادة فيختلف الحكم من
جهة تلك الزيادة ما لم ينحصر تحت عموم الاكبر فاذا عم الاكبر الاوسط بحكمه
انتقل الحكم الى الاصغر واذا لم يعم لم ينتقل فلم يلزم من الكبرى الجزئية حكم في
النتيجة على ما قيل - وتارة تقع هكذا .

ج ابيض

ب ناطق

ا انسان

فيكون بعض - اج - وبعضه ليس - ج - اى بعض الانسان ابيض وبعضه ليس
بابيض لان الاوسط ساوى الاصغر فانسلب عن الاصغر ما انسلب عن الاوسط
من الاكبر ووجب عليه ما وجب عليه فكان حكمه ايجابا وسلبا جزئيا فلم يلزم منه
حكم في الانتاج من سلب ولا ايجاب كلي ولا جزئي .
والضروب التسعة الباقية كذلك لا تنتج اى لا يلزم فيها حكم اما لكون صغيرا
سالبا واما لكون الكبرى جزئية واما لكليهما كما في هذه الامثلة .

الضرب الرابع منها هكذا من وجبة كلية صغرى (وسالبة جزئية كبرى) (١) -

المثال الاول ج ناطق المثال الثانى ج فرس

ب حيوان ب حيوان

ا انسان ا انسان

فكل انسان ناطق ولا شئ من الانسان فرس

المثال الثالث

ج ابيض

ب حيوان

ا انسان

وليس بعض الانسان ابيض وبعض الانسان ابيض

والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية .

اول	ج	حيوان
ب	ا	غراب
ثالث	ج	حيوان
ا	ب	اسود

وتانى ج انسان
ب حيوان
ا حجر
ولا شئ من الحجر انسان

وبعض الابيض حيوان وبعضه ليس بحيوان .

الضرب السادس من سالتين صفراهما كلية وكبراهما جزئية والامثلة عليه هي الامثلة المذكورة في الخامس حيث يكون السلب الجزئى في الكبرى مكان الايجاب الجزئى .

والضرب السابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية .

اول	ج	جسم
ب	ا	انسان
ثالث	ج	ناطق
ب	ا	انسان

فكل ابيض جسم
بعض الابيض ناطق

فلا شئ من الفرس ناطق

وصورة المثال الثالث من هذا الضرب في الصغرى صورة السالبة الكلية لان السلب الجزئى ينفي عن البعض ولا يتعرض للبعض الآخر بسلب ولا ايجاب فيبقى في الامكان ان يكون سلبا وان يكون ايجابا في البعض الآخر وصورة

الايجاب في البعض المتروك قد جاءت في المثالين الاولين من هذا الشكل حيث سلب الأوسط عن بعض الأصغر وأوجب على بعضه وسلب في هذا الثالث عن كله لاستيفاء الأقسام فكان في الصور الثلاثة الايجاب الكلي والسلب الكلي والسلب والايجاب الجزئيان فلم ينتج .

الضرب الثامن منها من سالتين صغراهما جزئية والكبرى كلية وامثلته هكذا .

اول ج	غراب	ثاني ج	اسود
ب	انسان	ب	ابيض
ا	ابيض	ا	انسان

ولاشيء من الابيض غراب

ولاشيء من الابيض غراب

ولاشيء من الابيض غراب

فها تان الصورتان اذا كانت مع السلب الجزئي في الصغرى عن البعض من الاصغر ايجاب على البعض وانما اذا كان سلب عن البعض الآخر فهو سلب كلي وقد قيل فيه .

والضرب التاسع من جزئتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة وحكه معلوم في انه لا ينتج من اجل جزئية الكبرى ومن اجل سلب الصغرى مما سبق تعليما وتمثيلا وكذلك في الضرب العاشر وهو من سالتين جزئيتين .

وفي الحادي عشر وهو من جزئيتين موجبتين والثاني عشر من جزئيتين والكبرى سالبة من اجل جزئية الكبرى .

فقد بان المنتج وغير المنتج من ضرب الشكل الاول بالتفهم والتعليم (والتعليل - ١) والتصوير وبالتشكيل (٢) وحاجته الى ذلك مع كونه كالين بنفسه انما كانت من جهة العموم والخصوص في الحدود والتمثيل بالخطوط

(١) ليس في لا (٢) قط - والتشكيل .

الفصل السادس

في ضرب القياسات من

القضايا المطلقة في الشكل الثاني

والمنتج من ضرب الشكل الثاني اربعة ايضا وهي التي كبرها كلية سواء كانت الصغرى كلية او جزئية واحدى مقدمته موجبة والاخرى سالبة ايها كانت وما عداها لا ينتج فالضرب الاول من المنتجات من كلتين والكبرى سالبة كقولنا كل - اب - ولاشيء من - ج ب - ينتج سالبة كلية وهو قولنا لا شيء من - اج - لان الاصغر دخل تحت حكم الاوسط بكليته وانتفى الاوسط عن الاكبر بكليته فانتفى الاكبر عنه بكليته فانتفى عن الاصغر بكليته وهذا مثاله .

ب	حيوان	ج	حجر
ا	انسان	ج	فلاشيء من الانسان حجر

ولا يضلك العموم هاهنا فان الحال يتشابه فيه مع مساواة الاوسط للاصغر وزيادته عليه حيث لا يخرج شيء من الاصغر عن الاوسط فلا يخرج عن حكمه .
ومن تقدم بينه بعكس الكبرى حيث قال كل - اب ولاشيء من - ب ج - فعاد الى صورة الشكل الاول لما عكس كبراه التي هي لا شيء من - ج ب - فجعلها لا شيء من - ب ج - والصورة في التمثيل هاهنا قد اوضحت العكس في الشكل حيث كانت سلب الاوسط عن الاكبر هو بعينه سلب الاكبر عن الاوسط .

الضرب الثاني من كلتين والصغرى سالبة كقولنا لا شيء من - اب - وكل - ج ب - ينتج سالبة كلية وهي قولنا لا شيء من - اج - وبينوه بتبدل المقدمتين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى انعكست السالبة كلية

صاحبة للانتاج في الشكل الاول فان الموجبة تنعكس جزئية ولا تصاح كبرى
في الشكل الاول فعاد الى صورة الضرب الاول فانتهج سائلة كلية لكنها عكس
المطلوب من جهة حديه الاكبر والاصغر مثاله .

<u>حجر</u>	=	<u>ب</u>	=	<u>حيوان</u>
				<u>ج</u>
				انسان
				فلاشيء من الحجر انسان

ويظهر في المثال العكس مع الشكلي وعكس النتيجة مع اصلها وهم بدلوا فقالوا
كل - ج ب - ولاشيء من - ا ب - فصارت الصغرى مكان الكبرى
وعكسوا فصار لاشيء من - ب ا - فعادت القرينة كما عادت الاولى الى
صورة الشكل الاول فانتجت لاشيء من - ج ا - ثم عكست النتيجة فصارت
لاشيء من - ا ج - وهو المطلوب .

الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سائلة كلية كقولنا بعض
ا ب - ولاشيء من - ج ب - ينتج سائلة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا
ج - مثاله .

<u>ب</u>	=	<u>انسان</u>
<u>ا</u>	=	<u>حيوان</u>
		فليس كل حيوان حجرا (ولاشيء منه) (١)

بعض الحيوان انسان ولاشيء من الحجر انسان فليس كل حيوان حجر الانتقال
الحكم بسلب الاكبر الى بعض الاصغر وهو البعض الذي دخل تحت الاوسط
واذا كان على هذه الصورة والمثال جاء بسلب كلي لان الاصغرا سره يخرج عن
حكم الاكبر فيكون لاشيء من الحيوان حجرا فان وقع هكذا جاء بسلب جزئي

<u>ب</u>	=	<u>اسود</u>
<u>ا</u>	=	<u>انسان</u>
		فليس كل انسان ابيض

لان الاصغر يدخل بعضه تحت الاوسط وبعضه تحت الاكبر فينسب الاكبر
عن بعض الاصغر والسلب الكلي الذي جاء من الصورة الاولى يصدق معه
(١) من لا

السلب الجزئى الذى جاء من الثانية فيستمر صدق السلب الجزئى .
الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل
اب - وكل - ج ب - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا ج - كما في
هاتين الصورتين .

ا	=	ابيض	=	ا
ب	=	حيوان	=	ب
ج	=	انسان	=	ج
ا	=	ابيض	=	ا
ب	=	حيوان	=	ب
ج	=	غراب	=	ج

فى الصورة الاولى كان الباقي من عموم الاوسط للاكبر عن (١) بعض الاصغر
والسلب عن بعضه مع كون الاكبر ماثنا للاصغر بالكلية وفى الثانية عم الاوسط
الاكبر وبعض الاصغر فى حكم الاكبر بخلاف سلب كلى فى الاولى وجزئى فى
الانحرى فصدق السلب الجزئى لا محالة واستمر فى النتيجة وكان يبين بطريقة
تعرف بالافراض فيقال يفرض البعض من - ا - الذى ليس - ب - د - فلاشئ
من - د ب - وكل - ج ب - فيعود الى الضرب الثانى من هذا الشكل وينتج
لاشئ من - د ج - فيقال بعض - ا - ولاشئ من - د ج - فليس كل
ا ج - وهى نتيجة الضرب الرابع من الشكل الاول والتمثيل فى التشكيل
لوضح النتيجة ايضا حالاً يحوج الى شئ من هذا .

وما لا ينتج فى هذا الشكل اثنا عشر ضربا فمنها اربعة من سالتين لان الاصغر
والاكبر فيهما (٢) يخرجان عن حكم الاوسط كما قيل فى الشكل الاول فلا ينتقل الحكم
بوساطته من احدهما الى الآخر بسلب ولا ايجاب واربعة من موجبتين لان
الطرفين الداخلين تحت حكم الاوسط قد يتفقان وقد يتباثنان بالكل او بالبعض
فلا يستمر الحكم بحسبه .

واربعة من جزئيتين لا يلزم منهما حكم لزوج البعض غير المتعينين عن حكم
الاوسط فلا ينتقل الحكم الى البعض الداخلى تحت الحكم لانه غير متعين

فالضرب الاول مما لا يتبع من سالتين كليتين يقع على هذه الاشكال والصور
الثالث .

			<u>ج</u>	<u>حجر</u>
			ب	فرس
			ا	انسان
		ولا شئ من الانسان حجر		
	وايضا		ج	انسان
			ب	حجر
			ا	حيوان
		ليس كل حيوان انسانا		

فيجيء من الاولى سلب كلي ومن الثانية ايجاب كلي ومن الثالثة ايجاب وسلب
جزئيان ولا يستمر حكم ولا تلزمه نتيجة بينهما -
والضرب الثاني من سالتين كبيراهما كلية وصغراهما جزئية وتقع على هاتين
الصورتين -

			<u>ج</u>	<u>حجر</u>
			ب	انسان
			ا	حيوان
		ولا شئ من الحيوان حجر		
	وايضا		ج	انسان
			ب	غراب
			ا	حيوان

ج
ا
وليس كل حيوان ابيض
وبعض الحيوان ابيض

ويجيء في الاولى بسلب كلي وفي الثانية بسلب وايجاب جزئيين والضرب
الثالث من سالتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية يقع على هذه الصور الثلاث .

اولى

ب

ابيض

ج انسان

ا غراب

ولاشيء من الغراب انسان

ثانية

ب ابيض

ا غراب

ج حيوان

وكل غراب حيوان

ثالثة

ج

ابيض

ب

حجر

ا حيوان

وليس كل حيوان ابيض وبعض الحيوان ابيض

فتوجب في الصورة الاولى السلب الكلي وفي الثانية الايجاب الكلي وفي الثالثة
الايجاب والسلب الجزئيان

والضرب الرابع من سالتين جزئتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

اولى

ب ابيض

ا انسان

ج حجر

فلا شيء من الانسان حجر

ثانية

ج ناطق

ا انسان

ب ابيض

وكل انسان ناطق

ثالثة

ب انسان

ج حيوان

ا ابيض

وليس كل ابيض حيوان

وبعض الابيض حيوان

فيجىء كذلك في الاولى سلب كلي وفي الثانية ايجاب كلي وفي الثالثة ايجاب

وسلب جزئيان .

والضرب الخامس من موجبتين كليتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

اولى	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	
			فرس	

فلا شيء من الانسان فرس

ثانية	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	ناطق

وكل انسان ناطق

ثالثة	ب	جسم	ا	انسان
			ج	
			ابيض	

وليس كل ابيض انسان

وبعض الابيض انسان

فيجىء في الصورة الاولى بسلب كلي وفي الثانية ايجاب كلي وفي الثالثة ايجاب وسلب جزئيان .

والضرب السادس من موجبتين كبر اها كلية والصغرى جزئية وتقع على

هاتين الصورتين .

اولى	ب	حيوان	ا	ابيض
			ج	
			غراب	

ولا شيء من الابيض غراب

ثانية	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	
			ابيض	

وبعض الابيض انسان

وبعض الابيض ليس بانسان

فيجىء

فيجىء في الاولى بسلب كل في الثانية بايجاب وسلب جزئيان .
الضرب السابع من موجبتين صفراهما كلية و كبراهما جزئية وتقع على صور
ثلاث .

اولى	ج	ابيض	ب	حيوان
		ا	ب	
		غراب		

ولاهىء من الغراب ابيض

ثانية	ج	اسود	ب	حيوان
		ا	ب	
		غراب		

وكل غراب اسود

ثالثة	ج	ابيض	ب	حيوان
		ا	ب	
		انسان		

وبعض الانسان ابيض

وليس كل انسان ابيض

فيجىء في الاولى بسلب كل في الثانية بايجاب كل في الثالثة ايجاب وسلب
جزئيان .

والضرب الثامن من موجبتين جزئيتين وصورته صورة الضرب الرابع الذى
من سالبتين جزئيتين ويجىء بالسلب والايجاب الكلى والجزئىء كما جاء هناك .
الضرب التاسع من صفرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية وصورته صورة
السابع الذى من موجبتين وكبراهما جزئية لان السلب عن البعض في الصورة
كالايجاب على البعض .

والضرب العاشر من صفرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية وصورته صورة
الثالث الذى من سالبتين والكبرى جزئية .

والضرب الحادى عشر والثانى عشر وهما اللذان من جزئيتين موجبة وسالبة
كبرى و صفرى وصورتهما صورة الموجبتين والسالبتين الجزئيتين لأن السلب

الجزئى فى الصور كالايجاب والمثال الجزئى وبالعكس فقد تبينت ضروب الشكل الثانى والمنتج منها وكيف ينتج وما لا ينتج ولم لا ينتج بالتمثيل المبين لما اشبهه منها بالعموم والخصوص بياناً شافياً من غير حاجة الى عكس وغيره لان العكس فى التمثيل ظاهر كالاصل .

الفصل السابع

فى ضروب القياسات من القضايا

المطلقة - - - فى الشكل الثالث

والمنتج من ضروب هذا الشكل ستة اضرب وهى التى صفراها موجبة وفيها كلية سواء كانت صغرى او كبرى وماعدا هذا لا ينتج ونتأجه كلها جزئية ثلاثة منها موجبة وثلاثة سالبة وبعكس صفراها يرجع الى صورة الشكل الاول فالضرب الاول من كلتين موجبتين كقولنا كل - ب ا - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية كقولنا بعض - ا ج - لان الاوسط داخل تحت حكم الاكبر وبعض الاصغر لا محالة داخل تحت حكم الاوسط وذاك لان الاصغر محمول على الاوسط فاما ان يساويه واما ان يفضل عليه فاذا فضل عليه كان بعضه فى حكمه واذا ساواه فكله فى حكمه واذا عم الحكم تارة وخص اخرى فخصوصه مستمر فيصدق الجزئى على كل حال والعكس جزئى لا محالة واذا انعكست الصغرى جزئية عاد الى صورة الضرب الثالث من ضروب الشكل الاول فاننتج الايجاب الجزئى لان صورته تقع تارة هكذا .

ج جسم

ا حيوان

ب انسان

وكل حيوان جسم

وهو كل انسان حيوان وكل انسان جسم فيجئى منه فى هذا المثال موجبة كلية

وهو كل حيوان جسم وتارة تقع هكذا .

<u>ج</u> <u>ناطق</u>	<u>ا</u> <u>حيوان</u>
	<u>ب</u> <u>انسان</u>

فبعض الحيوان ناطق

وهو كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فيجى منه ان بعض الحيوان ناطق فيكون من الصورة الاولى ايجاب كلي ومن الثانية ايجاب جزئى فيستمر الجزئى لاحالة والعكس والاصل قدينا فى الصورتين والضرب الثانى من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل - ب ا - ولاشئ من - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهى قولنا ليس كل - ا ج - لان الصغرى اذا عكست كان بعض - ا ب - وتقع على هاتين الصورتين

<u>اولى</u>	<u>ا</u>	<u>حيوان</u>	<u>ثانية</u>	<u>ا</u>	<u>حيوان</u>
<u>ب</u>	<u>انسان</u>			<u>ب</u>	<u>انسان</u>
<u>ج</u>	<u>حجر</u>			<u>ج</u>	<u>فرس</u>

فلا شئ من الحيوان بحجر فليس كل حيوان بفرس

١. ا فى الاولى فكل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحجر فيكون سلبا كليا وهوانه لاشئ من الحيوان حجر وفى الثانية كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان فرس وينتج انه ليس كل حيوان فرس وهو السلب الجزئى فيستمر السلب الجزئى لاحالة .

والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية كقولنا بعض - ب ا - وكل ب ج - فينتج موجبة جزئية وهى قولنا بعض - ا ج - لان الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وبذلك يعود الى ما عاد اليه الضرب الاول من هذا الشكل وهو الضرب الثالث من الشكل الاول وتقع على هاتين الصورتين .

<u>اولى</u>	<u>ا</u>	<u>انسان</u>	<u>ب</u>	<u>حيوان</u>	<u>ج</u>	<u>جسم</u>
<u>ثانية</u>	<u>ا</u>	<u>ايض</u>			<u>ب</u>	<u>انسان</u>
				<u>ج</u>		<u>حيوان</u>

فبعض الایض حیوان

أما فی الاولی فبعض الحیوان انسان وکل حیوان جسم ویجیء منه ان کل انسان جسم وفی الثانیة بعض الانسان ایض وکل انسان حیوان فینتج ان بعض الایض حیوان فیلزم الایجاب الجزئی .

والضرب الرابع من موجبتین والکبری جزئیة کقولنا کل - ب ا - وبعض ب ج - فینتج جزئیة موجبة وهی قولنا بعض - ا ج - ویبتین بعکس الکبری وجعلها صغری فینتج عکس نتیجة وبعکس فتكون نتیجة المطلوبة ولا یبتین بعکس الصغری لان الصغری الکلیة اذا عکست تكون جزئیة ولا ینتج قیاس من جزئیتین وبالصوردة والتمثیل یلزم تارة ایجاب کلی وتارة ایجاب جزئی فیصدق الجزئی لاحالة کما فی هذه الصوردة .

ب	ج
انسان	کاتب
حیوان	
فبعض الحیوان کاتب	

وهی کل انسان حیوان وبعض الانسان کاتب فینتج ان بعض الحیوان کاتب وهو بعض البعض الذی کان انسانا لاحالة والعکس مع الاصل یبتین فی الشكل من جهة العموم والخصوص .

والضرب الخامس من صغری موجبة جزئیة وکبری سالبة کلیة کقولنا بعض - ب ا - ولاشیء من - ب ج - فینتج سالبة جزئیة وهی قولنا لیس کل - ا ج - وبعکس الصغری یرجع الی رابع الشكل الاول وصورته اما هكذا وهو .

ب	ا
حیوان	انسان
حجر	
ج	

فلاشیء من الانسان حجر

بعض الحیوان انسان ولاشیء من الحیوان حجر ویجیء منه السلب الکلی وهو لا شیء

لاشئ من الانسان حجر واما هكذا وهو -

ا حيوان

ج ابيض

ب اسود

ج

ا

فليس كل حيوان ابيض

بعض الاسود حيوان ولاشئ من الاسود ابيض فليس كل حيوان ابيض فيستمر السلب الجزئي وعوده الى رابع الشكل الاول يكون بعكس الصغرى الموجبة الجزئية -

والضرب السادس من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل - ب ا - وليس كل - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - ولا يتبين بالعكس لان كبراه سالبة جزئية لا تنعكس وصغراه تنعكس جزئية ولا نتيجة من جزئيتين وانما يجيب بما تبين به نظيره في الشكل الثاني وهو رابعه بالا فراض وبالمثال يكون هكذا

ا انسان

ب

حيوان

ا

ابيض

ج

فليس كل حيوان ابيض

كل انسان حيوان وايس كل انسان ابيض ويلزم منه ليس كل - ا ج - اى ليس كل حيوان ابيض فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل وما عداها لا ينتج وهي عشرة اضرب سبعة منها وهي التي من سالبتين ومن جزئيتين حكما في العلة والمثال حكم نظائرها في الاول والثاني وثلاثة من صغرى سالبة مع كبرى موجبة حكما حكم نظائرها في الشكل الاول في العلة والمثال ايضا فقد اتفقت الاشكال الثلاثة في ان ما كان من ضرورها من سالبتين او جزئيتين او صغرى سالبة كبراهها جزئية لا ينتج والشكل الاول ينتج المطالب كلها الموجب والسالب

والكلية والجزئى والثانى ينتج السالب فقط الكلية والجزئى ولا ينتج الموجب
والثالث ينتج الجزئى فقط موجبا وسالبا ولا ينتج الكلية ويشترك الاول والثانى
فى انهما لا ينتجان من كبرى جزئية والاول والثالث فى انهما لا ينتجان من صغرى
سالبة فهذه اشكال القياسات وضروبها من القضايا المطلقة -

الفصل الثامن

فى اشكال القياسات وضروبها من

القضايا الضرورية والممكنة

والمختلطة منها ومن المطلقات

اذا كانت القضايا ضرورية كانت نتائجها مثلها ضرورية فى الشكل الاول والثانى
والضروب المنتجة منها وغير المنتجة هى تلك بعينها وبذلك الامثلة والبيانات
التي اوردها تمييز (١) العموم والخصوص فى الحدود فى كل ضرب من
الضروب .

اما فى الشكل الاول فلان الاصغر من جملة الاوسط وهو هو فاذا حكم بالا كبر
على الاوسط حكما ضروريا كان هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يتعدى حكم النتيجة
حكم الكبرى .

واما فى الشكل الثانى فعكس السالبة من المقدمتين يردده الى الشكل الاول
وتكون السالبة هى كبرى للاول وعكسها ضرورى مثلها فحكمه فى ذلك حكم
الاول .

واما فى الشكل الثالث خاصة فبحسب ما بينوا به ضروب هذا الشكل من
العكوس لا يكون الامر فيه كذلك لان القضية الضرورية الموجبة لا يلزم عكسها
ضرورية كما يلزم عكس السالبة منه بل يلزم عكسها ممكنة ومطلقة غير محصلة
الضرورة كما قيل فى العكوس فيدخل تحت الخلط من الممكن والضرورى فيختلف
الحكم كما ستعلمه واذا كانت القضايا ممكنة كانت نتائجها اما فى الشكل الاول فممكنة
مثلها لانه حيث يمكن ان يكون الاصغر للاوسط ويمكن ان يكون الاوسط للاكبر

يمكن ان يكون الاصغر للاكبر سواء كان الامكان وجوديا او ذهنيا فالنتيجة مثله وان كان خلطا منها فالنتيجة ذهنية لا وجودية فان من الامكان الذهني ما هو ضروري في الوجود فيكون حكم النتيجة فيه حكما في الخلط من الممكن والضروري فتكون تارة ضرورية وتارة ممكنة فلا تعلم فيكون الحكم فيها بالامكان الذهني .

واما في الشكل الثاني فتنتج فيه ممكنات ايضا ولكن ذهنية لان عكوس الممكنات قد تكون ضرورية فيعمها الامكان الذهني في الكون واللاكون وينتج فيه ما كان لا ينتج في المطلقات والضروريات وهو الذي من الموجبتين يرد ايجابه الى السلب فيصير اتاجه الحقيقي عن المختلفين في الايجاب والسلب .

واما في الشكل الثالث فينتج مثل شكل (١) المقدمتين المتفتحتين في الامكان الوجودي لان الصغرى اذا انعكست ضرورية صار حكم الاصغر حكم الاوسط فكانت الجهة في النتيجة مثل جهة الكبرى في القرينة وكذلك ان كانتا من الامكان الذهني كانت النتيجة من الامكان الذهني لان الصغرى اذا انعكست فيه انعكست الى الذهني ايضا واما المختلط من القرائن القياسية من مقدمات مطلقة وضرورية اما في الشكل الاول فان النتيجة تتبع الكبرى في الاطلاق والضرورة حيث يكون الاصغر هو الاوسط فالحكم بالاكبر على الاوسط هو بعينه على الاصغر وفي الشكل الثاني تكون الجهة في النتيجة تابعة لعكس السالبة التي تكون كبرى في الشكل الاول وعكس السالبة مثلها في الضرورة والاطلاق واما في الشكل الثالث فان الضرب الاول منه وهو الذي من كليتين موجبتين ان كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية لان الصغرى تنعكس مطلقة مثل نفسها وان كانت الصغرى هي الضرورية وقد تنعكس ممكنة في بعض المواضع فيكون حكما الامكان (٢) الذهني فيصير الضرب مختلطا في الشكل الاول من صغرى ممكنة وكبرى مطلقة وتكون النتيجة ممكنة ذهنية على ما ستعلم فتكون النتيجة فيه على كل حال ممكنة ذهنية نعم الامكان الوجودي والاطلاق والضرورة والضرب الثاني

وهو الذي من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية كذلك ايضا اما ان كانت الضرورية هي الكبرى السالبة كانت النتيجة ضرورية مثلها وان كانت الضرورية هي الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان في الاول من انتاج الامكان الذهني الذي يعم الممكن السلب والضروري السلب الذي هو الممتنع .

والضرب الثالث حكمه تحكم الضرب الاول في كون النتيجة ضرورية اذا كانت الكبرى ضرورية وممكنة ذهنية اذا كانت الصغرى هي الضرورية .
والضرب الرابع فنتيجته على كل حال ممكنة ذهنية لانها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورة ان كانت التي تصير له الكبرى هي الضرورية الى الامكان الذهني وعن الامكان الذهني اذا كانت التي تصير الصغرى هي الضرورية الى الامكان الذهني ايضا .

والضرب الخامس وهو من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ان كانت كبراه ضرورية (نتيجته ضرورية - ١) وان كانت صغراه هي الضرورية فنتيجته ممكنة ذهنية كما سبق بيانه .

والضرب السادس وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ان كانت السالبة هي الضرورية كانت النتيجة مثلها ضرورية لان ذلك البعض من الاوسط الذي ليس هو الاكبر يجعل بالافراض كلا فتكون النتيجة تابعة له حيث تصير الكبرى للاول وان كانت الموجبة هي الضرورية حتى تنتج اولا ضرورية وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية ونختلط بالمطلقة التي جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنية لاختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة كبرى على ما ستعلم .

واما المختلط من مقدمات مطلقة وممكنة في الاشكال الثلاثة فان نتائجها باسرها ممكنة اما في الشكل الاول فان كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى مطلقة تبين ان النتيجة ممكنة مثل الكبرى لان الصغرى حكمت بان الاصغر هو الاوسط فالحكم على الاوسط هو الحكم على الاصغر بعينه ومن جملته ويستمر في الضروب

الأربعة المنتجة لأن الصغرى فيها موجبة وحكم الأصغر فيها حكم الاوسط فيما يوجب عليه الكبرى وعلى ما يوجب ويسلب وكما يسلب وان كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى مطلقة كانت النتيجة ممكنة ايضا في السلب والايجاب لان الحد الاوسط هو الذي ينقل حكم الاكبر بالايجاب والسلب الى الاصغر فلا يكون الاكبر في ذلك الحكم الزم للاصغر من الاوسط ولا اشد مبائة له منه وفي الشكل الثاني كذلك ايضا تكون النتيجة ممكنة على اختلاف الجهات في الضروب بين الصغرى والكبرى ايها كانت ممكنة وايها كانت مطلقة فان المعكوسة منهما تعود الى صورة الاقتران في الاول كما كانت ممكنة او مطلقة فتكون النتيجة كما كانت في الاول ممكنة على كل حال .

وكذلك في الشكل الثالث تعود القرينة الى صورة الاول بعكس الصغرى وحيث يصدق المطلق فلا يكذب الممكن فالحكم بالامكان الذهني لازم في جميعها ولا حاجة الى التطويل .

واما المختلط من مقدمات ضرورية وممكنة في الاشكال الثلاثة فتكون نتائجه باسرها ممكنة اما في الشكل الاول اذا كانت الكبرى هي الممكنة وهوبين لان الاصغر في حكم الاوسط والحكم على الاوسط هو الحكم عليه بعينه في الايجاب والسلب واذا كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى ضرورية فالاوسط محكوم به على الاصغر بالامكان وهو الذي ينقل الحكم بالاكبر الى الاصغر فلا يكون الاكبر الزم للاصغر ولا اشد مبائة له من الاوسط كما قيل وبجسب ذلك يكون الحال في الشكلين الآخرين لانعكاس الكبرى في الثاني والصغرى في الثالث الى الاول والحكم الحكم بعينه وحيث تصدق الضرورة لا يكذب الامكان الذهني فنتائج القضايا الممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات والضروريات كلها ممكنة وحكمها في ذلك شبيه بحكم القرائن المختلطة من كلية وجزئية في كون نتائجها باسرها جزئية لا غير .
فهذا كلام مختصر كاف في القياسات العملية من المقدمات المتفقات والمختلفات مغن عن ذلك التطويل الذي يشتت الازهان ولايساويه في البيان .

هذه هي انواع المقاييس اعنى الاقاول التي يلزم من تأليفها مع ما فيها من حكم وتصديق حكم وتصديق في قول آخر لزوما اوليا اما بينا بيانا اوليا كما في الشكل الاول وهو القياس الكامل واما غير اولي بل بواسطة اشياء اخرى من برهان خلف وعكس واقتراض كما في الشككين الآخرين وهذه اشكالها وضروبها وليس يوجد شيء كذلك خارج عن هذه الاشكال الثلاث على صور تأليفاتها لان القول لا يبين القول ويدل صدقه على صدقه كيف اتفق بل بان يكون للبين الدال بالبين المدلول عليه نوع وصلة وعلاقة (١) وتلك الوصلة هي مشاركة ما وتلك المشاركة لا تكون لا تقول كله بالقول كله والالكان القول هو القول بعينه وهي لبعض القول ببعض الآخر حيث يشترك القولان في جزء ومختلفات غيره والاجزاء الحقيقية لكل قول جازم جزء ان احدها الجزء الموضوع والآخر الجزء المحمول ومن الشرطي المقدم والتالي فالاشترك بين القولين يكون اما في محمول فيهما واما في موضوع لهما واما في محمول لاحدهما هو موضوع الآخر وتلك هي الاشكال الثلاث وكذلك يقال في المقدم والتالي فان لم تكن شركة فلا قياس اذ لا نسبة ولا وصلة بين القولين تنقل الحكم من احدها الى الآخر وعلى ذلك يتسقى القول في الشرطيات والتركيب منها ومن الجمليات .

الفصل التاسع

في المقاييس المؤلفة من القضايا

الشرطية استثنائية واقترانية

قد قيل ان القضايا الشرطية نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة هي التي يلزم فيها حكم في قضية حملية لحكم في اخرى والمنفصلة هي التي يماند فيها حكم في احديهما لحكم في اخرى - الاولى كقولنا ان كان - اب - فج د - وقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية كقولنا اما ان يكون - اب - (واما ان يكون - ج -) د - وقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا والمقاييس تتألف من هذه استثنائية واقترانية والاستثنائية

كقولنا ان كان - اب فج د - لكن - اب فج د - ولكن ليس - ج د - فليس -
 اب - فان استثناء عين المقدم بالاثبات يوجب عين التالي بحسب الشرط -
 ولا يوجب استثناء عين التالي لزوم عين المقدم اكونه قد يكون اعم وجودا
 منه فلا يلزمه في العكس كما لا تنعكس الموجبة الكلية في الحملات مثل نفسها فذلك
 اذا قلت ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود واستثنيت لكن الانسان
 موجود انتجت ان الحيوان موجود وان استثنيت ان الحيوان موجود لم يلزم
 منه ان الانسان موجود لعموم الحيوان وخصوص الانسان فقد يكون العام
 ولا الخاص ولا يكون الخاص ولا العام وان لم يكن العام لم يكن الخاص وان لم يكن
 الخاص فقد يكون العام فاستثناء تقيض التالي لذلك ينتج تقيض المقدم لارتفاع
 الخاص بارتفاع العام واستثناء تقيض المقدم لا يلزم منه تقيض التالي حيث لا يلزم
 رفع العام من رفع الخاص ولذلك يصدق انه اذا كان الحيوان غير موجود فالانسان
 غير موجود وان كان الانسان غير موجود فلا يلزم منه ان الحيوان غير موجود
 بل قد يكون موجودا لكون الفرس موجودا مثلا وهذا لا يدخل في الاشكال
 الثلاثة بل فيما يشبه الشكل الثاني والثالث فانه حيث يستثنى عين المقدم فينتج عين
 التالي يشبه (١) الشكل الثالث وحيث يستثنى تقيض التالي لا نتاج تقيض المقدم
 يشبه (١) الشكل الثاني ولا يشبهها في كونها غير كاملين بل هو كامل بين نفسه ومبنى
 المقاييس كلها عليه لان الاستثناء بصدق القرينة ينتج صدق النتيجة في كل قياس
 واستثناء تقيض النتيجة ينتج تقيض القرينة فان سمي قياسا فهو اولى بالتقديم (٢)
 لكونه ابرن واقدم في حاجة القياس الجملي اليه حتى تكون فيه القرينة المقدم
 والنتيجة التالي لكنه يحتاج الى الجملي في بيان استثناء ما استثنيه فانه يكون مجهولا
 في الحكم الاستثنائي ويصير معلوما بالجملي كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود فالمعلوم فيه لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وكل منها مجهول (٣)
 فيه اعنى الطلوع ووجود النهار حتى يبينه قياس آخر اما جملي او شرطي حتى
 ينتهي الى الجملي لان كل شرطي مجهول المقدمة (٤) وتبين احدهما ببيان الاخرى

فيان الاولى ان كان بشرطية ذهب الى غير نهاية اولم يتبين فاذا تبين فيبانه هو بحملية او بغير قياس كما يدرك من مشاهدة الحسن او يعلم من جهة الخبر الصادق ويحمل في مقدماتها مهملة ومسورة كل وجزئي على ما سلف ذكره

اما المهملة فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما السور بالسور الكلي فكقولنا كل ما كان ومتى كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصر زمانى والجزئى كقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا على ما سلف القول فيه ومن احب ان يدخل ذلك فى مقاييسه ومقدماته ويعتبر المنتج وغير المنتج منها بحسب ذلك فليضف اليه السلب ايضا فيقول فى المهملة ليس اذا كان كذا كان كذا وفى السور الكلي ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وفى الجزئى ليس كلما كان كذا كان كذا وقد لا يكون اذا كان كذا كان كذا على مثال ما قيل فى المحصورات من الحملات فاذا ركبت الحكم فى القرينة نقلت فى الكلية الموجبة كلما كان اب - فج د - واستثنيت لكن - اب - فج د - و (١) لكن - ج د - فليس - اب - فلا يؤثر السور فى الاستثناء بل تكون نتيجته مثل نتيجة المهملة وفى السلب الكلي اذا قلت ليس البتة اذا كان - اب - فج د - لكن - اب - فليس - ج د - اولكن - ج د - فليس - اب - فهو كذلك ايضا وفى الايجاب (الجزئى - ٢) اذا قلت قد يكون اذا كان - اب - فج د - لم ينتج لان قد يكون يصدق معه قد لا يكون فلا تلزم النتيجة من سلبه ولا من ايجابه الجزئيين فى الشرطيات المتصلة واما من المنفصلات وهى ضربان لان منهما ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من وضع اى الجزئين شئت رفع الآخر ومن رفع ايهما شئت وضع الآخر اذ ليس غيرهما فى الاقسام كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وفى هذه ينتج من وضع اى الجزئين وضعت رفع الآخر ومن رفع ايهما رفعت وضع الآخر حتى اذا قلت ولكنه ليس بزواج انتجت انه فرد او انه ليس بفرد انتجت انه زوج اولكنه زوج فليس بفرد اولكنه فرد فليس بزواج ومنه ما ليس بتام العناد والانفصال فيلزم من وضع ايهما كان رفع الآخر

ولا يلزم من رفع ايها كان وضع الآخر كقولنا اما ان يكون هذا الشخص انسانا
واما ان يكون فرسا ويستثنى لكنه انسان فينتج انه ليس بفرس اولكنه فرس
فليس بانسان ولا يلزم اذا استثنينا انه ليس بانسان ان يكون فرسا (١) ولا يلزم اذا
استثنينا انه ليس بفرس ان يكون انسانا لان في الانفصال اقسام اخرى هي انواع
الحيوانات الباقية ففي هذا استثناء عين (٢) المقدم ينتج نقيض التالي وعين التالي ينتج
نقيض المقدم ولا ينتج باستثناء نقيض احدها شيئا البتة وحاله في انه لا اعتبار
في نتيجته بالكلية والجزئ كما كان في المتصل فانك اذا قلت دائما اما ان يكون
هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واستثنت لكنه فرس انتجت فليس
بانسان او انه انسان انتجت انه ليس بفرس وسواء فيه قلت دائما او قد يكون
وقتما او لم تقل .

ولم يذكر ارسطو طاليس في كتابه في المقاييس التي تكون من القضايا الشرطية
سوى هذه الاستثنائية وظهر من كلامه ما يدل على مقاييس اقترانية منها صرفة
ومختلطة بالحمليات والذهن السليم يعرفها بما قيل والتي ذكرها في كتابه اما ثقله
فانتهى في العلوم فكره التطويل بها ولا عجزه على ان الاذهان التي عرفت
الحمليات تنتهي منها اليها فتعرفها بما عرفت من الحمليات اولكليهما .

وقال بعض المتأخرين ان ارسطو طاليس صنف فيها كتابا خاصا ولم ينتقل الى
العربية وهو تخمين لاحقيقة له فانه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضعها هذا
وليس فيها ما يستحق ان يفرده كتابا منقطع المبادئ والا واعر .

ونحن نمثل هاهنا على بعضها بما يكون انموذجا لباقيها يهتدى به من يحب ان يستقصى
النظر فيها فنقول ان الموجبة والسالبة في الشرطيات المتصلة والمنفصلة والمهملة
والكلية والجزئية قد سبق القول فيها عند الكلام في القضايا فاذا افتت القرائن
من الشرطيات جعل مكان المحمول والموضوع في العملية المقدم والتالي في
الشرطية فيتألف لذلك على صور الاشكال الثلاث حيث يكون التالي في احدى
القضيتين مقدما في الاخرى كما كان الموضوع في احدى محولا في الاخرى على

(١) لا - انه ليس بفرس اذ يكون انسانا (٢) لا - غير .

حضوره الشكل الاول او يكون التالى واحدا فيها كما كان المحمول فى الحملتين على
حضوره الشكل الثانى ؛ ويكون المقدم فيها واحدا كما كان الموضوع فى الجملة
واحدا فى الحملتين على صورة الشكل الثالث ومثاله فى الشكل الاول قرينة من
موجبتين كليتين هو قولنا كلما كان - ا ب - فـج د - وكلما كان - ج د - فه
ز - ينتج فكما كان - ا ب - فه ز - ومن كليتين فى الشكل الثانى واحداها سالبة
كلما كان - ا ب - فـج د - وليس البتة اذا كان - ه ز - فـج د - فتنعكس السالبة
ويقال ليس البتة اذا كان - ج د - فه ز - فيرجع الى صورة الشكل الاول على
هذه الصورة - كلما كان - ا ب - فـج د - وليس البتة اذا كان - ج د - فه
ز - ينتج فليس البتة اذا كان - ا ب - فه ز - وعلى مثال ذلك فى الباقية

ومن موجبتين كليتين فى الشكل الثالث كلما كان - ج د - فـا ب - وكلما كان
ج د - فه ز - فرجع الى الاول بعكس الصغرى حيث يقول قد يكون اذا كان -
ا ب - فـج د - وكلما كان - ج د - فه ز - فينتج قد يكون اذا كان - ا ب -
فه ز - وعلى مثال ذلك يقاس فى الباقية ويستعمل العكس والاقتراض والخلف
فلا يشتهر ولا يكون فيها ذوات جهة بسبب الشرط بل قد يكون من جملة ما يقال
فى الحمل حيث يدخل فى الجزء المقدم والجزء التالى كما تقول اذا كان شتاء امكن
ان يمطر السحاب واذا امطر السحاب امكن ان ينبت العشب فينتج اذا كان الشتاء
امكن ان ينبت العشب فالجهة ها هنا ليست جهة (الملزوم بل جهة - ١) اللازم
وجهاً الملزوم هى التى جعلت مكان الاسوار على ما قيل ولا تتألف من
القضايا الشرطية المنفصلة قرينة قياسية لان الانفصال كالسلب ولا قياس
عن سالتين اللهم الا ان يكون العناد فيها تاما حتى لا يوجد ما يعاند احد الجزئين
مسوى الآخر منها او لازم الآخر الذى ينعكس عليه فتألف القرينة هكذا اما ان
تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون (الشبكور) يبصر
ينتج ان كانت الشمس طالعة فالشبكور يبصر وليس بقياس كامل لانه انما يكمل
بان يعلم ان معاند المعاند فيما فيه يعاند موافق ومباين المباين فيما فيه يباين لازم

فيكون لذلك سلب السلب ايجاب حتى اذا قال قائل ليس ليس بانسان يكون قد قال انسانا فهكذا تنتج القرينة من المنفصلات التامة العناد التي تقتسم الوجود والمعنى المعقول واذا لم تقتسم لم يلزم فانك اذا قلت اما ان يكون هذا الشخص انسانا او يكون فرسا واما ان يكون فرسا واما ان يكون ناطقا ازم منه لزوم الاول للآخر اذ يصدق انه ان كان انسانا فهو ناطق ولا يلزم في موضع آخر حيث تقول اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون شجرة والحق فيه الانفصال لا اللزوم فانه اما ان يكون انسانا واما ان يكون شجرة و ليس ان كان انسانا فهو شجرة ومثل هذا معروف في كلام الناس لكنه من الكلام الذي ليس بمستقيم النسق ولا مرضى العبارة فانه اذا اراد ان يعبر عن اللزوم بعناد العناد وعن الايجاب بسلب السلب يكون قد اعمى في التكلف وجاء من طريق ابعد فلذلك لا تستعمل القرائن من المنفصلات في القياسات .

واما القياسات المؤلفة من خلط المتصل والمنفصل من الشرطيات فتكون على ضربين حيث تكون المتصلة قارة مكان الكبرى وقارة مكان الصغرى فاذا كانت مكان الصغرى كانت الشركة مع المنفصلة الكبرى في التالي من المتصلة على صورة الشكل الاول كما تكون من موجبتين كليتين متصلة صغرى ومنفصلة كبرى كقولنا كلما كان - ه - ز - فج د - و دائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ا ب - يتبع كلما كان - ه - ز - فلا يكون - ا ب - واما ان يكون ه - ز - واما ان يكون - ا ب - .

وبيانه بان يرد حكم المنفصلة الى صورة الاتصال فيقال كلما كان - ج د - فليس - ا ب - فتعود القرينة هكذا كلما كان - ه - ز - فج د - وكلما كان - ج د - فليس - ا ب - فتكون نتيجة كلما كان - ه - ز - فلا يكون ا ب - فان المنفصلة لا يكون لها عكس وهي على صورة الاتصال وانما يكون عكسها تبديلا فقط حيث يقول القائل اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ج د - ويعود فيقول (١) اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ا ب -

فلا يحصل منه بيان ولا يعود به القياس غير الكامل كاملا .

ومثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا وذلك يتبين (١) باعادة منفصلته الى صورة الاتصال حتى يقال ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فلا يكون الليل موجودا تنتج القرينة كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا ومن سألبة الاتصال وموجبة الانفصال تألف هكذا ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - ودأما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج ليس البتة اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - بل كلما كان - ا ب - كان - ه ز - ومثاله ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة يكون الليل موجودا ودأما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا ينتج ليس البتة اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا ينتج ليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا بل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد صرح في هذا التأليف ما لم يصرح في الحملات حيث انتج في الشكل الاول من صغرى سألبة وانما كان ذلك لكونها في قوة الموجبة المنفصلة فان قولنا ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - في قوة قولنا ان كان - ا ب - فليس - ج د - وتلك موجبة متصلة على ما قيل حيث وصلت حكما بحكم (٢) لا يعتبر فيه الايجاب والسلب الذي في الحكمين بل الايجاب والسلب الذي في اللزوم فانك اذا قلت اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا وان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود كانت قضيتك في كل واحدة منهما موجبة للاتصال حيث وصلت حكما بحكم اما سألبا بموجب او موجبا بسالب وقد يكون سألبا بسالب كقولك ان كانت الشمس ليست بطالعة فالنهار ليس موجود فهو موجبة لزوم حكم سالب لحكم سالب فلذلك انتجت السالبة المتصلة وهي في الشكل الاول مكان الصغرى لالان الحكم الكلي الذي كان قبل في الحمل تغيرا فاعتبر مثل ذلك فيما تنشط (٣) لتأليفه

من هذه القرائن وعلى صورة الشكل الثاني ايضا من موجبتين كليتين صغراهما متصلتان وكبراهما منفصلة كلما كان - اب - فج د - ودائما اما ان يكون - ه ز - واما ان يكون - ج د - ينتج كلما كان - اب - فلا يكون - ه و - بل اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - على ما كان في الشكل الاول لان التبدل في المنفصلة بالتقديم والتأخير في الجزئين لا يغير حكمها كما قيل وعلى صورة الشكل الثالث كلما كان - ج د - فاب - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج دائما اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - لانه اذا لم يكن - اب - لم يكن - ج د - واذا لم يكن - ج د - كان (١) - ه ز - واذا لم يكن - اب - كان - ه ز - فاما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - وكذلك لك ان تبدل المنفصلة مكان الصغرى وتعتبر الصدق بتبدل المنفصل بالمتصل والمتصل بالمنفصل ايجابه بسلبه وسلبه بايجابه وتأخذ الصادق (٢) مع الصادق وتقيس على الشئ بما يلزم حكمه حكمه وينعكس عليه توجد المنتج وغير المنتج مخالفا لما كان في الجملي من جهة العموم والخصوص في الانعكاس حيث يتساوى اجزاء الانفصال في التقديم والتأخير وحكم الممكن في الجملي حكم المنفصل حيث يرجع الى الاتصال والمتصل حيث يرجع الى الانفصال في لزوم الايجاب للسلب والسلب للايجاب فيصدق الموجب والسالب في الحكيم ، متصلا ومنفصلا كما كان يصدق في الممكن يمكن ان يكون مع يمكن ان لا يكون فينتج فيه (٣) ما لا ينتج في غيره بتبديل الحكم - واما خلط الشرطيات المتصلة مع الجمليات والشرطية مكان الصغرى في الشكل الاول فكتقولنا كلما كان - اب - فج د - وكل - د ه - ينتج كلما كان - اب - فكل - ج ه - وفي الشكل الثاني كقولنا كلما كان - اب - فج د - ولا شئ من د ه - (٤) ينتج كلما كان - اب - فلا شئ من - ج ه - وفي الشكل الثالث كقولنا كل ما كان - اب - فج د - وكل - ج ه - ينتج كلما كان - اب - فبعض - د ه - وان كانت الجملية مكان الصغرى والشرطية مكان الكبرى

(١) لا - يكن - ه ز (٢) لا - الصدق (٣) لا - منه (٤) لا - ه ز -

في الشكل الاول كقولنا كل - اب - وكلما كان - ب ه (١) - فج د - ينتج
كلما كان - اه - فج د - وفي الشكل الثاني كل - اب - وليس البتة اذا
كان - ه ب - فج د - ينتج ليس البتة اذا كان - اه - فج د - وفي الشكل
الثالث كل - اب - وكلما كان - اه - فج د - ينتج فقد يكون اذا كان
ب ه - فج د .

واما خلط الشرطيات المنفصلة مع الحمليات والمنفصل مكان الصغرى والحملية
مكان الكبرى فتكون الحملية كثيرة الموضوعات بعدد اجزاء الانفصال ويكون
المحمول عليها مشتركا على صورة الشكل الاول كما يقال ان كل متحرك اما ان
يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل نبات وكل جماد
جسم فينتج من ذلك ان كل متحرك جسم ويجب ان تكون المنفصلة واجزاؤها
موجبة والحمليات كليات وعلى صورة الشكل الثاني على الشرط الذي كان في
الحمليات وهو ان تكون الكبرى كلية ومختلفان في الايجاب والسلب كقولنا كل
ب - اما ان يكون - ج - او - ه - او - ز - ولاشئ من - اج - او - ه - او - ز -
ينتج لاشئ من - ب - او - ه - او - ز - ولاشئ من - اج - او - ه - او - ز -
من الحجر طائرا وسابح او ماش ينتج لاشئ من الحيوان حجر - وعلى صورة
الشكل الثالث فالشرط فيه ان تكون المنفصلة كلية وان تكون الشركة في كلي
حتى تكون في اجزاء الانفصال او اجزاء الحمليات كلي كقولنا دائما اما ان يكون - ج -
ب - واما ان يكون - د ب - وكل - ج د - وكل - د ه - ينتج ان بعض - ب ه -
- ومثاله دائما اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا وكل
نهار وكل ليل زمان ينتج ان بعض الموجود زمان .

واما خلطها والحملية مكان الصغرى والمنفصلة مكان الكبرى فلا ينتج لان العموم
يقع في محمول الجملي والانفصال في اجزاء المحمول لا يلزم انتقاله الى الموضوع
كقولنا كل - اب - وكل - ب - اما - ج - واما - د - ولا يلزم ان كل
ا - اما - ج - واما - د - لان ج ود ساويا المحمول فلم يخرج عنهما والموضوع

لايساويه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق ولا يصدق ان الانسان اما ناطق واما غير ناطق بل هو ناطق وغير الناطق زاد به عموم الحيوان الذي هو المحمول على خصوص الانسان الذي هو الموضوع فوسع المحمول الذي هو الحيوان لاجزاء (١) الانفصال اللذين هما الناطق وغير الناطق ولم يسع الانسان الا لاحدهما وعلى هذا القياس يؤلف من احب التأليف سائر الضروب البسيطة والمختلطة من الشرطيات والحمليات ويهتبر ما ينتج منها وما لا ينتج ومن لا ينشط لتأليفها واعتبارها لا ينشط لقراءتها لو كانت مكتوبة هاهنا لان الكلفة في تفهمها من مسطور واعتبارها بالنظر العقلي ليست باقل من الكلفة في استنباطها واستخراجها من القسمة والتأليف .

الفصل العاشر

في القياسات المركبة

القياسات المركبة هي التي يتبين فيها المطلوب باكثر من مقدمتين فيكون القياس الذي ينتج المطلوب مركباً من قياسات يتبين المطلوب بواحد منها والباقية منها تبين مقدمتي القياس المنتج للمطلوب اما الكبرى واما الصغرى واما كلتاها فاذا اتصل الكلام صار القول الذي به تم البيان كقياس واحد والا فالقياس الواحد لا يكون باكثر من مقدمتين لما سبق القول فيه من الاشتراك في جزء والاختلاف في جزئين وكون احد الجزئين المختلف فيها موضوع المطلوب والآخر محموله .

وقد يدخل في تركيب القياسات غيرها لبيان المقدمات كما يدخل الاستقراء والتشليل ونحوها وقد يدخل في الكلام القياسي كلام ليس بقياسي كما يدخل في كلام الخطباء والشعراء كلام على غير الصورة القياسية لتحسين الكلام وترويح المعاني وهو في الحقيقة مفيد اذا سلم ما قبل فيه كقولنا زيد الصبيح الوجه كريم وكل كريم وهاب فينتج ان زيدا الصبيح الوجه وهاب وحسن الوجه دخل

في الكلام لاعلى انه من اجزاء القياس بل داخلا على اجزائه وفيه ايهام لان حسن الوجه سبب انكرم في زيد وعلى مثل هذا يدخل الكلام في اجزاء القياس بالقصد وبالعرض ولا يكون قياس من اكثر من مقدمتين والتركيب في القياسات حيث يستعمل قياس لا نتاج مطلوب وقياس تتبين به المقدمة الصغرى من ذلك القياس وقياس تتبين الكبرى به ويكون على طريق التأليف والجمع والاتصال لاعلى طريق التركيب والاتحاد حيث يكون كل قياس من القياسات المجتمعة منفردا بنفسه في مقدمته (١) ومطلوبه الذي هو الصغرى او الكبرى من القياس الذي ينتج المطلوب او القياس الذي ينتج المطلوب بالصغرى والكبرى المتبينتين بالقياسين الآخرين فما اجتمعت القياسات الاعلى طريق (٢) التجاور والتتالي حيث (٣) تلا كلام كلاما وشفع قول قولاً (٤) على طريق التركيب الذي (٥) يتداخل فيه الاجزاء فان كل واحد منها ينفرد باجزائه وذلك لما قيل من انه لا بد (٦) في القياس الاقتراني من حكم كلي عام وحكم جزئي خاص داخل في ذلك الكلي العام وهذان الحكمان في قضيتين هما مقدمتان فاذا كان في القول الذي يبين قولاً اكثر من مقدمتين وكان هذا المعنى في قضيتين من جملة ما في ذلك القول ولم ينتج اصلاً فليس هو على التأليف القياسي المذكور ان انتج قائماً ان ينتج المطلوب او شيئاً آخر غيره فان انتج المطلوب من المقدمتين اللتين في جملة القول الذي هو اكثر من مقدمتين فالزيادة على المقدمتين فضلة وزيادة على القياس المبين فان كانت تلك الزيادة داخلة في الكلام دخولا مفيداً فهي اما استقراء واما تمثيل ان كان لها فائدة في البيان (وان لم تفد في البيان - ٧) فهي تحسين وتفخيم للكلام كما قيل في الكلام الخطابي والشعري وان كانت الزيادة كلاماً قياسياً فيه مقدمتان وانتج شيئاً آخر فذلك الشيء الذي ينتجه ان كان له بالمطلوب الاول اتصال يفيد في بيانه فهو قياس بين احدي مقدمتيه او قياسان

(١) لا - مقدمته (٢) لا - سبيل (٣) لا - حتى (٤) قط - لاعلى (٥) لا - يدخل

(٦) لا - يتداخل (٧) من قط -

يبينان كليهما فلذلك (١) القول قياسات كثيرة متصلة متتالية وان كان بين ما لا يتصل بالمطلوب ولا يفيد في بيانه فهو كلام آخرجاء تاليا للكلام على غير نظام البيان القياسي يقدر التأمل على تمييزه وحذفه عن القياس الذي ينتج المطلوب فكل قياس من مقدمتين لا غير فان كان مع القياس الذي يبين المطلوب قياس يبين احدي مقدمتيه فهما قياسان لها نتيجتان من اربع مقدمات وان كان معه قياسان يبينان كلتي المقدمتين بحملة القول المبين من ثلاث قياسات وست مقدمات فالمقدمات ابدا في القياسات المؤلفة ازواج لاحتمال فكل قول يبين قولاً بياناً اولياً ففيه مقدمتان او يبين المطلوب وما يبين به المطلوب ففيه اربع مقدمات او ست مقدمات وما نقص عن ذلك فهو ناقص البيان او غير مبين اصلاً وما زاد فزيادته غير مفيدة في البيان فالكلام القياسي الذي يشتمل على مقدمات فرد (١) فهو اما ناقص قد حذف منه مقدمة يحتاج اليها واما زائد قد ادخل فيه ما لا يحتاج اليه ومع ذلك فلا يخلو القول الذي فيه قياسات متصلة من ان تذكر فيه مع كل قياس نتيجة اولاً تذكر فان ذكرت تكررت فيه النتائج ماعدا النتيجة الاخيرة حيث تذكر تارة وهي نتيجة القياس الاول وتارة هي مقدمة القياس الثاني ويسمون ما هو كذلك قولاً موصلاً وما لم تذكر فيه النتائج التي هي غير النتيجة الاولى قولاً مفصلاً ولما كانت المقدمات في كل قول قياسي على عدد زوج وجب ان تكون الحدود في المتصل منه افراد الان الحدود اكثر من المقدمات بواحد لان في المقدمتين المشتركين المتصلتين ثلثة واذا زيد عليها نتيجة ومقدمة واحدة صارت الحدود خمسة والمقدمات اربعة ولانه تجب عن كل مقدمتين نتيجة يكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات فتكون في انكلام القياسي المتصل مقدمات ازواج هي ضعف النتائج ونتائج هي نصف المقدمات وحدود اكثر منها بواحد ولان المقدمات ازواج فالحدود افراد مثال ذلك قولنا كل - ا ب وكل - ب ج - فكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د - وكل - د ه - فكل - ا ه - .

واما القياس المفصول فكقولنا كل - اب - وكل - ب ج - وكل - ج د
 وكل د ه - فقد فصلت عنه النتائج الاول والمقدّمات فيه اقل من الحدود بواحد
 ايضا لانا اذا زدنا على مقدمتين حدا اما محولا على المحمول او موضوعا للموضوع
 او وسطا بينهما نزيد مقدمة وحدا وكان الاول مقدمتان وثلاثة حدود فتصير
 بزيادة الحد اربعة حدود وثلاث مقدمات فان الزيادة المتساوية على العددين
 المتفاوتين لا تغير التفاوت بينهما في العدد الزائد والنقص بل يبقى مع الزيادة
 كما كان وانما يخالف المفصول الموصول لانه لا يلزم ان تكون المقدمات ازواجا
 والحدود افرادا بل اذا كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا وبالعكس
 لان الزائد على الزوج بواحد فرد وعلى الفرد بواحد زوج ولا يمكن ان يكون
 قياس واحد في (١) التأليف يبين به مطلوب مع صغرى مقدمتي قياسه وكبراهما
 بل يحتاج ان يستأنف لكل واحدة منهما قياس من رأس كما نقول كل - اب
 وكل - ب ج - ينتج ان كل - ا ج - ثم يبين ان كل - اب - بان نقول ان
 كل - اد - وكل - دب - فينتج ان كل - اب - ثم نقول وكل - ب ه
 وكل - ه ج - فينتج ان كل - ب ج - فلا يتصل الكلام قياسا واحدا مع كبا مع
 بيان كاتي المقدمتين اذ لا تتالي الحدود فيه بل ينقطع الكلام ويتصل مرة اخرى
 ويخالف المفصول الموصول بان النتائج لا تكون في العدد نصف جملة المقدمات بل
 تكون اقل منها بواحد لانا كلما زدنا فيه حدا ازداد في القول مقدمة وصحت نتيجة
 فع كل مقدمة يزداد حد ونتيجة وللطوب الاول مقدمتان ونتيجة فزيادة
 مقدماته على نتائجه بواحد وهي انقص من الحدود الاولى بواحد وقد يتركب
 القول القياسي من مفصول وموصول ويسهل اعتباره -

• فائدة هذا الكلام هي في اعتبار ما يسمعه الانسان من الاقوال القياسية حتى
 يقدر على اعتبارها واستخراج ما يفيد بيانا من جملة القول وما لا يفيد وما يفيد
 المطلوب المقصود والدعوى المقولة وما يفيد في بيان ما يبين به اعنى مقدمتي قياسه
 او احدهما فيتم للسامع الاعتبار والقبول والرد فاما ان كان هو القائل والمؤلف

والعارف بما يقوله ويؤاقره فلا يشتبه عليه الا ان يريد اعتبار كلامه تهذيبه من
السهو والزلل .

الفصل الحادى عشر

فى اكتساب المقدمات

اذا كان المطلوب مجهولا فالطالب الذى يريد العلم به يبتدىء فيطلب المقدمات
المنتجة له وذلك لان القضايا كلها تكون منها كلية ومنها جزئية والجزئية لا تحمل
على شئ حملا حقيقيا ولا حملا كلييا اما الحقيقى فلانها لا تحمل على شئ الاوذلك الشئ
مساو لها فى جواز ان يحمل (١) عليها كما تحمل عليه فانك اذا حملت الجزئى على الجزئى
قلت هذا الابيض هو هذا الكاتب اوزيد هو ابو عبدالله جازلك ان تعكس فتقول
ان هذا الكاتب هو هذا الابيض او ابو عبدالله هو زيد والحال فى ذلك متساوية فان
حملته على الكلى قلت ان انسانا ما هو زيد او بعض الناس زيد فتكون قد جعلت
ما هو اولى بان يكون محمولا موضوعا فان الموضوع الحقيقى هو زيد والانسان
هو المحمول عليه لان زيدا ليس هو وصفا للانسان والانسان وصف له فهو حمل
غير حقيقى واما حملا كلييا فلا يمكن ان تقول كل زيد هو هذا الكاتب ولا كل
انسان هو زيد وانما الكليات هى المحمولات الحقيقية ويكون بعضها موضوعا
لبعض ايضا وينتهى الى محمول لا محمول فوجه كما ابتدأت من موضوع جزئى شخصى
لا موضوع له فى الحقيقة فالمطلوب اما ان يكون كلييا واما ان يكون جزئيا ومحموله
لموضوعه اما ان يكون بذاته لا بسبب يوجب له فيكون بينا بنفسه ولا يكون مجهولا
كما سبق القول به كالحساس والناطق للانسان واما ان يكون له بسبب ولاجل
ما هو له بذاته كالحيو ان للانسان بالحساس فان الانسان انما هو حيوان لانه حساس
فببانه (١) هو بذلك السبب الذى هو له بذاته فهو الحد الاوسط فى البيان حيث
تقول فى القرينة القياسية كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من
ذلك وبين ان كل انسان حيوان وكذلك فى السلب يكون المطلوب عن

(١) لا - الحمل - (٢) قط - فشانه

الموضوع في المطلوب اما مسلوبا عنه لذاته وهو بين بذاته او مسلوبا عنه لاجل شيء هو له بذاته كما يسلب وينفى الناطق عن الفرس لكونه تجهل معرفته فتقول الفرس تجهل معرفته ولا شيء مما يجهل معرفته بناطق فلا شيء من الفرس بناطق فتستخرج الحدود الوسطى كذلك بين طرفي المطلوب والبيان التام يكون لوجود الحد الاوسط الحقيقي الاولي وهو الذي هو للموضوع بذاته وايجاب الاكبر عليه او نفيه عنه لذاته لاشي آخر والا فالبيان انما يتم بوجود ذلك الشيء الآخر حتى يصير حدا او وسط بين الموضوع والحد الاوسط او بينه وبين الحد الاكبر فيكون البيان قديين ما ليس بين بذاته بما هو بين بذاته وذلك هو البيان الذي به تكتسب المقدمات التي تؤلف منها القياسات فيبتدئ الطالب ويضع الحدين من المطلوب اعني الحد الموضوع والحد المحمول وحد كل واحد منهما اعني حده الذي هو شرح اسمه المؤلف من جنسه القريب وفصله وما يخص كل واحد منها من الخواص ويلحقه من الاعراض ويحمل عليه من الاجناس القريبة والبعيدة والفصول الذاتية وفصول الاجناس واجناس الفصول وفصول الفصول واعرض الاجناس والفصول وخواصها فيكون قد اصاب (١) بذلك كلما يحمل على الحدين من ذلك .

ثم يطلب ما يحمل كل واحد من الحدين عليه من هذه الوجوه وكذلك يطلب ما لا يوجد لكل واحد منها بل يسلب عنه ولا يشتغل بالعكس اعني بطلب ما لا يحملان عليه فهو واحد اذ لا ترتيب للسلب في الطبع كما للايجاب (٢) فتعرف بذلك الواحق والمحققات والملحوقات وما لا تلحق وتفرّد الذاتى منها من العرضى وكلما استكثر من هذا كان من الاصابة اقرب حيث يكون الحد الاوسط في الجملة التي حصلها ويطلبها كلية فان القياس بالكلية من مقدمتيه والجزئية داخلة في الحكم الكلي فلذلك لا ينتج قياس لا كلية فيه وما لم يجد كلية فلا وجه للاصابة ويطلب الضرورى من ذلك والدائم والاكثرى ولا يشتغل بطلب ما لا يحمل على الطرفين لما بان من انه لا ينتج الموجبتان في الشكل الثاني فان كان

المطلوب موجبا كليا نظر فيما حصله وطلب شيئا واحدا بهينه يحمل عليه المحمول ويحمل هو على الموضوع فيجهد بذلك غرضه في الموجبتين الكليتين من الشكل الاول .

وان كان المطلوب موجبا جزئيا كفى وجود شيء واحد موضوعا لكليهما .
وان كان سالبا كليا طلب في تلك الجملة مما لا يلحق احدهما بل ينفي عنه شيء يلحق الآخر ويوجب عليه فيكون من الشكل الثاني والسلب (١) الجزئي يطلب فيه في موضوعات الموضوع ما يسلب عنه المحمول (اوفي لواحق الموضوع ما يسلب عنه المحمول - ٢) اوفي لواحق المحمول مما لا يحمل على الموضوع ومن هذا يتبين ان الحدود الوسطى على ما يتفق ان تعرف بجزء التأليف الى شيء من الاشكال الثلاثة .

وما لا ينفع فهو لاحق الطرفين او المنفي عنهما او مسلوبا عن الموضوع وهو موضوع للمحمول ولا يشتغل في المطلوب السالب بطلب ما هو ضد وما هو غير حتى يقول مثلا ان هذا بارد وهذا حار وهذا اسماء وهذا ارض فهما غير ان .
وذلك لان المطلوب وهو الحد الاوسط يجب ان يكون شيئا واحدا والضد ينتج السلب لكونه غير والغير لا يحتاج في ذلك الى الضدية فانه لولا ان الحار ليس ببارد والسما ليس بارض لما انتج القياس فانتاجه لاجل ذلك الايجاب والسلب لاجل الضد وكذلك القول في قياس الخلف فان الخلف يكتسب من هذه الاشياء باعيانها .

ويتبين من وجهين احدهما ان في الخلف قياسا اقترانيا يتم بهذه الاشياء والثاني ان كل خلف يمكن ان يرد الى المستقيم وحدودها واحدة باعيانها وكذلك القول في تصحيح المستثناة من الشرطيات وكذلك ننظر في الاضطراب والامكان .
واما الاطلاق فانه في مادة الامكان وحدودها واحدة بعينها وتعتبر القضية مطلقة من حيث تكون موجودة وممكنة من الجهة التي هي بها غير موجودة في الحال ويمكن ان توجد فيما بعد فان حكم الممكن يصح في غير الموجود الذي

يصح ان يصير موجودا .

قال ارسطو طاليس في هذا الموضع ان الذي يتبين من المطلوب (١) بشكل واحد فقط اصعب مما يتبين في اشكال والذي يتبين بضرب واحد من الشكل الواحد اصعب من الذي يتبين بضروب والمطلوب الكلي (الموجب - ٢) يتبين بضرب واحد من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان تقيضه وهو السلب الجزئى يتبين في الاشكال الثلاثة وفي ستة ضروب منها وضده وهو السلب الكلي يتبين في شكلين وثلاثة ضروب فابطاله بتسعة اوجه من ضد وتقيض واثباته بوجه واحد والكلي الساب ثلاثة في ذلك لان اثباته في شكلين فقط اعنى الاول والثاني بثلاثة ضروب منها وابطاله بوجهين احدهما بضده وهو في شكل واحد والآخر بتقيضه في شكلين باربعة ضروب ثم الجزئى الموجب ثم الجزئى السالب فهو اسهلها اثباتا واصعبها ابطالا كما كان الكلي الموجب اصعبها اثباتا واسهلها ابطالا فاثبات الموجب اصعب من اثبات السالب والكلي من الجزئى لان الكلي اذا صح صح الجزئى تحته ولا ينعكس حتى يصح من اثبات الجزئى اثبات الكلي والكلي يبطل بضده وتقيضه والجزئى لا يبطل الا بالتقيض وهذا كلام مفيد وان كانت السهولة والصعوبة في البيان ليست من هذا الوجه بل من جهة اصابة الحدود الوسطى في القياسات اتى هي علل البيانات اذا وجدها العارفون وجدوا مطلوباتهم سواء كانت في شكل او اشكال واذا فقدوها جهلوا مطلوباتهم ولا يضرهم جهلهم بما قيل في اشكال القياسات وضروبها مع اصابة الحد الاوسط ولا ينفعهم معرفته مع جهله وتلك الاصابة والجهل لاتتعلق في الاشياء بمعرفة هذه المقاييس بل تعرفها النفس بالفرزة اذا وجدت السبب المعرف وتجهلها اذا جهلته سواء جعلته على صورة من هذه الصور في شكل من هذه الاشكال وضرب من هذه الضروب اولم يجعله نقد علم الناس واحتجوا على عاومهم وبينوا ودلوا على صدقهم في قولهم من غير ان يكونوا عرفوا هذه الاشكال وضروبها وكذلك

(١) لا - الطالب (٢) ليس في لا

ترى المتكلمين في العلوم الآن فيما يقولونه في محاوراتهم ويكتبونه في تصانيفهم ومسوداتهم ولا يجري في كلامهم بل ولا يخطر ببالهم شكل من الاشكال ولا ضرب من الضروب على هيئته ولا يوقفهم ذلك عن قبول المقبول بحجته ورد الردود بردها ويصعب عليهم ما يصعب ويسهل ما يسهل من جهة اصابة الدليل ولا اصابته وذلك الدليل هو الذي سمي ههنا بالحد الاوسط ولا يعرفونه به وان عرفوه لم يخطر ببالهم في كلامهم ولم تتوقف اذهانهم في الحكم بحسبه على ادخاله في صورة التأليف القياسي المذكور .

الا ترى انك اذا قلت كل انسان حساس وكل حساس حيوان تكون قد بينت موجبا كلياً وهو كل انسان حيوان بسهولة تشارك فيها اكثر الناس واذا قلت ان بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بطائر فبعض الحيوان ليس بطائر يتساوى المطلوبان في سهولة البيان لسهولة معرفة الحدين الاوسطين في بيانها ولم تصرفه ذلك كثرة الضروب التي تبين فيها ولم تنفع واذا طلبت هل بعض الناس لا يموت وهي سالبة جزئية تعذرت عليك المعرفة به لتعذر الحد الاوسط في الاثبات والابطال ولم تنفع بكثرة الضروب التي اذا وجدت الحد الاوسط ادخلته في ايها اتفق وان لم تجده لم تنفع بها فمعرفة الحد الاوسط هي التي تعتبر في سهولة البيان وصعوبته لا الاشكال وضروبها .

الفصل الثاني عشر

في تحليل القياسات الداخلة في

الكلام المتصل الى الاشكال الثلاثة

قد ينتفع بتحليل الكلام القياسي الى الاشكال قائل الكلام وسامعه اما القائل لمعتبر بذلك كلامه وينتفده بالتحليل كما تأمله في التركيب فاذا وافق تحليله الى الاشكال التي تركيبه منها ازداد به ثقة لان الحق متفق من جميع جهاته فاذا وجدت كلاماً قياسياً فاطلب في تحليله وتفصيله المقدمتين اولاً واعرف الكبرى والصغرى بمشاركة النتيجة والمطوب المدعى حتى ان كان هناك زيادة في الكلام

كما سبق ذكره لم يعتد بها وربما وجدت الصغرى فقط في الكلام الذي تحذف الكبرى فيه لبيانها والحيلة فيها او مغالطة بها وربما لم تحذف فاطرح مالا يحتاج اليه واحصر ما يحتاج اليه فانك حيث تجد احدى المقدمتين ايتها كانت تجد الحد الأوسط وتعرف المطلوب وتعرف الشكل الذي ينتجه والضروب التي تنتجه بمعرفة المطلوب في كميته وكيته ونسبته الى احد الحدين فتعرف بذلك نسبه الى الحد الآخر لا محالة .

وربما عسر الوقوف على مقدار الزيادة والنقصان اذا سبق في الكلام المقول لزوم النتيجة الى الذهن حتى يزول الشك معاني الكلام من الزيادة والنقصان مثل قول القائل ان اجزاء الجوهر يبطل ببطانها الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جواهر (١) وليس هو المنتج من هذا القول وانما ينتج ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر ولكن هذه نتيجة يلزمها ذلك المطلوب اما لزوم المقدم للتالي من غير بيان واما مع مقدمة اخرى محذوفة واما لما في قوة هذا القول ما يصح به ان يقلب (٢) الى قياس منتج بتغيره الى هذه العبارة وهي اجزاء الجوهر يبطل ببطانها الجوهر وما يبطل ببطانها الجوهر فهو جوهر فاجزاء الجوهر جواهر وكذلك ايضا اذا قيل ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود له وان كان الحيوان موجودا له فالجوهر موجود له فان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود له فاذا الانسان جوهر وهذا لازم عنه لاعلى سليل القياس .

والسبب في هذا ان هذا القول لما كان يلزمه شيء بالاضطرار حسبوه قياسا وليس كذلك فانه وان كان كل قياس يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كل ما (٣) يلزم عنه شيء بالاضطرار قياسا وقد تقع الخدعة من جهة مشابهة التأليف لتأليف القياس من غير استيفاء شرائطه كقولنا زيد هو متوهم زيد والمتوهم زيد يمكن ان يكون ازليا فزيد يمكن ان يكون ازليا وهذا محال فان الكبرى يجب ان

(١) لا - الجواهر جواهر (٢) لا - ان نقلت (٣) لا - كما -

تكون كلية حتى تنتج وهذه الكبرى ان اخذت كلية حتى تلزم عنها هذه النتيجة
لا تكون صادقة لانه يجب ان تصدق وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا
وهذا كاذب فان هذا متوهم زيدا وليس يمكن ان يكون ازليا بل هو فاسد وان
جعلت الكبرى بحيث تصدق كلية حتى يقال وكلما هو متوهم زيدا فهو من جهة
ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا فنتيجة هذا ليس ان زيدا يمكن ان يكون ازليا
بل ان زيدا من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا .

وقيل مثال آخر وهو زيد هو زيد المعنى وزيد المعنى يعدم الآن فزيد يعدم
الآن ويعنى بقوله زيد المعنى يعدم الآن لانه اذا (سكت-١) لم يكن زيد المعنى بالفعل
موجودا وقد يقع الغلط والحدعة بان تكون العبارة من القياس على جهة تقديم
المحمولات فيقال الصحة غير ممكنة ولا في شيء من المرض والمرض في كل انسان
فينتج ان الصحة غير ممكنة ولا في شيء من الناس فيقع الغلط بسبب العبارة من
جهة ما يشترك فيه ما يحمل بالاشتقاق كالمرض وما يحمل بالمواطاة كالمرض فانه
لا يقال ان الانسان مرض بل مريض فالحد الاوسط في الحقيقة مسلوب عن
الاصغر الا ان يشتق منه .

مركز تحقيق كويت علوم عربي

ومما ينبغي ان يراعى في الحدود ان يطلب لها اسماء مفردة فانها كثيرا ما تكون
مؤلفة كقولنا كل مثلث فان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان المحمول فيه
زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وهي الفاظ كثيرة لو وجد بدلها لفظة واحدة كانت
اسهل في التحليل وابعد من ايقاع (الغلط-٢) وتغلط الحروف الداخلة في تصريف
مثل في كذا وكذا حيث تكون اجزاء من المحمول كقولنا في الدار زيد وربما
كانت دالة على الحمل والصفة فنشبهه كما تقول ان علما واحدا موجودا في الاضداد
ولا تريد بذلك ان الاضداد موصوفة بانها علم واحد بل بان فيها علما واحدا .

وربما اختلف ذلك في (٣) الصغرى والكبرى مثل قولك العلم موجود في كل
حكمة والحكمة موجودة للخيرا وفي الخير ففي الكبرى حرف التصريف دال على

الحمل والصفة وفي الصغرى جزء من المحمول ففي مثل هذا يجب ان يراعى ما هو جزء ويهمل ما هو داخل فيقال ففي الخير علم ولا يقال الخير علم وقد يكون ذلك في كلتي المقدمتين كقولنا لله وقت والله ليس زمان يحتاج اليه فليس كل وقت بزمان فله وقت يراد فيه انه مالك للوقت والله ليس زمان يحتاج اليه اي ليس هو في زمان ولا يحتاج الى زمان فقد قيلت اللام في المقدمتين بمعنيين حتى انتجت المحال وذلك مما لا ينتج وكذلك يجب ان تراعى ما يقال مطلقا وما يقال بشرط كقولنا غير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه وما يقال ببسط وما يقال بتركيب كقولنا الحيوان حساس وقولنا الانسان حيوان ناطق ذورجلين وقد يصدق القول مر سلا ولا يصدق بشرط وبالعكس وربما يصدق ببسطا وكذب مر كبا وربما يصدق مر كبا وكذب ببسطا كما سلف ذكره واذا كرر الحد الاوسط فيجب ان يوجد المكرر منه مع الحد الاكبر لا الاصغر - مثاله العدل خير وكل خير يعلم انه خير فالعدل (١) يعلم انه خير فان لم يوجد الخير في الاكبر لم يمكن ان يحل لانه لا معنى لقولك العدل خير انه خير واذا عسر التحليل صار فيه التبديل مكان الاسم اسما ومكان الایم قولاً ومكان القول اسماً وبديل الخير خيراً بلفظ اسهل فان الاقويل قد يحسن منها في التأليف والعبارة ما لا يسهل تحليله وان كان في القول جزء مستغنى عنه فاطرحه ليصير اسماً مفرداً امثلاً لو كان لا فرق بين قولنا ان المظنون ليس جنساً للتوهم وقولنا ان المتوهم ليس مظنوناً جاز حذف الجنس لينفرد المظنون وخذ الا بين منها واترك ما ليس با بين واذا اختلطت قياسات فحللتها فلا يجب ان تشتغل بحلها كلها الى شكل واحد بل ربما كانت من اشكال مختلفة فحل كلا منها الى ما يليق به والقياس الشرطي لا يحل كله الى القياسات الاقترانية بل القياس المنتج للستناة وكذلك الخلف لا ينحل كله الى الاقترانيات بل الذي ينتج المحال ويراعى الفرق بين الموجبة للمعدولية وبين السالبة البسيطة في القياسات على ما سبق القول فيه فان هذه تدخل في الضروب

المنتجة مكان الوجبة حيث لا تنتج السالبة وإذا استعملتها في الشكل الثاني كان حرف السلب في المعدولية جزءاً من المحمول في القضيتين وليس كذلك في السلب فان الحد الاوسط يتكرر دونه اعني دون حرف السلب وقد عرفت الفرق بينهما في الصدق من جهة ان السلب يصح ان يقال على موضوع موجود وغير موجود والايجاب للمدول لا يصح ان يقال الاعلى موضوع موجود لانه ايجاب والمنفعة بمعرفة الفرق بينهما في القياس هي من جهة التكرار في الحد الاوسط حيث يتكرر حرف السلب في المعدولية ولكونه جزءاً من المحمول الموجب ولا يتكرر في السالبة لكونه داخل على الاوسط لاجزأ منه .

فهذه امودجات يعتبر بها وبامثالها في اعتبار الكلام المقول الجارى بين الناس في عباراتهم اذا اراد المعبر تحليله الى القياسات ليعبر مواضع الصدق فيه من غيرها والتحقيق من التحريف وما اقل ما يستعمل الناس في مفاوضاتهم عبارة تجرى على النمط القياسي المذكور حتى ان صاحب الكتاب الذي هو ارسطو لم يستعمل ذلك في كلامه في كتيبه اما لصعوبته واما لغرابته واما لانه لا حاجة اليه بل اقول انه لجميع ذلك فان الذهن السليم ينتقد مواضع التحريف والتحريف (١) وللزيادة والنقصان .

وبالجملة الخروج عن سنن البيان في اول تأمله من غير حاجة تدعوه الى التفصيل والتحليل الذي يرد الكلام الى صور الاشكال وضرورها كما يستغنى السامع المطبوع بذوقه في معرفة (٢) المستوى والمزحوف من الشعر عن رده الى بحور العروض خصوصاً اذا قصد القائل التحقيق في البيان والايضاح في الافهام فاما ان قصد الستر والاضمار والتعريج عن سنن التفهيم والبيان كما يقصد في الاغاز والاشارات فربما كان في اعتباره حاجة الى هذا التحليل والتفصيل للاعتبار والانتقاد بحذف الزائد من الكلام والحاق المضموم والمحذوف فاما في الكلام التسام فلا .

(١) كذا في الاصلين ولعله مكرر - (٢) لا - معنى .

الفصل الثالث عشر

في استقرار النتائج وانتاج

الصادق من الكاذب

المقاييس التي تنتج الكليات تنتج الكلي الموجب والسالب والجزئي والجزئيات التي تحتها وعكسها المستوى وعكس النقيض لها اعني الكلي الموجب وما تحتها لكنها تنتج الاول بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم وقد سبق القول في عكس النقيض وهو ان يجعل مقابل المحمول بالايجاب (١) او السلب موضوعا ومقابل الموضوع محمولا والتي تنتج الجزئية الموجبه تجمع الى ما ينتج عكسه وعكس نقيضه والسالبة الجزئية (٢) لا تستتبع شيئا لانها لا تنعكس والقياس الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط اعني على كل (٣) موضوع مثله تحت الاوسط وعلى كل موضوع للاصغر واذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخرى كأنها القياس الاول او الثاني منه فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة تحت نتيجة واما في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجة ما معها لان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط .

واما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها (٤) ولما كان القياس بجزء من قضية شرطية هو مقدمها والنتيجة تاليها وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس بصدق مقدماته وصواب تأليفه ان تكون النتيجة صادقة لاحالة وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التأليف كذب النتيجة لاحالة بل قد يمكن ان تكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لالان المقدمات اوجبت ذلك الصدق بل الصدق وجب في القضية التي هي النتيجة لذاتها ان كانت من الاوليات او بمقدمات اخرى صادقة والمقدمة الكاذبة اما ان تكون كلية واما ان تكون جزئية والكلية اما ان تكون كاذبة بالكل وهي التي يصدق ضدها او كاذبة في البعض وهي التي

(١) لا - والسلب (٢) لا - الكليه (٣) لا - على كلي (٤) لا - لما تحتها .

يصدق تقيضها دون ضدها ولا تخلو الكاذبة في الشكل الاول من ان تكون
 اما احدي المقدمتين او كليتيهما فان كانت احديهما وكانت الكبرى وكانت كاذبة
 بالكل والقياس كلياً امتنع ان تنتج صادقة وذلك لان ضدها صادق وينتج ضد تلك
 النتيجة صادقة ولا يجتمع الضدان على الصدق - وان كانت الصغرى هي الكاذبة
 بالكل امكن ان تنتج صادقة كقولنا كل - ج ب - وكل - ب ا - ويكون -
 ب و - ج - كنوعين (١) تحت جنس هو - ا - ولا شيء من - ج ب - هو الحق
 واحد ضدها وهو ان كل - ج ب - فانتهج كل - ج ا - وكذلك ان كانت -
 اب - مقدمة سالبة و - ا - جنس غريب عن جنس - ج ب - (فلا يقال على
 احدهما ولا احدهما على الآخر فاذا كذب ان كل - ج ب - صادق ولا شيء
 من - ب ا - انتج حقا وهو لانه ليس شيء من - ج ا - واما ان اخذت الكبرى
 كاذبة في البعض او كلتا كاذبتين في الكل او في البعض جازان تنتج صادقة
 مثال الكاذبتين في الكل كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان
 حيوان وايضا كل حجر انسان ولا شيء من الناس بحيوان ينتج لا شيء من الحجر
 حيوان ومثال الصغرى الكاذبة في الكل والكبرى الكاذبة في البعض كل غراب
 فرس وكل فرس اسود وينتج كل غراب اسود او كل غراب فرس ولا شيء
 من الفرس بابيض فلا شيء من الغراب ابيض ومثال الكاذبتين في البعض كل
 انسان ابيض وكل ابيض حيوان ينتج كل انسان حيوان او كل انسان ابيض
 ولا شيء مما هو ابيض فرس ينتج فلا شيء من الانسان فرس - ومثال ما الكاذبة
 فيه احدا هما ولتكن الكبرى ولكن (٣) بالبعض قولنا كل غراب اسود وكل
 اسود حيوان ينتج كل غراب حيوان وايضا كل ثلج ابيض ولا شيء من
 الابيض حيوان فلا شيء من الثلج حيوان - ومثال ما الكاذبة فيه الصغرى بالبعض
 والكبرى صادقة قولنا كل شيء انسان وكل انسان حيوان فكل شيء حيوان
 وايضا كل انسان ابيض ولا شيء من الابيض غراب فلا شيء من الانسان غراب .
 واما اذا كان القياس ينتج الجزئي فقد تكون النتيجة صادقة كيف كانت المقدمات

(١) لا - لنوعين (٢) ليس في لا - (٣) لا - ولتكن .

ولتكن الصغرى صادقة والكبرى كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض ثلج وكل ثلج حيوان فبعض الابيض حيوان وايضا بعض الابيض انسان ولاشئ من الناس حيوان فليس كل ابيض حيوان - ومثاله والكبرى كاذبة في البعض قولنا بعض الناس ابيض وكل ابيض كاتب فبعض الناس كاتب او بعض الناس ابيض ولاشئ من الابيض كاتب فليس كل انسان كاتب .

ومثاله والكبرى صادقة والصغرى كاذبة في الكل قولنا بعض الابيض غراب وكل غراب حيوان فبعض الابيض حيوان او قولنا بعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حجر فليس كل ابيض حجرا ومثاله وكلاهما كاذبة لكن الصغرى في الكل والكبرى في البعض قولنا بعض الاسود ابيض وكل ابيض حيوان فبعض الاسود حيوان او قولنا بعض الاسود ابيض ولاشئ من الابيض حيوان فليس كل اسود حيوانا ومثاله وهما كاذبان في الكل قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حيوان فبعض الابيض حيوان وبعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوانا .

وفي الشكل الثاني يجمع الصديق من الكاذبتين والكاذبة الواحدة كيف اتفق اما في القياسات الكلية فان السالبة الكلية والموجبة الكلية تنتجان في اى موضع اتفق فاذا صدق في وضع وغير فصيرت السالبة موجبة او الموجبة سالبة كان كذبا وانتج النتيجة بعينها ، واما اذا كانت احدهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل حتى يكون الحد الاوسط فيه جنبا للطرفين كقولك كل فرس حيوان ولاشئ من الناس حيوان فلاشئ من الفرس انسان وبين ان الكذب في ايها كان جازا وكذلك ان كانت الكاذبة منها كاذبة في البعض وهي سالبة كقولك (١) لاشئ من الابيض حيوان وكل غراب حيوان او موجبة كقولك (١) كل ابيض حيوان ولاشئ من الفار حيوان فلاشئ من الابيض فار وكذلك ان كذبتا جميعا في البعض كقولك كل ابنود حيوان ولاشئ من الابيض حيوان .

واما اذا كانت القياسات تنتج (٢) الجزئي والصغرى جزئية موجبة صادقة والكبرى

سالبة كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض حيوان ولا انسان حيوان فينتج ليس
بعض الابيض حيوان وتجعل الكبرى موجبة كاذبة في الكل والصغرى سالبة
بحرثية صادقة كقولك ليس بعض الانسان طائرا وكل كاتب طائر ينتج ليس بعض
الانسان كاتباً وتجعل الصغرى موجبة كاذبة والكبرى سالبة صادقة كقولك
بعض الحجر حيوان ولا شيء من الذهب حيوان ينتج ليس كل حجر ذهباً لتجعل
الكبرى موجبة صادقة والصغرى سالبة كاذبة كقولك ليس بعض المشاء حيوان
وكل انسان حيوان فليس بعض المشاء انسان واتجعلها جميعاً كاذبتين والكبرى
سالبة فيكون المثال فيها بعض الحجر حيوان ولا شيء من الناس حيوان (١) فليس
بعض الحجر انساناً وان جعلنا الكبرى موجبة فالمثال ليس بعض الناس حيواناً
وكل حجر حيوان فليس بعض الناس حجراً واما في الشكل الثالث فينتج الصادق
من كاذبتين ومن كاذبة مع صادقة كيف اتفق كقولك كل حجر مشاء وكل حجر
انسان ينتج فبعض المشاء انسان وان جعلت الكبرى سالبة كقولك كل غراب
ابيض ولا شيء من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوان وكذلك ان كانا
كاذبتين في البعض كقولك كل انسان كاتب وكل انسان ابيض فبعض الكاتب
ابيض ومثال الصادقة صغرى مع الكاذبة بالكل سالبة كبرى قولنا كل غراب
اسود ولا شيء مما هو غراب حيوان فليس كل اسود حيوان ومن موجبتين
والكبرى كاذبة في الكل (كل غراب حيوان - ٢) وكل غراب ابيض
فبعض الحيوان ابيض وبالعكس ومثال صغرى صادقة مع كبرى موجبة كاذبة
في البعض كل انسان ذورجلين وكل انسان ابيض فبعض ذى الرجلين ابيض وان
عكست الصادق انعكس الترتيب وان جعلت الكبرى سالبة فمثاله كل انسان
ذورجلين ولا واحد من الناس ابيض فليس كل ذى رجلين ابيض وان جعلتها
الصغرى فمثاله كل انسان ابيض ولا شيء من الانسان فرس فليس كل ابيض
فرس .

واما في القياسات المنتجة للجزئيات فانقل اليها الحدود من الكليات ولا تجد

الجزئي كاذبا في البعض بل في الكل وفي القياسات المؤلفة من الجزئيات والكليات تنقل اليها الحدود من الكليات .

فتبين من جميع ما قيل ان النتيجة الصادقة قد تكون من مقدمات كاذبة كما ان وضع التالي بعينه قد يكون مع ارتفاع المقدم في القضايا الشرطية والنتيجة الكاذبة لا تكون مع صدق المقدمات كما ان ارتفاع التالي لا يصح ان لا يرتفع معه المقدم والمقدمات الصادقة تلزمها ضرورة نتيجة صادقة كما ان وضع المقدم يلزمه التالي وكذب المقدمات لا يلزمه كذب النتيجة كما ان رفع المقدم لا يلزمه رفع التالي والقرينة بمقدما تهما مقدم في القضية الشرطية والنتيجة تاليها كما قيل .

الفصل الرابع عشر

في بيان الدور وعكس القياس (١)

بيان الدور ان تؤخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فنتج المقدمة الثانية مثل قولك كل - ج ب - وكل - ب ا - فينتج كل - ج ا - فان اخذت كل ج ا - وكل - ا ب - انتجت كل - ج ب - وان اخذت كل - ب ج - وكل ج ا - انتجت كل - ب ا - .

ويحتاج ان تكون المقدمة التي تضاف الى النتيجة منعكسة على كيتها مثل كل ج ب - وكل - ب ج - وهذا العكس في الموجبة ظاهر واما في السالبة فالعكس فيه ان يكون *لسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون موجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لا شيء من الجواهر بعرض فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضوع فما ليس بعرض فهو جوهر وهذا بالحقيقة لازم العكس (٢) اولاشيء مما هو (الع-٣) متعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو الوجود الاوّل ايضا يلزمه هذا مثاله اذا كان لا شيء من - ب ا - وانعكس لا شيء من - ا ب - على ان كلما ليس - ا - فهو - ب - فيلزم ان كل ما ليس

ب - فهو - ا - والا فليكن بعض ما ليس - ب - ليس (١) ا - وكل ما ليس - ا
 فهو - ب - يلزم ان بعض ما ليس - ب - فهو - ب - هذا خلف فاذن اذا
 وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهو يلزم المقدمة ايضا - واما الجزئية السالبة
 كقولنا ليس بعض - ج - ا - فانما (٢) يعكس ان كل ما ليس بعضه - ا فهو - ج -
 فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون الاخرى كانت هي التي تنضم الى
 النتيجة في انتاج الاخرى ولا تتكافى فالضرب الاول من الشكل الاول انه
 مقدمته (٣) انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المنعكسة
 كبرى بقيت كبرى في القياس الثاني او صغرى بقيت صغرى في القياس الثاني
 فان كانت الصغرى سالبة كقولنا ولا شيء من - ب - ا - فينعكس العكس
 الذي يخص هذا الموضع ان كل ما ليس - ا - فهو - ب - فتأخذ النتيجة فتحوه
 من السلب الكلي الى العدول فتقول كل ب - هو - ج - فليس - ا - وكل
 ما ليس - ا - فهو - ب - ينتج كل - ج - ب -
 واما انتاج الكبرى فسهل بان تعكس الصغرى فيكون كل - ب - ج - ولا شيء
 من - ج - ا - واما القياسات المنتجة للجزئية فبين ان الكبرى لا يمكن ان تنتج
 من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن من الموجبتين هكذا بعض
 - ج - ا - وكل - ا - ب - فبعض - ج - ب - وفي الموجبة والسالبة لا يمكن ان
 الصغرى تكون سالبة جزئية ولا تنتج واما في الشكل الثاني فان الموجبة من
 المقدمتين لا يمكن ان تنتج دورا بنحو انتاج السالبة بل بنحو تذكره لان القياس
 حينئذ يكون من سالبتين فلا ينتج البتة وخصوصا موجبة واما السالبة فلا يخلو اما
 تكون صغرى او كبرى فان كانت السالبة كبرى والقياس كلي والنتيجة سالبة
 كلية فاذا انعكست (٤) الصغرى الموجبة الكلية وقرنتها (٥) بالنتيجة انتج السالبة
 الكبرى بالشكل الاول واما ان كانت السالبة هي الصغرى فلا يمكن الا ان تعكس

(١) قط - ليس ليس (٢) قط فرما (٣) كذا ولعله ان مقدمته ان انعكست

(٤) لا - انعكست (٥) لا - قرنتها .

الكبرى والنتيجة معا فترجع الى الشكل الاول فينتج حينئذ عكس الصغرى ثم تعكس فان كان ليس من شرط بيان الدور ان يعكس فيه الالعكس واحد فليس هذا من بيان الدور وان كان بيان الدور تم (١) باى عكوس كانت في تلك المقدمات اووازم لها باعيانها فهذا بيان الدور .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى صغرى فيحتاج الى الشرط الذى يخص السالب مثاله كل - ج ا ب ولاشئ من - ب ا - فلاشئ من - ج ب - .
ثم نقول كل ما هو - ج - فليس - ب - وكل ما ليس - ب - فهو - ا - فكل - ج ا - فهذا انما يتبين باخذ لازم الكبرى ولازم النتيجة اذا كانا بالشرط المذكور من غير عكس فيجوز ان يسمى هذا بيان دور ويجوز ان لا يسمى على ما قلنا .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى كبرى فيحتاج ان تعكس النتيجة العكس الذى يخص هذا الموضوع حتى يضاف اليه لازم الصغرى اذا كانت بالشرط المذكور مثاله اذا كان القياس لاشئ من - ج ا - وكل - ب ا - فلاشئ من - ج ب - فنقول ما هو - ب - فليس - ج - وكل ما ليس - ج - فهو - ا - فكل - ب ا - فهذا ايضا في كونه بيان الدور على ما قيل في غيره فيفارق هذا الشكل الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه في انتاج السلب انما يوجد لازما السالبتين او يوجد عكس النتيجة ولازم مقدمة واحدة ومن غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا يمكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان يبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان تتبين هي في الشكل الثانى وان كانت موجبة لم يمكن لانه لا قياس من جزئيتين ولكن يتبين على النحو الذى بينا لا غير واما في الشكل الثالث فلا يمكن ان تتبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الاجزئية .

واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة مثل قولنا كل - ج ب - وبعض

ج - ا - فيمكن لا نا اذا عكسنا فقلنا كل - ج - ب - وبعض - ب - ا - انتج بعض
 ج - ا - وان كانت صفري لم يمكن لا نا اذا أخذنا ان بعض - ب - ا - واضفنا اليها
 عكس الكبرى وهو كل - ا - ج - انتج لا المطلوب ولكن عكسه فان اختلط
 موجب فسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض - ج - ا
 وهو النتيجة وتضيف اليها عكس الصغرى وهو كل - ج - ب - ينتج ليس بعض
 ب - ا - فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من
 سالتين الا ان تنعكس السالبة على النحو المذكور فنقول بعض - ج - ليس - ا -
 وكل ما ليس بعضه او كله - ا - فهو - ب - فنقول بعض ج ب - فقد بان
 ان البيان الدوري في الشكل الاول بلوجيات لا يخرج من الشكل الاول
 حقيقة ولا خيالا .

واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول واكنه يتخيل كأنه من
 الثالث لانك نقلت المقدمة السالبة فنقول كل ما لا يوجد فيه - ا - يوجد فيه
 - ب - بفعلت - ا - وب - محمولين معا واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل
 الاول عند التحصيل وان كان في الشكل الثاني واما على الوجه الذي يخيل
 للشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقي كله منه
 واما المخيل فكان في غيره منه فكيف فيه وما كان من الشكلين الآخرين انما يتبين
 بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا
 واما معدوما اذا اخذ بيان الدور ما يتم النتيجة (١) وعكس المقدمة واما عكس
 القياس فهو ان يأخذ مقابل النتيجة اما نقيضها او ضدها ويضاف الى احدي
 المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ
 مع احدي المقدمتين يبطل الاخرى والا فان كانتا ثابتتين فالنتيجة لا تبطل
 الا ان اخذ للمقابل بالتضاد والتناقض مختلف .

فلنضع في الشكل الاول ان كل - ج - ب - وكل - ب - ا - فكل - ج - ا - فان

(١) لا - بالنتيجة .

قلنا لاشئ من - ج ا - وكان كل - ب ا - انتج لاشئ من - ج ب - وكان (١)
كل - ج ب - فأخذ الضد انتج ضد الصغرى فان اخذنا النقيض انتج نقيض
الصغرى وكله من الشكل الثاني واما ان اضفنا اليها الصغرى قلنا اولاشئ من
ج ا - (٢) وكل - ج ب - انتج من الثالث انه ليس كل - ب ا - وكذلك لو قلنا
لاكل - ج ب - فاذا لاسبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما
ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ولنضع ان كل - ج ب - ولاشئ
من - ب ا - فلاشئ من - ج ا - وتأخذ مضاده وهو ان كل - ج ا - وكان
لاشئ من - ب ا - ينتج ضد الصغرى وتأخذ نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك
من الثاني فان اخذنا مع النتيجة المقلوبة الى المضاد او المناقض الصغرى انتج
نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى الجزئية فحينئذ
ان انعكست النتيجة الى التناقض بطلنا معاو بالتضاد لم يبطل شئ فلنضع ان بعض
ج ب - وكل - ب ا - فبعض - ج ا - فتعكس النتيجة الى السالب المناقض
انه ليس شئ من - ج ا - فكل - ب ا - ينتج نقيض الصغرى او نضيف
اليها الصغرى فينتج ليس كل - ب ا - فان اخذنا بالمضادة وهو ان (٣) ليس
بعض - ج ا - وكان كل - ب ا - انتج ليس بعض - ج ب - وهذا لا يبطل
ان بعض - ج ب - او الصغرى قلنا ليس بعض - ج ا - وبعض - ج ب -
كانتا جزئيتين ولم ينتج التأليف من جزئيتين ولنضع ايضا بعض - ج ب -
ولاشئ من - ب ا - فلاكل - ج ا - .

وتأخذ نقيضه فنقول كل - ج ا - وبعض - ج ب - فبعض - ب ا - وهو
نقيض الكبرى او نضيف اليها الكبرى فيكون كل - ج ا - ولاشئ من - ب
ا - ينتج نقيض الصغرى .

واما اذا اخذنا الضد فلا ينتج لانا قلنا بعض - ج ا - ولاشئ من - ب ا -
انتج ليس بعض - ج ب - وهذا لا يبطل قولنا بعض - ج ب - واذا اضفناها

(١) لا - وان كان (٢) لا - ب ا - (٣) لا - انه .

الى الصغرى لم تنتج .

قال وا.ا في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ليبطل الكبرى بان ينتج ضدها بل بان ينتج تقيضها لان القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلى واما مع الكبرى فان عكست النتيجة بالمضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت تقيض الصغرى لان القياس يكون من الشكل الاول (١) ولا يمنع ذلك هناك فلتكن الكبرى موجبة مثل ان لاشيء من - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - او بعض - ج - ب - وقلنا لاشيء من - ج - ا - انتج في الحالين انه لا كل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - وكل ب - ا - انتج كل - ج - ا - فان اخذنا بعض - ج - ب - وكل - ب - ا - انتج بعض - ج - ا - ثم فلتكن الكبرى سالبة مثل ان كل - ج - ا - ولا شيء من - ب - ا - ولناخذ ا ما كل - ج - ب - او بعض - ج - ب - وتقول وكل - ج - ا - انتج في الحالين بعض - ب - ا - وهو تقيض الكبرى لاضدها وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا كل - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج لاشيء من - ج - ا - او (٢) قلنا بعض - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج بعض - ج - ا - فهذا هو تفصيل ذلك وان كانت الصغرى جزئية فلا يبطل شيئاً من المقدمتين اخذ ضد النتيجة وليعتبر بمثل ما اعتبر في الشكل الاول .

وا.ا بالتناقض فيبطل كليهما (٣) بالتناقض فليوضع بعض - ج - ا - ولا شيء من ب - ا - فليس بعض - ج - ب - فان قلنا بعض - ج - ب - لم ينتج مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس بعض - ج - ا - ولا يبطل ذلك قولنا بعض - ج - ا - (فان قلنا كل - ج - ب - وقلنا بعض - ج - ا -) انتج بعض - ب - ا - وهو تقيض الكبرى او قلنا كل - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج لاشيء من - ج - ا - وهو تقيض الصغرى (٥) ولنضع لا كل - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذ ضد النتيجة وهو بعض - ج - ب - لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض - ج -

(١) لا - الشكل الثالث وذلك لا ينتج الاول (٢) لا - وقلنا (٣) لا - كليتها

(٤) ليس في لا (٥) زيادة في لا - وانتج مع الكبرى .

١- ولا يبطل بهذا قولنا لا كل - ج ١ - واما ان اخذنا النقيض فقلنا كل - ج ب
ولا كل - ب ١ - ا بطل الصغرى بالنقيض او قلنا كل - ج ب - ولا كل - ج ١
ابطل الكبرى بالنقيض واما في الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة
مقدمة لانه مع الصغرى يكون على صورة الشكل الاول ومع الكبرى على صورة
الشكل الثاني وكبراه فيهما جزئية واما ان اخذ نقيض النتيجة كان عكسه كليا
اما موجبا ان كانت الكبرى سالبة او سالبا ان كانت موجبة فينتج لانه حيث
يكون مع الصغرى يكون من موجبتين على صورة الشكل الاول وكبراه كلية
وحيث يكون مع الكبرى على نظم الشكل الثاني يكون مع كليتين موجبة
وسالبة فينتج لا محالة فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما
لان نتيجة الكليتين من الشكلي الاول والثاني كلية وان كانت احدهما جزئية
وكانت صغرى انتج نقيض كل واحدة منهما لان الجزئية اذا اخذت مع نقيض
النتيجة انتجت جزئيا يناقض الكلي منهما وان لم تؤخذ هي بل الكلية انتجت
كلية تناقض الجزئية وفي الحالين يكون مقابل ما لم يؤخذ مع عكس النتيجة على
هذا النحو وذلك تضاد فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات قياسات الشكل
الاول تكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث
او الصغرى كان من الثاني والثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث والثالث
يبطل صغراه بالثاني وكبراه بالاول .

الفصل الخامس عشر

في قياس الخلف

قياس الخلف يكون من وجه مشابها لعكس القياس لانك تأخذ نقيض نتيجة
ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل مسلما ما لكنه يخالفه بان عكس القياس انما يكون
دائما اذا كان قبله قياس مقرر (١) للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بانفعل
ثم عقد قياس آخر لا يبطل شيء معلوم .

واما الخلف فقياس مبتدأ لا يدري بعد ما ينتجه حتى ينتج محالا ولا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق لكن حال الحدود والترتيب فهما واحد فليكن صح لنا ان كل - ب ا - بتوسط - ج ا - ليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفناه الى الصغرى بطلت (١) الكبرى او الى الكبرى بطلت (١) الصغرى كان هذا عكس القياس فلوانا ابتدأنا فقلنا ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا - صادق وكان مسلما ان كل - ب ج - فينتج ان ليس كل - ج ا - وكان حقا ان كل - ج ا - هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل - ج ا - وليس كل ج ا - فاذا قولنا ليس كل - ج ا - كذب ولزم عن قياس احدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسلمة وهي ان كل - ب ج - فهي اذا المشكوك فيها وهي ليس كل - ب ا - فاذا كل - ب ا - .

والمطلوبات الاربع كلها الا الكلي الموجب يمكن ان تبين من كل شكل بالخلف واما الكلي الموجب فيتبين من الشككين الآخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل - ب ا - يكذب (٢) نقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - قلت ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يجوز ان تكون صغرى (الاول - ٣) لانها سالبة ولا كبرى لانها جزئية - واما ان اخذت الضد بدل النقيض امكن بان تجعله كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب ولم يلزم ان ضده صادق لان الضدين قد يكذبان معا في المواد الممكنة كما قيل فلم تنفع فه انتاج المطاوب .

واما السالبة الكلية فتبين في الشكل الاول بان يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية وتضاف اليها كبرى فتنتج محالا ولا يمكن ان تجعل المضافة صغرى فتكون الكبرى جزئية فالسالبة الكلية تبين في الشكل الاول بادخال مقدمة هي كبرى لا غير .

واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا تقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن ان نضيفها اليها في الشكل الاول مقدمة الاصغرى لنتنتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا تقيضها في الشكل الاول صلح صغرى وكبرى معالانه كلي وموجب وفي الشكل الثاني اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ تقيضها وهو سالبة جزئية لم يمكن الا ان تضاف اليها كبرى كلية موجبة - واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ تقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ولكن لم يثبت صحة ضده واما الجزئية الموجبة فتقيضها يمكن ان يضاف اليه في هذا الشكل كبرى وصغرى - واما الجزئية السالبة فتقيضها يمكن ان يضاف اليه كبرى وصغرى لان تقيض الجزئيتين معا يكون كلية والكلية تصلح في الشكل الثاني صغرى وكبرى معا كيف كانت سالبة وموجبة واذا اخذ الضد في هاتين فابطل لم يجب ان يثبت صحة الضد ولكن لم تصلح الا صغرى وفي الشكل الثالث اما الكلية الموجبة فانها اذا ثبتت بالخلف واخذ تقيضها لم تصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فتقيضها يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة وجزئية فتكون صالحة في الطرفين ايها كان واما الجزئية الموجبة فتقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئية السالبة فتقيضها يصلح فيسه كبرى وصغرى فاذا الموجبة لانتبين الا بالضرور التي كبرها سالبة هي تقيض النتيجة واما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال في الضد هاهنا انه اذا بطل لم تثبت صحة ضده كما في غيره والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد فيه القياس في اول الامر نحو الشيء الذي يريد ان يبينه فيقيس عليه من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه في اول الامر ان ينتج شيئا غير المطلوب ذلك (١) الشيء بين الكذب اما على الاطلاق او عنده وبينه وبين خصمه فاذا تبين كذبه عاد وانتج كذب ما هو سببه فاننتج صدق تقيض ذلك وايضا فان المستقيم انما تؤخذ فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات وفي الخلف واحدى

(١) كذا في الاسلين والظاهر - وذلك - ح .

المقدمتين من تلك الجملة والاخرى تقيض المطلوب وايضا فان النتيجة في القياس المستقيم غير بينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فان النتيجة توضع اولاً ويوضع نقيضها واذا كان الخلف مؤثماً من نقيض المطلوب ومن صادقة تنتج محالاً فانك ان عكست اقياس فاخذت تقيض المحال وقرنته بالصادقة انتج لك تقيض الثانية المشكوك فيها وهو المطلوب واذا كان القياس الاقتراني الذي في قياس الخلف في الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون من الثاني والثالث ان كان المطلوب سالباً او من الثالث ان كان موجباً مثاله ان كنا اردنا ان نبين انه لا شيء من - ب - ا - فاخذنا تقيض هذا وهو ان بعض - ب - ا - فلا بد من ان تكون هذه صغرى في الشكل الاول والتي تضاف اليها اما قولنا وكل - ا ج - اولا شيء من - ا ج - حتى ينتج المحال فان انتج موجبة فكان بعض ب ج - واخذنا نقيضه ليرد الى الاستقامة كان تقيضه لا شيء من - ب ج - وكل - ا ج - كان من الشكل الثاني وان كان انتج سالبة فكان ليس كل - ب ج - وكان نقيضه كل - ب ج - واضفنا اليه لا شيء من - ا ج - كان ايضا من الشكل الثاني .

مركز تحقيق كليات علوم رسيدي

واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا تقيضه وهي الكلية الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة ونقيضها اما سالبة كلية واما سالبة جزئية وجميع ذلك يتبين بافتراض نقيض النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث الا ان يكون النقيض والصغرى جزئيتين ولكن انما قيل هذا لان بالمستقيم بيان السلب في الشكل الثاني دائم وليس (في الثالث - ١) بدائم (لان تقيضه سالب جزئى ولا تصح في الشكل الاول صغرى ولا كبرى - ٢) واما الموجب الكلى مثل قولنا كل - ا ب - (٣) فانه لا يمكن ان يتبين بالخلف في الشكل الاول واما الجزئى فيتبين في الشكل الاول وذلك باخذ تقيضه ولا يمكن ان يكون نقيضه الا كبرى الاول لانه سالب كلى فلا يمكن ان يبين بعكس القياس الا من

الصغرى وتقيض النتيجة وذلك في الثالث فالواجب في هذا الباب لا يمكن رده الى الشكل الثاني بالاستقامة واما الشكل الثاني فاذا عكس قياسه رجع الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلى الموجب ثلاثة يكون قد أخذ في الخلف تقيضه فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك في الشكل الاول وكذلك الكلى السالب لان تقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئى الموجب فان تقيضه يصلح كبرى وصغرى فيصلح في الاول والثاني والثالث وكذلك الجزئى السالب فان جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزئى يمكن ان يعكسا ايضا الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجباته تبين كلها في الاول وسالباته تبين في الاول والثاني اما الموجبتان فان تقيضهما يكون في قياس الخلف كبرى لا محالة فيبطلان بالشكل الاول واما السالبتين (١) فان تقيضهما يكون صغرى وكبرى معا فيمكن ان يبطل في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفى مشارك للمستقيم يرجع احدهما الى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات

الفصل السادس عشر

في القياسات من مقدمات متقابلة
والمصادرة على المطلوب الاول وفي وضع
ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قد يؤلف القياس من مقدمتين متقابلتين اما (٢) متضادتين او متناقضتين بحيلة في اللفظ تخفى ذلك مثل تبديل الاسماء المترادفة بعضها ببعض كالخمر بالعقار او باخذ جزئى في موضع كليه كالانسان في موضع الحيوان فيحكم على احدهما بحكم وعلى الآخر بضده او تقيضه وهما واحد في الحقيقة او كواحد فتقابل المقدمتان حيث يحكم في احدى المقدمتين على حد بما يرفع الحكم عنه في الاخرى وهو الذى يكون على الحقيقة من قضيتين متقابلتين وقد يكون كذلك بحسب الظن حيث يكون الحكم فيهما بشيئين حكمهما واحد في الحقيقة وهما ليس بواحد في المعنى او يكون الحكم بشيئين مختلفين وحكمهما واحد في الظن لا في الحقيقة فيقال لجميع ذلك قياس

من متقابلتين لكن الحقيقي منه هو الاول ويستعمل في الجدل كثيرا لتبكيث المناظر حيث يتسلم منه قولاً ثم ينتج قضيضه من اصول اخرى يلتزم بها انتاجاً او تسليماً ثم ينتج من ذلك المتسلم (والمستج - ١) ان الشيء ليس هو هو والمتقابلات في اللفظ اربع كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وهي في الحقيقة ثلاثة لان بعض ولا بعض لا تقابل فيهما والقياس من متقابلتين لا يمكن في الشكل الاول لا الموجب منه ولا السالب لان الموجب انما ينتج من موجبتين واحدى المتقابلتين في هذا سألبة لاحالة والسالب انما ينتج من ايجاب وسلب يقال على شيئين هـ ا حدان في قضية هي النتيجة والايجاب والسلب هاهنا لشيء واحد وعنه والواسطة التي في الشكل الاول (٢) لاتحمل على كلا الحدين بالايجاب والسلب واما في الشكل الثاني فانه يمكن حيث يوخذ الموضوع كشيئين والحمول واحداً وفي الثالث ان يوخذ المحمول كشيئين والموضوع واحداً وفي الشكل الثاني ان اخذنا متضادتين جاز وضعيهما اتفق صغرى وكبرى وان اخذنا متناقضتين جعلت الكبرى الكلية موجبة كانت اوسالبة اذا كان الطرفان شيئاً واحداً بالفعل او بالقوة او يكون احدهما نوعاً وجزئياً تحت الآخر كما قيل في الانسان والحيوان وما عدا ذلك لا يكون على الحقيقة بل في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب او ايجاب وليس هـ ا واحداً في الحقيقة بل اثنان ولا تكون المقدمتان في الحقيقة متضادتين ولا متقابلتين كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الناطق بحيوان او ولا شيء من الضحالك بحيوان والاشبه ان يكون القياس على طرفين احدهما جنس والآخر نوع من المظنون انه من المتقابلين وليس هـ ا في الحقيقة بل اذا رد اليه كان قياساً في قياس احدهما مضمراً والآخر مصرح به والمضمراً بالحقيقة هو على متقابلين لان الحكم على الكلي كالحكم على الجزئ الذي تحته ولا يحتاج الى بيان واما في الشكل الثالث فانما يمكن حيث تكون من ضروبه المنتجة للسالب .

واما الضروب المنتجة للموجب فلا لان الموجبتين لا تتقابلان وعلى كل حال

فالسالبة تكون الكبرى مثاله كل طب علم ولا شيء من الطب بعلم فليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذنا على التناقض ولا يمكن في الشكل الثالث في القياس من المتقابلتين ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر مع تقابل المقدمتين وينتج غير الحق كقولنا كل هندسة علم ولا شيء من الهندسة بطب فليس كل علم بطب فنضع كل ولا كل وكل ولا واحد وبعض ولا شيء وهي ثلاثة فنجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول ولوضوعاتها (١) اسمان مراد فان اخذنا حدين او مشتركة الموضوع ولحمولها اسمان مراد فان وضعنا كاطرفين او احدها تحت الآخر والموضوع محفوظ الاسم فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث لا غير وتبين انها تكون قياسا وانها لا تكون وانها تنتج ان الشيء ليس هو لكن الاكبر يجب ان يكون اخص من الاصغر فليس اذا صح انتاج الصادق عن الكاذب يصح انتاج نتيجة صادقة عن مقدمتين متقابلتين لان هذا ينتج ان الشيء ليس هو هو ويعرض في النظر حيث يكون عند الانسان قياسات فاسدة واجتمعت عنده وتكون عنده قضايا صحيحة موضوعة مسلمة ويلزم عن تلك القياسات والنتائج الفاسدة فسادها شيء فاسد ويصح ان يساق الى انتاج ضد الحق الموضوع المسلم الذي عنده وتكون في تلك القياسات اشياء هي مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم والجزئي تحتها فتكون بالقوة مقابلة له فينتج منه بقياس ما يقابل هذا الموضوع كما يكون الموضوع ان بعض الاعداد فرد وفي القياسات الفاسدة ونتائجها مقدمة كاذبة مثل ان كل عدد منقسم بمتساويين امكن ان تكتسب من ذلك مقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع وهي انه لا شيء من الاعداد بفرد فينتج من ذلك ان بعض العدد ليس بعدد او بعض الفرد ليس بفرد وكذلك ان قيل ان كل علم ظن ويسلم من اصول اخرى ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات الفاسدة مكتسبة لمقابلته وربما كان الموضوع باطلا والقياسات منتجة لمقابلته وربما اجتمع عند الانسان الواحد من القياسات الفاسدة والصحيحة جملة فيكتسب من الصحيحة صحيحة ومن الفاسدة

فاسدا يقابل الصحيح فيسوقه ذلك الى عمل قياس على متقابلين ولا يقع ذلك ابتداء من ذهن متصور ولا يقبله بغير حيلة لفظية كما قيل مثل ان يتسلم جزئية من قضية لكلية كقولنا ان كل علم ظن ولا شيء من الطب ظن او يوهم ان المركب ليس احد الجزئين ويسلب احد الجزئين عن المركب ويجعل المركب حدا اوسط فنقول ان الحيوان الابيض ليس بابيض اى ليس ابيض مجرد اوحده ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم نقول ان بعض الناس سى ابيض فينتج ان الانسان ليس بابيض ونعنى ذلك الانسان بعينه ثم نقول ذلك الانسان ليس بابيض وهو بعينه ابيض فبأ تلف قياس من الشكل اثنان هكذا ذلك الانسان ليس بابيض وزيد ابيض فذلك الانسان ليس زيد وهو بعينه زيد وكقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فليس احد من الناس بناطق ويكون من الموضوعات المتسلمة ان كل انسان ناطق ولا بشر بناطق فلا احد من الناس ببشر فجاء منه قياس من متقابلتين ومثل هذا يقال لتوفية العلم اتسامه لانه يذهب على احد ولا لان من يذهب عليه يهتدى بهذا وامثاله وليس مما لا يجرى في مفاوضات الناس بل قد يجرى وما يقاربه بلها وعنادا

والمصادرة على المطلوب الاول اكثر اشكالا من القياس على متقابلين وهو داخل في جنس ما لم يبرهن بما قيل من الاحتجاج عليه فان الذى (لا-١) يبرهن بما قيل يكون بسبب ان الذى قيل غير منتج بصورة شكله غير المنتجة او كذب مقدماته ويكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او مساوية له في الخفاء اولان المقدمات انما تتبين بعد بيان المطلوب وليس من هذا ما هو مصادرة على المطلوب الاول فان المصادرة على المطلوب الاول تكون في قياس منتج ويكون الاخفى والمساوى في الجهالة غير المطلوب وفي المصادرة على المطلوب يكون الخفى المجهول هو بعينه المطلوب وتجعل مقدمة في القياس الذى يبينه بعينه بتيد يل اسم احد حديه وهو الذى يراد ان يجعل حدا اوسط والبين بنفسه من حقه ان لا يبين فانه لا يتبين لابنفسه فانه يكون تكرارا في الكلام ولا فرق بين الثانى منه والاول ولا بان

يقاس عليه بشئ هو مثله في البيان او اخفى منه فان الشئ لا يتبين بمساويه في البيان ولا بالاخفى بل بالابين ولا ابين من البين بنفسه وانما يصادر على المطلوب الاول فيما ليس بينا بنفسه ولا من شأنه ان يجهل ويستكك فيه ومن حقه ان يبين بما هو اعرف منه فاذا استعمل نفسه في بيان نفسه كان الذي يسمى مصادرة على المطلوب الاول وقد يعرض في قياس واحد وهو ما لا يخفى الا على غبي لا يتصور ويعرض في قياسات كثيرة حيث يبين بها النتيجة بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك بمقدمة اخرى وتلك الاخرى تتبين اذا بينت النتيجة فيكون ذلك مصادرة على المطلوب الاول بوسائط مثل ان يقال في باعلم الهندسى انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فيصير الزاويتين المتبادلتين متساويتين فان الخطين متوازيان لا يلتقيان في احدى الجهتين .

ويتبين هذا بان يقال ان تساوى المتبادلتين تلزم منه مساواة الداخلتين اللتين في جهة واحدة لقائمتين ويلزم من ذلك توازى الخطين فانها ان لم يتوازىا التقيا في احدى الجهتين فيحدث منهما مع الواقع مثلث زواياه اعظم من قائمتين لكون الزاويتين منه اللتين عند قاعدته مثل قائمتين (والحادثة من التقاء الخطين زائدة عليها فالمثلث اعظم من قائمتين -) وهذا خلف لان زوايا المثلث الثلث مثل قائمتين وكون الزوايا الثلث من المثلث مثل قائمتين انما يبين اذا صح ان المتبادلتين اذا تساوتا فالخطان متوازيان فيكون قد استعمل المبرهن هذه القضية الشرطية القائلة اذا تساوت المتبادلتان توازى الخطان في بيان نفسها حيث بينها بشئ تبين بها فقد صادرت على المطلوب الاول حيث عا ديبانه في برهانه عليه اليه ولكن بوسائط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب الاول .

وبالجملة يكون قد اخذ في بيانه احد حدى المطلوب مرتين اما باسمين مترادفين يرجع احدهما على الآخر واما باخذ اى شيئين كانا متعاكسين كالانسان والضحاك فيظن ان شأنهما وحكمهما واحد ولا يكون بل يكون معناه مختلفين او يكون احدهما كلياً والآخر جزئياً تحته فيظن ان الحكم فيهما واحد كمن يريد ان

يبين أن الطب ظن فيأخذ ان العلم ظن وكان يظن ان الامر فيها واحد فيظن ذلك مصادرة على المطلوب الاول وهذا الظن يكون على اقسام نستوفى ذكرها فيما بعد عند الكلام في المواضع الجدلية .

واما في الحقيقة فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسما آخر مراد فاكما يكون في القياس من متقابلين (١) فانه يشارك المصادرة على المطلوب الاول في ان الحد الاوسط فيها موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك وقد تكون فيها مقدمة صادقة وهي التي يكون محولها وموضوعها واحدا ومقدمة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صودر عليه ويكون على صور الاشكال الثلاث فان كان موجبا كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى فان كان صغرى كان الاوسط والا كبر اسمين مترادفين وكانت الكبرى هي الصادقة فان كان كبرى كان الا صغرى والا وسط كذلك والجزئ منه يكون في الشكل الاول صغرى لا كبرى وان كان سالبا كان فيه كبرى وفي الشكل الثاني لا يصح ان يكون المطلوب الا سالبا في ضرب صغرى وفي ضرب كبرى اذا كان كليا فالجزئ منه لا يكون في الثاني الا صغرى وفي الشكل الثالث لا يكون الا كبرى اعني السالب الجزئ ولا يتبين في الشكل الاول بوجه لانه لا يصح ان يكون كبرى ولا صغرى وما يكون من ذلك على الحقيقة يكون في البراهين وما يكون بحسب الظن يكون في الحدل .

واما وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب لها فهو ان يقال المنتج للكذب ان الكذب الذي انتجت ليس ما قيل كذا وليس من هذه الجهة ويقع في قياس الخلف اذا اخذ نقيض الموضوع ثم قاس قياسا انتج كذبا ثم انتج منه ان نقيض الموضوع كذب لانه انتج الكذب فيقال لم يلزم الكذب عن هذه فيرد به قياس الخلف .

وانما يمكن ان يقال له ذلك اذا لزم (٢) الكذب مع رفع المقدمة المذكورة وهذا لا يكون في القياسات المستقيمة لانها لا يقصد فيها انتاج كذب من وضع

(١) لا - متقابلتين (٢) قط - الزم -

شيء مناقض للطلوب بل يساق الى المطلوب فان كان المطلوب كذبا قيل ان
 في القياس مقدمة كاذبة او تأليفه غير منتج فان الكذب لا ينتج عن الصحيح
 ولا يكون القصد شيئا غير نفس المطلوب الذي الف لاجله القياس وليس فيه شيء
 يمكن ان يرفع ويقتى قياس ولا نشغل (١) بتبرية ذلك الشيء الذي لا مدخل له في
 انتاج الكذب لان الكلام هو في النتيجة وازومها وبطلانها لاني كونها لازمة عن
 شيء يراد ابطاله لا ثبات تقيضه كما في الخلف اذا كان التقيض الموضوع سواء
 رفع او وضع لا يغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم
 ان يكون محالا ويكون على وجوه فانه اما ان تكون الحدود التي للحال وقياسه
 غير مشتركة مع التقيض الموضوع البتة واما ان تكون مشتركة ولكن المحال
 لزم عن شيء آخر مثلا لو ان احدا اراد ان ينبي (٢) ان القطر غير مشارك
 للضلع فاستعمل فيه قياسا وبين في ان لا حركة ثم قال وهذا محال فاذا القطر
 يشارك الضلع وهذا ظهري الفساد ومثالي الذي يؤخذ فيه المحال وقياسه حدود
 متصل بحدود التقيض وتشاركها قولنا ليس كل - ب ا - والا فكل - ب ا -
 ولكن كل - د ج - وكل - د ب - وكل - ب ا - فاذا كل - د ب - هذا
 خلف فاذا ليس كل - ب ا - فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا
 كل - د ب - يكون نتيجة عن مقدمته وان لم نقل - كل - ب ا - (٣) وايضا من
 الجانب الآخر حيث نقول كل - ب ا - وكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د -
 وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل - ب ا -
 اذا رفع يقتضى القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه
 وحدود المطلوب متصلة واذا رفع التقيض مع ذلك لم يلزم بل يلزم المحال من
 وضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل التركيب لا - شو فيه فان الكذب
 لا يمكن ان يجتمع من قياسات كثيرة لاتصل اتصالا تصير به كقياس واحد لاسيما
 اذا اجتمعت ولم تتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان رفعت

(١) لا - يستعمل (٢) لا - يبين (٣) قط - ك ب ا -

البواقي واما ان لا يلزم عنها شيء بالشركة وان كذبت نتائجها (ايضا - ١) لم يستفد بجميعها في اثبات شيء او ابطاله مثل قياسات مختلفة على ان المتوازية تلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين واما لهما فان جميع اصناف النتائج الكاذبة (التي - ٢) لا تتصل قياساتها لا يلزم منها شيء على الوجه الذي يلزم في القياس الحلف .

الفصل السابع عشر

في استعمال المقاييس والتدبير

في تأليفها او منعهما في الحدل

وكيف يقع في الشيء الواحد

علم وظن متقابلان

المسائل الجدلية تكون على وجهين اما مقدمات قياس مع نتيجته كقولنا ليس اذا كان كل - ا ب - وكل - ب ج - فكل - ا ج - فهذا مما لا يمكن فيه الا التسليم لمن تصوره وانصف الخصم في مناظرته او انكار احدي مقدمتيه او كليهما او افساد صورة القياس بالقول (٣) بانها غير منتجة لمن لا ينصف في مناظرته واما ان يفصل السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها القياس بآخره فينتج النتيجة .

والتحفظ فيه من المغالطة يكون على وجهين احدهما عند تسليم ما يستل عنه من المقدمات والآخر عند اجتماعها ليؤلف قياسا وفي القسم الاول يحترز من تسليم حد مكرر تسليما قياسا فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي بطل تأليف القياس فتعذر على السائل تبكيته المسؤول فان التبكيته هو اثبات تقيض الوضع الذي يحفظه السائل ومن يحضره على المجيب وفي آخر الامر بعد التسليم ينبغي ان تتأمل الواسطة التي سلمت وكيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالشكل الثاني للوجب والثالث للكلي وان كان غير منتج اصلا منع اتاجه .

وعلى السائل ان يحتال في تحصيل ما اوصى المجيب بالتحرز منه باخفاء حيلة فيتسلم -

ما هو ضروري في الانتاج على غير نظم قياسي حتى يخفى موضع حيلته على المسؤل فان كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتائج اخرى ولا يزال حتى يبلغ المطلوب سأل اولاً عن ابعدها من المطلوب وتسلمه وترك ما يليه وسأل عما هو اقرب منه الى المطلوب وخالط في ذلك فاستوفى في (١) المسائل ما يريد من المقدمات المنتجة لما يريد مثل انه اذا اراد ان يبين ان كل - ا ب - وكان ذلك مما ينتج بان كل - ا ج - وكل - ج د - وكل د ه - وكل ه ز - وكل ز ب - فكل - ا ب - فيسئل اما عن مقدمات الاطراف او عن الواسطة ويتدى في السؤال عن مقدمات الاطراف بالكبرى لانه (٢) اذا بدأ بالصغرى فقال ليس ان كل - ا ج - فظن المحجب بصنيعه فاما ان سأل عن الكبرى فقال ليس كل - ز ب - فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب وانحرجه عن النظم القياسي بالتفعل فيما يسئل عنه من باقي المقدمات حيث لا يجعل الحد المشترك في كل واحدة منهما بحجب الاخرى فيقول ليس كل ز ب - ثم يعود ويقول ليس كل - ا ج - ثم يقول ليس كل - د ه - او يسئل عن بعض المتوسطات او لا ثم عن الطرفين (٣) - (٤) - (٥) -

واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجعل سؤاله اولاً عن الكبرى فيقول اولاً هل كل - ب ج - ثم عن الصغرى فيقول ليس كل - ا ب - فيحصل بذلك مادة قياس للتبكيث حيث ينتج بما (٥) يسلم تقيض شيء قد تسلمه من المسؤل واما كيف يقع في الشيء الواحد علم وظن متقابلا فقد يشتبه على الانسان فيعلم شيئا (٦) من جهة علما محققا ويكون له فيه ظن غالب من جهة اخرى ولا يجتمعان في ذهنه معا حتى يغلب العلم على الظن فيكون في ذهنه قياسان يوجبان له في الشيء الواحد علما وظنا مضادا له وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون العلم والظن عند شخص واحد من الناس بل عند شخصين مثل ان يكون كل - د ب - و ج - بلا واسطة ثم يكون كل - ب ا - وكل - ج ا - ايضا فان اعتقد انسان واحد

(١) لا - من (٢) لا - الا (٣) لا - ا ب (٤) لا - ثم يمر عن الطرفين (٥) لا - بما

ان كل - ب ا - وهو الحق واعتقد انسان آخر انه لاشئ من - ج ا - وهو باطل
واضاف كل واحد منها الى مقدمته ومقدمة صغرى فاضاف احدها ان كل - د ب
والآخر ان كل - د ج - اعتقد عقدين متقابلين ولا يكون ذلك عند انسان
واحد حتى يعتقد الشيء وضده معا والذي يقع لانسان واحد هو ان يكون يعتقد
مثلا انه لاشئ من - ج ا - ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه
الصفة كل - د ج - وكل - ج ب - وكل - ب ا - فانه حيث يعلم ان كل
ج ب - وكل - ب ا - يعلم بالقوة ان كل - ج ا - وقد كان يظن ان لاشئ
من - ج ا - والذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكل الذي يلزم عنه ان
يعلمه وهو ان كل - ب ا - واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثل ما يعتقد
انسان ان الاجرام السماوية لا تشارك الاسطوانات في طبيعتها ثم يحسب ان
الكواكب نارية (١) لنور انيتها فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه
بها كلي بوجه هو فيها بالقوة لا بالفعل لانه علم على طريق الجملة ان كل جسم سماوي
لا يشارك النار ولا هو من طبيعتها واما ان الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت
هذا الاسم الكلي فلم يكن علمه بالشيء وظنه فيه المقابل له من جهة واحدة بل كان
علمه من جهة لا تخصصه وظنه من جهة تخصصه وتبقى الشبهة في انه كيف علم في المثال
الاول ان كل - ج ب - مع علمه ان كل - ب ا - ويظن مع ذلك انه لاشئ
من - ج ا - وكيف يعلم ان كل الكواكب من الجوهر السماوي ويعلم ان كل
ما هو من الجوهر السماوي غير ناري ثم يظن ان الكواكب نارية .

وتحل هذه الشبهة بان يقال انه لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولا يتصور في ذهنه
بالفعل حمل الاوسط على الاصغر حتى لا يعلم النتيجة بالفعل وبين (٢) ان يعلم الكبرى
والصغرى معا من غير ان يؤلف بينهما تأليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجودها
بين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب العلم بالنتيجة الا ان يخطر بالبال على
التأليف الذي ينتجها معها ويتمثل ذلك جملة وتفصيلا في الذهن ويلاحظه بالفعل

(١) زيادة من لا - فهو جزئي تحت هذا الاسم (٢) لا من .

مثل من (١) يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجتمعا في ذهنه ويخطرا بياله امكن ان يظن ان البغلة حبل اذا رأى بطنها كبيرة لان هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة الا بالقوة وانما تصيرا سببا لها بالفعل اذا خطرا معها معا بالبال على الترتيب انذى من شأنه ان يتتبع وعلما الفرق لانه النتيجة الا بالقوة فالخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى وحدها متشابهة لان الجهل في احدها يكون مجزئ هو بالقوة تحت كلى معلوم والثاني يكون الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم .

وقدا ورد على هذا شك تشكك به رجل اسمه (٢) ما بن على سقراط فقال له هل المطلوب عندك معلوم او مجهول فان كان معلوما فطلبه محال لا يحتاج اليه وان كان مجهولا فانت اذا وجدته لا تعرفه كالعبد الآبق الذى ان طلبه من يجهل عينه لم يعرفه اذا ظفر به فقيل ان سقراط لم يجبه كما ينبغي اذ لم يفسح (٣) مقدمات قياسية بل عرفه بشكل هندسى ان المجهول كيف يحصل بالمعلوم .

وقال افلاطون في جواب هذه المسئلة ان التعلم تذكر ورده عليه قوله بان قيل ان العالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لثلاثين (عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية وان كان جاهلا بها بالفعل فاذا عرف منها مثلثا يشاهده ويعلم انه مثلث يخطر بباله ما كان علمه اولا ان زواياه الثلاث مساوية لثلاثين (٤) ولا يصح ان يقال انه قد تذكر شيئا كان يعلمه من قبل فان المثلث الجزئى الذى حدث الآن كيف يكون قد علم من قبل ان زواياه الثلث مساوية لثلاثين لكن علمه الاول كان علما كليا يدخل فيه هذا المثلث من جهة كونه في جملة الكل لا من جهة تخصصه وعلمه الثانى كان بدخول هذا الجزئى الذى عرفه الآن تحت ذلك العلم الاول فعلم من ذلك شيئا ثالثا لم يكن علمه قط بالفعل بل بالقوة وهو النتيجة فعلمه السابق بالمطلوب لم يكن من الوجه الذى يجهله وجاهله به لم يكن من الوجه الذى يعلمه فلسنا بجهل المطالب كل الجهل حتى لانعرفه اذا وجدناه ولانعلمه كل

(١) لا - ما (٢) لا - ما من (٣) قط - يفتتح (٤) ليست في لا -

العلم حتى نستغنى عن طلبه بل نعلمه اولاً بوجه لا يخصه ونجهله (١) بوجه يخصه ونعلمه ثانياً علماً يخصه فليس من علم ان كذا كذا يعلم ان ذلك الكذا موجود او غير موجود فان من المعارف كما سبق القول فيه ما هي عامة ومنها ما هي خاصة ومنها معرفة بالقوة ومنها معرفة بالفعل وقد سبق القول في هذا وفيما مثل به على الشك وحله يأتي في الساع الطبيعي ومن هذا القبيل يعلم الانسان الشيء بوجه ويظنه بوجه مقابل له كما سبق فكل قول يوقع تصديقاً ما يرجع الى قياسات هذه الاشكال وان لم يكن منها فان المقاييس الجدلية والبرهانية ترجع الى الاشكال الثلاثة والمقاييس الخطائية والفقهية والمشورية التي تتعلق بالفعل العملي ترجع اليها فان الخطب تكون اما من الضائر واما من الامثلة المظنونة في الصدق والكذب او من المظنونة الانتاج بالتأليف سواء كانت صادقة او كاذبة اذا كانت تلزم خصماً متازعاً بقول ما او تنفع جماعة من السامعين المخاطبين والمسكانيين واكثرها في الامور الجزئية فان الفقهيات منها ضمائر ومثالات مأخوذة من الاقوال المنقولة عن الاصل الذي اليه الاسناد في تلك الشريعة يتبين فيها حكم بحسب الاصول التي تخص (شريعته - ٢) فتكون كلية بالذات والجزئية بالعرض والمشوريات العقلية هي ضمائر او مثالات من امور صادقة يراد بها علم مطلوب فيما يجب ان يفعل او يترك .

الفصل الثامن عشر

في الاستقراء والتمثيل

والمقاومة والرأي والعلامة

الاستقراء هو ان يتبين وجود شيء كلي لشيء اوسلبه عنه لوجوده اولاً ووجوده في جزئيات ذلك الكلي فيكون الشيء الذي يتبين به هو موضوعات الشيء المبين له فيكون الكلي المحمول بالايجاب والسلب كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه كالطرف الاوسط ليتبين باحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة ويكون ما من حقه ان يكون حداً اصغراً واسطة وما من حقه ان يكون حداً اوسطاً قد صار حداً اصغراً حتى

(١) لا - ولا نجهله (٢) ايست في لا .

يكون الحد الاصغر مثلاً وهو - ج - انسانا وفرسا وبغلا والحد الاوسط وهو
 - ب - طويل العمر والحد الاكبر وهو - ا - قليل المرارة فاذا اردنا ان نثبت
 بطريق الاستقراء ان كل حيوان طويل العمر قليل المرارة قلنا الاوسط اصغر
 والاصغر اوسط وتركنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس
 والانسان والبغل وكل فرس وانسان وبغل فهو قليل المرارة فينتج ان كل
 حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة .

وصورة الكلام فيه راجعة الى صورة القياس الاقتراني مع تكثر الواسطة
 بتكثر موضوعات الحد الاكبر وان كان الاكبر كلياً للاوسط والاوسط موجبا
 على الاصغر نقل الاوسط الحكم فيه من القضية الكبرى الى الصغرى بلجمع بين
 الاكبر والاصغر على صورة النتيجة من القياس فان انعكس - ج - على - ب -
 حتى يكون كل - ب - فهو - ا - بذلك (١) المعدودة لاغير ولايخلو منها ويكون
 كل واحد من - ج ب - مساوياً للآخر فكانت البآات هي الجليات والجليات
 هي البآات فكانت الالف على كل - ب - لا محالة لان كل اثنين يقالان على
 موضوع (٢) يعكس الموضوع على احدهما يقال الثاني على كل الذي انعكس
 عليه الاول والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه - ج - على - ب -
 وتكون الجزئيات (معدودة - ٣) بالتام حتى لا يخل منها بشيء ويضطر الى
 الاستقراء في انتاج المقدمات التي ليس بين مجموعها وموضوعها واسطة فتبين
 بموضوعات الموضوع فتصير كالمحسوسات التي تعرف من الوجود بالحس كذلك
 هذه تعرف من الوجود اما بالاستقراء واعتبار الكل في جزئياته ولو كانت
 هناك واسطة لكان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقراء فالاستقراء
 يخالف القياس بان الشيء الذي يجب ان يكون حداً اصغر في القياس واسطة في
 الاستقراء فيتبين ما يجب ان يكون حداً اكبر بواسطة لو كان القول قياساً فالاستقراء
 اقرب الى الازهان واقدم عندها والقياس اقدم بالطبع والتمثيل الذي يستعمل في

(١) في لا - فهو احد تلك المعدودة (٢) لا - شيء موضوع (٣) ليس في لا .

مواضع القياس (١) تكون من اربعة حدود اكبر كلى واوسط كلى محمول على الاصغر لانه محمول على شبيهه فيكون الاصغر وشبيهه حدين والاكبر يحمل على الاوسط لحمله على شبيهه الاصغر كما يكون الاكبر - ا - ومعناه مذموم والاوسط ب - ومعناه الآثم والاصغر - ج - ومعناه الراجع في قيته والشبيه بالاصغر تحت الاوسط هو الراجع في هبته فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم والمشكل في ذلك شيان احدهما كبرى وهى هل ب ا - اى هل الآثم مذموم والثانى النتيجة وهو هل الراجع في هبته مذموم وشيخان اعرف من هذين احدهما هل الراجع في قيته آثم وهو وجود الاوسط في الاصغر والثانى هل الراجع في هبته مذموم وهو وجود الاكبر في شبيهه الاوسط فنقول ان الراجع في هبته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم ونصحح الكبرى بالشبيه فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيته آثم وكل آثم مذموم فالراجع في هبته مذموم فرجع بالتمثيل بذلك الى صورة القياسات فيجتمع مما قيل باسره الى هاهنا ان الافكار والاعتقادات التى توقع تصديقا وايمانا فى كل علم نظرى وعملى من البراهين والمجادلات والفقه والخطب والمشورة كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة التى قيلت لان التصديق يكون فيها بالحدود الوسطى على ما قيل وصورة الكلام المقول والمتصور من المعانى فى الاذهان عن (٢) الوجه الذى يوجب التصديق والايمان يرجع الى صور الاشكال الثلاثة .

ويذكرون فى هذا الموضوع من هذ العلم المقاومة والرأى والعلامة والفراسة والقياسات الفقهية والتعليلية اما المقاومة فهى مقدمه تؤخذ كبرى لانتاج قضية مقابلة لمقدمة من مقدمات القياس حتى يبطل بذلك القياس المعقود كقول القائل فى مقابلة مقدمة اخذها فى قياس ان العلم بالمتقابلات واحد (انه لا شىء من المتقابلات العلم بها واحد - ٣) ويبين كيف يتصرف فى ذلك فى الاشكال الثلاثة .

(١) من هنا الى قوله - ان يعرفوا المقاييس - قريب تمام الفصل سقطت ههنا من لا - ودرجت فى المقالة الرابعة بعد قوله - حتى ينتهى الى تصديق - فاسقطنا هامن هناك لانها شديدة المناسبة بهذا الفصل - ح (٢) لا - غير (٣) ليس فى لا

واما الرأى فهو مقدمة كلية يميل اليها السامعون ولا ترددها الا ذهان يديها
تؤخذ في قياسات خطبية وجدلية فيروج بها ما يراد ترويضه على السامعين كقولهم
الحسود مبنغوض والمحب محبوب وبين ذلك في الاشكال الثلاثة .
والعلامة هي قضية اما ضرورية واما معهودة مظنونة يكون الحد الاوسط في
القياس الكلى (١) منها علامة لوجود شيء وكونه اما ان يصلح ان يكون حدا
اوسط محولا على الاصغر دون الاكبر مثل ما يجعل وجود اللبن في الثدي علامة
الولادة فيقال هذه الامراة لها لبن فقد ولدت ويسمى هذا دليلا ايضا واما ان
يصلح ان يحمل اوسط موضوعا لها كقول القائل الحكاء ذو وفضائل لان فلاة
ذو فضيلة وفلانا حكيم واما ان يصلح ان يجعل الاوسط محولا عليها جميعا فيكون
على صورة الاشكال الثلاثة .

واما القراسة فهي علم قائم بنفسه من جملة العلم الطبيعي في صفات الحيوان
وخواصه ولا وجه للكلام فيه ها هنا وانما الكلام ها هنا على قول مؤلف من
اقوال فوق واحد اذا سلم ما وضع فيه لزم عنه قول آخر من الضرورة بالذات
لا بالعرض اى عند الاذهان لزوم تصديق لتصديق فاما ما الاقوال وما المعاني
وما الموجودات المدلول بها عليها والمحكوم فيها فليس من هذا القبيل بل تلك هي
العلوم الوجودية من كل صنف من اصناف المعلومات الوجودية وهذا علم
ذهنى وقد قيل اولا ان الناس يتفكرون ويقولون في العلوم النظرية والعملية
انكارا واقوالا صوابا ويصدقون ويكذبون ويردون ويقبلون بالحجج والدلائل
والاراء من غير ان يعرفوا المقاييس على صورها بشر وطها وخواصها واشكالها
ولا حدودها الصغرى والوسطى والكبرى على ما رتب في هذا الكتاب وانما ذلك
علم هو للنفس السليمة غيرتة يصدر عنها الحكم كذلك لذاتها وطباعتها وهذا علم
ذلك الحكم الذى هو للنفس بغيرتها وفطرتها من غير تعليم معلم كما تصدر الاشياء
الطبيعية عن القوى الفعالة من غير فكر ولا روية ولا معرفة فكيف معرفة المعرفة
وعلم العلم والمعلم له انما يورده على المتعلم ارادا ويفهمه معانى الفاظه تفهيمًا من غير ان

يحتج عليه ولا يقيم له دليلا ولو اقيم الدليل على اقامة الدليل والحجة على صدق الحجة لذهب الذهن في ذلك الى ما لا يتناهي لكنه لا حجة على الاحتجاج ولا دليل على الاستدلال وانما النفس بغريزتها تعرف ذلك وان لم تعرف انها تعرفه وبهذا التعليم تعرف انها تعرفه بتأملها تفصيل ماتعرفه من ذلك وبجمله .

تم كتاب القياس والحمد لله كما هو اهله

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

الاكرمين وسلم تسليما (١)

(٢) المقالة الرابعة في علم البرهان

الفصل الاول

في التعليم والتعلم الذهني

كل تعليم وكل تعلم ذهني انما يكون من معرفة متقدمة وعلم سابق فالتعليم والتعريف يكون في (٣) المعارف والعلوم من العارف العالم لمن ليس بعارف ولا عالم فيما ليس بمعروف ولا معلوم عنده فالتعرف والتعلم يكون من غير العارف العالم لما ليس بمعروف ولا معلوم عنده لنفسه بطلبه وتوصاه والكلام في التعريف والتعرف بالحدود والرسوم .

وبالجمل الاقويل المعرفة قد مضى في التعليم والتعلم بالعبارة المقررة في هذا الكتاب وتبعه الكلام في التعليم والتعلم في الاقويل المعلمة وهي التي سميت بالقياسات على مراتبها (٤) واشكالها وضرورها وما جاء معها على طريق الاستقراء والتمثيل ثم الكلام فيه من حيث هو كذلك وتبين انه يكون التعليم فيه من اشياء لاشياء باشياء اما الذي منه فالقدمات واما الذي له فالنتائج واما الذي به فصور

(١) لا - والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيد المرسلين محمد النبي المصطفى

وعلى آله الطاهرين (٢) زيادة في لا - بسم الله الرحمن الرحيم - رب اعن برحمتك

(٣) لا - من (٤) لا - قرائنها .

القياسات والقراين المنتجة الموجبة للعلم فالقياس (١) بعلم النتائج من المقدمات تصور القراين في القياسات فيلزم فيه تصديق النتيجة من تصديق المقدمات اذا كانت على صورة الاقران المتيج فكان الكلام فيما مضى من ذلك في كيفية انتقال الذهن من تصديقه بالمقدمات الى تصديقه بالنتيجة ولزوم هذاعن هذا كلزوم الجزاء عن الشرط في القضية الشرطية التي يلزم وضع تاليها عن وضع مقدمها وصدقه عن صدقه فالتصديق يختلف فمنه تصديق مكتسب من تصديق مكتسب من تصديق حتى ينتهي الى تصديق لا يكتسب من تصديق قبله وفيه النظر الآن وهو السابق الذي به يكون العلم السابق الذي به يكون التعليم والتعلم الذهني وتلك هي المقدمات الاوائل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق بغيرها على قرينة قياسية بل هي اوائل تكتسب بها من الطريق القياسي اشياء ولا تكتسب هي من ذلك الطريق باشياء غيرها وهذه الاوائل يختلف التصديق بها لاختلاف الاسباب الموجبة له فمهما هو اولى عند الذهن محكوم به بفطرة العقل في القضية ومحورها وموضوعها بالاجاب والسلب والقياسات المؤلفة من هذه المقدمات والنتائج التي تنتج عنها تسمى برهانية ويسمى القياس الذي يؤلف عنها برهاناً اذ يعنى بالبرهان الجهة التي تفيد العلم اليقين الذي لا شك فيه من العلم اليقين الذي لا شك فيه والقياس البرهاني ما كان من جملة القياسات المنتجة مؤلفاً من هذه المقدمات فان القياس المؤلف من مقدمات لا ريب فيها بتأليف لا ريب فيه يفيد نتيجة يقينية الصديق لا ريب فيها وانما يرتاب بالنتيجة اما من لا يتصور ما قيل في القياس المتيج ومقدماته وشكله واما من يتصور ما قيل ولا يحصل له التصديق بشئ منه او من يحصل له التصديق بشئ منه ويشك في شئ فيبقى في نفسه من الشك في النتيجة بقدر ما بقي في نفسه من الشك في القياس اما في صدق مقدماته واما في بصورة قرينته واما من لا يشك في شئ من ذلك فانه لا يشك في النتيجة ولا يرتاب بها فهذا هو البرهان والقياسات والنتائج البرهانية فالمقدمات هي القضايا التي تؤلف منها القياسات لتحصل منها النتيجة التي هي المطلوب والنتيجة هي - قضية

حصل العلم بها من جهة العلم بمقدمات تألفت على صورة قياسية فانتجها فكل مقدمة في قياس اما ان تكون نتيجة عن مقدمات اخرى واما ان لا تكون نتيجة عن مقدمات اخرى والتي تكون نتيجة فهي نتيجة ومقدمة نتيجة عن قياس تقدم ومقدمة لقياس ياتي والتي لا تكون نتيجة عن قياس ومقدمات اخرى تسمى اوابية ومنها تكون مبادئ القياسات واولئها فالمقدمة التي تكون مبدأ في القياسات لا تخلو من ان تكون مصدقا بها بوجه ما او غير مصدق بها والتي لا يصدق بها ان لم تجر مجرى ما يصدق به بوجه من الوجوه لم تصلح ان تكون مبدأ ومقدمة في القياسات البتة وان جرت مجرى المصدق بها بوجه ما صلحت مبدأ للقياسات من تلك الجهة فالتى فيها التصديق لا تخلو من ان يكون التصديق بها على وجه ضرورة يقينية لا تلتفت النفس معه الى تقيض المصدق به البتة او على وجه ظن غالب تلتفت النفس الى تقيضه اقل من التفاتها اليه او على وجه تسليم والتي على وجه الضرورة اما ان تكون ضرورتها ضرورة العقل او ضرورة الحس اوها معا وضرورة العقل هي ما كان الحكم فيها بغير زنة النفس ونطرة العقل حتى متى تصور العاقل فيها حدى القضية بمفهومها حكم بفطرتها فيها بايجاب احدما الآخر او سلبه عنه كحكمنا بان الكل اعظم من الجزء وبان التقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب فان الانسان اذا تصور معنى الكل ومعنى جزئه ومعنى الاعظم والاصغر بدأ فحكم بفطرتة ان الكل اعظم من جزئه وان الجزء اصغر من كله وانه ليس بمساوئه ولا الجزء اكبر من الكل ولا الكل اصغر من الجزء واذا تصور معنى التقيضين والصدق والكذب والاجتماع بدأ فحكم بفطرتة ان التقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب من غير حاجة الى دليل ولا توقف على حجة ولا انتظار لموافقة موافق ولا اعتبار لمخالفة مخالف .

وضرورة الحس هي فيما كان من الحكم بمقتضى ما ادركه الحس في المحسوسات كنور الشمس وظلمة الليل وحرارة النار وبرودة الثلج او جربه منها كاسهال السقمونيا لمرارة الصفراء من ابدان الناس فان العقل يحكم في ذلك بما ادركه الحس

كما حكم بضرورة العقل من غير توقف واما ضرورتهما معا فكالاخبار المسموعة من المتواترات التي يرتفع بالتواتر من الكثرة الشك فيها والتجارب المدركة من المتكررات التي يرفع التكرار والاستمرار الشك فيها فان الحسن يدرك ما قيل فيها من جهة السمع والبصر والعقل ينفي الشك فيها باعتبار التواتر من المخبرين المعبرين والتكرار من التجارب في المختلفين والمتقين والتي على وجه الظن فهي التي تكون على وجه الامكان الاكثري والتجويز والظن الغالب فيكون ميل النفس الى القضية منها اكثر من ميلها الى تقيضها فيجعل مبادى لقياسات تنتج نتائج فيكون حكمها حكما في غلبة الظن فتخرج ذلك الظن بالنظر الى اليقين صار حكم النتائج فيه مثل حكم اوائها ومتى اخرج النظر الى البطلان بطلت النتائج من جهة القياسات المؤلفة منها ومن جهة كونها نتائج لها ولم يبطل الحكم المحكوم به فيها لما سبق القول به من ان صدق المقدمات مع صواب التأييد يلزم منه صدق النتيجة ولا يلزم من كذب المقدمات كذب النتيجة لان النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لزوما بالعرض على ما قيل والتي على وجه التسليم اما ان يكون التسليم فيها تسليما مطلقا لا تصديقي ولا تكذيب معه واما ان يكون تسليما مع تصديقي مقبول او مظنون بغالب الظن او يكون تسليما مع رد وتكذيب والتسليم المطلق الذي لا تصديقي ولا تكذيب معه يكون في مبادى العلوم الجزئية على طريق الوضع والفرض (١) حتى ينتج عنه ما يلزم ويلزم ما لم يلزم الى آخر العلم ويعود المتعلم بعد ذلك الى تصحيح ما تسلمه في فاتحة تعليمه فيصح جميع ما علمه بصحته لما سبق في تفصيل علمه من اتصال جميع العلم بذلك المتسلم مقدمة عن نتيجة ونتيجة عن مقدمة ويفعل ذلك في مبادى العلوم واصولها التي يبنى عليها وتكون منها اوائل مقدماتها وانما يكون ذلك اذا قويت نفس المتعلم بذلك العلم الجزئي الذي تسلم فيه ما تسلم من مباديه وارتقى بنظره وذهنه المرئاض المتدرب الى البحث في العلم (الكلّي - ٢) ونظر في مسائله فوجد مبادى ذلك العلم الجزئي في جملة ما وجده في ذلك العلم الكلّي مثل ما يجد الطبيب مبادى علم

الطب في العلم الطبيعي ويجد المنجم مبادئ علم النجوم في العلم الهندسي والتسليم مع التصديق يكون في القضايا المقبولة ممن يثق به المسلم ولا يعرض كلامه للشك كما قبلت الطوائف المختلفة ممن يعتقدون فيه العلم والنبوة ويشتهر عندهم بالمعرفة والامانة والعلم والديانة به .

وفي القضايا الذائعة التي يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويحمدها الجمهور كما يقال ان العدل جميل والظلم قبيح ونحوها والشهادة لهذه القضايا اذا كانت من جهة ميل الجمهور اليها وحمدهم لها لصلاحهم بها ومن جهة استمرار سماعتهم لها من المعتبرين حتى تصير العادة بما يشهد لها سميت لاجل ذلك مسلمات ذائعة مشهورة فاذا كانت الشهادة لها من جهة الحجة الصحيحة والبرهان العقلي اليقيني كانت من جملة الضروريات الاكتسابية وان كانت بما يشهد لها فطره النفس اذا اعتبرتها بنفسها ولم تعتبر الشهادات الاخرى لها كانت من الاوليات العقلية فيكون من الذائعات المشهورات ما هو اكتسابي برهاني وما هو اولي عقلي وتسمى ذائعة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بعادتهم لها وعقلية اكتسابية او ضرورية اولية من جهة شهادة الخواص لها اما بالفطرة واما بالاكتساب والتسليم مع التأكيد تكون في المجادلات لا قوال يطلب المسلم بتسليمها وتسليمها الرد على خصمه حيث ينتج منها ما يكتفه به في شيء مما قد سلمه على ماسياتي ذكره في الجدل (١) وقد يكون في جملة هذه ما يتسلم من غير تصديق ولا تكذيب له بل تسليما فرضيا يوافق عليه المسلم لمن يتسلم (٢) منه لينتج منه ما يرد به عليه -

ومن القضايا التي تجعل في مقدمات القياسات الخيالات وهي قضايا لا تسمع لصدقها بل لانفعال وتأثر يعرض لنفس السامع منها على طريق التخيل فتقبض النفس عن شيء وتميلها الى شيء وتحجب اليها شيئا وتبغض اليها شيئا بما يحسن ويقبح كما يشبه شيء ما بشيء محبوب ومدوح بصفة من اوصافه كما يشبه الكريم بالبحر وكما يشبه ما ليس بمكروه بما هو مكروه كما يشبه العسل بالمرّة المقيمة

(١) لا - باب الجدل (٢) لا - يتسلمه .

فيحسن الاول اثر المدوح عند النفس ويحببه اليها ويقبح الثاني اثر المذموم ويبغضه اليها وهذا القسم هو القسم الاول الذي لا تصديق فيه ويشبه المصدق به من جهة التأثير فيجعل لاجله مقدمة في القياس فهذه هي اصناف المقدمات والاوليات العقلية والحسية منها هي مقدمات البرهان الذي تكتسب به العلوم الحكيمة على نظام و ترتيب كما قيل نتيجة عن مقدمة ومقدمة لنتيجة على ترتيب واجب في الطبع في فطر العقول وطبائع الامور وكل تعليم لا يجري على نسقه وقانونه فليس من العلوم الحكيمة كما قال افلاطون كل التعاليم التي تجري على غير ترتيب ونظام ، في عالم الطبيعة وعالم النفس وعالم العقل وعالم الربوبية فاما تصدر عن تحسين اقوال وتزيين الفاظ فقط .

والمسلمات التي لا يوقف امرها على بيان كما يوقف امر مبادئ العلوم الجزئية بل تتسلم مع تصديق او تكذيب او من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادئ الجدل والمظنونات الاكثرية تكون منها مبادئ قياسات الخطباء الذين يرومون اقناع السامعين بما يوردونه عليهم من البيانات والدلائل التي تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقيق والتدقيق والمخيلات هي مبادئ القياسات الشعرية والتي لا صدق فيها ولا تصديق يستعملها المغالطون في مغالطاتهم فتتصنف القياسات بحسب ذلك الى هذه الاصناف اعني الى البرهانية والجدلية والخطابية والمغالطية والشعرية .

الفصل الثاني

في المطالب

المطالب التي يتوجه اليها ذهن الطالب وسؤال السائل في الاشياء التي يطلب معرفتها وعلمها ويسئل عنها لاجل ذلك تسعة وهي مطلب ما هو ، ومطلب هل هو ، ومطلب لم هو ، ومطلب اي شيء هو ، ومطلب من هو ، ومطلب كم هو ، ومطلب كيف هو ، ومطلب اين هو ، ومطلب متى هو ، فهذه مطالب ومسائل مخصوصة بعبارات يميز بعضها عن بعض من جهة ، ايسئل

هذه فيها وقد تدخل بأسرها في مطلب هل حيث يقال هل هو موجود، وهل هو جوهر، وهل وجوده لاجل كذا، وهل هو زيد، وهل مقداره كذا، وهل لونه ابيض، وهل هو في الدار، مثلا وهل هو في سنة كذا وفي يوم كذا فانما يكون كذلك اذا كانت الاقسام فيما يتوجه اليه انطلب (١) محصورة في عدد قليل يسهل على السائل عدها في التقسيم فيسئل السائل ويقول هل هو موجود في الاعيان ام وجوده في الازهان فقط وهل هو جوهر او عرض وهما قسيان او يكون ظن السائل يتوجه الى شيء معين من الاقسام الكثيرة فيقال هل طوله خمسة اذرع ولولم يظن ذلك لكان سؤاله مطلقا عن كميته فيقول كم طوله او هل هو ابيض وهل هو في موضع كذا وهل هو لاجل كذا وهل هو في زمان كذا ومطلب ما هو يسئل اولاً عن تفسير اسم الشيء فالمعنى الذي عنى به اما من التصورات الذهنية واما من الاعيان الوجودية فيقول مثلا ما الخلاء فنقول في جوابه فضاء خال من الاجسام ويقول ما الجوهر فيقال (٢) هو موجود لان موضوعه فينتقل الذهن بعده الى مطلب هل ويقال وهل هو موجود في الاعيان او تصور في الازهان فقط فان كل مسمى على ما قيل له معنى في ذهن قائله ومفهوم في ذهن سامعه وما يتصور في الازهان قد يكون له نظير في الاعيان مسمى (٣) باسمه ويقال له انه حيث يكون الاسم بينهما مشتركا للصورة الذهنية والعين الوجودية وهو للذهني اولاً والاسم عبارة عن ذلك الذي في الذهن ولا يسمى المسمى ما لا يتصور في ذهنه فاذا عرف الوجود سأل عن باقي الاحوال الوجودية من الكيف والكم والابن ومتى ولم وقد يتقدم مطلب اي شيء هو على مطلب هل هو بعد مطلب ما هو حيث يجاب في جواب ما هو بجنس الشيء فيبقى للسائل فيه موضع سؤال يسئل فيه عن فصله المتمم لما هيته فيقول ايما هو او اي شيء هو كما يقول المجيب في جواب ما هو الشيء بانه حيوان فيورد السائل ويقول واي حيوان فيقول طائر فيسئل ويقول واي طائر

(١) قط - الطالب (٢) لا - فنقول (٣) لا - يسمى

فيقول المعتاد فيقول وهل هو موجود ام لا فيتقدم ما يتم به تصور الشيء في
الاذهان على ما يتقرر به وجوده في الاعيان من الكيفية والكمية والمكان
والزمان .

وقيل في التعليم القديم ان المطالب هي الثلاثة الاول اعني مطلب ما هو ومطلب
هل هو ومطلب لم هو وتطلب الباقية في مطلب هل هو على الوجه الذي قيل
ومطلب لم ايضا يكون على وجهين اما لم الوجود في الاعيان واما لم التصديق
وهو طلب الحق والبرهان فيجاب في الاول بالغاية التي لاجلها وجد الشيء كما يقال
لم اذا وجد الانسان في الحيوة الدنيا فيقال لتعرضه فيها للسعادة الآخرة او يقال
لم صدق بان الانسان ذو نفس فيقال لانه حساس وقد يتفقان فتكون علة التصديق
هي علة الوجود كما يقال لم احترق هذا فيقال لان النار اصابته ويقال لم صدق بانه
احترق فيقال علم بان النار اصابته فعلة الوجود كانت علة التصديق فكانت واحدة
في السؤالين الوجودي والذهني وقد يختلفان فيقال لم احترق فيقال لان النار اصابته
ويقال لم صدق بان النار اصابته فيقال لانه وجد محترقا والنار علة الاحراق في
الوجود للاحراق علة التصديق بمس النار عند الذهن فاذا كان البرهان بالسبب
لواجب لوجود الشيء كالنار الاحراق سمي البرهان برهان لم وان لم يكن
بالسبب الموجب لوجود الشيء بل بما الشيء سببه كلاحراق للنار قيل له برهان ان
قانه كما ان وجود العلة يلزمه في الوجود وجود المعلول كذلك وجود المعلول
يلزم منه عند الذهن وجود العلة فيعلم العالم به انه ما كان السبب الا وقد كان السبب
وكلاهما يوجبان التصديق اليقيني اما في الاول فاذا كان السبب على كمال سببته
الموجبة لوجود المسبب واما في الثاني فاذا كان المعلول لاعلة له الا تلك الواحدة
كالنار للذخا ن واما ان كانت في الطبع له علل كثيرة لم يلزم كما لا يلزم من حرارة
الماء الحار اصابته النار له لانه قد يكون عن حرارة الشمس او حرارة العفن
او حرارة المعين والمنع ويخص برهان الان باسم الدليل فاذا كان القياس
يعطى التصديق بان كذا ولا يهبطى العلة في ان كذا كذا في الوجود كما
اعطى

اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا اعطى العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في الميان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان (لم وبرهان - ١) لان قد لا يكون فيه الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معاولا له بل امرا مقارنا مساويا له في النسبة الى العلة حتى يكونا عن العلة معا كما يستدل بانقشعريرة ونازية البول على حمى الغب والدليل والمدلول عليه لازمان من لوازم الصفراء العفنة وايس احدهما علة للآخر ولا معاولا له بل المرة العفنة عليهما معا وقد يكون في الوجود معاولا لوجود الاكبر للاصغر لاعلة كما يستدل بحمى الغب على عفن الصفراء فيسمى الاول برهان الان مطلقا ويخص الثاني (٢) مع ذلك باسم الدليل .

والمحمول الذي يحمل على موضوع بالاجاب او بالسلب دائما او يوجب عليه او يسلب عنه في وقت ملبينه لاجالة اذا كان لا يجابه عليه كذلك او سلبه عنه سبب موجب على الدوام اوفى الوقت المعين وكان ذلك السبب سببا ثالثا غير ذات الموضوع والمحمول وطبيعهما هو الذي يوجب ذلك الحكم الدائم او الموقت فيهما وعلم العالم وجود المحمول للموضوع او سلبه عنه ولم يعرف السبب الموجب لم يعرف الضرورة الدائمة او الموقته مثال ذلك ان من عرف كرية السماء بالات الارصاد والادراك الحسى ولم يعرف السبب الموجب لكريتها لم يعرف انها كذلك اولى كذلك في غير الوقت الذي ادركها فيه كذلك لا قبل ولا بعد فانه انما علم بالادراك الحسى انها كذلك حين ادرك لا قبل ولا بعد ووعلم انها كذلك لاجل بساطة جوهرها الذي هو لها دائما ما دامت سماء لقد كان يعلم انها دائما كذلك وكذلك من رأى الشمس او غيرها من الكواكب تشرق وتغرب في وقتين معينين ولم يعرف السبب الموجب لذلك لم يعرف اكثر من انها طلعت او غربت في ذلك الوقت المعين فاما انها تطلع في مثله من دورة محدودة على التكرار والاستمرار دائما ابد فلا يعرفه دون ان يعرف السبب الموجب لذلك

وهو القوة المحركة لها المتشابهة الاضافة والمسافة وبالجملة المتشابهة الدواعي والصوارف لا تختلف .

فنقول ان الشمس تتحرك بقوة ارادية متشابهة الدواعي والصوارف وكلما يتحرك بقوة كذلك فحركته دائمة . متشابهة في السرعة والبطء فالشمس حركتها دائمة . متشابهة السرعة والبطء فكل حكم ضروري له سبب . ويجب لكونه كذلك في محمول القضية وموضوعها فعله الضروري لا يتم الا بمعرفة ذلك السبب ومن دون ذلك السبب يصح ان يعلم انه كذلك في وقت علمه به ولا يعلم حاله فيما قبل ذلك وبعده من ضرورة اولا ضرورة دائمة او مؤقتة فالعلم اليقيني بكل ماله سبب يكون من جهة سببه واذا عرف من دونه ان الامر كذلك ولم يعرف السبب في كونه كذلك لم يعلم انه ابدأ اوفى وقت ما بالضرورة كذلك .

وقد يعطى برهان الان يقينا دائما ايضا اذا كان على ما قيل من دلالة المسبب على السبب الذي لا شريك له في سببته فاما اذا كان المحمول للموضوع بذاته وكانت ذاته هي التي تقتضى له وجودا في الموضوع فذاته السبب والقضية من اليقينيات الاوائل لامن ذوات الاوساط وكذلك اذا كان الاوسط ذاتيا للاصغر فهو هو بعينه والحكم على الاوسط هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يكون مجهولا في وقت لان من تصور الاصغر فقد تصور الاوسط في جملة ذاتياته وبذلك يجب عنده وجود الاكبر للاصغر فحكم هذه القضية وان كانت ذات وسط حكم الاوليات في اليقينية .

الفصل الثالث

في انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى

اي وجه يعلمها العالم بعد جهله بها

اذا لم يكن لمحل المحمول على الموضوع بالاجاب والسلب سبب في نفس الوجود لم يصح ان يتبين حكمها ببيان قياسي اذ لا يوجد بينها حداوسط وانما اليقين يثبت في

في الحكم من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذاته فذات الموضوع تقتضى وجود المحمول لها فمن تصور المحمول والموضوع وجب عنده الحكم فيها بالايجاب والسلب لذاتيهما لا بسبب خارج عنهما وان لم يكن كذلك فلا يمكن ان يقع به علم يقين البته لا اذا جعلنا لها متوسطا ولم يكن هذا المتوسط سببا لم يحصل به العلم اليقيني فان جعلناه سببا كان محالا لان الامر لا سبب له وانما الحكم في المحمول والموضوع بذاتيهما فامثال هذه القضايا تكون بينة بنفسها فان اشكل منها شئ تبين بالاستقراء ولا يخلو حيثئذ من احد امرين احدهما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب والاخر ان يكون وجود النسبة بسبب فان كان بينا بنفسه بلا سبب في كل واحد من جزئيات الموضوع كان البيان اما بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام فلا يكون الحكم يقينيا فاما ان يكون بالعقل وهذا غير جائز لان المحمول اما ان يكون ذاتيا للموضوع واما ان يكون عرضيا ولا يجوز ان يكون ذاتيا لان الذاتى يدخل في شرح الاسم ولا يتبين بيان ولا يكون مجهولا لثبتي مع تصور الشئ بل هو داخل في تصور الشئ - ولا يجوز ان يكون عرضيا من الوازم التى تلزم كلها تقال على الجزئيات فيكون هذا العرض لازما لثبتي من المعانى الذاتية لجزئيات الموضوع ويكون حملته على كل جزئى منها لاجل المعنى المشترك لها من الذاتيات فهكون ذلك الذاتى العام من صفات الجزئيات سببا لوجود هذا العرض فيها (١) وقد فرضناه بلا سبب واذا علم من جهة غير جهة ذلك السبب لم يكن علمه ضروريا ولا يقينيا فكيف ان يكون بينا بنفسه بل قد يجوز ان يكون عرضيا للمعنى العام الجنسى لذلك النوع حتى يصح ان يكون مطلوبا ويكون مع ذلك ذاتيا لكل واحد من جزئياته بلسرها فان الذاتى لجميع الجزئيات قد يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلى عليها كالناطق الذى هو ذاتى للانسان وعرضى للجسم والياض عرضى للجسم وذاتى للابيض والمتحرك بالارادة عرضى للجسم ومقوم ذاتى للحيوان فتكون الواسطة في مثل هذه القضية للجزئيات صفة ذاتية وللأكبر صفة عرضية

فينتقل الحكم بتلك الصفة العرضية الى موضوعات الاضغرابا لتوسط فاستقراء
الجزئيات في مثل هذا يشهد للقياس شهادة تجعل القضية المحكوم فيها كالاولية
واما ان كانت حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بينة بنفسها بل يمكن ان
تتبين ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي
الذي تقصده فيكف وقوع ما ليس بيقيني يقينا حقيقيا واما ان يكون بيانا بالسبب
الذي يوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق في السبب حتى
يكون وجوده للمعنى الكلي اولا فيكون نظرا قياسيا وان لم يكن هناك سبب
بل كان الحكم بينا بنفسه فقد قيل فيه او مما يتبين باستقراء ثان فيكون استقراء بعد
استقراء على الاتصال فالسبب ان نسبة محموله الى موضوعه ان لم يكن بينا بنفسه
فليس له بيان يقيني البتة بوجه قياسي .

واما التجربة فهي مثل حكمتنا بان السقمونيا تسهل المرة الصفراء من ابدان الناس
حيث ازال تكرار وقوعه عن الذهن كونه اتفاقا ويجعل هذا في الاحكام اليقينية
لتكرار التجربة وان لم تعرف السبب الموجب وانما كان ذلك كذلك لصحة العلم
بان الفعل لم يكن اتفاقا فبقي ان يكون للطبع او الحاله لازمة للطبع وذلك هو السبب
القريب او البعيد فقد عرف السبب من جهة ما هو سبب وان لم يعرف نوعه
وكيفية تأثيره فالعلم التجري ايضا انما يكون بمعرفة السبب والاستقراء من جملة
للمحسوس يحصل به العلم الكلي فالعلم يفيد العلم الجزئي فاذا جرده الذهن من
الاعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئي وهي واحدة في الكلي
والجزئي فيصير الحكم كليا وحي لم تكمل التجربة بالتكرار في الاشخاص والاقوات
والاحوال المختلفة في غير السبب الموجب المتفقة في السبب الموجب لم تفد علما
كلها يقينيا بل ظنا باطلا وكذلك الاستقراء ما لم يستوف الاقسام فالمحسوس
والمجرد والمستقرا ترجع الى ما بذاته وهو الاولي والى ما هو بسبب وهو القياسي .
واقول ان اعتبار اليقين من جملة ما لا يعول فيه على تعليم المعلم ولا على شهادة
الشاهد بل على ذوق النفس السليمة الفطرة واه ميزان يعتبره بها من صفا وقوى

على الاطلاع على ما في نفسه ومعرفة معرفته وعلم علمه وهو ان يفرض الحكم اليقيني البين الاولى كالحكم بان الكل اعظم من جزئه ويعرف حد اصرار النفس على حكم هذه ويعرض كل حكم يريد اعتبار يقينيته معه ويعتبر اصرار النفس عليه ويفرض ان الحكيم تناقضا فرضا ويعتبر ذهنه في ذلك ان فرض وينظر هل يرجح ذهنه رفع احدها اثبات الآخر فان وجد فليس يقين لانه لا يرجح رفع الحكم بان الكل اعظم من جزئه لاجل شيء من الاحكام الاخرى فبقي ان يرجح رفع الحكم الآخر واذا وجد ذلك الترجيح من ذهنه علم ان اعتقاده فيهما غير متساو وما لا يتساوى اليقين في يقينيته فليس يقين عند من لم يساويه عنده فان استضعف ذهنه عن العقولات جعل هذا الاعتبار والموازنة بالمجسوسات فتراه لا يرجح عليها شيئا فان رجحها على شيء بهذا الاعتبار دل على ضعف اعتقاده فيه وان تفاوتت تقاوم عنده الحكمان وصارت نفسه بحيث لا ترجح رفع احدها فقد تساوى في الميزان ومساوى اليقين في يقينيته يقين عند من ساواه عنده فهكذا تتبرر الاعتقادات اليقينية .

قال ارسطو طاليس ان قوة العادة قد تشهد لبعض الاعمال وشهادة تساوى شهادة اليقين فينبغي لمن يزن تصديقه بهذه الميزان (١) الذهنية ان يفرض رفع العادة كما يرفع كل قرينة مع القضية ويستفرد بها في ذهنه مجردة عن كل شاهد لها وعليها اذا اراد اعتبار اوايتها واما اذا اراد اعتبار شواهدا فتلك هي الحدود الوسطى وقد مضى الكلام في اعتبارها والمقدمات التي تجعل في اوائل الاظهار القياسية من كل فن ومن قدر على هذا الاعتبار بقوة ذهنه وملكته الصالحة في الاظهار العلمية قدر على اعتبار الاحكام الحسية والتجريبية بتجريدها عما يغلط فيها وطلب السبب المشترك في جزئياتها والحكم اللازم في كلياتها .

فاما كيف ينتج في الاحكام القياسية الاعم على ما تحت الاخص بواسطة الاخص مثلا كيف يكون الحيوان سببا لكون الانسان جسما والامر في ذلك بالعكس مما في الوجود فان الانسان ما لم يكن جسما لم يكن حيوانا وما لم يكن حساسا لم يكن

(١) كذا في الاصلين - والله - الموازين - ح

حيوانا فانه كل واحد من الحيوان والحساس وصف ذاتي للانسان واذا كان الحيوان يكون من مجموع الجسم والنفس فكيف يحمل الجسم على الحيوان وهو كما يحمل الواحد على الاثنين وكما يكون البعض هو الكل وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان .

فبقول انا اذا اخذنا الجسم بمجرد جسميته لم يصح ان يحمل على المركب منه ومن النفس كالحیوان ، مثلا فلانقول ان الحيوان جسم مجرد من سائر انصقات الاخرى وان اخذناه بمعنى الجسمية معنا ولم نجرده عما يقارنه من اشياء اخرى كما لم نوجبه له صح ان يحمل على الحيوان حتى نقول الحيوان جسم ولانه في مع ذلك انه جسم مجرد كما لانه في انه جسم نباتي ولا جسم معدني فاننا لو عطينا التجريد لما صح ان نضيف اليه فيما بعد انه ذونفس حساسة ناطقة ولو عطينا معه النفس الحساسة لما صح ان نقول بعد ذلك انه جسم نباتي بل اذا قلنا جساما لم نرد على ذلك فيما تقوله ونعنيه (٢) ولم نرد بقولنا تجريدا من الصفات (ولا نعينا لصفة - ١) حتى يكون بحيث يجوز لنا فيما بعد ذلك ان نضيف اليه ذونفس حساسة غير ناطقة او ذونفس حساسة ناطقة او غير ذى نفس جاز لنا حملها على هذه كلها ولو عطينا التجريد لما صح كما لا يصح ان نقول ان الحيوان جسم مجرد ولا ان الجسم مجرد من سائر الصفات حساس ولا ناطق بل لما اخلينا في قولنا من حكم تجريد او تبين وصف جاز حملها على كل جسم موصوف بصفة ما قلنا جسم اسطقسى وجسم معدني وجسم نباتي وجسم ذونفس حساسة وجسم ذونفس ناطقة فان هذه كلها يقال الجسم عليها بلا شرط تجريد ولا شرط حكم يختص به دون غيره من الاحكام الخاصة .

قبل فيما سبق من التعليل ان الجسم بشرط التجريد يكون مادة وما يضاف اليه بعد ذلك يكون له صورة وبلا شرط تجريد ولا قرينة يكون جنسا فيقال في المادة انه منه فيقال ان الانسان مركب من نفس وجسم بهذا المعنى الذي به سمى مادة حتى يكون الجسم مادته والنفس صورته ويقال في الجنس انه هو وفرق بين منه وهو في الحكم فهكذا يحمل المعنى الكلي الذي هو بعض معنى الجزئ على الجزئ

حيث يكون بعض صفاته فيقال على انفراده كما يقال لان الانسان جسم ولولم يصدق انه جسم لما صدق انه جسم ذونفس ويقال في التأليف كما يقال ان الانسان جسم ذونفس وكذلك لا يحمل الجزء على الكل فلا يقال للركب من صورة ومادة انه هو المادة او الصورة بل يقال هو منهما مركب ومؤلف كما يقال ان الانسان مؤلف من جسم ونفس فلي طريق الحمل الكلي يكون الحيوان غلة لكون الانسان جسما فان الجسم للحيوان قبله الانسان وهو للانسان من اجل كونه حيوانا وبالوجه الآخر يكون الانسان جسما قبل كونه حيوانا فان المفرد قبل المؤلف لكن هذا في الوجود وذلك في الذهن والمقول وكذلك في الحساس والحيوان فهكذا يكون الاخص من صفتين كليتين لموصوف واحد غلة لوجود الاعم لذلك الموصوف اى انه عند الذهن له اسبق من ذلك وذلك له اسبق منه لما هو اخص منه .

وبالجملة لو وصفنا الانسان بالجسم قبل ان نصفه بالحيوان لما اصبنا فان الموصوف حينئذ لا يكون انسانا ما لم يكن حيوانا فبحال ان يصل الحد الاكبر في مثل هذا الى الاصغر قبل الاوسط وانما يغلط في امثال هذه كون المعبر لا يفرق بين الاحكام الذهنية والاحوال الوجودية .

الفصل الرابع

في شرائط مقدمات البرهان

قد قيل ان مقدمات البرهان يجب أن تكون موجبة للنتائج التي يلزم صدقها عن صدقها فهي اقدم من النتائج والعلة تتقدم على المعلول بالذات فهي اقدم بالذات من النتائج وهي اقدم عندنا ايضا واسبق تصديقا من النتائج صدقا وزمانا والعلل تناسب المعلولات فمقدمات البرهان تناسب نتائجها وتدخل معها في جملة العلم الذي هي منه او علم يشاركه واوائلها تكون بينة بنفسها واعرف واقدم من كل مقدمة بعدها لان ما بعدها من نتائجها فمالم يكن كذلك من المقدمات لم يصلح ان يدخل في مقدمات البرهان والانسان في مبدأ استفادته للعارف بلوح له الاقدم عنده على الاطلاق وهو اشد تأخرا عند (١) الطبيعة وهي الجزئيات المحسوسة

تضيض منها الكليات المشتركة الجنسية اذا عرفها معرفة ناقصة والميزات الخاصة
اذا ازدادت معرفته بها حتى تكمل له بذلك المعرفة النوعية ع. لي ما قيل في ترتيب
المعارف فيما سلف فاذا كنا نتعرف اول شئ طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية
كنا قد ابتدأنا بما (١) هو اعرف عندنا و اقدم بالطبع وليس اعرف عند الطبيعة
فان الاعرف عند الطبيعة هو الاشخاص الوجودية والاجناس والمعاني الكلية انما
تستقر عند العارفين من الاشخاص (الوجودية فاذا اتينا الى الانواع الاخيرة ختمنا
التعليم فاننا لانزل الى الاشخاص - ٢) بمعرفةنا و علمنا الكلي فاما اذا ابتدأنا اولا
واخذنا من البسائط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد ابتدأنا بما
هو اقدم في الطبع ويختلف الحال في هذا فان من البسائط ما هو اعرف عندنا من
المركبات وذلك فيما زكبه نحن كالخل والعسل للسكنجيين ومنها ما المركبات اعرف
منه لانتهى اليه بتحليل المركبات وذلك انما يكون حال معرفةنا بالمركبات
الطبيعية فاذا كان البسيط اعرف عندنا من المركب و عرفنا به المركب نكون
قد سلكنا في تعرفنا ذلك سبيلا برهانيا لا محالة حيث كانت البسائط اسبابا للمركبات
فان ابتدأنا من المركبات وسلكنا الى البسائط ومن الجزئيات بالاستقراء الى
الكليات كنا بذلك مستدلين غير مبرهين حيث يكون الاعرف عندنا اعرف
عند الطبيعة فان الطريقة البرهانية تأخذ مما هو اعرف عند المتعرف الى ما ليس
باعرف عنده و مبدؤ البرهان يقال على وجهين احدهما بحسب العلم مطلقا
والآخر بحسب علم ما و مبدؤ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات
وسط لا يتعلق بيان نسبة محولها الى موضوعها في الايجاب والسلب بحد اوسط
و مبدؤ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا اوسط في نفسه لكنه يوضع
في ذلك العلم الذي هو مبدؤه له و ضعا فلا يكون له وسط في ذلك العلم في مرتبته
منه وانما يكون له وسط في علم قبله او يكون وسطه في ذلك العلم من غير تلك
المرتبة التي هو في مبدؤها .

مثاله انا اذا اخذنا في علم ما - ا - مبدأ - لب - وب - اج - وج - لد - ود - له

وانقطع البيان في تلك المرتبة ولم ينقطع في ذلك العلم ثم اخذنا في بيان في مرتبة اخرى من مبدء آخر غيره فجعلنا - و - مبدأ اولاً - له - و - ز - لح - و - ح - لط - وعدنا فيينا - ا - بط - نكون قد بينا - ا - في ذلك العلم ولكن في مرتبة ليس في مرتبته حتى لانكون قد بيناه بما تبين به فلانكون قد بيناه بنفسه على طريق الدور ويجوز ان لا يكون له وسط بل يكون معقولا بنفسه وتسمى بالعلوم المتعارفة وما عدا ذلك مما تصدر به العلوم من الحدود والمقدمات يسمى وضعاً والحدود تقال للتصور وتقيم معنى الكلام لا لتصديق وقبول بوجه من الوجوه كما يقال ان النقطة شيء ما لاجزء له والخط طول لا عرض له ويراد بذلك ليس (١) ان معنى الطول لا عرض له يصدق على معنى الخط بل انا نعى بلفظ الخط هذا وكذلك بالنقطة فهو تقرير مفهوم الاسم ولو قال بدل هذا ان النقطة شيء من الموجودات ذلك الشيء لاجزء له حتى يكون قد حكم حكماً فيه موضع تصديق وقبول اورد وتكذيب ان في الوجود شيئاً لاجزء له او شيئاً من جملة اشياء لاجزء لها يسمى نقطة لكان تكون قضية .

فاما اذا قال النقطة شيء لاجزء له والخط طول لا عرض له على معنى الحد وتفسير الاسم وما يعنى باللفظة فلا يكون قد اضر فيما قاله حكماً لصدق ولا تكذب (٢) ولا يقبل ولا يرد وانما يكون هذا وضعاً من جهة ان المتعلم لا يلتزم في تعمله ذلك ولا يلتزم بالفحص عن هذا الشيء الذي عنى بهذا الاسم هل له (٣) وجود في الوجود ام لا وكيف وجوده وسائر ما يبحث عنه من احوال الموجودات فهو وضع من هذا القبيل .

وقد خصوا الحدود بتفسير اسماء الموجودات والرسوم بتفسير الاسماء فقط اما لما ليس بموجود او لم يعلم وجوده بعد وهو اصطلاح يجوز قبوله ممن يتصرف في كلامه وبحسبه والمقدمة تخالف الحد من جهة التصديق فان الحد يقال ليتصور (٤) فقط والمقدمة تقال لتصور ويصدق بها تصديقاً معقولاً او تصديقاً

(١) لا - ليس معنى ان الطول الذي (٢) بهامش قط - ن - يصدق ولا يكذب

(٣) لا - هل هو موجود (٤) قط - لتصور -

تقليد وقبول او تصديق وضع ينتظر له بيان فيما بعد ولذلك يسمى اصلا موضوعا ويسمى الحد وضعا وما كان من المقدمات المصدر بها لا تنكرها نفس المتعلم ولا يكون عنده رأى يخالفها خص باسم الاصل (الموضوع - ١) ما تنكره نفس المتعلم يسمى مصادرة فيدخل من الحدود في اسم المصادرة ما تنكر نفس المتعلم وجوده كالنقطة التي لاجراء لها وطول الخط الذي لا عرض له وتختلف نفوس المتعلمين في معرفة الاوليات التي هي مبادئ البراهين في العلوم من جهة ضعف التصور وقوته بجودة القطة فتكون الاوليات الجلية عند بعضهم اوضعا ومصادرات وعلى كل حال فالتصديق بمبدء البرهان ينبنى ان يتقدم على التصديق بما هو مبدء له لان التصديق بالمبدء علة للتصديق بما يبرهن عليه به وحكم التصديق بذى المبدء مثل حكم التصديق بالمبدأ يقينا بيقين وظنا بظن غالب بغالب وضعيفا بضعيف فان لم يكن عند المتعلم تصديق بالمبدء البتة لم يكسبه ذلك تصديقا بذى المبدء فتكون الاصول الموضوعية في العلوم مقدمات مجهولة عند المتعلمين من حقها ان تتبين اما في علم آخر غير العلم الذي هي مبدء له واما في العلم نفسه في فن منه لا تتبين به بل بمبدء غيره من مبادئ ذلك العلم فان المبدأ لا يكون واحدا في العلم اذ لا يكون قياس من قضية واحدة ولا اقل من قضيتين فاذا كانت قياسات كثيرة فاما ان تكون من قضيتين هما مبدآن يتركان مع قضايا تنتج عنها وما ينتج مع ما ينتج واما ان تكون من مبادئ هي اصول ووضوعة من اربعة فما فوقها حتى يكون قياس من قضيتين منها تنتج نتيجة وقياس من قضيتين اخرى تنتج اخرى ثم تتسلسل القضايا في المرتبتين عن القياسين الاولين من غير اختلاط مثاله - اب - وب - ج - فاج - ج - ه - و - ه - د - فج - د - اج - و - ج - د - فاد - وايضا - ال - ول - م - قام - (٢) م - س - وس - ن - فم - ن - ام - وم - ن - فان - ع - ا - و - اف -

(١) ليس في لا (٢) على هامش تظ نسخة وهي - م ن ون س فم س - ام وم

س فاس - ان ون ب فاب ب وب اج فاج - ال ول م قام - ج ه وه

د فج د -

فع ف - ار - و - رب - قاب .

فتكون - اب - قد ثبتت من مرتبته (١) تحت مقدمة - ال - لامن المرتبة التي تحت مقدمة - اب - فلا يكون - اب - قد ثبتت - باب - دورا وهي في العلم الذي من جملة مبادئه - اب - الا ان بيانها يرجع الى مبدئه غيره وهو - ال فهكذا يتبين العلم في العلم نفسه وقد يبين في علم غيره وهو الاكثر والاوجب وقد يتبين المبدؤ في العلم بقوة النفس في النظر العلمي لرياضتها بذلك العلم فيعود بعد النظر والتخرج الى ما قبله وضعا فيتأمله فيعقله ويصدقه يقينا .

الفصل الخامس

في موضوعات العلوم ومطالبا ومسا ئلها ومبادئها

للعلم الواحد بالنوع موضوع واحد بالنوع اما في العلم النظري فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع ويبحث عن اوصافه حتى يحصل له معلومه مثل السماء لعلم الهيئة واما في العلم العملي فينظر في الموضوع لاجل عمل يعمله وتأثير يؤثره فيه وفي اعراضه وخواصه التي له بحسب ذلك العلم (٢) المقصود مثل بدن الانسان لصناعة الطب وكما ان الموضوع الكلي للعلم الكلي كذلك جزئيات ذلك الموضوع لاجزاء ذلك العلم ومسا ئله ففي كل جزء يبحث فيه عن اوصاف نوع من انواعه وفي كل مسألة مسألة عن اوصاف جزئي جزئي من جزئياته كما يبحث في مسائل علم الهيئة عن شكل الفلك وعن وضعه وعن حركته فتكون الموضوعات في القضايا التي هي مطالب ذلك العلم جزئيات ذلك الموضوع الكلي فكل مسألة من علم الهيئة يكون الحد الا صغر فيها شيئا من السماء اما كوكب واما فلك خاص من الافلاك ويكون الحد الا كبر فيها صفة من الصفات التي توجب لذلك الفلك او الكوكب او تسلب عنهما فيضع العالم الموضوع الكلي لذلك العلم الكلي ويسئل عن صفاته التي تظن فيه حتى يوجب له بنظره ما يوجب منها ويسلب عنه ما يسلب منها وفي مسئلة مسألة ينظر في واحد واحد من جزئياته اذ يضعه

في مسألة مسألة ويبحث عن صفة صفة من صفاته حتى يوجها له او يسلبها عنه فتميز العلوم بعضها عن بعض بموضوعاتها ولا يكون الموضوع موضوعا للعلم الواحد من كل وجه كما لا يكون جسم الانسان موضوعا لصناعة الطب من كل وجه بل من جهة ما يصح ويمرض ولصاحب علم الفراسة من جهة شكله وخلقه اللذين يستدل منهما على ملكته وخلقه فكذلك السماء تكون موضوعا في علم الهيئة من جهة الاشكال والحركات ولعلم الطبيعى من جهة الطبائع والخواص فكذلك يكون الموضوع الواحد للعلم الواحد والعلمين والثلاثة فتشترك العلوم في الموضوعات وتباين ومختلف وكذلك في المحمولات ويتم العلم باربعة اشياء هي الموضوع والمحمول والمبداى والمسائل فيشارك في شئ من هذه الاربعة ويخالف بشئ منها والاسم والحدله من جهة ما يشارك فيه ويخالف معا فالوضوع واحد مشترك كما قلنا لسائر المطالب والمسائل التى فيه كالجسم المحسوس للعلم الطبيعى وبدن الانسان للطبيب والمحمولات كثيرة مختلفة في مسائله وهى الصفات والاعراض التى تعرض له بداته لالما هو اخص والالما هو اعم منه كالا عظم والاصغر والمساوى في المقدار الهندسة فانه لا يقال اعظم واصغر لالما هو اعم من المقدار والالما هو اخص منه من الموجودات بل من جهة انه مقدار فهذه هى المطاوبات التى تكون محمولات المسائل في العلوم والمبداى هى التى تستعمل في قياساته مقدمات لها اما من البينة بنفسها واما بما يتسلم من علم غير ذلك العلم والافباى العلم لا يتبين في العلم الذى يتبين بها كما ذكرنا وللعلوم العملية زيادة هى الاعراض والغايات التى لاجلها يكون العمل كالصحة لصناعة الطب والسعادة للفلسفة العملية فان العلوم قد تكون المسائل المعلومة فيها هى الغايات المطلوبة ولا تكون الاعمال هى الغايات وانما يعمل العامل لشيء هو غايته لاجله يتكلف التعب والمشقة في عمله فصناعة الطب موضوعها بدن الانسان ومبدايها من العلم الطبيعى ومن الحس والتجربة ومسائلها هى كيف تحفظ الصحة ويزال المرض وبما اذا ومحمولاتها المصح والممرض والنافع والضار وغايتها حفظ الصحة وازالة

وازالة المرض فيتخصص النظر في موضوعها الذي هو بدن الانسان حتى يصير من جهة ما يصح ويمرض وكذلك يتخصص النظر في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم المحسوس من حيث يتحرك ويسكن ويتصف باوصاف تتعلق بالحركة والسكون .

وانما فصلت العلوم الى الاصناف التي فصلت اليها ولم يجمع العلم كله علما واحدا بالموجود كله لامرير رجع الى المتعلمين في تعلمهم وهو ان المجهول انما يعرف ويعلم بشئ . هو اعرف منه واسبق علما ثم يعلم بذلك الثاني ثالث هو اعرف منه وباللثالث رابع ولوانسقت العلوم والمعلومات في وجودها على نسق واحد في ترتيب واحد من اعرف الى ما ليس باعرف ومن ثانی الى ثالث وكذلك الى آخرها لصح ان يكون العلم كله واحدا بالموجود كله لكنه ليس كذلك لان الاشياء ذوات المبادئ تعرف بمبادئها والمركبات ببساطتها والمعلولات بعلمها على وجه والعلل بمعلولاتها على وجه آخر والمحسوسات بنيلها والبساط بادراكها بالكنه وبمعرفة من طريق الاستدلال والعلل والمعلولات من كل فن مترتب في الوجود على مراتب عدة لانها وان كانت لا ترجع باسرها الى مبدأ واحد فانها تشعب في صدورها عنه عرضا كما تترتب طولاً فتقسم من حيث تشعب من جهة المبادئ طولاً وعرضاً فتشعب العلوم الجزئية كذلك عن العلم الكلي بتشعب الموضوعات ومبادئ البيانات والمطالب في النظريات والاعراض في العمليات فيكون الجسم مطلقاً من جهة (١) موضوعات العلم الكلي مثل غيره من الموجودات لدخوله في جملة الموجود الذي هو موضوع العلم الكلي من حيث هو موجود ويكون من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبديتها من موضوعات العلم الطبيعي ومن جملة الاجسام الفلكية افلاكها وكواكبها من جهة ما هي داخله في الحركة والسكون وما يلزمها ويتسبب منها من جملة العلم الطبيعي ومن جهة الاشكال والحركات وتقديرهما بالمقادير والازمان من جملة العلم النجومى كما انها من حيث يحكم عليها وفيها ومن جهتها باحكام تتسبب

من تأثيراتها في عالم الكون والفساد من جملة الاحكام النجومية فيكون علم النجوم غير علم الاحكام بالنوع والجنس ويكون جسم الانسان من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبديتها من جملة العلم الطبيعي ايضا ومن جهة ما يصح ويمرض ويتوصل الى ازالة مرضه وحفظ صحته موضوعا لصناعة الطب فيكون علم الطب من العلوم الجزئية تحت العلم الطبيعي من حيث هو علم نظري ومن جهة غايته العملية صناعة خاصة مخالفة للعلم الطبيعي في الغاية دون الموضوع وكذلك علم احكام النجوم ايضا من جهة النظر في طبائع الاجرام السماوية وتأثيراتها وافعالها وافعالها من جملة العلم الطبيعي وجزئيا تحته ومن جهة ما يراد منه الانذار بما يكون قبل كونه علما خاصا هو علم الاحكام وكذلك الهندسة والمناظر وعلوم الخيل في الحركات وعلم الهيئة .

اما الهندسة فعلم كلي ينظر في المقادير من جهة التشكيل والتقدير والمناسبة بينها والمناظر تحته تختص بخطوط خاصة بالبصر من المبصرين وعلم الخيل يختص بدونه بحركات طبيعية وقسرية وسرعية مهمتها فيكون تحت العلمين الطبيعي والهندسي اما الهندسي من جهة موضوعه واما الطبيعي من جهة عوارضه الخاصة بعلمه وعلم الهيئة تحت العلم الطبيعي من جهة موضوعه الذي هو جزء من موضوع العلم الطبيعي اعني الافلاك والكواكب وتحت الهندسة من جهة عوارضه المخصوص وهو النظر في الاشكال والحركات وحساب المقادير والاقوات وكل ذلك داخل في جملة الموجود واجزاء من الموجود لكنه يخالفه من حيث يختص بنظر كل واحد منهما بفرض يخصه فنظر العلم الكلي فيه من حيث هو موجود ويطلب صفاته وخواصه من حيث هو كذلك وينظر (في - ١) العلوم الجزئية في صنف صنف ونوع نوع منه من جهة اشياء اخرى على ما قيل . هكذا جاء في النقول القديمة ولم تكن في خلافهم على ذلك فائدة في العلم فاستمر العلماء في نظرهم عليه وازاد قوم من المتأخرين ايجاب هذا التقسيم وجعله ضروريا في العلم والتعليم فتمحلوا وطولوا وتعدوا لواجب وما وجبوه في تعليمهم واتصافهم

وتخليطهم في ايرادهم (١) مسائل علم بمسائل علم آخر فاورد وافى علم الطب من الطبيعيات وفي العلم الطبيعي من العلم الكلي وفي العلم الكلي من الطبيعي فتعدوا مايجب في التعاليم حيث اوردوا ما اوردوا بيانه في علم ليس فيه اصول بيانه ولا فيما يتبين به فانظمت بياناتهم على غير اصول واختلط التعليم بالتقليد والتقليد بالتعليم فخرجوا بذلك من زمرة الفلاسفة الذين يرتبون بياناتهم على الترتيب المنطقي المذكور فننظر الآن في ترتيب العلوم وما قالوا فيه واوردوا له من الاحتجاج وتأمله حتى يتحقق لنا وجوب ذلك اولا وجوبه وفائدته ان كانت .

الفصل السادس

في ترتيب العلوم الحكيمية وما

تشترك فيه وما تفرق به (٢)

لما كان العلم والمعلوم من الاشياء المضافة العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم والمعلوم هو الموجود والموجود على قسمين موجود في الاعيان وموجود في الازهان فالعلوم كذلك ايضا وجودية لما في الاعيان وذهنية لما في الازهان ومن الموجودات من حيث يعلم ما هو اعرف اى متقدم في المعرفة عندنا وما هو متأخر في المعرفة عندنا فنترتب العلوم كذلك ايضا لاجل ما هو الاولى بالتقديم في التعليم وهو الاعرف عندنا والى ما هو اولى بالتأخير وهو المتأخر في المعرفة عن ذلك المتقدم ولو كانت الموجودات تتصل على سن واحد في التقدم والتأخر من اول الى آخر وينحصر الكل في الوسط لقد كان ذلك الترتيب اولى بان يحاذى في التعليم من غيره فكانت العلوم تبتدأ من المبدأ الاول وتنتهى فيما يليه ويلي ما يليه الى آخر الموجودات فكان العلم يحاذى في ترتيبه ترتيب الوجود (٣) لكن الامر في الوجود ليس كذلك لان الموجودات على ما يبينه العلم الالهى تبتدئ من مبدأ واحد وهو المبدأ الاول لها باسرها وتنتهى الى شعب كثيرة

(١) لا - ارادتهم (٢) لا - منه (٣) لا - الوجود .

تفترق عرضاً مع الطول بمعنى مع (بعديّة - ١) فتفترق الجدول ولا تنتهى في سنن واحد الى معلول واحد اخير عن علة واحدة اولى فصار لذلك انقسام الموجودات الى انواع تعممها اصناف مختلفة لا يتسقى بعضها على اربعض في ترتيب التعليم كما لم يتسقى في ترتيب الوجود فتصنفت العلوم الى اصناف عدة ولم ترتب في التعليم مسألة بعد اخرى يشتمل عليها علم واحد فجعلوا (٢) من العلوم الحكيمية علم المنطق يشتمل على علوم سبق تفصيلها وعلم الطبيعيات يشتمل على علوم باصناف المحسوسات الوجودية وعلم الرياضيات يشتمل على علوم ذهنية وعلم الالهيات وهو العلم الكلى ينظر في المبادئ الاولى وبداية الخلق كيف هي ويعرف الوجود من حيث هو موجود فصنفوا العلوم الذهنية الى ذهنية صرفة لا يتعدى حكمها ما في (٣) الاذهان والى ذهنية يتعلق حكمها باشياء وجودية .

والذهنية الخاصة منها علم ومنها علم العلم وعلم العلم هو المنطق الذى يفيد القوانين العقلية الواجبة في العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق والتكذيب والعلم هو علم الكميات التى هي المقادير والاعداد فعلم المقادير منها يتعلق بعلم الاشكال لأن المقادير تنناهي الى الاشكال وتتحدد بها ويجمعها علم الهندسة وتستصحب معها شيئاً من علم العدد لأجل علم المقدار من اجل ان المقدار يعد ويعلم بعدده وعلم الاعداد منه علم خواص الاعداد وهو (الارثميا طيقى) ومنه علم الحساب الذى يتعلق بالجمع والتفريق في المعدودات والاعداد واما العلوم الذهنية التى يتعلق حكمها باشياء وجودية فهى علم هيئة الافلاك وحركاتها وهى الى الموجودات اقرب منها الى الذهنيات وانما تنسب الى الذهنيات من اجل بياناتها الهندسية والحسابية فهذه هى الذهنيات ولان مبادئ المحسوسات اشياء غير محسوسة فالعلم الالهى هو علم المبادئ والكميات قبل الجزئيات فالعلم الالهى هو العلم الكلى والمبادئ تتقدم على ذوات المبادئ فالعلم الالهى يتقدم بالطبع على سائر العلوم ولان المبادئ المتقدمة بالطبع على ذوات المبادئ متأخرة في معرفتنا عنها فالعلم الالهى

(١) سقط من لا (٢) لا - تعلوا به العلوم الحكيمية على المنطق (٣) لا - صافى .

يتأخر في تعليمنا وتعلمنا عن غيره من العلوم فهو مبدأ العلوم بالطبع وغايتها في المعرفة وفيه العلم الكلي ويجعل في العلوم الأخرى مبادئ منه يتسلمها المتعلمون لتلك العلوم تسلياً مقبولاً من غير برهان حتى إذا انتهى بهم التعليم إلى هذا العلم برهنوا فيه واقتدى الخلف في ذلك بالسلف المشهور مثل أرسطو طاليس وأفلاطون فانهم صنفوا العلوم أصنافاً من غير تقسيم ولا تعليم وأصولها ثلاثة على ما ذكرنا الطبيعي والرياضي والالهي والمنطقي فهو علم العلوم .

والتأخرون اشتغلوا بتعليل ذلك (١) فما قيل فيه أن الأشياء الموجودة إما أن لا يكون وجودها باختيارنا وفعلنا وإما أن يكون وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين أحدهما الأمور التي تخالط الحركة والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة والأمور التي تخالط الحركة على ضربين إما أن يكون لوجودها إبان تخالط الحركة مثل الإنسانية والتربيع وما شابه ذلك وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك والأول على قسمين لأنه إما أن يكون لافي القوام ولأني الوهم يصح عليها أن تجرد عن مادة معينة كصورة الإنسانية والقرسية وإما أن يصح عليها ذلك كذلك في الوهم دون القوام مثل التربيع فإنه لا يجوز تصوره إلى أن يخص بنوع مادة أو يلتفت إلى حال حركة .

وإما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلية وتكون من الأمور التي يصح تجريدتها عن الحركة ما صحته صحة وجوب ومنها ما لا يكون صحته صحة الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع عليها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذي هو الكثرة وهذه فإما أن ينظر إليها من حيث هي فيفارق ذلك النظر النظر إليها من حيث هي مجردة لأنها تكون من جملة النظر في الأشياء لا من حيث هي في مادة أذ هي

(١) هامش قط - اعني في تصنيف العلوم إلى هذه الثلاثة المذكورة

من حيث هي هي لافى مادة واما ان ينظر فيها من حيث عرض لها عرض لا يكون فى الوجود لافى مادة وهذا على تسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهم كونه الامع نسبه الى المادة النوعية والحركة مثل النظر فى الواحد من حيث هو نارا او هو ماء وفى الكثير من حيث هو اسطقسات وفى العلة من حيث هي مثلا حرارة او برودة وفى الجوهر العقلى من حيث هو نفس اى مبدأ حركة بدن وان كان تجوز مفارقه بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الامع نسبة الى المادة ومخالطة حركة فانه قد تتوهم احواله من غير نظر فى المادة المعينة والحركة مثل الجمع والتفريق فى العدد وسائر الاحوال التى تلحق العدد وهى فى اوها م الناس او فى موجودات متحركة منقسمة فأصناف العلوم اما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي فى الحركة تصورا وقواما وتتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما واما ان يتناول اعتبارها من حيث هي مفارقة لها تصورا وقواما فالقسم الاول هو العلم الطبيعى والثانى هو الرياضى المحض وعلم العدد المشهور منه .

واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والثالث هو العلم الالهى - وهذا التقسيم بهذا التعليل والتفريع والتطويل قد تسلم فيه ان من الاشياء ما يخالط الحركة ومنها ما لا يخالطها والذى يخالط منه ما لا وجود له الا بحيث يخالطها ومنه ما يوجد محالطا وغير محالط والى لا تتجرد اما ان تكون لافى القوام ولا فى الذهن يصح تجريدها كالانسانية فاما ان يصح عليها التجريد فى الوهم دون القوام مثل التربيع .

وهذه اشياء تحتاج الى بيان وانى بيان فان من الحكماء (١) من يقول بحركة النفس ويرى ان حركة البدن تابعة لها وليس فى الوجود ما لا يخالط الحركة اما محرك واما متحرك واما ما منه واما ما فيه واما ما اليه ان عنى بالمخالطة هذا وان خص بمخالطة الحركة المتحرك فقط فعليه ان يبين ما عناه بذلك وحينئذ لا نسلم له

انه لا يتحرك سوى الجسم .

والذين قسموا الى هذه الاقسام ما امعنوا هذا الامعان وانما سموا الطبيعيات من جهة المبدأ المحرك لها حركة محسوسة من تلقائها لا يقسر من خارج حركات الاسطقسات والمعادن والنبات والحيوان التي لها من تلقائها كالجحر في هبوطه والشارف في صعودها .

والرياضيات هي العلوم الذهنية التي للنفس بها رياضة تزيد في فطنتها واستقلالها بقوة تقدر بها على النظر في العلوم العالية وبالالهيات النظر في المبادئ غير المحسوسة التي دلت عليها افعالها في المحسوسات ويعرف ذلك من تسميتهم فان علم الهيئة لا يتجرد نظره عن الاجسام المحسوسة لا في الوجود ولا في التصور وقد جعلوه من الرياضيات والطبيعي ينظر في النفس وهي غير محسوسة وعلى مذهبهم غير متحركة ولا مخالطة للحركة لانها ليست مبدأ قريبا للحركة بل يقولون انها تحرك بواسطة قوى اخرى ولو اراد مرید ان يجعل العلم واحد ايتدى اليه من اول الطبيعيات وينتهي الى آخر الالهيات ويوسط الرياضيات لم يكن عليه في ذلك حرج ولو قدم الرياضيات وتلاها بالطبيعيات ثم بالالهيات لقد كان الامر كذلك وانما الذي لا يجوز في التعليم هو تقديم الاخفى على الاظهر وتفصيل العلوم كتفصيل الكتب بل كتفصيل التعاليم والفصول فضمن الكتاب عرض واحد كلي والتعاليم والفصول تتكلم في جزئياته وانما الكلام في طريق التعليم (وان الاشياء التي هي متقدمة عندنا في المعرفة واجباب العلم - ١) متأخر - ٢ - عند الطبيعة في انجاب الوجود لان الاعرف عندنا ليس هو الاعرف عند الطبيعة فيفتح العلم الجزئي باصول من العلم الكلي والادنى من الاعلى فتكون تلك الاصول عند من سبق له علم بها من العلم التي (٣) هي منه معلومة بينة يحكم فيها وبها وعند من لم يسبق له بها علم موضوعة مقبولة يتسلمها .

والعلوم التي تتبين بها كقضية شرطية معها هي تاليها والاصول مقدمها تتبين

(١) سقطت من (٢) كذا - والظاهر - متأخرة - ح (٣) كذا والظاهر

في العلم لزوم التالى للتقدم وبصحة وجود المقدم يصح وجود التالى فهكذا فعل
ارسطوطا ليس في الطبيعيات واقليدس في الهندسيات ولم يفعل كذلك جالينوس
في الطبيات بل تكلم في الاسطقسات والمزاج كلاما فلسفيا طبيعيا في علم الطب
وما بينه بينات تعلم من الطب وجزئيات مسائله حتى يعيب (١) عليه ذلك من عابه
ويقول انه استعمل الدور وهو لا يعلم وما استعمل في كتبه دورا في بيان وانما
تخليط الكلام في العلوم يضل المتعلمين واذا اتسقت المسائل بعضها على بعض
كما فعل اقليدس في كتابه كان اولى في مذهب التعليم ومتى لم تكن لم يتم العلم
المحقق وصار كالاخبار التي يتقلدها السامعون من الرواة الذين لا يعلمون صدقهم
من كذبهم .

الفصل السابع

في مبادئ البراهين وكيف يتعرف

الانسان مما لا يعرفه منها

قال ارسطوطا ليس من فقد حسا من حواسه فقد علما من علومه وهو المعلوم
الذي ينتهي اليه الذهن من ذلك الحس فان العلم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان
والاستقراء والاستقراء يرجع الى الحس ومن مقدمات البرهان ما يحصل مبادئها
بالحس ويتصور (٢) من جهته ومتى اراد احدا ان يعرفها لمن لا يعرفها لم يمكنه
ذلك الا باستقراء يستند الى الحس مثل القضايا التي يحكم فيها بثقل الارض وخفة
النار وحرها ومثل الاشياء التي تتصور من المحسوسات كالجسم والسطح والخط
والاشكال المستديرة (والمثلثة - ٣) والمربعة ونحوها فاما يتعرف بالحس
ومنه يصير معقولا .

وقيل في هذا الموضوع ان المحسوس غير المعقول والمعقول غير المحسوس في سائر
الاشياء ويصح ان يعنى بالمعقول ما يدرك في الازهان متصورا فيها وبالمحسوس
ما يدرك في الاعيان واما على ان يفصل ما في الازهان الى اصناف يجعل بعضها
معقولا وبعضها متخيلا وبعضها متوها على ما قد قيل وبالغ فيه قوم من المتأخرين فلا .

وقد اتضح وانكشف الملتبس من ذلك في علم النفس وتحقق الحق في المختلف فيه منه فاما ما يتصور في الازهان من الاشياء الوجودية فانه مشترك للكثير من المحسوسات الشخصية كالانسان لزيد وعمر ووخالد ونحوها فالمحسوسات مبادئ العقولات والعلم بالمعقول لانه انما يقال على الاشياء الذهنية التي تحصل من الاشياء الوجودية واكثرها من المحسوسات المفردة والمركبة فلذلك من فقد حسا من حواسه فقد علمها من علومه فاننا رأينا الاكبر خلقا لا يتصور الا لوان ولا يعقلها ولا يتخيلها وكما اشير اليها بعبارة تنبيه عليها يذهب ذهنه في مفهومها الى شئ مما عرفه من احدى الحواس الاخر وكذلك الاخشم خلقا في الازايح فيعلم من هذا ان من المعلومات ما عسانا لانعرفه ولا نهتدى اليه لانا لانعرف مبادئه التي ندركها فتنبهنا عليه ولا ننبه على عمله حيث لانجد من ينبهنا عليه وتقيس على ذلك من فاقد البصر كيف لا يتنبه على مدركاته ولا يشعر بان في الوجود منها ما يتنبه عليه كذلك لو لم تخلق للبشر حاسة البصر لم يشعروا بمدركاتها ولم يتنبهوا عليها وان استفاد الانسان في وقت من زمانه ما به يدرك ما لا يدركه الآن من اشياء لا تناهها حواسه المعروفة وتفرد عن شركائه فيها تفرد بعلم ومعرفة تخصه دونهم مما انكشف له ولم ينكشف لهم ولعل اكثر الموجودات واجلها واشرفها من النفوس والروحانيات والملائكة من هذا القبيل بل وما جل عنهم وعلا ولعل بصر البصيرة ينكشف عنه غطاء فيدرك من ذلك ما لم يدركه قبل فيعرف منه ما كان يجهله فاذا كانت المعلومات الحاصلة لاذهان العلماء انما تكون من جهة ما يدركونه من الموجودات فمن لا يدرك لا يعلم ومن يدرك يعلم بحسب ما يدرك ومن المحسوسات اشياء في التركيب تتميز بالتحليل على ما قلنا ومنها اشياء تدرك على بساطتها كحرارة النار وبرودة الثلج ونحوها والاصناف الذاتية للشيء قد سبق القول بانها هي الاصول في الموجودات والمعاني الاول في المفهومات ولا تكتسب بالبرهان اما من جهة الوجود فانها الاصل من الموجود الذي يتصف بما يتصف به مما يضاف اليه من الاوصاف

فهى (١) الموضوعات فى القضا يا لما يحمل عليها و توصف به و المحمول انما يطلب للموضوع لا الموضوع للمحمول فالوصاف الذاتية لا تطلب للاوصاف العرضية وانما تطلب الاوصاف العرضية لها وكذلك لا يطلب بعضها لبعض ولا يتبين وجود بعضها لبعض بحدا وسط اذ ليس بينها حدود وسطى وانما بعضها لبعض بالذات فان الاوصاف العرضية لا تتوسط بين الاوصاف الذاتية بعضها لبعض مثاله ان الاوصاف الذاتية للانسان هى الحيوان والناطق فالحيوان للناطق لا يتبين برهان ولا الناطق للحيوان فان احدهما لا يتصف بالآخر وانما يتصف بهما الموصوف والا فالناطق لا يلزم ان يكون حيوانا كما لا يلزم الحيوان ان يكون ناطقا وانما تتبين الاوصاف التى تتصور للشيء لكونها (٢) ولا كونها فيتبين كونها بالحد الاوسط الذى توجبه ولا كونها بالحد الاوسط الذى ينغى عنه وليس كل وصف عرضى يحتاج الى بيان بل قد يكون منها لازم لذات الشيء فلا يتبين بحجة وقد يكون لازم للذات فيتبين بحجة هى اللازم الاول واذا كان فى مقدمتى القياس مقدمة ذات وسط تتوسط البيان بين محولها وموضوعها احتاجت الى بيان بقياس آخر وان لم يكن لم يحتاج كما قيل وانما تكون مقدمات البراهين كلها غير ذوات اوساط بينة بانفسها عند الذهن بفطرة العقل او بشهادة الحس والاستقراء والتجربة والاختبار المتواترة التى يبطل معها الشك وتمتنى اسباب الرية وما يقال من ان البرهان يبين الضروريات الدائمة بالضروريات الدائمة الكلية فغير لازم فى البرهان وانما هو الذى يكتسب اليقين الدائم فى الدائم والموقت فى الموقت والكلى فى الكل والجزئى فى الجزئى ولا يكتسب الحد بالبرهان اذ لا تحتاج الذاتيات الى بيان لانها تفسير الاسم ومعناه عند من عناه كما لبرهان على ان الحيوان الناطق هو الانسان فان المسمى سماه به وعناه فى كلامه والسامع فهمه منه والمسمى لا يسمى بحجة والسامع لا يفهم بحجة اكثر من صحة النقل عن المسمى فهذا ينتهى الكلام فى البرهان والقياسات البرهانية (والحمد لله كما هو اهله

(١) لا - يرى الموضوعات من (٢) قط - الشيء كونها

ومستحقه حمد اداثما . متسر مدا - (١) .

المقالة الخامسة

في طويقا (٢) وهو علم الجدل

الفصل الاول

في القياسات الجدلية

القياسات التي ذكرها ارسطو طاليس بعبارةه وكنى بها عن الحجج هي التي قيلت في الاشكال الثلاثة على اختلاف ضربها وهي في الصورة (٣) التي من اجلها تسمى قياسا وسولو جسموس كذلك وكان السولو جسموس الذي نقل الى العربية بلفظة القياس امما للقول المؤلف الذي يلزم عن (٤) التصديق بما وضع فيه تصديق بقول آخر من الضرورة وليس له اسم في العربية ينقل اليه فقيل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذي يلتفت اليه لا الى اللفظ (٥) وهو الاحتجاج والحجة والدليل والاستدلال ويختلف بعد ذلك من جهة الاقوال والموضوعات فيه في صدقها والتصديق بها فالبرهانية هي اليقينية من اليقينيات التي لا ريب فيها على ما قيل من جهة مادة القياس التي هي المقدمات وصورته التي هي شكل الاقتران والعرض فيه معرفة الحق من جهة ما هو حق فكأنه لا فرق فيه بين ما يعلمه الانسان منه لنفسه ويتاجيها به وبين ما يعلمه لغيره .

فاما الجدليات (٦) لامن جهة الحق والباطل بل من جهة ان الفرض ليس هو الحق بعينه سواء كان حقا ولم يكن وانما هو طلب ما يفحم به الخصم في المناظرة والمجادلة ويقطع به عن الاحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق او بغيره والحق فيه لا يراد لعينه ولا يراد لعينه بل يراد او يرد للاقتيل .

(١) من قط (٢) لا - طويقا (٣) لا - الضرورة (٤) لا - عنه (٥) لا - الالفاظ

(٦) ن - بالعرض فالنظر فيها لا من .

وتأليف القياسات الجدلية يكون من مقدمات ذاتة مشهورة كما قيل وتلك
 اما ذاتة على الاطلاق وهي التي يقول بها جمهور الناس ويوافقون عليها من غير
 اختلاف واما ذاتة بالاضافة وهي التي يراها اكثر الامم والمعتبرون من القبائل
 المختلفة او واحد مقدم متفق عليه ولا يخالفه من يعتبر بمخالفته من المشهورين .
 ومن الذاتية ما تكون ذاتة بانفسها ومنها ما تكون ذاتة على سبيل المضادة
 والمشابهة من جهة الضد والشبه اما في المضادة فكما يقال ان كان العلم بالاضداد
 واحدا فالحس بالاضداد واحد واما في المشابهة فكما يقال ان كان الاحسان الى
 الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة وقد يتفق ان يشتهر القولان المتناقضان
 من ذلك والمتضاذ ان معا مثل ان يكون القول بانه ان كان العلم بالاضداد واحدا
 فالحس بالاضداد واحد وايضا ليس ان كان العلم بالاضداد واحد فالحس بها واحد
 فيكون هذا مشهورا عند قوم وفي قول وذلك مشهورا عند قوم وفي قول
 وكذلك ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة مع مقابله
 الذي هو ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء ليس بجميل
 فيكون كل من القولين مشهورا عند قوم وبسبب خلق وعرف وكقولنا ان
 الغنى وبال وان الغنى نافع كلاهما مشهور وبهذا يصح ان تكون قياسات جدلية
 صحيحة من مقدمات ذاتة تنتج نتائج متقابلة و ضد الذائع هو الشنع وليس
 الذائع هو الصادق بل قديذيع (١) غير الصديق ويصدق غير الذائع ولا الشنع هو
 الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الباطل ذائع .

وانما قال ارسطوطا ليس ان القياسات الجدلية هي المؤلفة من الذائعات
 لكون الجدل صناعة معدة لمخاطبة كل انسان وفي كل مسألة كلية على طريق
 الانصاف بالعقل العامى ولا يتوصل الى ذلك الا بالمقدمات المشهورة المتسلسلة من
 الخصوم ولهذا كان ملاك الامر في القياس الجدلي هو المسئلة والجواب والمسئلة
 صورتها صورة مقدمة محولة عن صيغة الاخبار الى صيغة الاستخبار فيكون عدد
 المسائل كعدد المقدمات وتكون المسائل الجدلية في علوم مختلفة منها خلقية

كقولنا هل اللذة جميلة ام لا ومنها طبيعية كقولنا هل الحركة موجودة ام لا ومنها منطوية كقولنا هل العلم بالمتضادات واحد ام لا .

والمسئلة الجدلية انما يسئل عنها السائل اما لنفسها او ليعرف بها غير ها من الامور التي تختلف فيها الخواص والعوام فيما بينهم بعضهم مع بعض مثل ان المحاقة في كل شئ واجبة وليس المحاقة في كل شئ واجبة فانها تستحسن في اشياء ولا تستحسن في اشياء ومثل ان حفظ المال آثر او انافة فان العوام يوجد بينهم في ذلك خلاف مشهور في المتقابلين يحتج به المجادل على خصمه بحسب الشهوة (١) وقد تختلف الخواص والعوام في مسئلة مثل ان الجميل آثر عند الخواص من اللذة واللذة آثر عند العوام من الجميل .

والشكوك تعرض في المشهورات اذا وجدت قياسات حقيقية برهانية او مشهورات جدلية تخالفها واذا عرض فيها الشك لاحد يطلب ان يكون عنده مبادئ قياسات جدلية وقد يعجز النظر عن نصره قول فيرذله المجادلون ولو كان حقا او يوجد رأى يستند الى كثير من الناس او كثير من المذكورين يخالف المسئلة فيبطل شهرتها ويخرجها عن الصلاح للبدئية في القياسات الجدلية ويجرى في عبارة القدماء ذكر الوضع وهو رأى شنع يخالف المشهور ويضاده مثل رأى رتين (٢) في ان الحركة غير موجودة عند من لا يعرف معناه على ما قد بيناه نحن في الطبيعيات فصدقناه بحسب مفهومه الذي اوضحناه ومثل رأى (ما لسن) وهو انه لا كثرة في الوجود بل الوجود كله واحد وانما يوضع مبدأ في القياسات وان لم يصدق به لعظم قدر الشخص الذي ينسب اليه فلا يقدم السامعون على رده بل يقولون في انفسهم حيث يضعونه في مبادئ قياساتهم انه اعاء يكون حقا من وجه لا نعلمه .

ومن يخالف هذه المشهورات لا يلزم ان تكون مناظرتة ومخالفتة بالمشهورات بل منهم من لا يناظر اما للحاجة وجحده ما يعرفه ويقرنه بقلبه دون لسانه وان رام احد ان يردده عن ذلك بقول يناظره به لم يجد قولاً ابين ولا اشهر من القول

المحمود الذي خالف عليه وإنما يحتج في البيان على الشيء بما هو اظهر واشهر منه .
قال ارسطو طاليس ان ممن يخالف المشهورات الذائعة من يحتاج ان يعاقب (١)
كن يحدد وجوب عبادة الخالق ويستجيز عقوق الوالدين ومنهم من يحتاج الى
تعريف من جهة الحس كن لا يعرف بحرارة النار وبرودة الثلج ولما كان
موضوع المنطق العلوم والامور الكلية وكان الحدل من جملة كان موضوعه
ايضا من العلوم والامور الكلية فمحمولاته كذلك ايضا وذلك اما ان يكون
من الاجناس واما ان يكون من القصول واما ان يكون من الخواص (واما ان
يكون من الاعراض واما ان يكون من الحدود والرسوم - ٢) لان الكليات
هي هذه لا غير وإنما يخالف من جهة الفرض الذي يؤمه الحدلي لا من جهة
الموضوع والمحمول فهذه المحمولات هي التي يختلف المتجادلان فيها بالاثبات
والابطال والكلام الحدلي يكون الكثير منه من الاستقرار لكونه اشهر عند
الجمهور وان كان القياس اشد الزاماً للخصم وهناك اصول بها يتقوى على الابطال
والاثبات الذي هو غرض الحدلي ويعرفها بكون الاستقرار والقياس في كل
واحد من محمولات المسائل التي يرام اثباتها وابطالها والقياس في كل واحد
من محمولات المسائل التي يرام اثباتها وابطالها هي الاصول التي يعرف بها ان الشيء
هو هو بالشخص او بالنوع او بالجنس او للخاصة والاصول التي يعرف بها اي
الامر ين اولي و آخر وتسمى هذه الاصول في عبارة القدماء بواضع اي مواضع
ببحث ونظر .

وفائدة القياس الحدلي على ما قال صاحب المنطق هو حمل كل واحد من
الناس على ما يليق به من الرأي بمقدرات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق
ان يسمع القول معه فذلك مما يسهل باطريقة الجدلية ويعسر بالماخذ البرهاني
لصعوبته وربما كان المحمول في ذلك من اعتقاد نافع لكنه غير حق فيكون الحدلي
اولي به من البرهاني لانه يخرج عن البرهان بقدر خروجه عن الحق وقد
قيل في البرهان ان العلوم الجزئية يتقلد المتعلمون مبادئها فان كره المتعلمون

التقليد فيها ولم يكن لهم سبيل الى التحقيق بالبرهان وتفوا ولم يحصلوا على احد
الامرین ويمكن ان يحصل لهم بالقياس الجدلي ما يقنعهم فينفعهم ويكفيهم وتساكن
اليه نفوسهم وان كانت اكثر منفعة والقياس الجدلي هي رياضة الازهان وتقويها
على النظر من حيث يمكن ان تحصل به قياسات كثيرة في مسألة واحدة على سبيل
النفي والاثبات ثم يرجع (١) فيها ويتأمل احوالها بالتصفح فيلوح الحق من اثباتها
وليس من شرط الجدلي ان يأتي بقياس لا عناد له البتة وعند كل احد ولا ان
يلزم كل خصم بل ان ينتهي في كل مسألة الى منتهى المذهب كما انه ليس من
شرط الطبيب ان يشفي كل مريض بل ان يأتي بغاية ما يستطيع من العلاج .

الفصل الثاني

في الآلات التي تستنبط بها المواضع

الجدلية وتتحرز عن الالتزام والاقطاع

الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز بها عن الاقطاع والزام

الخصم ما يريد الزامه اربعة . مركزية كميتر علوم سدي

احدا يختص باللفظ وهو ان تكون عند الانسان قدرة على معرفة الاسماء
الترادفة في اللغات والتباينة والشبهة بالترادفة والتشابهة في اللفظ والمعنى اما
الترادفة فكانجر والعقار واما الشبهة بها فكانلسيف والصمصام واما التشابهة
فكانحيوان الطبيعي والمصور وكلما كانت معرفة الانسان بمثل ذلك في اللغات
اكثر كان اقدر على المجادلة من حيث يحترز (٢) في التسليم والموافقة ويقدر على
الالزام والحدعة والمواضع التي منها يعرف هل الاسم متواطىء او مشترك
كثيرة منها انه هل يقع عليها اسم واحد ولها اضداد متغايرة مثل الحاد الذي يقال
للسيف وضده الكليل والحاد الذي يقال على الصوت وضده الثقيل والثقل
في الاجسام وضده الخفيف ومنها ان يكون لبعضها ضد وليس لبعضها ضد
والاسم مشترك مثل الحاد للسيف وله ضد وللزاوية الحادة ولاضد لها ومنها ان

يكون لبعضها ضد وواسطة (١) وبعضها مقابل ولا واسطة بينهما مثل البصر والعمى في البصير (٢) والبصيرة وقد يكون الاسم في احد المتقابلين مشتركاً وفي الآخر غير مشترك مثل ان يقال لا يبصر على وجهين احدهما بالفعل اى لا يبصر بالفعل والآخر بالقوه اى لا قدرة له على الابصار ويبصر اى يبصر بالفعل وان كان لفظ السلب مشتركاً فلفظ الايجاب مشترك في الابصار وسلبه وان كان لفظ العدم مشتركاً فلفظ الملكة مشترك حتى اذا كان العمى على وجهين كان البصر ايضا على وجهين وان كان احد المضافين مشتركاً فالآخر مشترك (مثل انه ان كان الفوق مشتركاً للمكان والفضيلة فانتحت مشترك للمكان والفضيلة وكذلك ان كان المناسب في التصريف مشتركاً فالآخر مشترك - ٣) مثل انه ان كانت العدالة مشتركة فالعدل مشترك وكذلك ان كانت اجناس معاً في الاسم في واحد واحد منها مشتركة فالاسم مشترك كالخير في المزاج فانه يدل على المساواة وهو من الكم وفي النفس على العفاف وهو من الكيف وقد تدل اللفظة في احدهما على نوع وفي الآخر على فصل كالزاوية الحادة والنعمة الحادة وان تكون اللفظة في موضع تحتمل الاقل والاكثر وفي الآخر لا تحتمل مثل ان النور الذي لليقين (٤) لا يحتمل زيادة ولانقصاناً والنور الذي في الالوان يحتمل ذلك او يحتمل في كليهما لكن المقايسة لا تصح كما لا يصح ان يقال صوت احد من السيف (٥) ومنها اقتدر المجادل على تفصيل الاسم المشترك امكنه ان يغالط ولا يغلط .

والثاني من الآلات الجدلية القدرة على استنباط الفصول من الامور المتقاربة جداً فان الذي يظهر تباينه لا يكتسب باستنباط فصوله دربة ويتنفع بذلك في صناعة القياسات المعمولة في انتاج غير المدعى وفي توفية الحدود وفي تفصيل الاسماء المشتركة .

والثالث من الآلات الجدلية القدرة على اخذ التشابهات من الاشياء المتباعدة جداً على ضد الواجب في الفصول التي كانت تطلب من الاشياء المتقاربة فان

(١) قط - ذو واسطة - (٢) لا - البصر (٣) سقط من لا (٤) لا - للنفس
(٥) لا - احد من الصوت لسيف .
الفرق

الفرق بين المتشابهات والتشابه بين المتباينات هو الع لم الذي ينتفع به ذلك في
الفصول وهذا في الاجناس .

وفي القياسات الشرطية المتصلة من حيث تقنع بان الممكن في شيء ممكن في
شبيهه والمشابهة اما باشتراك محمول واحد كاشتراك الانسان والغراب في الحياة
او في المشي واما في النسبة المفصلة كما يقال ان نسبة الربان في السفينة الى السفينة
كنسبة الملك في المدينة الى المدينة او في الوصلة كما يقال ان نسبة البصر الى النفس
كنسبة السمع اليها .

والآلة الرابعة جمع المقدمات الذائعة عند الجمهور والذائعة عند اصحاب الصناعات
واستنباط ذائعات من ذائعات والذائعات منها ما يحصل بالفطرة ومنها ما يحصل
بالتأمل والروية في آراء الجمهور واصحاب الصنائع والمذاهب واخبارهم
المنقولة وتصصهم المشهورة المخبورة بالمجارب وبتفصيل ذائع الى ذائع
ونقل الحكم من ذائع الى ذائع ونقل الحكم من ذائع الى شبيهه به ومن الاضداد
وتمييزها .

وبالجملة فان القول الذائع والمشهور هو الذي يصلح ان يناظر به المعاند عند
الجمهور في المحاجة والمغالطة اذا كان الحق خفي الحجة الحقيقية عند المناظر وعند
الحاضر فان الذب عنه بحجته الحقيقية لا يفيد المجادلة حيثئذ واما يفيد المجادلة
بما يتعرف به المناظر او الحاضر او كلاهما فاما اذا كان المجادل يجادل فيما لا يعلم
حقيقته ومجادله ايضا كذلك وكان مقصود كل واحد منها الظهور على صاحبه
عند الحاضرين فليس غير الذائع والمشهور فان كان الذائع والمشهور هو الحق في
المسئلة فقد اتفق فيها مذهبها التعليم والمجادلة بالحقيقيات والذائعات المشهورات
وان لم يكن كذلك اختلف المذهبان فعادت المجادلة الى الحقيقيات في التعليم
والتحقيق والى الذائعات المشهورات في المجادلة والفلج على الخصم وكذلك
قد يتفق في المسئلة الواحدة عرض المبرهن المعلم والمجادل المفحم والخطيب الواعظ
او الشاعر المحسن اذا كان الحق فيها هو الذائع المشهور وهو الواعظ الزاجر وهو

المحسن الجاذب كالكلام في المعاد اذا كان الاحتجاج فيه بما يقرب من الحق الاول تعالى ويزلف لديه من الملكات النفسانية والاخلاق الملكية والزهد في الرذائل البهيمية والسبعية فان الحق في هذا هو المشهور وهو الواعظ الجاذب والزاجر وهو الشاعر المحسن والمقبح لا يحتاج فيه الى استعادة فالبرهن فيه الذي يعلم الحق ويحتاج عليه يحصل له غرض التعليم بالذات وغرض المجادلة والخطيب والشاعر بالذات وبالعرض فيما يقصد من ذلك ولا يقصد اوفى ايها قصد وفي ايها لم يقصد ويحتاج المجادل الى الاستكثار من بضاعته العلمية والدرية في عاداته الصناعية كما يحتاج غيره من الصناع حتى يقدر على ايراد ما يحتاج اليه في كل وقت في موضعه من جهة بضاعته وصناعته ولا يكفي حفظ البضاعة دون بملكة الصناعة فانه قد يحفظ الانسان الا يذكره في وقت حاجته اليه او يحتاج الى ما ليس بمحفوظ عنده فبكثره البضاعة يجد كل ما يريد في وقت حاجته عتيدا عنده وبالتعويد الصناعي يذهب اليه في وقت حاجته من غير روية ولا توقف فان التوقف للرؤية في المناظرة كالاقتطاع عند الحاضرين كما ان الموسيقار اذا اريد منه لحن من الالحان في شعر من الاشعار ومذهب من المذاهب (فاذا كان حافظا للاشعار والمذاهب) كان عنده في كل وقت من ذلك ما يحتاج اليه ويطلب منه واذا كانت عاداته في صناعته محكمة قدر على الايقاع في المذهب المطلوب من غير توقف فان حفظ من غير درية وعادة توقف للرؤية واستحضار المذهب في خاطره ونقله بالتصور والارادة الى مبادئ حركاته والتحرك بالايقاع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان تبطل النسبة الزمانية بين الايقاعات فيذهب روتقها وموقعها في الصناعة كذلك المجادل في جدله اذا روى وتفكر وتذكر لا استحضار ما يحتاج اليه في ذهنه انقطع وليس كذلك البرهن وطالب الحق في التعليم فان غرضه يحصل بمحصول مقصوده في عاجل حاله واجلها بمحضر من السامع وبغير محضر منه باذكار الشريك او باذكار النفس او باهام الرب فهذا هو قوام الامر في صناعة الجدل كما في غيرها من

الفصل الثالث

في مواضع الاثبات والابطال مطلقا

قد علم فيما سلف من الكلام كيف تستنبط الحججة والقياس من المطلوب نفسه من جهة حديه اعنى الموضوع والمحمول بتخصيل الحد الاوسط في الايجاب ومن الامور الخارجة عنهما (في السلب - ١) والخارجة عن احدها غير خارجة عن الآخر على ما قيل في الايجاب والسلب الكلي والجزئي والمستنبط من نفس حدى المطلوب اما ان يكون عن جوهرها واما ان يكون عن الاشياء التابعة لها والاول هو ان تستنبط الحججة من (ح د ٢) احدها او كليهما فينظر هل حد المحمول يقال على الموضوع ام لا وعلى حده ام لا وهل الموضوع يقال عليه المحمول ام لا او حده ام لا .

واما استنباط الحججة من الاشياء التابعة لها فاما ان تكون تلك الاشياء مقومة لجوهرها او غير مقومة والمقومة اما جنس واما فصل واما مادة واما صورة واما جنس جنس واما جنس فصل واما جنس مادة واما جنس صورة واما فصل الفصل واما فصل الجنس واما فصل المادة او فصل الصورة او مادة الجنس او مادة الفصل واما واحد بالذات من وجه او مادة المادة او صورة الجنس او صورة الفصل والصورة في كل موضع من هذه مضاهية للفصل (والمادة - ٣) والمادة للجنس وان اختلفت باعتبار ما ذهني كما سبق وما كان من هذه مساويا للوضوع فالوجود له والمنفى عنه موجود للوضوع ومنفى عنه وما كان منها للمحمول مساويا او اعم فابطاله عن الموضوع ابطال المحمول واما في اثباته للوضوع فانه يكون اثباتا للمحمول في المساوى دون الاعم وكذلك في اثباته وابطاله عن محمول الموضوع واما اثبات محمول الموضوع فلا يجب عنه شيء وفي نفيه عن المحمول يجب نفي المحمول عن الموضوع .

(١) ليس في لا (٢) ليس في لا (٣) ليس في لا .

واما التوابع غير المقومة للذات فكالكل والجزء والعلل الفاعلة والغائية المبائة للجوهر والمتضائفات وما يلزم وجود الشيء وعدمه وكون الشيء وفساده ونحو استعماله وفعاله واعراضه العامة والخاصة وزمانه ومكانه والكل والجزء على اقسام اربعة احدها الكل في الحمل كالجنس والفصل ويقابله الجزء في الحمل كالنوع وينتفع بالانواع كانت انواعا في الحقيقة او انواعا في الشكل اذ ننظر في انواع الموضوع وانواع انواعه هل يوجد فيها كلها او بعضها المحمول اولاً في شيء منها ولا في كلها كذلك ننظر في شيء من انواع المحمول هل يوجد في الموضوع اولاً ولا نوع منه يوجد فيه وينتفع به ايضا في الاستقرار فانه اذا وجد المحمول في كل انواع الموضوع او في كثير منها حكم انه في كل الموضوع .

وقد ينتفع ايضا اذا اريد اثبات متضادات بالقسمة على النوع اثبت انه كذلك على الجنس كقولك انه اذا كان كل قنية اما مجودة واما مذمومة فهذه الفرس اما مجودة واما مذمومة لانها من القنايا او صناعة الرقص مثلا وصناعة الكتابة وكما يكون الكل من جهة الزمان في جميع الزمان فانه ان كان يثبت او ينفي في جميع الزمان لزم انه كذلك في زمان ما ويقابله الجزء من جهة الزمان والموضع فيه بعكسه فانه اذا لم يكن في جزء لم يكن في الكل والكل من جهة الكمية ويقابله الجزء من جهة الكمية ايضا واذا ثبت حكم في واحد من عدة في جملتها الموضوع نقل الحكم الى الموضوع كما ثبت حكم لكل ماش فينقل الى الانسان واذا ثبت حكم في جملة نقل الى افرادها لا اذا كان في الجملة من حيث هي جملة كالزوجية في العشرة فانها لا تنتقل الى احادها ولا العشرية ايضا ومن جهة الوجود اذا كان على الاطلاق ويقابله الجزء من جهة الوجود اذا كان مشروطا بزمان ومكان وحال وغير ذلك ومن هذا نقل ما هو اضطرارى الى ما هو اكثرى ونقل ما هو اكثرى الى الاضطرارى كما يقال ان كان العدل نافعاً على الاطلاق فهو نافع على جهة كذا ونحو كذا وعكسه ان ما يكون على جهة ما ونحو ما يجوز نقله الى الاطلاق مثل ان ما هو ممكن لزيد فهو ممكن اى بالقول المطلق ومن هذا ان ما يوجد بزيادة ونقصان

فهو موجود بالقول المطلق مثل ان الذي هو احر من شيء (فهو حار او ابرد من شيء فهو باردا واصح من شيء فهو (١) صالح او اردى من شيء فهو ردى ولا ينعكس هذا في كل مكان فليس كل حار احر من كل شيء ولا كل بارد ابرد من كل شيء. ومن ذلك المواضع المأخوذة من العلل الفاعليه والتامية مثل ان يحكم على شيء بوجود مطلق او بوجود على صفة ما لان علتة كذلك موجودة على الاطلاق او بتلك الصفة كقولنا ان الحيوة موجودة في الفلك لان النفس موجودة فيه وان العدل موجود بالطبع لان المشاركة موجودة بالطبع والمشاركة البشرية هي العلة الموجبة للعدل فيما بينهم وعن كون الشيء وفساده مثل انه ان كان كون الشيء خيرا فهو خيرا وشرا فهو شرا وكان فساده خيرا فهو شرا وفساده شرا فهو خيرا .

ومن الافعال مثل ان وجود الفعل مطلقا يدل على وجود الفاعل وبما لا يدل على وجوده بتلك الحال .

ومن المتضائفات والمتلازمات فانه ان كان اللازم موجودا فما يلزمه في الوجود موجود او معدوم ما فهو معدوم وهذا ضروري ومن ذلك ان الذي يوجد لما يوجد له موضوع المسئلة فهو موجود لها مثل ان الذي يوجد للحيوان يوجد للحيوان الناطق او ما لا يوجد لما لا يوجد له المحمول فهو موجود لموضوع ذلك المحمول مثل انه اذا لم يكن النطق لغير الانسان فهو موجود للحيوان وان كانت الشيء لا يوجد للشيء الا عند وجود شيء فانه يقنع انه موجود للشيء مثل انه ان كانت الحركة لا تكون لما لانفس له فان النفس متحركة وهذا مظنون مقنع ومثل ان الشيء الذي يزداد على شيء فيجعله جيدا فهو جيد .

وبالجملة ان الذي يجب بوجوده لشيء حكم في ذلك الشيء فالحكم له مثل ان العادل خير فالعدل خير واذا كان موجودا لموضوع آخر يجعل للمحمول اكثرية فهو موجود له كما ان اليسار يجعل الفضيلة اكثر نيلا فاليسار نيل وان كان يحمله اقل فهو معدوم له على حكم التلاف ولا يجب ان ينعكس لانه ليس بضروري

وان الجود اذا زيد (١) على الردى جعل الكل جيدا لانه يكون اجود من الردى وحده . مثل ان الذهب مع الفضة اجود من الفضة الخالصة ومن ذلك ما يوجد من الاعراض كقولنا الانسان مباح وكل ماش جوهر والانسان ضحك وكل ضحك ناطق ومن الزمان مثل انه ليس كل مغتد بنام لان النوى يكون في بعض الزمان والاعتداء في جميع الزمان حتى في زمن الذبول وايضا ليس التعلم قد كر لان التعليم (٢) يكون للمستقبل والتذكير للماضى واذا اخذت الجملة عن الامور الخارجة عن الحدين على الاطلاق مثل ان يحتج من الشهادات والتواتر واقاويل الثقات او من تشابه الاحوال كما كان يقول اصحاب سقراط ان النظر اليه واستماع كلامه فضيلة فكيف السلوك الى سيرته واما عن تبديل الاقتصاد كما كان يفعل سقراط في امكنة العدل في المدينة بان كان ينقل المسئلة الى الرجل العدل ويقيس عليه في الاحوال التي يحب ان يكون فيه حتى يكون عدلا ثم ينقل الى المدينة فيكون هذا باب شبيه بالتمثيل وليس بتمثيل لان (٣) التمثيل هو ان ينقل حكم الى شبيه بين التشابه مستغنى عن اثبات التشابه فان احتيج الى ان يبين فيه التشابه لم يكن تمثيلا مطلقا ومثل ان يراد بالجزى معنى كلى كقوله لا تأكل السمك والجن اى كل مرطب او بدل الشبيه مكان الشبيه وكل ذلك قريب من التمثيل وليس بتمثيل .

ومن الخجج المأخوذة عن الاشياء الخارجة . وواضع المتقابلات فمن ذلك ما هو على سبيل التناقض واللزوم الحقيقي فيه بعكس النقيض . مثل انه اذا كان كل انسان حيوانا فما ليس بحيوان ليس بالانسان وربما اتنع العكس المستقيم وما كان على سبيل التضاد فان لزومه مقنع في الجهتين جميعا . مثل انه ان كان الصديق حسن النية فالعدو ردى النية وايضا ردى النية عدو ويعاند ان كان حسن الهيئة صحيحا فليس يلزم ان يكون المر بىض ردى الهيئة ومن مواضع التضاد ان يؤخذ لنقيض الموضوع شىء ما فيؤخذ للموضوع ضده . مثل انه ان كان ما ليس بلذيد شرا فاللذة خير وانما يكون هذا اذا لم يكن متوسطا والمواضع المشهورة في الاضداد ان ركب ضدان

(١) لا - زيل عن (٢) كذا في الاصلين والظاهر التعلم والتذكير (٣) لا - لا ان

مع الضدين على اربعة اوجه كل واحد من طبيقتين ثم يكون اذا كان الشيء مع الشيء بحال ما قصد الشيء معه بضد حاله مثل ان الكون مع المصديق سعادة ومع العدو شقاوة وضده مع ضده مثل حاله كقولنا ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان الى الاعداء قبيح وان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان اليهم حسن والشيء معه ضده بضد ماله فانه ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحا فالاساءة الى الاعداء جميل .

واما المتقابلات على سبيل العدم والملكية فانها تتلازم على الاستقامة مثل انه ان كان الجهل عدم ملكة فالعلم ملكة واما المتقابلات على سبيل المضاف فانها تتلازم على السواء مثل انه ان كان الحسن علما فالمحسوس معلوم .

ومن هذا الباب المواضع المأخوذة من الاقل والاكثر وهي على وجوه فمئة ما هو مطلق فانه اذا كان ما هو اقل وجودا موجودا فما هو اكثر وجودا وجود . وهذا للثبات فقط لان عكسه غير مفيد واذا كان ما هو اكثر وجودا ليس بموجود فما هو اقل وجودا ليس بموجود وهذا للنفي من المقنعات (١) ومنه ما ليس على الاطلاق بل عند محمول او موضوع وما وهو انه ان كان للوضوع محمول اولى من هذا فلم يكن لم يكن هذا واذا كان ما ليس اولى منه كان هذا واذا كان المحمول لم يكن لموضوع هو اولى به فليس لهذا الموضوع او ان كان لما هو اولى بان لا يكون له فقد كان له واذا كان محمول الموضوع آخر هو اقل وجودا من معنى هذا المحمول لهذا الموضوع فهذا كان واذا لم يكن محمول لموضوع هو اولى ان يكون له من هذا المحمول لهذا الموضوع لم يكن هذا ومن هذه الابواب ابواب التساوي مثل ان كان ما هو مساوي في الكون لهذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود ولم يكن لم يكن وعلى اقسام مساوية لاقسام الاولى بحسب التقابل .

واما المواضع المأخوذة عن اساس الداخلة في نفس الامر والخارجة عنه فمواضع القسمة ومواضع التصاريف والاشتقاقات ومواضع النظائر وطرق

القسمة كثيرة كما سنف ذكره كلى الى جزئياته وكل الى اجزائه ومحول الى موضوعاته وموضوع الى محمولاته واسم مشترك الى معانيه ومن القسمة تكون القياسات الاستثنائية المنفصلة ومنها طرق الاشتقاقات والتصارييف مثل قولنا ان كانت العدالة فضيلة فالعادل فاضل ولا ينعكس هذا الا ان يقال ان العادل بما هو عادل فاضل فالعدالة فضيلة وطرق النظر كقولنا ان كان ما يجرى مجرى العدالة محمودا فالعدالة محمودة .

الفصل الرابع

في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل

من ذلك ان ينظر هل يحمل على ما يحمل عليه حمل احد الخمسة الكلية وخصوصا هل اخذ مكانه الجنس كما يقال ان البياض عرض له ان يتكون وهذا للابطال وان ينظر ان كان بسيطا كالبياض فهل يحمل بلا اشتقاق او مشيرا الى الموضوع كالبياض وهل له اصل منه يشتق وهذا للابطال وينظر هل وضع الشيء عارضا لنفسه وايضا ان كان للعرض ضد ما من شأنه ان يفسده ويعقبه في المحل فهل يتأ في ان يحل ذلك المحل مثل انه ان كانت القوة الغضبية عرض لها البغض فيجب ان تعرض لها المحبة وايضا هل ضده موجود في الموضوع وهذا للابطال .

ومن مواضع الآثر والافضل ما كان اطول زمانا واكثر بيانا وما كان يفضله المعتبرون من اهل الفطنة اه من اهل العلم فالذى من جنس الفضيلة افضل مما هو خارج عنه فان العدالة افضل من العادل وآثر لانه بها كان فضلا والمطلوب لاجل نفسه افضل من المطلوب لاجله مثل ان الصحة التي تراد امينها افضل من الدواء الذي يراد لاجل الصحة وقد يعاند هذا بان يقال ان القوة في كثير من الاوقات آثر من الفضيلة ويكاد ان يكون الضرورى آثر والفضيلة افضل والذي هو علة الخير بالذات آثر من الذى هو علته بالعرض والذي يؤثر في جميع الاحوال آثر من الذى يؤثر في وقت ما كالصحة والعلاج والذي يراد وجوده كالصحة آثر من الذى يؤثر ليرى كالجمل والحسن والمؤثر بالطبع والذات كالعلم

آثر من المؤثر بالعرض كالكتاب والموجود للآثر آثر من الموجود لما دونه وما يخص الافضل والآثر من جهة المؤثر كالمؤثر عند الله تعالى آثر من الآثر عند الناس وما كان في الاشياء التي هي اقدم آثر كالصحة فانها آثر من القوة لان الصحة في الاخلاط الاول والمزاجات وهذا فيما بعد والمبلغ الاقرب الى الآثر آثر ومبلغ اثر الغايتين آثر (١) اذ افضلت الغاية الغاية باكثر من فضلها على فاعلها فالفاعل آثر من الغاية مثاله ان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضل الصحة على المصح ففاعل السعادة افضل وآثر من الصحة والنافع في كل وقت اوفى اكثر الاوقات آثر والالذ عند الجمهور آثر والذي هو مع اللذة آثر من وجه آخر كاطيب الدوائين وما في السن (٢) التي تدرك فيها العظام كما في سن الكبر دون سن الصبي آثر ثم ما لا يشترك فيه الا ردى آثر والذي يشاركة فيه الاخوان والاحباب آثر والذي يؤثر ان يفعل بالاخوان آثر من الذي لا يبني ان يفعل بهم .

وبمجموع الاثرين آثر والذي اذا كان استغنى به عن الآخر بلا انعكاس آثر من الآخر مثاله ان العدالة اذا كانت في جميع الناس لم يحتج الى الشجاعة والشجاعة لا تستغنى عن العدالة فالعدالة آثر وما يراد كونه اكثر فهو آثر وما يتوق عدمه اكثر فهو آثر وما يراد عدمه اقل فهو آثر والاشبه بالآثر آثر من جهة ما هو اشبه ويعاند بالقرد فانه اشبه بالانسان من الفرس والفرس آثر منه والشبيه بالفاضل آثر من الشبيه بالخسيس من جهة ما هما شبيهان ويعاند بانه يمكن ان يكون الشبيه بالفاضل من جهة ما هو اخس والشبيه بالخسيس من جهة ما هو افضل فان لم يشترط هذا لم يتم (الاثر - ٣) الا ترى ان الفرس اشبه بالحمار والقرد بالانسان والذي زيادته آثر هو آثر والذي يؤثر دون هذا من غير عكس آثر والذي يجحد الآخر ليظهر هو آثر من الآخر مثل من يجحد حب اللذات ليظن زكيا والذي هو اظهر آثر والذي هو اصعب هو آثر اذا بلغ الى غاية آثر وايضا الذي هو اسهل اذا بلغ الى مثل ذلك آثر وافضل افضل النوعين افضل من افضل اخسهما والذي له الفضيلة

(١) زاد في قط - من الغاية من آثر (٢) لا - السني (٣) ليس في لا .

الخاصة بنوعه أثر مما ليست له وان كان له غيرها (١) ومن ذلك يكون الكيس والقطنة في الانسان اثر من الشجاعة فيه والذي يفعل اكثر مما يتصل به اثر من الذي لا يفعل من جهة زيادة فعله مثاله ان النار اثر من الاوفريون من جهة ان قوة امتحانها اذا كان مقصودا مطلوباً لا من جهة الاحراق الذي يكره وان اشتركا فاكثرها فعلاً .

والذي يفعل بطبيعته اثر من الذي يفعل بغيرها فعلاً مؤثراً والذي ينخص خيره الافضل اثر والذي يتبعه خيراً اكثر اثر والذي يتبعه شراً اقل اثر والذي به الخير اكثر اثر والذي يرفعه الشراً اقل اثر .

واما المواضع التي للجنس فمنها ما هي له على انفرادها ومنها ما يشاركه فيها الفصل والحد فمن ذلك ان ينظر هل يخلو عنه بغض الموضوعات خصوصاً الاشخاص فيصدق النوع حينئذ على ما لا يصدق عليه الجنس كمن جعل المعلوم (٢) جنساً للظنون وبعض الظن ليس بعلم بل خطأ وجهل ومن المشهور (ان بعض الظن اثم) وهل هو غير ما خوذ في ماهية النوع وما تحته خصوصاً ان يصدق عليه حد العرض فان جنس الشيء لا يكون عرضاً له وان يوجد الاسم الكلي الذي لا يتساوى مفهومه عند المسميات به من الجزئيات مكان الجنس كما لو جود وهل للنوع جنس غيره لا يترتب تحته ولا يصير تحته آخر فوقها (٣) جميعاً حتى يكون الجنسان مختلفين فان الشيء الواحد لا يدخل في جنسين مختلفين بمعنى واحد والنوع يقع في مقولة غير مقولة جنسه كمن جعل العلم خيراً والعلم من المضاف والخير من الكيفية وقد ينتصر القول بان الخير من المضاف من حيث يكون الفعل الواحد شراً الزيد وخير المعمر ويكون (مصائب قوم عند قوم فوائد) لكن الخير فيها يقال باشتراك الاسم (٤) وهل ليس جنس الجنس يحمل على الموضوع كله وما تحته وهل هو فصل له او لجنسه فان الفصل لا يقال في جواب ما هو الخاص ولا المشترك فانه كما قيل لا يوفي جواب ماهية خاصة ولا مشتركة وهل لا يقال

(١) لا - غيرها (٢) لا - العلوم (٣) لا - فوقها (٤) لا - الجنس .

عليه شيء من فصول الجنس فلا يكون حينئذ جنسا وهل ضد الجنس يحمل عليه وهل العدم يشترك الشيء فيما وضع جنسا له فان العدم اما ان لا يقع تحت الجنس او يكون جنسه عدم جنس كالعلمي وهل عكس فوضع (١) النوع بحال الجنس كمن يقول ان المرض سؤ من اج وهل هو على سبيل الاستعارة والتشبيه كمن يقول ان الغيم دخان لانه كالدخان وهل ليس ضد النوع في الجنس او في ضد الجنس اوليس هما جنسين (٢) بانفسهما وهذا الابطال والاثبات .

وينظر هل ضده ليس في جنس فيكون هو ايضا ليس في جنس كالخير والشر وينظر هل النوع مبائن لكل قسم من الجنس وهل يتعاكسان احدهما على الآخر كالموجود والواحد والمبدأ والعللة وهل ان كانت الانواع لها متوسطات في الضدية فالجنس كذلك وهذا مقنع وبالعكس ومقاومته ان الصحة والمرض لا واسطة بينهما وبين الخير والشر واسطة او هل الواسطة بينهما جميعا ايجابية او سلبية فان التي بين الخير والشر سلبية وبين الاسود والابيض ايجابية وايضا هل الجنس له ضد والنوع ليس له ضد فانه اذا كانت الفضيلة ضد الشرارة فالبر ضد الاثم وان ننظر هل كلاهما من المضاف وكذلك يجب ان كان احدهما من المضاف ويعاند هذا بان يقال ان العلم من المضاف والنحو ليس من المضاف وهو مردود عند التعقب وهل اضاقتها بحرف واحد او بنحو واحد ويعاندها بان القنية جنس للعلم والقنية قنية للقتنى والعلم علم بالمعلوم وهل يعاكسها الاضافي بحرف واحد ويعانده بان العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم العلم - وهل يقاس الجنس المضاف الى النوع على السوية فانه ان كان النصف من المضاف الى الضعف بكثير الانصاف الى كثير الاضعاف وهل ان كانت الاضافة من احدهما ذات وجهين فكذلك في الآخر مثل ما ان الواهب من الموهوب والموهوب له فكذلك العطية وان كان الجنس من العوارض فهل يعرض لما يعرض له النوع ام لا فان من قال ان الحياء جنس فقط فقد اخطا لان الحياء في القوة الفكرية والجنس في الغضبية وننظر هل وضع

الكلية في حزيه كمن قال ان الحيوان جسم فيه نفس والجسم موضوعه لا جنسه وهل وضع الافعال في المنفعل على انه في جنسه كمن قال ان الجليد ماء جامد وهل وضع الفصل على انه جنس وهل يقال الجنس على الذي وضع نوعا تحته على الاطلاق من جميع الوجوه لا من جهة واحدة فكذلك ليس الحساس جنسا للانسان لان الجنس يقال عليه لبعض اجزائه وكذلك ليس المحسوس جنسا له لانه يقال عليه من جهة بدنه فقط وهل وضع افضل الضدين في اخس الجنس وهل ان كان حال النوع الى شئين حالا واحدة ورد في الى اخس الجنس كما يجعل المتحرك جنس النفس دون الساكن والسكون ثبات والحركة لا ثبات وايضا هل وضع العارض في المعروض له على انه بجنس كما يقال ان اللاموت حياة ابدية مثلا وان الميت صار لاميتا كان استفاد حياة جديدة واكن تلك الحياة انفصلت ونظر هل ضد النوع في الجنس او في ضد الجنس وهل الواسطة في الجنس وهذا الابطال والاثبات وينظر في الاقل والاكثر والاولى والمساوى والنظائر والاشباه والكون والفساد ومن هذه المواضع المذكورة مواضع تعم الفصل والحد مع الجنس ومواضع تعم الجنس والحد ومواضع تعم الجنس والفصل ومواضع تخص الجنس .

الفصل الخامس

في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة

من ذلك ان ننظر هل يقال في جواب انما هو وهو اولى من الجنس بذلك والجنس اولى بان يقال في جواب ما هو وهل ينقسم به الجنس قسمة بالذات وهل يقال عليه الجنس على انه جنسه فيكون بذلك نوعا لا فصلا وهل يدل على معنى وجودى او على معنى سلبى لا اثبات فيه مثل غير الناطق وهل فصل الجوهر ما خوذ من عوارضه فان ذلك مما لا يجوز كالحوان المائى والارضى وننظر هل فصل المضاف من المضاف كما يقال هو قرابة فيقال واى قرابة فيقال اخ او ابن اخ وهل اخذه مضافا بالقياس الى ما هو بالقياس اليه بالذات وهل هو فصل بجنس مبان بجنسه

لجنسه فان فصول الاجناس المتباعدة متباعدة والخاصة المساوية اما مفردة كالضحك
للانسان واما مؤلفة وهي الرسم الذي هو قرين الحد وهناك مواضع تعنها والحد
فن ذلك تعريف الشيء بما هو اخفى منه اما على الاطلاق واما في وجوده له او تعريفه
بما هو مثله فانه إنما ينبغي ان يتعرف بما هو اعرف منه في ذاته او عندنا و تعريف
الشيء بما ليس اعرف منه اما ان يكون بما لا يعرف الا بالشيء المعروف كمن عرف النفس
بانها القوة المحركة للحيوان والحيوان لا سبيل الى معرفته الا بمعرفة النفس لانه
جسم طبيعي ذو نفس واما ان يكون الى معرفته سبيل دون معرفة المعروف الا انه
اخفى منه كمن قال ان النار هو الجسم الشبيه بالنفس فان معرفة النفس اخفى من
معرفة النار وان كانت النفس لا تحتاج في تعريفها الى النار والساوي في المعرفة
كالمضاد والمضاف والقسم (١) في الجنس واما المقابل (٢) بحسب المضاف فينبغي
ان يتأمل الحال فيه فان المضافين لا يتأتى تعريف احدهما خلوا من الآخر اذ وجود
كل واحد منها هو بالقياس الى الآخر وإنما الوجه هو ان تؤخذ الذاتان بما هما
موجودتان كإنسان وإنسان لا بما هما مضافان كالأب والابن ويضاف اليهما سبب
الاضافة فيقال إنسان اولد انسانا فالوالد هو الأب والمولود هو الابن فيكون الحد
الواحد معرفا لما جميعا ثم يعرف بهما مجرد الاضافة ومثال هذا ان يقال ان الحار
هو الذي له جاريل الحار هو ساكن دار ينتهي حد من حدودها الى دار يسكنها
آخر هو الذي يقال انه جاره ثم يحد الجوار من ذلك .

واما المقابل بحسب العدم والملكية فان الملكية تستغنى في تحديدها عن العدم
والعدم لا يستغنى عن الملكية وليس معايل الملكية اقدم في المعرفة وكذلك الحال
في الموحبة والسالبة .

واما القسم في الجنس فكالا انسان والفرس ونظير هل بدل الحد والرسم احدهما
بالآخر وهل ترك الجنس وهل وفي الجنس القريب وهل استثنى فيما يوجد لاشياء
كثيرة الا انه للوضوح اولا بالاولية كاللون للسطح والجسم فانه للسطح
اولا وكذلك ان كان موجود الجملة لانه لو احد من تلك الجملة دون ساثرها .

مثل ان قبول المتضادات خاصة للجواهر فهو للوجود من اجله وننظر ان لا يكون القول مأخوذاً من جهة الافراط في النسبة كمن يحد النار بانها الجسم الخفيف جدا والنار اليسيرة ليست خفيفة جدا كما ان المدرّة الصغيرة ليست ثقيلة جدا وهل يتساوى القول في الاجزاء والجملة فانه لو قيل ان الارض هو ما يتحرك الى السفلى كان القول يتناول الاجزاء المفارقة دون الكلية ولا يكون في الرسم فصل مكرر كما لا يكون في الحد اما بترادف الاسماء كمن يقول ان النقطة لاجزاءها ولا هي منقسمة فهذا تصریح بالفعل بالتركار واما بالقوة كمن يقول ان الحيوان جسم مفتد حساس جوهر والجوهر في ضمن الجسم وكمن يقول ان الشهوة تشوق اللذيق والتشوق هو الشهوة وننظر هل فيه فصل غير مكرر الا انه انقص من الموضوع فنقص به المحدود بزيادة الحد كمن يقول ان الانسان حيوان ناطق فيلسوف او كاتب وننظر هل ان كان اللفظ مؤلفا مثل قولنا خط مستقيم متناه فقد حده بما لورفع بخاصية احدا جزائه بقي الباقي حدا لما بقي فانه ان قال خط نهايتاه موازيتان لو اسطته فان رفع الواسطة وهي خاصة المتناهي وغير المتناهي لم يبق الباقي رسما للخط المستقيم المطلق الذي (١) يقع على المتناهي وغير المتناهي وهل لم تبدل الاجزاء بقوال بل بدلها بأقسام مترادفة كمن قال ها هنا انه طول مستو محدود وخصوصا ان دل على اسم انعمض وربما اتفق ان يوجد للشترك حديثنا ولجميع ما يقال عليه اما في المشكل فذلك مستعمل ولكن يجب ان يجرب هل يبقى لكل واحد حد كما للآخر .

وكذلك يجب ان ننظر هل القول يشتمل على ما لا يثبت والموضوع ثابت كقول فلاطون ان الصورة المفارقة امثلة سرمدية للكائنات الفاسدة وهل ان كان الموضوع زمتيا فكذلك رسمه ام حده وان لم يكن فكذلك وهل الامم اولى باحد اجزاء القول كالنار فانها اولى باللهيب من الخمر فلا يجوز ان يكون القول لها سواء وننظر هل القول مأخوذ عن الاقسام كقول القائل ان المقدمة هي التي توجب شيئا اشئ او تسلب شيئا عن شي فانه يجزم كل واحد منهما الا الآخر (٢)

فلا يكون الموجب اما سالبا واما موجبا وكذلك السالب لا يكون اما سالبا
 واما موجبا فاذا قال قائل ان القضية السالبة مقدمة وكل مقدمة اما سالبة
 واما موجبة ازم عن ذلك ان القضية السالبة اما موجبة واما سالبة
 ولا يكون من السالب موجب فيكون خطأؤه من هذا القبيل ولا يجعل سبب
 الشئ نفس الشئ. كمن يقول ان الصحة هي اعتدال الاخلاط والوجع هو تفرق
 الاتصال وهما سببان للصحة والالم وليس هما نفس الصحة والالم وينظر ايضا
 هل فصل الكيفية (١) من الكمية وهل فصل السبب القاعلي من التامى فيما يحتاج
 اليه كمن حدد محب المال بانه الذى يشترق اليه فما (٢) حدد على ما ينبغى لانه ربما
 اشتاق اليه ايضا اقضاء دين او حد الشجاع بانه المقدم على المخاوف فما حدد ما لم
 يبين (٣) من اى المخاوف ولاى علة ومن قال ان الليل ظل الارض لم يتبين ما لم
 يقل انه عن الشمس ثم ينظر فى القوانين المشتركة مثلا هل حد الضد ضد الحد
 اورسمة وفى المضاف مثلا ان لم يكن الارجح خاصة الضعف لم يكن الانقص
 خاصة النصف وكذلك الملكة للكمة والعدم للعدم وكذلك فى النقيض وكذلك
 ان كان الشئ خاصة للقابل فليس لمقابل له خاصة (٤) وكذلك ننظر فى الاشتقاق
 والتصريف على هذا القياس وهذه القوانين .

فاما المواضع التى تخص الخاصة فان ننظر حتى لا يجعل الموضوع خاصا لخاصة (٥)
 كمن قال ان النار خاصة اللطيف الاجزاء وكى لا تكون داخلية فى الماهية وكى
 لا تكون اخذت من جهة الحس وليس يعلم فى بادى الامر هل هى كما تحس
 ام لا كمن قال ان خاصة الشمس انها كوكب يضيئ فوق الارض ولا يدري هل
 هى كذلك عند الافول ام لا وكى لا يكون اتى بخاصتين معا على انها واحدة كمن
 قال خاصة النار انها اخف الاجرام والطفها وكى لا تكون معلقة بان واحد
 اوزمان كقولهم ان خاصية كذا انه يوجد الآن كذا الا ان يقول ان خاصيته

(١) لا- الكمية من الكمية (٢) لا- فيما (٣) لا- يتيقن (٤) قط- بخاصة (٥) قط -

الآن انه كذا الآن كما للاختصاص من احوالهم الجزئية الزمانية (١) .

الفصل السادس

في المواضع الخاصة بالحد

ننظر هل اخل فيه بذكر الجنس او بذكر الفصل ولا يكون رتب الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل كمن يقول ان العشق افراط المحبة فان هذا خطأ لأن العشق محبة مفرطة والافراط عارض للمحبة والعشق نفس المحبة وكن يقول ان الصوت هواء مع قرع والقرع جنس الصوت اوسببه لافصله وهل أتى فصل غير مناسب او بشئ هو بالعرض وهل زاد ما نقص او فضل على الماهية مثل ان يقول للانسان انه حيوان تاطق حساس والبرودة عدم الحرارة بالطبع فان العدم لا يحتاج ان يفصل بانه بالطبع وهل أتى بفصل سلبى في غير المعنى العدمى وهل وضع النوع مكان الفصل كمن قال ان البطر استخفاف مع طهو واللهو نوع من البطر فاذا خص من الاضداد واحد اجعل للشئ حدين كمن قال ان النفس جوهر قابل للهلم وهو ايضا قابل للجهل والخطأ وننظر في جميع المحدودات من باب المضاف هل فصولها من باب المضاف وهل اشار الى ما اليه الاضافة بالقياس بالذات وهل ان كان مضافا بذاته او بجنسه فقد فصل كالطب فانه مضاف لجنسه وننظر هل ظن انه اورد فصلا من الفصول ولا يكون فعل ذلك ولم يزد على معنى الجنس كمن حد بفصل سلبى مطلق مثل من قال ان الخط طول بلاعرض فان الجنس هو الطول وهو من حيث هو كذلك بلاعرض فاجاء بفصل زائد على طبيعة الجنس وكذلك ان كان المحدود استعدادا نحو حدين ذكر احدهما دون الآخر الا ان يكون احدهما غاية بالذات والآخر بالعرض كمن يحد الطب بالصحة لابلوت والمرض وهل اشار في القوى والملكات الى موضوعاتها ولا يظن المعدولى اللفظ سلبا فيحده بالسلب او المعنى العدمى من الموجود في اللفظ وجودا فيحده بالوجود وهل بين حد ضد الشئ من ضد حده .

(١) زيادة في قط بخط جديد - مثل ان الانسان اول شبابه و في آخر عمره .

وكذلك

وكذلك في المتقابلات والمستقات والمضاد للشيء في جنسه دون فصله او فصله دون جنسه او فيهما جميعا واذا كان الشيء لا يرتقى الى جنس واحد بل له حصة في جنسين فيجب ان لا يكون اخل باحدهما مثل ان المهذار ليس هو الذي يحب المجال ولا يقتدر على قواه ولا الذي يقدر على قوله ولا يؤثره بل مجموعهما وكذلك ينظر في حد الاشياء المركبة ومن الخطأ فيه تبديل الاسماء المترادفة واشنع منه ان يترك القائم مقام الفصل بحاله ويقصد الى تفصيل الجنس وينظر هل للشيء زيادة معنى بالتركيب على الاجزاء وقد اخل بتلك الزيادة في الحد كمن يقول ان البيت خشب وحجر وطين فان هذه مواد البيت والبيت شيء يحدث عن هذه والمركب ليس هو التركيب ايضا بل الاول هو المادة وهذا هو الصورة و الفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة .

ومن التركيب ما ليس فيه معنى زائد سوى المعية ومنه ما يحدث له معنى ثالث زائد على المعية كالزواج والعفص للحجر وكل ذلك ينحصر في قولك هذا وهذا للركبين بالتتالي وهذا مع هذا وهذا من هذا .

وقد يكون التركيب بالعرض وليس بقياس شيء واحد كمن يقول ان الطب اقدم ورأى صحيح في العلاج وليس الطب شجاعة وانما قد يكون الطبيب شجاعا صحيح الراى فيكون افضل وهما متحيزان في الطب بالعرض وما لم يكن الكل غير جملة الاجزاء فقط فحده جميع اجزائه كمن يقول ان العشرة عدد يحدث من سبعة وثلاثة او من تسعة وواحد ولا يقال في المركب انه كذا وكذا او كذا مع كذا كقولك ان الانسان جسد ونفس او جسد مع نفس او يحد الكل ببعض الاجزاء كمن يقول ان الدقر جلد فيه كتاب وكذلك المركب من افضل واخس فهل هو افضل من الاخس او اخس من افضل ويعاند كذلك انه قد يكون من ضارات نافع ومن نافعات ضار ولا يجعل الاسباب والعوارض اجزاء كمن يقول ان الفزع عم مع شره منتظر ولا يجعل التركيب كالجنس كمن يقول ان الحيوان هو تركيب روح وبدن وانما هو المركب لا التركيب فهذه امثلة كالانموذج لما

يتسع فيه القول من ذلك في القوانين المشتركة وللاشتقاقات والمناسبات وغيرها وتشبه المواضع التي في الحد ما يقال في الموهو والواحد ينظر في القوانين المشتركة وينظر ان كل واحد من شئين هو أثر واعظم من جميع اشياء واحدة باعيانها فهما شئ واحد وما هو هو شئ آخر هو هو شئ ثالث فالثالث هو الاول كما يقول ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (١) وننظر لثلاثا يكونا مختلفين في الجنس او قبول الاكثر والاقل وهل اذا زيد عليهما شئ آخر كانت الزيادة واحدة واثبات الحد اعسر: من تقضه لان تقضه من وجهين لكونه ليس في نفس الامر وكونه غير مقول كما ينبغي والثاني يكفيه ايها شاء واي وجه كان من وجوه اي القسمين شاء فالحد اعسر منه اثباتا ثم الخاصة ثم الجنس ثم الفصل ثم العرض .

الفصل السابع

في الوصايا التي ينتفع بها المجادل

من هذه الوصايا وصايا للسائل ومنها وصايا للمجيب ومنها وصايا مشتركة بين السائل والمجيب فاما وصايا السائل وهو الذي يتوصل بكلامه وما يرتبه من قياسه الى اثبات مقابل وضع صاحبه الذي يجادله حتى يرد به عليه من اجل ان المتقابلين لا يصدقان معا بمقدمات يتسلمها منه في سؤاله له فينبغي له في سؤاله ذلك ان يعد اولا الموضع الذي فيه الكلام من المواضع المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات وان يرتب وجه المناظرة في سؤاله ترتيبا فاصلا يتدرج فيه بالسؤال يسيرا كيلا يشعر المسؤول بالموضع الذي يلزمه منه ما يلزم فيتوقف عن تسليمه .

والمقدمات المستعملة في الاقيسة منها ماهي ضرورية في انتاج النتيجة كما سلف القول فيه وهي التي تلزم عنها النتيجة بالذات ومنها ماهي خارجة عن ذلك وهذه يدخلها المجادل في كلامه للاستظهار والاستكثار والتفخيم ولاخفاء النتيجة

(١) في هامش قط - وعبارة اخرى - وما هو هو وهو هو وهو هو الاول هو الثالث مثل ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (٢) لا - في غير

ولا يضاها والمقدمات الضرورية الانتاج يبنى للجادل السائل ان لا يصرح
بطلبها في اول الأمر فيبادر المحيب الى انكارها ويجهدان لا يسئل عنها سؤالاً صريحاً
ينص عليها باعيانها بل يسئل عما هو اعم منها فانه اذا تسلم الاعم فقد تسلم الاخص
او يسئل عن مقدمات اخرى ينتجها اتنا جابينا ضرورياً بقياس .

واما ان يتسلم جزئياتها واحداً واحداً على سبيل الاستقراء او بعضها هكذا
وبعضها كذلك وهو الاحسن والاخفى ويتقل في المسئلة عنها الى ما يناسبها
في الكلام من طريق الاشتقاق والتصريف والى اللوازم فان التسليم ربما كان
الزم واوجب على المحيب في شيء دون شيء حتى ان الاسم قد يكون اسهل
تسليماً من الحد والحد اسهل من الاسم وربما كان في المناسبة وفي الاشتقاق اوضح
مثل ان يتسلم ان الغضب شوق الى تعذيب الم غضب وربما ذكر بعده ان الابن ربما
اغضب اباه (١) ولم يشتق الى تعذيب ابنه مثلاً وكذلك الصديق والمحيب
والمعشوق والمفيد والمنعم وما اشبه ذلك من هذا الفن .

وما يؤتى به لتفخيم الكلام والاستظهار في القول مثل ان يستعمل الاستقراء
والقسمة من غير ان يكون له اليها حاجة ضرورية وما يؤتى به لاختفاء النتيجة
فمثل ان يتدنى من المقدمات بالبعيدة من الوضع حتى لا يسبق معه الى وهم المحيب
فعمها في انتاج المطلوب ويخطئ بما لا يناسب الوضع حتى اذا تسلها عاد وانتج
الضروريات منها ومن هذا القبيل ان يمدح المحيب فيخيل اليه انه انما يتسلم
لينتج بها شيء لا ينتفع به في المطلوب فلا يشاكس في تسليمه ثم في آخر الامر ينتج
عنه ضروريات وربما اوهم انه يتأدى بالقياس الى مناقض النتيجة اما لانه يتغابي
ويخفي فطنته اولاً لانه لم يوافق المحيب على المسئلة وينبغي ان لا يرتب المقدمات في
المخاطبة بالقياس ترتيباً قياسياً يلوح للمحيب انسياقها الى النتيجة فيمتنع من تسليم
الضروريات بل الاولى ان ينافس (٢) بالنتيجة من حيث لا يشعر المحيب كيف
وجبت ويكون كلامه كالمستفهم المتشكك كأنه يلوح منه الميل الى موافقة
المحيب ومناقضة نفسه .

(١) قط - اغضبه ابوه (٢) المناقضة اخذ الشيء على غيرة منه - ح .

ومن احسنها اظهار ايقار الانصاف على الغلبة حتى يطمئن اليه المحيب حينئذ
ويأتى بالمقدمات في كثير من الاوقات على سبيل المثل والخبر ويدعى في قوله
ظهور ذلك وشهرته وجرى الهادة به حتى يتوقف المحيب عن جرده ولا يقدم
على رده فانه اذا روى وتوقف في ذلك صار توقفه كالتسليم .

ومن ذلك ان يخلط الكلام بما لا يفيد الغرض المقصود فان الكذاب اذا خلط
بكذبه مالا مدخل له في الغرض اخفى كذبه خصوصا ان كان ذلك الذي لامدخل
له في الغرض حقا مشهورا مسلما . ويؤخر السؤال عن الاشياء التي هي عمدة
الاحتجاج فان المحيب يعاند في اول امره في التسليم ثم يضجر فيتسارع ويتساهل
في آخر الامر خصوصا اذا توهم ان المسؤل عنه لا يؤدي الى انطال وضع .

ومن المحيين من يحملة العجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلم في اول الامر
ولا يتوقف حتى اذا كاد الوضع يبطل عاد الى العناد والمجادلة وينبني في مجادلة
امثالهم ان يعتمد الاسهاب في القول وحشو الكلام بما لا جدوى له ليشكل على
المحيب غرض السائل او يميل ويضجر فيسلم ما يسئل عنه لتتقضى المحاوره فاما اذا
اريد بما يقال ايضاح القول فينبني ان يستعمل المثال ويبدل الاسماء والكلم
والاقاويل الاخفى بالاطهر والاغرب بالاشهر ويفصل الكلام المشترك .

والاحسن مع الفضلاء وذوى البصيرة هو استعمال القياس واما مع من لا فضل
له ولا معرفة فاستعمال الاستقراء اولى واذا سلم المحيب الجزئيات المستقرأة وامتنع
عن تسليم الكلى عدل الى مطالبته بذلك مما سلمه وقد يكون امتناعه لا حتجاجة
باشتراك الاسم كناية قضية قول القائل كل انسان حيوان بالانسان الميت فانه انسان
باشتراك الاسم فينبني للسائل ان يقسم الاسم الى معانيه وينص على المقصود منه
فان ناقض المحيب مناقضة على الصدق فعلى السائل ان يشترط للذى ناقض به
شريطة خاصة ولياقي معانى الاسم شرائط اخرى متميزة عنها والاحسن ان يسبق
الى ذلك قبل المناقضة ويستعمله في الاحتراز عن المقامومة والمعاندة قبل
وقوعها .

والقياسات المستقيمة احسن في الجدل استعمالا لان الشنع اللازم في الحلف ربما انكرت شناعته وادعى المدعى امكانه فلم يكتف بالقياس .

واذا بلغ السائل الى النتيجة فينبغي ان يعبر عنها على سبيل الانتاج والفرزوم ويتشدد في التحري عن ايرادها على سبيل السؤال فانه حينئذ يدل على حضور مقدماته عن ابطال لوضع واذا جحدته المحيب رجع الكلام جديدا .

واما وصايا المحيب فهو ان يعلم ان كلامه فيما يحيب به اما ان يكون على سبيل التعليم واما على سبيل الجدل واما على سبيل الارتياض واما على سبيل المناظرة والمخاصمة والمذاهب في ذلك تختلف وتختلف المقاصد بحسبها فان المعلم يدري ماذا يقول ولماذا يقول والمتعلم قد لا يدري فالسائل يدري ما يريد بسؤاله والمحيب قد لا يدري .

والجدلي المرتاض هو الذي يقصد بالوصايا هنا فيقال انه لا يخلو من ان يكون وضعه الذي عليه حفظه مشهورا فتكون نتيجة السائل الذي يقصد مناقضته شنة فينبغي له ان يسلم المشهورات وما هو اقل شناعة من النتيجة وان كان الوضع مشهورا على الاطلاق فالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض فالمشهورات عند ذلك البعض واما ان يكون وضعه بعضه شناعا فيكون الذي ينتجه السائل لمقاومته مشهورا فينبغي له ان لا يسلم المشهورات بل الشنعات على الاطلاق او عنده او التي هي اقل شهرة من نتيجة السائل واما ان لا يكون الوضع شناعا ولا مشهورا وكذلك نتيجة السائل فينبغي ان يسلم المشهورات والشنعات ولا يسلم ما ليس بشنع ولا مشهور لان الاكثري والاغلب هو ان كل شئ ينتج ما هو شبيه به في فنه المشهور من المشهور والشنع من الشنع واذا تكفل المحيب بنصرة وضع شنع هو رأى غيره فله ان لا يسلم ما لا يسلمه صاحب ذلك الرأي وان كان مشهورا .

فنقول ان هذا على مذهب هذا الكلام غير مسلم والمجيب ان يتوقف عن جواب ما لا يعلم الجواب فيه او عن جواب ما فيه لفظ غير مفهوم او مشترك حتى

يستفهم ويعين والا ولى ان يتقدم بهذا اولافانه ان فصله اخيرا توهم فيه قلة المعرفة بالشئ نفسه مالا ينكشف عنه آخر الامر على انه له ان يقول في الآخر انما سلمت وانما اريد كذا وكذا واما اذا لم يكن مشتركا او مشككا فلا بد من نعم اولا واذا اراد المجيب ان يرى من نفسه فضل معرفة وقوة ويرى ان الذى لزمه او يلزمه ليس لضعفه بل لشناعة ما تكفل حفظه وضعفه فيما كان غير منتفع به في انتاج مقابل الوضع سلمه وما كان منتفعا به الا انه مشهور سلمه واخبر مع تسليمه انه يلزم منه ابطال الوضع وانما سلمه لسداده في طريقته لاجله بان تناجيه واحتج بان صاحب المذهب لا يسلمه وان كان شنعا اعترف بشناعته وبرداء الاحتجاج به وان لم يكن شنعا ولا مشهورا عرف ان له ان يسلمه فيبطل الوضع وله ان لا يسلمه وكل هذا من اجل انه اذا بطل الوضع في آخر الامر عرف انه ليس على غفلة منه بل لان الوضع ضعيف لا ينتصر اولانه متساهل متسامح فلا يعاند ولا يتشدد واذا خوطب بالاستقراء عن جزئيات عمودة فلا يجعل جهده في الاستقراء الامتناع عن التسليم بل في طلب المناقضة ولان استأنف قياسا على اثبات وضعه اجود من ان لا يقبل الاستقراء فيسوء ظن السامعين به ولذلك لا يجوز له ان ينصر وضعه شنعا على طريق القوة كي لا يشتبه به فيسقط من عين السامعين ومنع السائل عن التقرير اما ان يكون بمعاينة القائل ومعاينة القول ومعاينة القول تكون بتبيين (١) موضع الكذب في المقدمات وسببه والغلط في القياس ومعاينة القائل على ثلاثة اوجه احدها الضعف القائل عن تفصيل الاحوال وما بالعرض وما بالذات وما هو من جهة ما وما هو على الاطلاق فيكون هذا السائل ذاتا سلم شيئا انكره المجيب وبين بطلانه بشئ لا يقدر السائل على دفعه والثاني لعجز السائل عن ايراد القياس على الوجه المستقيم الذى يتوصل به الى النتيجة وان كان ضميره ينحومحوه ويكون مجيئ اذا غير ادنى تغير صلح وانتج فاذا كان السائل يمكنه النفوذ (٢) فيما يحا وله فيجب ان يقصد نفس الامر بالمعانة وان كان لا يمكنه الا ما رتبته في نفسه قبل المجادلة فيكون مقاومه بالتضييق عليه من هذا الوجه والثالث ان يقاوم المقدمات بما

(١) لا - معاينة القول بيقين موضع الكذب (٢) - التفرد . الشك

الشك فيه اكثر مما في الوضع حتى يشغله بالكلام فيه عن بلوغ النتيجة وهذه مقاومة تشغل الزمان .

وان كان المجيب يحوج السائل الى طلب مقدمات بقياسات اخرى وتطويل ليبين ما يمنعه المجيب فاللوم على المجيب واذا لم تكن المحاورة على سبيل الرياضة فربما احتاج الى مقدمات كاذبة ليثبت بها مقدمات كاذبة ويطول فلا يلام لانه سائل لا مجيب وربما احتاج الى الكاذب لان المجيب يتقلد كاذبا والكاذب قد يدفع به الكاذب وربما كان اقرب الى التسليم واشد مناسبة للكاذب وجميع هذا لانه قد يمكن ان يكون قول رجل وسائل مخاطب باحسن ما يكون ولان من الناس من يناقض نفسه لو انفرد ويصادر على المطلوب الاول لقلته فطته والسائل مع امثال هؤلاء يتسلم تقيض الوضع والمصادرة على المطلوب الاول فان هؤلاء لا يميزون العدل معهم من الجور عليهم والقياس اما فاضل محمود وهو الذي مقدماته مسلمة وصورته صالحة ومنه ما هو دون ذلك لكون مقدماته دون ذلك في اشهرة ومنه ما يكون القياس الذي ينقضه من مقدمات هي المحبودة المشهورة وهو ردي مذموم .

ورداءة القياس على اربعة انحاء اما لانه غير منتج اولا نتاجه (١ - غير المطلوب او ينتج المطلوب بطريق غير صناعي حيث يؤلفه من مقدمات من غير الفن الذي هو فيه والرابع ان يكون من مقدمات كاذبة استعملت على انها صادقة لغلط او مغالطة واما اذا كانت الكاذبة مشهورة او اريد بها انتاج الكاذب واخذت في الخلف بفائز .

وكل قياس يختلط من مشهورات وشبهات فان نتيجته تكون بين بين ويميل الى الاغلب والا قوى في فنه من المقدمتين ومما يماند به القول هو ان القياس ردي بأحد هذه الوجوه المذكورة اعني لكونه غير منتج اصلا او منتجا ولكن لغير المطلوب او لمقابله او محتاجا الى زيادة او نقصان او من كواذب او غير محبودة

(١) ما بين هذا القوس والذي في الصفحة الالفة سقط من لـ هنا و ذكر آخر

او اقل حمدا من النتيجة او الخلاف فيها اكثر من الخلاف في النتيجة او تكون فيها مصادرة على المطلوب الاول او يتوقى السائل فيها المصادرة على مقابل ما يمتطيه والمصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن المحمود والمشهور على خمسة أنحاء احدها بتبديل الفاظ حدا وحدين والثاني الانتقال من الشئ الى كليه والثالث الانتقال منه الى جزئية والرابع ان يكون المحمول او الموضوع فيه تركيبيا ما فيؤخذ على التفصيل مثل ان الطب علم بالصحة والمرض والمصح والممرض فإخذانه علم بالمصح او المرض والخامس الانتقال الى اللوازم وهذا بحسب الجدل ان يقول المجيب لو كنت اسلم لك هذا لكنت اسلم المطلوب الاول .

ولهذا تكون المصادرة على المتقابلات على خمسة أنحاء اما التناقض بتغيير اللفظ واما على سبيل التضاد كقولك زيد فاضل ثم يؤخذ ان زيدا اردل واما ان يوجب في الجزئي نقيض او ضد ما اوجب في الكلبي واما ان يصادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات او لازم ضده او على ما يلزمه ضد لازم الموضوع والفرق بين المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على المقابل ان الخطأ في الاول في النتيجة لان فيه تأليفا وقياسا ولكن ليس ينتج اولى ينتج الاخرى واما في الثاني فالخطأ في نفس القياس لان احدي المقدمتين كاذبة لا محالة .

واما الغوصايا المشتركة بين السائل والمجيب فهي كلية وهي انه ينبغي ان اراد الارتياض في الجدل بالسؤال والجواب ان يعود (عكس القياس فانه يفيد القدرة على التوسع في الاقوال حيث يجعل من قياس واحد اربعة مقاييس بحسب تقابل التناقض وتقابل التضاد ويفيد قوة على نقض القياس من نفس القياس اذا كان بعض النتيجة مشهورا - ويجب ان تكون عاداته التماس الحجج على ما يحكم به ثم ينقضها بحجج يحتج بها على نقيضه ويمد الحجج المثبتة والمبطللة في المسائل الجدلية وتكون حاضرة في ذهنه خصوصا في المشهورات والمبذولات التي يريد الكلام فيها ويجب ان يتوسع في ضبط الحد ودو خصوصا حد ودالات التي يريد الكلام فيها ويجب ان يكون المحمودات قد استقرأها وتحفظها حتى نصير خاطرة بباله دائما وان يتدرب في تصيير القول الواحد

الواحد اقل ويل كثيرة و ان تكون عنده كليات وجوامع و دساتير و ان يكون قدا تقن
المواضع التي تقدم ذكرها و الـاهم فالاهم منها و ان تكون له قوة على ايجاد تذا كير
كلية حاضرة في قليل للكثير و ان لا يتكفل حفظ كل وضع و نصرته ما لم يكن
سديدا و ما لم يكن نافعا في العلوم و الرياضات و يجب ان لا يجادل من كان محبا للرياء
و متعسرا في تسليم المشهورات لئلا يفسد بذلك طبعه فان الطباع تنفعل عن الطباع
و الرفيق في الجدل كالرفيق في البرهان ينفع و يضر و يهدى و يضل و اذا اتفقت له
المحاورة مع امثال هؤلاء ممن مقصوده الرياء بالغلبة او التوقف في تسليم المشهورات
لادعاء القوة و العظمة و جـانبا في محاورتهم له طريق الانصاف فينبغي ان ير ميبهم
عن قوسهم و يستعمل معهم طرق يقهـم و يعا لهم بكل ما يؤدي الى غابيتهم و لا عتمس (١)
عليه في مغالطتهم ليظهر عجزهم عن التفتن لموضع المغالطة .

و قد حكى في هذا الموضوع حكاية عن سقراط مع (تراسوما جس) فان
تراسوما جس كان يريد ان يظن به الغلبة و يتوقى ان يغلبه سقراط فتنحط مرتبته
فلم يزل يتأكد و يخرج الى التمدى و يحيد عن الطريق الواجب في الجدل فغالطه
سقراط باشتراك الاسم فاخجله و اسكته .

و يجتهد السائل دائما في تسلـم الكلى و المجيب في منعه و القياس للسائل و المقاومة
للمجيب على قياس السائل و اللمحة للمجيب اذا عجز عن نصره الوضع بالتحفظ فيأخذ
في الاحتجاج له و النقض مقاومه حيثئذ و القياس و اللمحة تجعلان الكثير واحدا
حيث ينتقل فهما من المقدمات الكثيرة الى اللمحة الواحدة و المقاومة و النقض
يجعلان الواحد كثيرا .

فهذا كلام مجمل و مفصل ذكر فيه الاصول و الكليات بمجملتها و من القروع
و اللواحق الكثيرة ما يكفي المستبصر حيث يجعله انموذجا و العريضة في ذلك قبل
الرياضة كما في البرهان و بها يهتدى البرهن و المجادل في النظر و المجادلة الى ما بعده (٢)
من جهة الاصول و القوانين - تم كتاب الجدل و لله الحمد (٣) .

(١) لا - عيب (٢) قط - الى ما لم بعده (٣) الى هنا تم الجزء الاول من علم المنطق
في نسخة لا - و سقطت المقالة الآتية و ما بعدها الى آخر الجزء الاول منه - ح .

المقالة السادسة (١)

في الاقويل السوفسطية وهي

قياسات المغالطين واقاويلهم

فصل

في التبكيث والمغالطات

الذي وضع كتاب المنطق ذكر فيه مع القياسات البرهانية والحدود الحقيقية القياسات الجدلية واتبعا بالقياسات المغالطية وسمماها بلفته سوفسطيقا اي تبكيث المغالطين وعرف فيه وجوه المغالطات بقوانين صناعية وقال ان هذه صناعة تتبرج في الحكمة ويتشبه بها ويراي بها من يعتمدها كأنه حكيم محقق والذي يغالطون به اما ان يكون في القياس المطلوب به انتاج الشيء واما في اشياء خارجة عنه مثل تحجيل الحصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والتغريب عليه في اللغات والعادات واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب الذي الكلام فيه .

ويظهر من كلامه ان القياس على صورته كان من الاشياء المشهورة في زمانه وقومه وسلفه الذي ينقل عنهم فكان القائل به اكثر واظهر من الجاحد وكان الممازي فيه مذموما في عصرهم فكان اكثر خلافهم لذلك فيما عدا صورة القياس المنتج واقله فيه .

والمغالطة في القياس المطلوب به انتاج الشيء اما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في المعنى واما ان تقع في صورة القياس واما ان تقع في مادته واما ان تكون غلطا واما ان تكون مغالطة والاقويل القياسية اذا ترتبت ترتيبا على شكل من الاشكال وكانت لها حدود متميزة ومقدمات مفصلة وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وهي غير النتيجة واعرف منها كان ما يلزم عن القول حقا لا محالة فاذا القول الذي لا يلزم عنه الحق واما ان لا يكون ترتيبه بحسب

شكل من الاشكال او لا تكون بحسب ضرب منتج او لا تكون هناك الاجزاء
الاولى والآخر الثواني التي هي الحدود والمقدمات متمايزة واما ان لا تكون
المقدمات صالحة واما ان لا تكون غير المطلوب واما ان لا تكون اعرف منه .

اما الاول فهو لانه اما ان لا يكون تأليفه من اقاويل تجازمة او يكون من
جازم واحد فقط او يكون من جوازم كثيرة الا انها عديمة الاشتراك التألفي .
وذلك على وجهين اما ان يكون عدما للاشتراك في الحقيقة والظاهر جميعا
واما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في الظاهر اشتراك فان كان لها في الظاهر
اشترك فهناك لفظ مشترك تفهم منه معاني فوق واحد فتختلف في المقدمتين
او في المقدمتين والنتيجة بحسب الاشتراك الذي بين المقدمتين والنتيجة فيكون
حيثما اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته فاما ان
يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين
الواقع على ينبوع الماء وآلة البصر والديار فنه ما يسمى لفظا متشابه وهو
الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفتها في الحقيقة كالانسان الذي هو حيوان
والشخص الشبيه به في شكله الصور في الجماد ومنه ما يسمى مقولا وهو الواقع
على عدة قيل على بعضها اولاً ونقل منه الى الثاني كالصحي على الحالة الصحية والدواء
والسبب الموجب لها والعلامة الدالة عليها ومنه المستعار وهو الذي يوجد للشيء
مع غيره كما يقال كبد السماء وكبد الحيوان ومنه المجازي الذي يقال على شيء بقصدبه
غيره كمن قال مثل القرية واراد به اهلها ومنه المشتبه كمن يقول كل ما يعلمه
الحكيم فهو كما يعلمه فان هو في هذا الكلام ينعطف على كل ما وعلى الحكيم
وبجانبه يختلف الصدق والكذب في المعنى وقد يكون لتغير الترتيب الواجب
في للكلام اشتباه في المعنى وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء ويكون لاشتباه
حروف النسق ودلالاتها على معان عدة فيه ولذلك يصدق الكلام مجتمعا فيظن
به الصدق مفرقا فيقال ابن الخمسة زوج وفرد ويظن ان الخمسة زوج وهي ايضا
فرقة لانها ثلاثة واثمان والنسب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء

وقديدل على جميع الصفات وقد يصدق الكلام مفترقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب بصير ويكون جاهلا في الطب فيصدق في انه طبيب ويصدق انه بصير ولكن بآلة البصر لا بالبصيرة واذا قيل زيد طبيب بصير او هم الغلط لاشتباه الخال في البصير واذا قيل مفردا صدق القول وذهب الاشتباه .

ومما يوجب الاشتباه في القول القياسي ان لا يتهيأ فيما تكون الاجزاء الاولى فيه بسائط بل فيما تكون الفاظا مركبة لم تنقسم قسمين فاما ان تكون اجزاء المحمول والموضوع متميزة في الوضع ولكن غير متميزة في الاتساق واما ان لا تكون متميزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من الموضوع مثال التمايز في الوضع دون الاتساق قول القائل كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو حجر وهذا انما كذب من جهة هو وعوده الى الفيلسوف ومثال غير التمايز في الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يشكل اهو جزء من المحمول ام من الموضوع فيقع من هذا وامثاله مغالطات في الكلام يتعدر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبيكيت والاقطاع .

واما الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا ادع عن لا كاذب فانما يدع عن لسبب ولان له نسبة ما الى الصدق في حال والافن يكون بحيث يصدق بأى شيء اتفق من الباطل بلا سبب فليس ممن يخاطب بخطاب فكيف ان يغالط في الكلام ويمارى وذلك السبب الذي فيه النسبة الى الصدق اما ان تكون نسبه الى ذلك في الممكن الذي من شأنه ان يكون اوى الوجود الذي هو كائن والذي يقع في الممكن فهو كثير لان كثيرا من الاشياء تكون ممكنة في اكثر احوالها وتصير ممتنعة اذا قرنت بشرط فلا يتنبه المخاطب لذلك الشرط ويجريها مجرى الممكنات . نلزم القول بالاستحالة مثل انه قد يبرهن المغالط على ان ضلعا من اضلاع المثلث اطول من الضلعين الباقين بان يفرض دائرتين متماستين عند نقطة ويخرج اليها من المركزين

المركزين خطين يحيطان زاوية ثم يصل بين المركزين بخط مستقيم يخرج من احدى الدائرتين ويذهب خارجا فيها قليلا ثم يقطع الاخرى ويمضي الى مركزها فيكون خطا واحدا يزيد على الضلعين الباقيين بالقدر الذي وقع منه خارجا عن الدائرتين لانه من المسلم ان كل الخطوط الآتية من المركز الى المحيط متساوية والسبب في هذا انه وضع خروج خطين من المركزين الى نقطة التماس على زاوية فاذا عن له الذهن وغلط فيه الحس وهذا لا يمكن البته فلا يخرجان المتصلين على الاستقامة لان الخط المستقيم الواصل بين مركزي الدائرتين التماسيتين يمر بموضع التماس ولا يكون ما يمر بغير موضع التماس من احد المركزين الى الآخر مستقيما - فمن لم يتأمل وسلم شيئا على انه ممكن قبل اعتبار الشرائط المقرنة به وقع الى الغلط .

واما ما يقع في الوجود فلا تخلو النسبة التي تكون في الكذب الى الصدق من ان تكون اما في لفظه واما في معناه والذي في اللفظ يظهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم التساوي بينهما في كل حكم مثل اشتراك لفظتين في معنى واقتراقهما في معنى معتبر في لفظ فانه اذا كان كذلك او هم ان الحكم في اللفظتين واحد وربما كان لاحد اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الحجر والسلافة فان معنى واحد قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى واما الذي من جهة المعنى فلا يخلو من ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شيء من الموضوع في وقت او حال فان كان كاذبا في الكل فينبغي ان تكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا في مساواة النسبة وقد تكون شركة عامة فيما سوى الجنس والفصل في العرض العام فانه يكون كليا للعينين عامالهما ويكون كليا يعم احدهما وبعض الآخر ويكون في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لافي الكل فاما ان يكون في بعض

الموضوع فقط او يكون في كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت ولكن بشرطة لاعلى الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن لا بشرطة وتلك الشرطية اما تأليف في القول او غير تأليف فيه فان لم يكن التأليف فيه فاما ان يكون افراد منه او غير افراد منه فان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعي واما اتفاقى وجميع هذا لا يهام العكس فانه اذا اتفق ان رأى سيالا اصفر مرأ وهو المرة ثم رأى سيالا اصفر غيره كماء العسل ظن انه مر وهو حلو وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل اصفر مر .

واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب الاول في المستقيم والمصادرة على تقيض المطلوب في الخلف واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست باعريف من النتيجة فيكون بالاشياء التى تساوى النتيجة في المعرفة والجهالة بهما وبلاشياء التى تتأخر عنها في المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الدورى وقد اشير الى ذلك فيما سلف .

ويجتمع من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة في القياس اما لفظية واما معنوية واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد او اشتراك في هيئته وشكله وبحسب هيئة او اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب مفرد لفظ او لاجل صادق مركب قد فصل فظن صادقا او لاجل صادق تفاريقى قد ركبت فظننت صادقة واما لاشتباه البناء والاعراب والشكل والابحام .

واما المعنوي فاما ان يكون لما بالعرض وهو ان يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وقد يكون بسبب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل والكذب غير المحال من قبيله واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل واما المعقم القرينة واما لا يهام عكس اللوازم واما للمصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة على انه علة واما لجمع المسائل في مسألة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه واما بان يأخذ لاحق الشئ مكان الشئ فهذه خلاصة ما ذكره ارسطو طاليس في هذا الكتاب والحواطر تمل على المطبوعين منه في المغالطة والتبكيث مالا يحصل من قراءة هذا وامثاله

وامثاله ولذلك يتميز لاذهان المطبوعين في نقد الكلام وتحقيق الحق منه وابطال الباطل في مواضعه مالا يحويه الكتاب ولا يحصل من قراءته وعلى ما قيل في فاتحة الكلام في هذا الكتاب انه بالطبع اولى منه بالكسب وان كان الكسب ينفذ الطبع ويشهد الفرزة الصالحة واذا فسدت الفرزة لم ينفذ كل هذا وكما قيل ان غريزة بلا تعليم خير من تعليم بلا غريزة .

المقالة السابعة

في القياسات الخطابية وهي التي تسمى باليونانية ريطوريقا

الفصل الاول

في الامور الكلية من الخطابة

الذي يسمونه بالريطوريقا وهو الخطابة صناعة علمية كلامية غرضها في المحاوره اقناع السامعين في كل فن يكون منه التصديق فان الاقناع تصديق بالشئ مع اعتقاده يمكن ان يكون له عداوة وخلاف الا ان النفس تصير بما تسمعه من هذا الفن اميل الى التصديق به من عناذته وخلافه وذلك هو الظن الغالب وتشارك الخطابة والجدل في ان كل واحد منهما معد لقوة الظن ويعان جميع الطالب وفي كل شئ وانها للتضادات وفرق بينهما من اجل ان الجدل ينظر في الامور الكلية فقط وهي موضوعاته وعمدتها القياسات المنتجة التأليف ومبادئها ومادتها المقدمات المحموده في الحقيقة والخطابة لا تختص بالامور الكلية واكثر منفعتها في الامور الجزئية والواقعات الاختيارية ويكتفى فيها من القياسات بما يقنع انتاجه وان لم يكن ضروري الانتاج ومن المقدمات والمبادئ بما يحمد في بادى الزايم وان لم يكن عند التمعن محمودا في الحقيقة فقياسه اقناعي المقدمات اقناعي المادة والصورة والخطيب يكون خطيبا بعدوثة منطقته وحسن صورته وهيبته في كلامه في خشوعه وقسوته وشوقه وسآمته واثاره وكرامته التي تظهر مع كلامه على هيبته وذلك هو العمدة في القبول فكم من خطيب ومدكر ابى الناس بهيبته من

قبل ان يتكلم وللخطابة منافع في الامور المدنية اكثر من منفعة الجدل والبرهان فانها تؤثر في النفوس تأثيراً تفعل وتفعل بحسبه وان لم يوقفها على الصدق او المشهور في الكلام وهذا تأثير عام وذلك خاص فقد يتفعل ويتأثر بالخطابة ويفعل بحسبها من لا يدرك الكلام البرهاني ولا الجدلي ولذلك ترى النفوس العامة اشد قبولا لها وافهم لمقتضاها في كل فن وقد سبق صاحب الكتاب اليها لعموم نفعها والمعرفة بها فما زال في كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم يحتذون القلوب الى ذلك المذهب بالمقاييس الاتقاعية والالفاظ والهيئات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكيفية ذلك وعلى اى وجه هو كما كانوا يبرهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل كلاماً بليغاً وكذلك في الشعر كان يقوله من لا يعرف قانون ذوقه العروضي معرفة علمية بل ذوقية فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتمثيل الذي لا يشغل معه بتصديق يقيني ولا ظن غالب ولا اقتناع .

والخطابة يستعان بها تارة في الدعوة الى العقائد الالهية وتارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية وتارة الى العقائد الخلقية وذلك بحسب السامعين المدعويين وتارة في تمكين الانفعالات النفسانية في النفس مثل الاستعطاف والاستمالة والارضاء والاضباب والتشجيع والتحذير وتارة في المحادثات الواقعة في الحوادث الجزئية التي من شأن الانسان ان يتولى فعلها واكثر جدواها وعلى الاكثر وفي الاكثر انما هو في ضدها وهي على اقسام ثلاثة الامور الخصامية والامور المشورية والامور المشاجرية والخصامية غايتها مدح او ذم وتكون بفضيلة او قبيصة يخالف عليها مخالف فيخالف في خلافه والمشورية غايتها اذن ومواقفة او منع وانكار في نافع او غير ضار ويكون زمانها مستقبلاً لانها انما تكون فيما ينبغي ان يفعل والمشاجرية غايتها شكاية واعتذار عن ظلم او تعد من الاشياء الماضية او المستمرة .

ومدار الخطابة على ثلاثة اشياء القول والمقول فيه والسامعون ، والسامعون ثلاثة خصم وحاكم ونظار والتصديق اما واقع لا بصناعة مثل الشهود والصكوك والسجلات واما بصناعة وحيلة وتوقعه امور ثلث احدها كيفية سمت القائل

وهيئة وهيئة خصمه والثاني استدراج السامعين نحو التصديق والثالث نفس القول الخطابي المعد نحو نتائج المطلوب على سبيل الاقتناع ومن انواع القسم الاول فضيلة القائل ونقيصة خصمه فانه اذا اشتهر بالتصدق او القوة على الاقتناع او سائر الفضائل واشتهر خصمه باضدادها زاد ذلك في تصديق قوله ومنها تحدى الخصوم واستدعاهم الى مساواته بمراهنة او اظهار معجزة .

وبالجمله دليل صدقه الذي يختص به دون من يخالفه ومن ذلك قوة الخطيب على اطراء نفسه وتحسين رأيه وتخسيس قول خصمه وترذيله واستدعائه الى فضل تأمل وزيادة فهم ودعواه ان قوله انما يتضح لذوى الفكر الثاقبة والاذهان السليمة والقرايح الذكية التي انما تكون لخواص الناس دون عوامهم حتى يرى ان السابق الى تصديقه افضل واجل من المتوقف وان قدر السابق بقدر الفضيلة وقدر التوقف بقدر الرذيلة والبله ومنها الحلف واليمين من قلب ذى وجدبانه وشهقة وصيحة مع بكاء او ضحك بحسب ما يقتضيه القول ومنها الاستشهاد باقوال الثقات والائمة المشهورين وان لم يوجب في الامر الصدق المبين .

واما استدراج السامعين فيكون بالاقاويل الانفعاليه المحببه المشوقة التي توقع في نفوسهم محبته والميل اليه او الطمع فيه او الغضب والسخط على خصمه ولهذا المعاني يجب ان يعرف الخطيب اختلاف الفضيلة والرذيلة والانفعالات والتاثرات وكيف تكون وبما اذا تكون ولذلك ظن قوم ان الخطابة مركبة من الجدل وعلم الاخلاق .

واما نفس القول الموقع للتصديق فينقسم الى قسمين الى ضمير وتمثيل كما الجدل الى قياس واستقراء والعلوم الى قياسات كلية وتعليقات بالامثلة والضمير هو ان لا يصرح في القول بكلمتي المقدمتين كما سبق القول فيه بل يقتصر على الصغرى ويطرح الكبرى او بالعكس وذلك لبيان الكذب فيها وظهور معاندها اذا يمكن استعمال الامور الضرورية في الخطابة وربما يصرح بالكبرى مهملة وتكون كأنها لم يصرح بها لانها من حقا كما عرفت ان تكون كلية من الشكل الاول

او ما يرجع اليه والمهمل كالجزي في التصريح، ولما كان الغرض في الخطابة الاقناع لا في اليقين حصل مقصوده بقياس الضمير ويكون في القياسات الاستثنائية باطراح المستثناة والغائها مثال الضمير قول القائل هذا الانسان متردد في ظلمة الليل فهو اذا منتهز لفرصة التلصص فان هذا القول قد الغيت فيه الكبرى ليخفى كذبها وكواظهر وقال وكل متردد في ظلمة الليل منتهز لفرصة التلصص ظهر كذبه وحده عناده فبطل اقناعه واما التمثيل فيكون اما لاشترك في معنى عام واما لتشابه في النسبة (١) والاشترك والتشابه ربما كانا في الحقيقة وربما كانا بحسب الرأى الواقع وربما كانا بحسب رأى يظهر ويلوح سداده في اول النظر ويعلم فساده عند التعقب وربما كانا بحسب اشتراك الاسم الا انه غير متطوع عليه بحسب بادى الرأى غير المتعقب والضميرها هنا مثل القياس في الجدل والتمثيل كالاستقراء فيه وهذا التمثيل هو الذى تؤخذ منه القياسات الفقهية في هذا الزمان ومن اصحاب الخطابة من يطرح التمثيل ويضيفه ويقتصر على الضمير كما ينهى الشيعة القياس في صناعة الفقه واغوى التمثيل ما كان المعنى المشابه به هو الموجب للحكم في الشبهه نهذه حمل الامور المقنعة ما كان منها خارجا عن نفس الامور وما كان متاسبا لنفس الامور المقيس عليها وكثير من الناس يقتصر من المقنعات على الخارجية ويهجر المقنعة المناسبة مثل كثير من العوام في اكثر عقائدهم التى اخذوها عن واضعيها الذين استعملوا فيها مقنعات خارجة عن نفس الامور التى يرام الاقناع فيها مثل التنسك والتعفف فان العوام يجعلهما دليلين على صدق القائل في مقالته والفعل غير القول ومنها المعجزات القولية والعملية يطمثنون اليها وينهون عن استعمال المقنعات المناسبة بل عن طلبها والاكثر من الاوائل كان على ضد هذه السيرة وصاحب هذا الكتاب يرى ونعم ما يرى ان جميع انحاء الامور المقنعة تصلح ان تستعمل في الخطابة اذا الغرض منها ليس تحقيق البيان بل الاقناع بما يوصل اليه به كيف كان والمقنعات الداخلة في نفس الامر الذى فيه الكلام المناسبة له يحتاج الى استقصاء المعرفة بها والقوانين التى يتوصل بها الى صيغة

للضمير الذي يقاس به في الخطابة على المطالب المقصودة اما ان تكون مما لا يتبها ان تكون بانفسها اجزاء القياس وعادتهم ان يسموها في هذا الفن باسم المواضع وهي غير المواضع التي قيلت في الجدل واما ان يكون مما يتبها ان تكون بانفسها اجزاء القياس وتسمى في هذا الموضوع انواعا .

وهي اما اشياء واجبة ومحمودة في بادى الرأى وهي اقاويل كلية توجد مهملة مطلقة عن الجهات ومنها ما يسمى دلائل وهي التي اذا وجدت فقد وجد محمول في موضوع ولا تكون اخص من الموضوع ولكن ربما كانت اخص من المحمول ومنها علامات وهي كالدلائل الا انها اعم من المحمول والموضوع جميعا واما اخص منها جميعا .

مثال الضمائر المأخوذة من المحمولات فلان اقر ف ذنبا فيجب ان يعاقب ومثال الضمائر المأخوذة من الدلائل هذه الجارية قد ولدت فاذا قد وطئها رجل ومثال الضمائر المأخوذة من العادات ان هذه الجارية حاضت فاذا هي غير حامل والدلائل والعلامات ربما كانت عللا وربما كانت معلولات وربما كانت مضافات وربما كان الدليل عارضا في الشيء ولا يعرض فيه الا بعد تهويته به ارض آخر مثل بياض البول في الحمى الحادة فانه يدل على حدوث السرسام وقد قيل ان الضمير ينقسم اولا قسمين الى الكائن عن محودات والكائن عن دلائل والدلائل صنفان علامات وامور مشبهة وما كان من الدلائل يتم بالشكل الاول فهو اتمها ويسمى الامر الاشبه واما في الشكين الأخرين فيسمى علامة .

واما التمثيلات فقد سبق القول فيها بان التمثيل هو ايراد شبيه ليس فيه ذلك الحكم او بيان ان المعنى المتشابه ليس علة للحكم بل هناك علة اخرى .

والضمائر والتمثيلات تحتاج اليها ايضا في المقنعات الخارجة اذا اريد اثباتها وابانة انها مقنعة مثلا كما لو اراد القائل ان ينبئ عن فضيلة نفسه او اراد يستدرج السامعين الى قبول قوله .

والمواضع الجدلية كلها نافعة ههنا ايضا فهذه هي الاصول الكلية في الخطابة .

الفصل الثاني

في الانواع الجزئية من الخطابة

اما المشورات فالقول فيها انه اذا كانت الخطابة تقنع في الامور الالهية وفي الامور الطبيعية وفي الامور الخلقية وفي تقدير الانفعالات النفسانية في النفس وفي الامور المشاورية والمشاجرية والمنافرية ثم كانت الامور الالهية والطبيعية تختلف عقائد اهل المدن والقبائل من الناس فيها بحسب السنن المختلفة لم يتأت ان تحصى فيها المقدمات الكلية التي ينتفع بها فيها على سبيل الخطابة والامور الخلقية فغاية الخطيب فيها ان يبعث الناس على اقتناء الفضائل منها او يصرف عن الرذائل فهي داخلة في الامور المشورية الداخلة في الاذن والمنع والكلام الكلي في ذلك هو تعظيم الخير والشر والعدل والجرور والحسن او القبيح او تصغير ذلك فيجب ان يكون للخطيب مقدمات في التعظيم والتصغير والمشاوري يتكلم في المحتمات فيمنع او يطلق حيث يقول هذا كان كثيرا وهذا لم يكن قط ويجب ايضا ان يكون عنده انواع من المقدمات يتبين بها ان الامن ممكن او غير ممكن او كان او لم يكن ولا امور المشاور فيها هي تدابير الكلية من الافعال التي تتعلق بالآراء العملية حتى يبعث فيها السامع على فعل في فن وينتهي عن فعل من الافعال التي تتعلق بالسياسات والتدابير الكلية والجزئية من سياسات الممالك والمدن والنازل والنفوس فيحصل منها شيء ويقبح شيء ويمنع من شيء ويفسح في شيء والمقدمات التي تستعمل في ذلك لا تكون يقينية لانها جزئية وراجعة الى عرف وعادة بحسب زمان ووال وحكم وحاكم وآمر وناه واجب الطاعة ووجوب الطاعة في هذا الموضع لشخص ما هو من الآراء الجزئية ايضا وبحسب احوال وقرائن لا يرضى الناس كلهم على العلم والمعرفة بها فان من شاهد النبي الأمر بالسنة وعرفه واعتبره في علمه وعمله ورأيه وتدبيره وصدقه ومعرفة لا يكون حكمة في القبول منه كحكم من يخبر عنه وكذلك من يخبر عن الخبر فيما بعد من الازمان والاصقاع ولا يتساوى اللبيب العارف وغيره في المعرفة بالشيء والخبرة به

اذا تساويا في لقاياه وسماع كلامه بل معرفة اللبيب العارف هي التي يعول عليها
وتسند الآراء والاخبار اليها فتكون المقدمات الخبرية التي تؤخذ عن العارفين من
الاخبار النبوية اوثق مما يؤخذ عن غيرهم وكذلك ما يؤخذ عن كثرة من
العارفين اوثق مما يؤخذ عن واحد اذا وقع في ذلك خلاف وما يشهد له العقل
الصريح والشواهد الوجودية من ذلك اقوى الكلامين وما يشهد له غيره من
الكلام الموثوق به اوثق مما يخالفه فهكذا تعتبر المقدمات المشورية في الاقليل
الخطابية الآمرة والناهية والباعثة والمانعة والمجوزة .

وسط الكلام في ذلك يكثر ويخرج عن القول فيه ويتسع فيه المجال ويكثر
فيه الثقل والقال بحسب هذه القوانين .

واما الخصاميات التي يتنافر الناس فيها ويختلفون ويروم بعضهم ان يقهر بعضها
بقواه وقياسه فشبهة بالجدليات والفرق بين الخطيب في منافرته ومخاصمته والمجادل
في جدله ان الخطيب ينفرد في ميدانه ويبعث السامعين على الافعال بحسب العقائد
والمجادل ينتصب لخصمه ويروم تثبيت العقيدة و اظهار الفضل في كلامه سواء
عمل به او لم يعمل والخطيب يمدح بحسب النسبة الى الجميل والجميل هو الذي
يختار لنفسه ويكون محمودا وخيرا ولذا يذم من اجل انه خير .

والفضيلة من اجل ما مدح به واجمل والفضيلة قوة موجبة للخيرات الحقيقية
والتي يغلب فيها الظن باعثة على فعل العظامم في كل وجه وفن مثل البر والشجاعة
والعفة التي تحمل النفس فيها على الحال الاحسن لاجل الخلق الاجمل والرزائل
اضدادها كالاثم والجور والجن والفجور وفضيلة الحكمة العملية اتمها واجملها
لانها السبب الموجب لاختيار الفضائل وتجنب المرذول والعمل تكمل فضيلته
بالعلم وهو الذي يشهد له بالفضيلة ويمدح الانسان بالفضائل على اختلافها وباسبابها
الموصلة اليها كالرياضات العملية والافعال المعينة عليها والآثار الباقية عنها وعلى
ذلك يختصم الناس ويتنافرون . يتنافسون على الاجمل والافضل ويتباعدون
عن الاخس والارذل .

واما للمشاجرات فهي فنون الشكايات والاعتذرات من الموديات والموانع والقواطع والشواغل ومنها قصور النفس والبدن والمال كالنسيان والغلظة وضعف القوة والمرض والفقر والفاقة فان هذه كلها تدخل في فنون الشكايات والاعتذارات وفي ذلك يتضمن الكلام في الوعد والوعيد والترغيب والتحذير في حسن المجازاة بالثواب والمقابلة بالعقاب وايراد ما يصلح ان يقال من ذلك على ما ينبغي ان يقال بحسب الاوقات والاحوال والاشخاص الذين يرغب فيهم ويحذر منهم والذي يرغبون ويحذرون يعيشون على الفعل ويمعنون ويشوتون الى الامر ويخوفون فكلما كان من ذلك اليق في تقديره بالزيادة والنقصان وكيفية في فنه بالحال والوقت والاشخاص في التعظيم والتصغير والتوسط كان احرى واولى وانفع واجدى وقد خطب قوم لم يقفوا على هذا الكلام الكلي فاحسنوا ووقف قوم على هذا وراوا ان يخطبوا بمثل ذلك فقصر وا فان القوانين الكلية غير القرائح المطبوعة المرتاضة بجزئيات الفن الذي فيه الكلام والكلي غير الجزئي وعلم العلم غير العلم لان العلم وان كان كليا فعلم العلم كلى الكلي

المقالة الثامنة

في القياسات والاقاويل الشعرية

وهي التي تسمى باليونانية نيطوريقي

الفصل الاول

في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

الذي وضعه صاحب الكتاب في هذا الفن هو فن سماه نيطوريقي ومعناه في لغة العرب الشعرية وكان المذهب فيه يخالف المذهب الشعري في زماننا ولغتنا وعرفنا في الصورة فان الشعر في زماننا انما هو شعر من جهة صورة عرضية في اللفظ والمعنى وهو الوزن والقوافي ولا يقال لما ليس له الوزن المحدود في كتاب العروض في زماننا مع القافية اللازمة شعر اللهم الا كما يقال للبهرج انه دينار وللشخص

وللشخص الميت انه انسان باشتراك الاسم وذلك في اللغة العربية والفارسية والتركية فاش متفق عليه قاما في الامم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والبربر فلم ينقلوا عن قدامهم شعرا موزونا بهذه الاوزان العروضية بل باوزان نظمها اشبه بالنثر وقوا فيها غير متفقة وكانهم تعلموا هذه الاوزان بعد ذلك من العرب والفرس في اشعارهم واستعملوها فيما قالوه بعد وكلام ارسطوطاليس في كتابه هذا لا يدل على انه قد كان ذلك في عرفهم وعادتهم ايضا وان كان فعله قد كان البعض في البعض وانما يجعل الشعر شعر ابصفة تختص بمعاني الفاظه وذلك مما لا يراعى الآن في هذا العرف وهو من جهة ما يوقع في النفس اثر يشبه التصديق في انقباضها وانبساطها وميلها وانحرافها وايقاظها وكراهيتها ويجعل الكلام الشعري قياسا وكالقياس مؤلفا من مقدمات من شأنها اذا قيلت ان توقع في النفس تخيلا يشبه التصديق ويؤثر عندها في الميل والانحراف والايقاظ والكراهية مثل تأثير التصديق والتخييل هو انفعال من تعجب او تعظيم او تهويل او تصغيرا وفتورا ونشاطا ولا يكون الغرض فيما يقال حصول اعتقاد يقيني ولا ظني البتة وفي اشعارنا قديكون الغرض ذلك فيما يقال وقد لا يكون ويكون الكلام شعرا اذا بقيت عليه الاوزان والقوافي ويوردون الكلام الحكيم في فنون الحكمة البرهانية بلفظ موزون مقفا ويسمونه شعرا ويروون الروايات الكاذبة الباطلة التي لا اصل لها ولا وجه للتصديق بها الا عند الصبيان وضعفاء العقول كذلك باوزان وقوافي ويسمونه شعرا ولا ينظرون الى انه يوقع تصديقا او تكذيبا اولا يوقع اويوهم اويخيل .

والشعر الذي يتكلم فيه ارسطوطاليس هاهنا هو الكلام القياسي المؤلف من المقدمات المذكورة ويقول ان هذه المقدمات ليس من شرطها ان تكون صادقة ولا كاذبة ولا ذائعة ولا شائعة بل شرطها ان تكون مخيلة ويكاد ان يكون اكثرها محاكيات للاشياء باشياء من شأنها ان توقع تلك التخيلات فيحاكي الشجاع بالاسد والحميل والوسيم بالبدر والسخي بالبحر وليس كلها محاكيات بل كثير منها مقدمات

خالية عن المحاكاة اصلا لان قصد القول فيها وجه نحو التخيل فقط وهذا يدخل في اشعارنا مع الاوزان والقوافي الا ان الكلام الموزون المقفولو خلا من مثل هذا لسمى في عرفنا شعرا كما قيل في الاقويل الحكيمية التي توقع التصديق اليقين بالبرهان المبين والحكايات الخرافية التي لا توقع تصديقا البتة عند العقلاء فانها اذا قيلت بالفاظ موزونة مقفاة سميناها شعرا وهي خالية عن هذا التخيل والمحاكاة ولو كان فيها التخيل والمحاكاة وخلت من الاوزان والقوافي لم نسمها شعرا فاذا الشعر المعروف في زماننا هو ما جاء في علم العروض لا غير من جهة الصورة ومادته هي الالفاظ كيف كانت .

فاما الجيد منه والحسن فهو ما يتضمن هذه المعاني المذكورة في التخيل والمحاكاة او يتضمن كلاما علميا حكيميا كيف كان اوروايات مهمة صادقة بالفاظ من الفاظ خواص اهل اللغة دون الالفاظ العامة فمادة الشعر مطلقا في عرفنا هو الكلام المطلق من كل لفظ يراد به معنى فاضل او غير فاضل وصورته الاوزان والقوافي والفاضل منه من جهة المادة ما ورد بالفاظ الخواص من اهل اللغة وعباراتهم المستطابة في الذوق المتداول بين الفضلاء والتميزين منهم سواء تضمنت حكمة وعلم او مدحا وذما او خيرا بتصديق يقين او ظن غالب او تخيل ومحاكاة وان كان التخيل والمحاكاة في الكلام المقول انحص بالمقاصد الشعرية من غيرها عندنا ومن جهة الصورة هو ما جاء بالاوزان الصحيحة والقوافي والاحسن من ذلك ما كانت القوافي فيه اكثر التزاما للتشابه فيردفها لزوم ما لا يلزم على الاطلاق مثل ترداد القافية بحرفين او اكثر مع البناء والاعراب المتفق معها في الايات والمقنع حرف واحد مع البناء والاعراب وهو الذي يلزم فاما الذي لا يلزم فحرفان فصاعدا مع البناء والاعراب في الوزن كما قيل .

والمحاكيات الشعرية قد تكون ببسائط وقد تكون بمركبات مثال الاول فلان قمر ومثال الثاني قولهم في الهلال ومعه الزهرة انه قوس من ذهب يرمى بيندقة من فضة والمحاكيات قد تكون بذوات وقد تكون باحوال ذوات وتكون وظاهرة

ظاهرة وتكون خفية والظاهرة كقول القائل .

وهن الریح ارد افا ثقالا

وغصنا فيه رمان صغار

والخفية كقول القائل .

اذا انحن سميناك خلنا سيوفنا

من التيه في انعمادها تبسم

فانه في هذا حاكي الجماد بحى ناطق شبه به كريم فابهجه ذلك حتى تبسم وكقول

القائل .

اوجد نبي ووجدن حزنا واحدا . متنا هيا بفعله . . . لي صاحب

ففيه محاكاة حال بمادته وهو خفي في العمل والمحاكاة على ثلاثة اقسام محاكاة

تشبيه ومحاكاة مستعارة والمحاكاة التي نسميها من باب الذرائع ومحاكاة التشبيه

نوعان نوع يحاكي به شيء بشيء ويدل على المحاكاة انها محاكاة وذلك بحرف من

حروف التشبيه كثل او ككاف وكأنا وما هو الا نوع لا يدل به على المحاكاة

بل يصنع محاكي الشيء مكان الشيء والاستعارة قريبة من التشبيه والفرق بينهما

هو ان الاستعارة لا تكون الا في حال اودات مضافة فلان تكون فيها دلالة على

المحاكاة بحروف المحاكاة كقولهم

لسان الحال افصح من لسانى وعين الطبع (١) طامحة اليك

واما المحاكيات التي نسميها من باب الذوائع فهي التي تقوم لكثرة الاستعمال

مقام ذات المحاكاة ويكاد لا يوقف في ارباب الصناعة على انه محاكاة كقولهم

للحبيب غزال وللمدوح بحر وللقد غصن وما جرى مجراه واذا بسطت الذوائع

وشرحت عادت الى التشبيه والاستعارة كما اذا قيل غصن على نقا عليه رمان

وقول الآخر .

يا قمراني غصن في نقا

والشعر لا يتم شعرا على ما قالوا الا بمقدمات مخيلة ووزن ذى ايقاع مناسب حتى

يؤثر في النفوس ليلها الى الموزونات والمنتظمات التركيب .

وللمقدمات المخيلة لواحق وعوارض بها يقوى تخيلها وكذلك في الوزن قالوا

ولكن الوزن اولى بصناعة الموسيقىارين واما الذي يدخل من الشعر في صناعة المنطق على ما قال صاحب الكتاب فالنظر في المقدمات القياسية ولو احقها وكيف يكون حتى تصير محيلة فهذا نص كلامهم في مذهبهم الذي سموه بذلك الاسم اليوناني ونقل الى الشعرى .

قالوا ان القول الشعرى يألف من مقدمات محيلة وتكون تلك المقدمات موجهة تارة بحيلة من الحيل الصناعية نحو التخيل وتارة لذواتها وتغير حيلة من الحيل فتكون اما في لفظها فقولة باللفظ البليغ الفصيح في اللغة او تكون في معناها ذات معنى بديع في نفسه مثال الاول قول القائل .

وماذرفت عينك الا لتضربني بسهميك في اعشار قلب مقتل

وفي المعنى قوله .

كان قلوب الطير رطبا ويا بسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
ومن هذا الباب جودة العبارة عن المعنى وتضمين معان كثيرة في بيت واحد من غير نقص (١) في العبارة واما التي تكون بتخيل فان يكون لاجزائها تناسب لبعضها الى بعض والتناسب اما بمشكلة او بمخالفة والمشكلة اما تامة واما ناقصة وكذلك المخالفة وجميع ذلك اما بحسب اللفظ او بحسب المعنى والذي بحسب اللفظ فاما في الالفاظ الناقصة الدلالات او العديمتها كالادوات والحروف التي هي مقاطع الكلم واما في الالفاظ الدالة المفردة واما في الالفاظ المركبة وكذلك الذي في المعاني تكون اما بحسب المعاني البسيطة او بحسب المعاني المركبة ومن الصناعة التي بحسب القسم الاول تشابه او اخر المقاطع واولها في النظم المسمى بالمرصع كقولهم .

فلا حسمت من بعد فقد انه الظبي ولا كلمت من بعد هجر انه السمر
ونداخل الادوات وتخالقها وتشاكلها كن والى من باب المتخالفات ومن وعن من باب المتشاكلات ، واما الذي بحسب القسم الثاني من الصناعة فالذي بالمشكلة والتام منه ما يتكرر في البيت الفاظ متفقة او متفقة الجوهر متخالفة التصريف

والناقص ان تكون متقاربة الجوهر او متقاربة الجوهر والتصريف . مثال الاول العين والعين من الالفاظ المشتركة ومثال الثاني السمك والسهك ومثال الثالث والرابع الفاره والمارف او العظيم والعليم او السهاد والسها او الصالح والسايح فهذا هو التشاكل الذي في اللفظ وقد يكون ذلك اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان مترادفان او احدهما مقول على مناسب الآخر او مجانسه ويستعمل على غير تلك الجهة كالكوكب والنجم الذي يراد به النبت والسهم والقوس الذي يراد به الاثر العلوي المسمى بالقرح واما بحسب المخالفة فهو بحسب المعنى فتكون الصنعة في لفظ او لفظين يقع احدهما على شئ والآخر على ضده او ما يظن انه ضده مما ينافيه او يشاكل ضده ويناسبه ويتصل به كالسواد التي هي القرى والبياض او الرحمة وجهنم وما جرى مجراها .

واما الصنعة التي بحسب القسم الثالث فالذي منه بالمشاكله وان يكون اللفظ مركبا من اجزاء ذوات تصريف في الانفراد والجملة ذات ترتيب في التركيب ويقارنه مثله او يكون من الفاظ لها احدى الصناعات التي في البسيطة ويقارنها مثلها والتي بحسب المخالفة فالذي يكون فيه مخالفة الاجزاء في ترتيبها بين جملتي قولين مركبين اما في اجزاء مشتركة منها او اجزاء غير مشتركة فيها .

واما الصنعة (١) التي بحسب القسم الرابع اما التي بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر في البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة واما التي بحسب المشاكلة الناقصة فان تكون هناك معاني متناظرة او متناسبة كعنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بتشابهه في النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال وقد يكون باشتراك في الحمل وقد يكون باشتراك في الاسم مثال الاول الملك والعقل ومثال الثاني القوس والسهم ومثال الثالث الطول والعرض ومثال الرابع الشمس والمطر .

واما الذي بحسب القسم الخامس اما في المشاكلة فان يكون معنى يركب من معاني واجزاء عدة فيشاكل تركيبها ويشتركان في الاجزاء واما الذي بالمخالفة فان

يتخالف في التركيب او الترتيب بعد الشركة في الاجزاء او بلا شركة في الاجزاء
ويدخل في هذه القسمة كقولهم اما كذا واما كذا والجمع والتفريق كقولهم
انت وفلان بحر لكن انت عذبه وذلك زعاقه وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم
يرجى ويتقى فهذه هي عدة الصناعات الشعرية فيما قالوا على سبيل الاختصار .

تم الجزء من المعبر في علم المنطق جميعه .

والحمد لله حمداد ائما متسرمد اكما هو اهله ومستحقه

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم كثيرا

(آخر النسخة الا سلامبولية بخط حديث ما نصه)

عروض بنسخة مهذبة مقروءة على المصنف وذلك في شهر ر سنة (٥٥٦) ست
ونمسين وخمس مائة - والحمد لله حق حمده كما هو اهله .

تم الجزء الاول من المنطقيات ويليه الجزء الثاني اوله

الجزء الاول من العلم الطبيعي
مركز بحوث وتطوير علوم

فهرس مضامين الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

٢	مقدمة الكتاب
٥	المقالة الأولى - في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم
٧	الفصل الاول منها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه
٨	الفصل الثاني - في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها
١٢	الفصل الثالث - في المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الاذهان
١٦	الفصل الرابع - في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم واشباع الكلام فيها
٢٢	الفصل الخامس - في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع
٢٩	الفصل السادس - في تحقيق ما به الشئ هو ما هو وفي العلم والوجود وما يصلح ان يقال في جواب ما هو
٣٤	الفصل السابع - في التصور والفهم والمعرفة والعلم والحق والباطل والصدق والكذب
٣٧	الفصل الثامن - في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامّة
٤٠	الفصل التاسع - في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم
٤٣	الفصل العاشر - في الاكتسابي والاولى من المعارف والعلوم
٤٦	الفصل الحادي عشر - في الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات
٤٧	في الحد

- ٤٨ في الرسم
- » في التمثيل
- ٥٠ الفصل الثاني عشر - في الصحيح والتام والقاسد والناقص
من اصناف الاقاويل المعروفة
- ٥٥ الفصل الثالث عشر - في القسمة والتحليل والجمع والتركيب
المعينة على اكتساب الاقاويل المعروفة
- ٥٧ الفصل الرابع عشر - في وجوه التوصل الى استفادة الحدود
والرسوم
- ٦١ الفصل الخامس عشر - في المناسبة بين الاسامى والحدود
للتصورات والموجودات
- ٦٤ الفصل السادس عشر - في حكاية ما اورده من استصعب
قانون التحديد وجعله في حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة
وتجويز ذلك المتنع
- ٦٩ المقالة الثانية - من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعبر
من الحكمة في العلوم وماله وبه يكون التصديق والتكذيب
- » الفصل الاول - منها في الاقاويل الجازمة
- ٧٥ الفصل الثاني - في المحصورات والمهملات والمخصوصات
من القضايا
- ٧٨ الفصل الثالث - في جهات القضايا
- ٨٤ الفصل الرابع - في المادة والجهة
- ٨٩ الفصل الخامس - في اشراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها
وتناقضها
- ٩٥ الفصل السادس - في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق
والكذب

- ١٠٧ - الفصل السابع - في توحيد القضايا وتكثرها
- ١٠٩ - المقالة الثالثة في علم القياس
- ٢ - الفصل الاول في تأليف القضايا ببعضها مع بعض الخ
- ٢١٣ - الفصل الثاني - في المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلى
- ١١٧ - الفصل الثالث - في عكوس المقدمات وما يلزم صدقه فيها من صدق اصولها
- ١٢٣ - الفصل الرابع - في القرائن القياسية
- ١٢٦ - الفصل الخامس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول
- ١٣٧ - الفصل السادس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثاني
- ١٤٤ - الفصل السابع في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثالث
- ١٤٨ - الفصل الثامن في اشكال القياسات وضروبها من القضايا الضرورية والممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات
- ١٥٣ - الفصل التاسع - في المقاييس المؤلفة من القضايا الشرطية استثنائية واقرانية
- ١٦١ - الفصل العاشر - في القياسات المركبة
- ١٦٥ - الفصل الحادى عشر - في اكتساب المقدمات
- ١٦٩ - الفصل الثانى عشر - في تحليل القياسات الداخلة في الكلام المتصل الى الاشكال الثلاثة
- ١٧٤ - الفصل الثالث عشر - في استقرار النتائج ونتاج الصادق من الكاذب
- ١٧٨ - الفصل الرابع عشر - في بيان الدور وعكس القياس
- ١٨٤ - الفصل الخامس عشر - في قياس الخلف

- ١٨٨ الفصل السادس عشر - في القياسات من مقدمات متقابلة والمصادرة
على المطلوب الاول وفي وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة
على انه سبب
- ١٩٥ الفصل السابع عشر - في استعمال المقاييس والتدبير في تأليفها او منعها في
الجدل وكيف يقع في الشيء الواحد علم وظن متقابلان
- ١٩٩ الفصل الثامن عشر في الاستقراء والتمثيل والمقاومة والرأي والعلامة
٢٠٣ المقالة الرابعة في علم البرهان
- » الفصل الاول - في التعليم والتعلم الذهني
- ٢٠٨ الفصل الثاني - في المطالب
- ٢١٢ الفصل الثالث - في انه كيف تعرف المقدمات الاولى وعلى اى وجه
يعلمها العالم بعد جهله بها
- ٢١٧ الفصل الرابع - في شرائط مقدمات البرهان
- ٢٢١ الفصل الخامس في موضوعات العلوم ومطابقتها ومبداها ومبادئها
- ٢٢٥ الفصل السادس - في ترتيب العلوم الحكيمه وما تشترك فيه
وما تفرق به
- ٢٣٠ الفصل السابع - في مبادئ البراهين وكيف يتعرف الانسان
مالا يعرفه منها
- ٢٣٣ المقالة الخامسة - في طوبيقا وهو علم الجدل
» الفصل الاول - في القياسات الجدلية
- ٢٣٧ الفصل الثاني - في الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز
عن الازام والانقطاع
- ٢٤١ الفصل الثالث - في مواضع الاثبات والابطال مطلقا
- ٢٤٦ الفصل الرابع - في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس
والآثر والافضل

- ٢٥٠ الفصل الخامس - في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة
٢٥٤ الفصل السادس - في المواضع الخاصة بالحد
٢٥٦ الفصل السابع - في الوصايا التي ينتفع بها المجادل
٢٦٤ المقالة السادسة - في الاقاويل السوفسطية وهي قياسات
المغالطين واقاويلهم
» فصل - في التبكيت والمغالطات
٢٦٩ المقالة السابعة - في القياسات الخطابية وهي التي تسمى
باليونانية ريطوريقا
» الفصل الاول - في الامور الكلية من الخطابة
٢٧٢ الفصل الثاني - في الانواع الجزئية من الخطابية
٢٧٤ المقالة الثامنة - في القياسات والاقاويل الشعرية وهي التي تسمى
باليونانية نيطوريقا
» الفصل الاول - في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

مركز تحقيقات كميترولوجي سعودي

تم فهرس الجزء الاول من كتاب المعبر بعونه تعالى وفضله



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

خاتمة الطبع لكتاب المعتبر في الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انطق الانسان وعلمه البيان والصلواة والسلام على رسوله الذي اوتى جوامع الكلم على المرتبة رفيع الشأن وآله الاقوياء بالحق والبرهان واصحابه الامناء القائمين بنصرة الدين والقاطعين شبهة الزيف والبهتان .

وبعد فقد تم طبع الجزء الاول من الكتاب المعتبر وهو قسم المنطقيات ولا يخفى على الناظر البصير والعارف النحرير علو شأن هذا الكتاب وتفرد اساليبه بحيث فاق في رفعة مرتبته على اغلب الكتب المتناولة بهذا العلم فمن منازيا هذا الموجز الفائق والوجيز الرائق ان مصنفه المحقق المتبحر في المعقولات (كما سيأتي في ترجمته في آخر الجزء الثالث من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى) قد اوضح المطالب العلمية بعبارات موجزة شافية بحيث اغنى عن غيره وبين المطالب الدقيقة التي لا توجد في غيره وان وجدت فغير كافية وغير مقنعة والمصنف العلامة قد بحث فيه عن المطالب العالية التي هي رؤوس مسائل هذا العلم ومن كلام ائمة علماء هذا الفن مثل ارسطو وفلاطون وسقراط وغيرهم وتفتح حججهم وبراهينهم واجتهد فيها فقال قولا فصلا بحيث لا يمكن الانكار عليه والا اعتذار عنه وما ذكر قولا من اقوال الحكماء اليونانيين وعلمائهم الانقحة واظهر رأيه فيه بصوابه او خطائه بعبارات واضحة ونهج فيه منهج القدماء من المنطقيين اليونانيين ففاق على اقرانه ولذا سمي هذا الكتاب بالمعتبر لانه ما اثبت فيه شيئا الا ما اعتبره واعتمد عليه - وقد تفضل علينا الفاضل الجليل شرف الدين استاذ دارالعلوم ياستانبول باعطاء نسخة قديمة مقابلة بنسخة مقروءة على المصنف التي انتقلت الى الخزنة الاصفية بحيدرآباد الدكن بالبيع بخزاه الله خير الجزاء

خاتمة الطبع لكتاب المعتبر

ج - ١

وهي صحيحة واضحة الكتابة غير انها قليلة النقاط ومن اجل ذلك وقعت الاشتباكات القليلة في عدة مواضع وايضا نسخة اخرى من استانبول بمكتبة (لالاي) التي اخذ منها العكس الشمسي الاستاذ (هريتر) وهي جيدة الكتابة واضحتها غير انها اقل اعتمادا من الاولى لان فيها بعض السقطات وتغيير العبارات حيث انها مكتوبة في غير محلها من تحايط الناسخين فاخذنا النقل من الاولى وقابلناه بالانحرى .

واعتنى بمقابلته وتصحيحه مولانا السيد عبدالله العلوي الحضرمي والشيخ احمد بن محمد اليماني والكاتب الحقيرققاء دائرة المعارف ونظر فيه نظرة ثانية وقت الطبع مولانا العلامة السيد مناظر احسن الكيلاني استاذ العلوم الشرعية في الجامعة العثمانية والركن الركين في دائرة المعارف فطبع بحمد الله باجود الصحة على حسب الطاقة والمقدرة واعلمنا لنسخة استانبول (قط) ولنسخة لالاي (لا) ونسخة كوبريلو (كو) .

وذاك باحسن العهود واطيب الازمان واعلى الدول والدولة العلية العثمانية تحت ظل دولة السلطان بن السلطان حضرة مظفر الممالك سلطان العلوم (ميرعثمان علي خان بهادر) لزالتموس دولته ساطعة باهرة وتحت صدارة الرئيس الاعظم النواب المستطاب سر حيدر نواز جنكج بهادر الصدر الاعظم للرياسة الآصفية وصدر مجلس دائرة المعارف ونيابة المجلس للنواب المستطاب مهد يار جنكج بهادر وتحت اعتماد النواب المعلى الالقاب مهدي يار جنكج بهادر وزير السياسة والمعارف للرياسة والعميد لدائرة المعارف والنواب العالي الخطاب ناظر يار جنكج بهادر ركن العدالة للرياسة وشريك العميد للدائرة وتحت الاهتمام باهر الانتظام لمولانا الهمام السيد هاشم الندوي لزالتم افادتهم عاطفة علينا وفيوضهم نازلة الينا فالحمد لله اولوا وآخر اوظاهر اوباطنا .

وانا احقر عبادة المساكين

السيد زين العابدين الموسوي غفر له الله تعالى

يضيق

فهرس المصطلحات

«المعتبر» المجلد الاول



مركز تحقيقات كميوتير علوم ارسوي

وضعه:

فتحلي اكبري



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

٤١

فهرس المصطلحات

ج ١ «المعتبر»

الأثر والافضل

من مواضع الجدول ٢٤٦.

الألات التي تستنبط بها المواضع الجدلية

اربعة ٢٤٠-٢٣٧.

الاخص

يسمى نوعاً ١٤.

ابن سينا - هذا الفاضل ٢٨، بعض الأدوات - الحروف ١٠.

المتيزين ٢٠٢.

اثبات الشكل الثاني ١٣٩-١٣٧.

الاحتجاج

لاحجة على الاحتجاج بل هو غريزي ٢٠٣.

اجزأ القضايا

حدودها و اطرافها ١١٥.

احوال الأذهان

في الجهات ٨٤.

احوال الوجودية

في المواد ٨٤.

الإخبار

الاعطأ باللفظ هو الاعلام والإخبار ١١، تسمى

٤٢

القضايا من حيث هي اعلام من واحد لآخر إخباراً

٧٠.

الاختلاف في جزئين

الاشتراك في جزأ والاختلاف في جزئين

(في القياس) ١٦١.

الاخص

يسمى نوعاً ١٤.

ابن سينا - هذا الفاضل ٢٨، بعض الأدوات - الحروف ١٠.

المتيزين ٢٠٢.

احتذيت ... حذوه ٤٤، الكتاب الذي سماه يعلم

المنطق ٤٥، قال لولا الممكن لبطلت الروية و

الاستعداد ٤٩٤ من فهم التركيب تالياً و رد على

ارسطوطاليس ٤١٠ والكلام في الشكل الرابع

استدركه على ارسطوطاليس بعض المتأخرين

٤١٢٥ ماسماه بالمواد والجهات ٤٨٤ تاويل كلامه

في الجهة والسادة ٤٨٥ قد وقع لقوم مخالفة

ارسطوطاليس في القضايا المطلقة ٤٨٩ قوله في

عكس السالبة الكلية ٤١٢٠ لم يذكر الشكل الرابع

٤١٢٥ لم يذكر في المقاييس التي تكون

في القضايا الشرطية سوى هذه الاستثنائية ٤١٥٥ ان

- ارسطو صنف فى المقاييس الاقترانية كتاباً خاصاً
ولم ينقل الى العربية ١١٥٥ قال ان الذى يتبين من
المطلوب بشكل واحد فقط ، اصعب من الذى يتبين
فى اشكال ١١٦٨ صاحب الكتاب ١١٧٣
- الذى نعرفه بطريق الاستدلال ١١٣ لادليل على
الاستدلال بل هو غريزى لنفس ١٢٠٣
- سلف المشهور صنفوا العلوم و اصولها ثلاثة :
٢٣٠ .
- الطبيعى و الرياضى و الالهى ، والمنطق فهو علم
العلوم ١٢٢٧ طريقته فى الطبيعيات ١٢٣٠ قال
- من فقد حساً من حواسه فقد فقد علماً من علومه
٢٣٠ . ذكر القياسات الجدلية ١٢٣٣ قال ان
- القياسات الجدلية مؤلفة من الذاتات ١٢٣٤ قال
ان ممن يخالف المشهورات الدائمة من يحتاج ان
يعاقب ١٢٣٦ ذكر القياسات المناطية ١٢٦٤
- خلاصة ما ذكره فى المناطية ١٢٦٨ قوله فيما
تصلح ان تستعمل فى الخطابة ١٢٧٢ الذى سماه
نيطوريقى ١٢٧٦ كلامه لا يدل على انه قد كان
الشعر الموزون فى عرفهم (اليونانيين) ٢٧٧ .
- الاسامى
اولا للمعلومات ١٨٥ المناسبة بين الاسامى
والحدود ٦٢-٦١ .
- الاستثنائية
والاقترانية ١٥١-١٥٢-١٥٥
- استدراج السامعين
نحو التصديق فى الخطابه ٢٧١ .
- الاستدلال
الذى نعرفه بطريق الاستدلال ١١٣ لادليل على
الاستدلال بل هو غريزى لنفس ١٢٠٣
- الاستقرأ
والتمثيل والمقاومة و الراى و العلامة ١١٩٩
يدخل فى تركيب القياسات لبيان المقدمات ١١٦١
صورة الكلام فى الاستقرأ راجمة الى صورة القياس
الاقترانى ، ، الاستقرأ التام الحقيقى ... هو اقرب الى
الاذهان و اقدم عندها ... و هو يخالف القياس
١٢٠٠ علم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان
والاستقرأ ... الاستقرأ يرجع الى الحس ٢٣٠ .
- الاستقرأ التام الحقيقى ٢٠٠ .
- استقرار النتائج ١٧٤ .
- الاسم
عبارة عن ذلك الذى فى الذهن ٢٠٩ .
- اسم الشى
مطلب ما هو مسئل اولاعن تفسير اسم الشى ٢٠٩ .
- الاسماء
دلالتها دلالة تامه ١١٠ البسيطة و المشتقة ١٠ .

الاشتراك	الاعم
في جزء و الاختلاف في جزئين (في القياس) ١٦١.	يسمى جنسا ١٤.
اشتراك القضايا	الافعال -- الكلم ١٠.
و تباينها و تقابلها و تضادها و تناقضها ٨٩.	الافكار و الاعتقادات
الاشتقاق	كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة ٢٠١.
هو التصريف ٢٥٣ ما يحمل بنسبة و اشتقاق	افلاطون
١٣.	اجاب عن شبهة مانن بان التلم تذكر ٤١٩٨
الاشكال الثلاثة	سلف المشهور صنف العلوم و اصولها ثلاثة :
المقاييس الجدلية و البرهانية ترجع اليها ١٩٩	الطبيعي و الرياضي و الرياضي و الالهى. والمنطق فهو علم
تميز المقدمتين ... فيها باعتبار المطلوب ١٢٤.	المعلوم ٢٢٧
اشكال القياسات	مركز تحقيقات الاقاول الجازمة
و ضروبها من القضايا الموجهة ١٥٢-١٢٨.	هي الالفاظ الدالة على المعانى المولفة من حيث
الاصل الموضوع	هي علوم لامن حيث هي معانى فوق واحد ٧٠.
ينتظره بيان فيما بعد ٢٢٠.	الاقاويل السوفسطيقية -- قياسات المناطين
الاصول الموضوعية	٢٦٦-٢٦٤.
في المعلوم مقدمات مجهولة عند المتعلمين ٢٢٠.	الاقاويل الشعرية
اضافه المعنى المحمول الى موضوعه	يتطوريقي ٢٨٢-٢٧٦.
هي الحمل بالحقيقة ١٣.	الاقتران
اطراف القضايا	صورة القياس هي شكل الاقتران ٢٣٣.
حدودها و اجزائها ١١٥.	الاقتران المنتج
اعتبار المعنى المحمول بقياس الموضوع	صورة الاقتران المنتج ٢٠٤.
هو الحمل بالحقيقة ١٣.	الاقترانية

- والاستثائية ١٥٤-١٥٢ .
- اقليدس
- الامكان الموقت
- طريقته في الهندسيات كطريقة ارسطوطاليس في
- في جهات القضايا ٨١ .
- الطبيعات ٢٣٠ .
- الافئاع
- غرض الخطيب ٢٦٩ .
- الامكان الوجودي
- اكتساب المقدمات ١٦٥ .
- في جهات القضايا ٨٠ .
- الاكتسابي
- انتاج الصادق من الكاذب ١٧٤ .
- من المعارف و العلوم ٤٣ .
- الاتاج البين ١٢٦-١٢٥
- الافئاع
- انحاء التعليمية الفكرية النظرية ٥ .
- نسبة اللفاظ الى ماينها ٤٨ قال قوم ان موضوع
- الانفصال
- المنطق اللفاظ من حيث تدل على المعاني ٦ .
- هو كالسب ١١٥٦ قام العناد و الانفصال ١٥٤ .
- الامر الاشبه
- الاولل
- ماكال من الدلائل يتم بالشكل الاول فهواتمها و
- علم السابق ٢٠٤ .
- يسمى الامر الاشبه ٢٧٣ .
- الاولي
- الامكان
- تعريفه ١٤٥ الاولى من المعارف و العلوم ٤٣ .
- الاولية
- الذي هوجهة ٤٨٦ و الجواز ٨٠-٧٩ .
- و تعريفها ١٤٤ لا تكون نتيجة عن قياس و
- الامكان الذهني
- مقدمات اخرى ٢٠٥ المقدمات الاولية و كيفية
- فيه ايضاً مطلق الضرورة ٨١ .
- مرفئها ٢١٢ .
- الامكان العامي
- الاهمال
- الذي بالاعتبار الذهني ٨٠ .
- و نسبته الى الاسوار ٨٥ .
- الامكان المطلق

علة التصديق فقط ٢١١ .	الاهمال والحصر
البرهان اللم	في الشرطيه ٧٦ .
اذا كان القياس يطى التصديق و العلة في الوجود	اشبه بالجهات ٧٦ .
٢١٠ . البسيطة	الايجاب
تنقسم القضايا الحمله الى بسيطة و مدولية	هو الحكم بان المحمول للموضوع ٧٧١-٧١٠
١٥٤٧١ .	هو الحكم باللزوم ٧٣ .
بعض المتميزين - ابن سينا ٢٠٢ .	ايقاع النسبة بين المفردات
بعض المتأخرين ١٢٥ .	هو الحكم ٣٥ .
بالفعل - الفعل .	البحث
بالقوة - القوة .	والترداد بالتفكر ١١٠ .
بين الإنتاج	البراهين
بعض اشكال التاليف ١١٦ .	المناسبات بين الحدود و البراهين ٦٩ .
التالى	البرهان
الجزء الثانى من الشرطيه المتصلة ٧٣ .	القياس الحقيقى التام ٤٢٢ الحجة التى تفيد العلم
التأليف	اليقين ٤٢٤ - مقدماته ٤٢٠٨ فرائط مقدمات
الفرق بين التركيب و التاليف فى الالفاظ	البرهان ٢٢٠-٤٢١٧ لا يكتسب الحد بالبرهان
١١-١٠ بالقرائن القياسية تتالف على ضروب من	٤٢٣٢ الفرض فيه معرفة الحق من جهة ما هو حق
التاليف ١١١٣ القضايا بدخولها فى التاليف تسمى	٢٣٣ .
مقدمات ١١١٥ اشكال من التاليف بعضها	البرهان الإن
بين الإنتاج ١١٦ تسيير التاليف ١١٦ .	يطى التصديق فقط ٤٢١٠ يخص باسم الدليل
تأليف القرينة	٢١٠ .
باضافة حد الاوسط المشترك لمقدمتين ١٢٣ .	البرهان الان المطلق

- ٢٦٣ . تباین القضايا
و اشتراكها و تقابلها و تضادها و تناقضها ٨٩ .
- ترتيب التعليم . ٢٢٥-٢٢٦ في ترتيب العلوم
- تبدیل المقدمتين
- ترتيب العلوم . ١٣٧ لاثبات ضرب الثاني في الشكل الثاني
- التجربة . ٢٢٥ الحكيمة
- انما يكون بمعرفة السبب ٢١٤ . ترتيب الوجود
- التحديد . ٢٢٥-٢٢٦ في الترتيب العلوم
- وصوبة ٦٤ . التركيب
- التحليل . الفرق بين التركيب والتأليف في الالفاظ
- المبين على الكتاب الاقاول المعرفة ٥٦-١٥٥ . ١١-١٠ المركب ليس هو التركيب بل الاول
- لو وجد بدل الحدود (التي كثيراً ما تكون مولفة) هو المادة و هذا هو الصورة ٢٥٥ من التركيب
- لفظة واحدة كانت اسهل في التحليل ١٧١ . ما ليس فيه معنى زائد سوى المعية و منه ما يحدث له معنى ثالث ٢٥٥ .
- تحليل القياسات . ١٦٩ الى الاشكال الثلاثة
- التخييل . على سقراط في حصول العلم ١٩٨ .
- فان يكون لاجزائها تناسب ٢٨٠ . التصديق
- التخييل و المحاكاة . ٢٧٧-٢٧٨ و تعرفه ٣٦ ، التصديق و التكذيب هو الحكم
- في الشعر ٢٧٧-٢٧٨ . ٧
- التذكر . التصرف الذهني
- قاله افلاطون ١٩٨ . والتفكر في المجهول و المعلوم ١١٠
- تراسوماجس . التصريف
- غالطه سقراط باشتراك الاسم فاجعله و اسكنه . الاستقاق و التصريف ٢٥٣ .

التصور	واشتراكها و تضادها و تناقضها ٨٩.
وتعريفه ٣٥-٣٤.	التقرير - - التقويم ٢٧.
تصور المعاني بالحدود والرسوم ٥.	التقويم
تضاد القضايا	التقرير والتقويم ٢٧.
اشتراكها و تسباينها و	التمثيل
تضادها و تناقضها ٨٩.	و تعريفه ٤٤٨ يدخل في القياسات لبيان
التعريف	المقدمات ١٦٦١ والاستقراء و المقاومة و الراى و
بالحد والرسم ٤٤.	السلامة ١٦٩٩ الذى يستعمل فى مواضع
التعريف بالحد	القياس ٢٠١-٢٢٠٠ يرجع الى صورة القياسات
صوبته ٦٤.	٤٢٠١ الذى توخذ منه القياسات الفقهية فى هذا
التعلم	الزمان ٤٢٧٢ اقوى التمثيل ما كان المعنى المشابه
هو التذكر عند افلاطون ١٩٨.	به هو الموجب للحكم فى الشبيه ٢٧٢.
التعليم	التناسب
اما الذى منه (التعليم) فالمقدمات و	اما بمشاكله و اما بمخالفة ٢٨٠.
اما الذى له فالنتائج و اما الذى به فصور القياسات	التناقض
والقرائن ٢٠٤-٢٠٣.	و شرائطه ٩٠-٤٨٩- فى الموجهة ٩٢.
التعليم القديم	تناقض القضايا
قيل فيه ان المطالب هى الثلثة ٢١٠.	واشتراكها و تبانها و تقابلها و تضادها ٨٩.
التعليم و التعلم	جالينوس
الذهنى ٢٠٤٤٢٠٣.	تكلم كلاماً فلسفياً طبيياً فى علم الطب ٢٣٠.
تقابل الجزئيات ٩٣.	الجدل
تقابل القضايا	استعمال المقاييس فى الجدل ١٩٥- هو طويقا

الجهة	١٢٣٣ ٢٦٩٤٢٣٤
المادة والجهة ٤٨٤ لفظة تدل على حال المحمول	الجزئي ١٠٦٤ ٣٨٤١٣
عند موضوعه ١٠٦ من حقها ان يجاور بها الرابطة	الجزئية ١٤
١٠٦	الجزم ٣٥
← الضروري، المطلقه، الممتنع،	الجمع والتركيب
الممكن، وقت ما، امكان.	المنى على اكساب الاقويل المعرفة ٥٦-٥٥.
الحجة التي تفيد علم اليقين ← البرهان	الجميل
٢٠٤	آثر عند الخواص ٢٣٥
الحد	الجنس
قد يشبه بما يسمى رسماً ٤٤٤ تعريفه ٤٢٧ البيط	يسمى جنساً لذلك الاخص ١١٤ تعريفه
لا حده ٤٢٧ ← الحدود	٢٧٤١٦ لا جنس لما لا فصل له ٤٢٨ الجسم بلا شرط
الحد الاصغر ١١١	تجريد ولا قرينة يكون جنساً ٢١٦
الحد الاكبر ١١١	جنس الاجناس
الحد الاوسط	اعم الاجناس اعنى آخر جنس مقول عليها
الموجب الواصل للعلم ١١١١ المشترك	١١٥ لا يكون معمولاً من غيره ١٧
لمقدمتين ١٢٣ تكراره ١٢٣- ينوب مناب حد	الجهات
رابع ١٢٤	المواد والجهات ٤٨٤ هذه الاعتبارات اشبه
الحدود	بالمانى التي تسمى جهات منها بالاسوار ٤٧٧-
تصور المانى بالحدود والرسوم ٤٥ الصحيح	فى الحملات هى حالة الدوام واللام دوام للحكم
الفاصل من الحدود ٤٥٠ وجوه التوصل الى استفاده	٤٧٦- فى القضايا ٧٨
الحدود والرسوم ٤٥٧ التناسبة بين الاسامى	الجهات الاربع
والحدود ٦٢-٦١ التناسبات بين الحدود	الامكان والاطلاق والضروره والامتناع ٨٦

- والبراهين ١٦٩ يطلب بها اسماً مفردة ... ولو وجد
وتعريفه ٣٥ .
- بدلها لفظاً واحدة كانت اسهل في التحليل ١٧١ .
الحكم
- حدود القضايا ١١٥ .
وتعريفه ١٣٥ حالة تحدثها النفس . ٧٠ . الحكم
- حرف الجزأ
بانه له ← الايجاب ١٧٠ الحكم بانه ليس له
- هو الحرف المضاف الى القضية الثانية و ← السلب ٧٠ .
- هو الفأ ٧٣ .
الحكم الضروري ٧٩ .
- حرف السلب
جزء من المحمول في المدولة ١٩٥ اذا تأخر عن الحكم
- الرابطة ٧٢ .
هم الذين يطلبون العلم بالموجودات ... و بينهم
- حرف الشرط
خلاف ... واستمرار الخلاف بينهم ١٥ من الحكم
- الحرف المضاف الى القضية الاولى و هو «ان» من يقول بحركة النفس ٢٢٨ .
- و نظائره ٧٣ .
الحكمة الفرزية
- الحروف ← الادوات ١٠ .
هي التي موجودة بالفطرة ١٧ المنطق منها ١١٣ .
- الحس
الحمل
- لا يوجب الدوام ٢١٣ - يفيد العلم الجزئي
القول الذي يسمى المصدر (الذي هو لفظ
- ٢١٤ قال ارسطو طالس: من فقد حساً فقد
موظف) يسمى حملاً ١٢ و الحمل بالحقبة
- فقد علماً ٢٣ .
هو اضافة المعنى المحمول الى موضوعه و اعتباره
- الحصر
بقياسه عند الذهن ... وقد تسمى هذه
- في الشرطية قليل الفائدة ٧٧ .
الاضافة والاعتبار التقديري
- الحصر والاهمال
حملاً ١٣ الحمل الحقيقي هو الذي بالايجاب ١٣
- في الشرطية ١٧٦ شبه بالجهات ٧٦ .
مقول على الايجاب والسلب باشتراك الاسم
- الحق
١٣ انما هو قول لفظ بمعناه على الموضوع

- ١١٣ يقال على الايجاب بالحقيقة وعلى السلب
مجازاً ٧٠.
- كل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف
ويسمى خبراً وقولاً جارناً ١٢-١١- قول
- الحمل بالاشتقاق ١٧١.
- الجازم ٧٠.
- الحمل بالايجاب ١٣.
- الخطابة
- الحمل بالسلب ١٣.
- ربطو ريبقا ٢٧٦-٢٦٩، تشترك الخطابة
والجدل ... و فرق بينهما ٢٦٩- لا تختص
- الحمل بالمواطاة ١٧١.
- بلا امور الكلية ٢٦٩، يكتفى فيها بما يحمى فى بادي
الرأى ٢٦٩، لها منافع فى الامور المدينة
- الحمل المواطاة
- يسمى حمل مواطاة لان المحمول
هو صورة الموضوع ١٢.
- الحملى
- ٢٧٠ مدارها على ثلاثة اشياء: القول والمعقول فيه
مملومة الحكم بذاتها او فى ذاتها ٧٢، الحكم
- ... ان كان جزماً حتماً... كان جملياً ٧٢، والسامون ٢٧٠، يستمان بها فى الدعوة الالهية
والطبيعية والخلقية ٢٧٠، حصل المقصود
- الحملية
- فيها بقياس الضمير ٢٧٢، من اصحاب الخطابة من
يقصر على الضمير ٢٧٢، جميع الامور المقننة
- وتعرفه ٧٠.
- الحملية والشرطية
- تصلح ان تستعمل فى الخطاب ٢٧٢، الفرض
من الخطاب الاتناع ٢٧٢.
- والفرق بينهما ٧٤-٧٣.
- الخاصة
- هو ثبت الشئ بابطال نقيضه ١١٦، فى الخلف
قياساً اقترانياً ١١٦، القياس الخلف ١٨٨-١٨٤.
- وتعرفه ٢١.
- الخاصة الذاتية ٢٠.
- الداخلات تحت التضاد ١٠٩.
- الخاصة العرضية
- الداخلتين تحت التضاد ٩٣.
- خالفة الاسم
- دلالة الالتزام ٨٠.
- هو حرف «هو» ويسمى فى القضية رابطة ٧٢.

- دلالة التضمن ٨٠. فصل ١١٥- وتعرفه ٢٣-٢٢، ٢٦، ٢٨، الذي
- دلالة المطابقة ٨٠. كان داخلاً في حقيقة الشيء ٣٢-٣١.
- الدلائل الذاتى المشترك
- الضامات المأخوذة من الدلائل فى الخطابه ٢٠. يسمى جنساً
- ٢٧٣، الدلائل صنفان علامات وامور مشبهه الذاتى المميز
٢٧٣. يسمى فصلاً ٢٠.
- الدليل الذاتيات
- لواقيم الدليل على اقامة الدليل لذهب الى لاحتاج الى البيان ٢٣٢.
- مالاتىها ٢٠٣، يخص برهان الان باسم الدليل الذهنى
- ٢١٠، برهان الان الذى يكون حد الاوسط مساوياً لكل تعليم وتعلم ذهنى فبملم سابق ٠٦.
- للاكير ٢١١. الرابطة
- الدوام واللام دوام مركز تحقيق كميتر عبد ربيسى هو فى القضية ٧٢، يجاور بها المحمول
- الجهات فى الحملات هى حالة الدوام واللام دوام ١٠٦.
- للحكم ٧٦. الراى
- الدور الاستقراً والتشيل والمقاومة والراى واللامنة
- بيان الدور وعكس القياس ١٨٤-١٧٨. ١٩٩، تعرفه ٢٠٢، تؤخذ فى قياسات
- الذائعة خطية والجدليه ٢٠٢.
- تاليف القياسات الجدليه من مقدمات دائمة... رداثة القياس
- اما دائمة على الاطلاق واما بالاضافه ٢٣٤. على اربعة اناحاً ٢٦١.
- الذاتى الرسم
- كلى المقوم يسمى ذاتياً والزائد يسمى تصور المعانى بالحدود والرسوم ٤٥، وتعرفه
- عرضياً ١٤، كل ذاتى هو اما نوع و اما جنس و اما ٤٤٨، ٤٤٩، ما ليس له اوصاف مشتركة... لم يكن له

- رسم ١٤٨ وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم ٥٧ .
- الرسم الصحيح
- الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم ٥٠ .
- الروية والتفكير
- على طريق البحث والطلب ١١٠ .
- ربطو ريقا - الخطاب ٢٧٦ - ٢٦٩ .
- الزائد العارض
- يسمى عرضياً ١٤ .
- السالبة
- الفرق بين المدولية والسالبه ٧١ .
- السالبة البسيطة
- الموجة المدية تقع في حيز الموجة المدولية ليس بمستقيم النسق ١٥٧ .
- والسالب البسيطة ٩٧ .
- السالبة الجزئية
- سلب الموضوع عن نقيض المحمول يكون عكس النقيض ١٢٢ .
- عكس ١١٩ .
- السالبة الكلية
- السور
- لا تنمكس ١٢٠ .
- السالبة المدولية
- في ا لشرطه ٧٧ - ٧٦ المنخص للحكم في الموضوع ١٧٥ يجاور به الموضوع ١٠٦ .
- السالبة تشارك السالبة المدولية ٩٧ .
- سوفسطيقا
- السيب
- اي تبيكت المناطين ٢٦٤ .
- وضع ما ليس سبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب سوفسطيقية - المناطة ٢٦٩ - ٢٦٤ .
- ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٤ .
- سقراط
- تشكك مانن على سقراط في ان المجهول كيف يحصل بالعلوم ١٩٨ ، ما كان يفمل سقراط في امكنة المدل في المدينة ٢٢٤ ، غلط تراسوماجس باشتراك الاسم فاجله واسكه ٢٦٣ .
- السلب
- ليس بحمل بل هو بالحقيقه رفع الحمل ١١٣
- الحكم بان المحمول ليس للموضوع ١٧٠ الحكم برفع اللزوم ٧٣ .
- سلب السلب
- مركز تحقيقات كميونير

- سولوجسموس - القياس ١١٥ .
 يخالف صناعة الشعر الذي وضعه صاحب الكتاب
- شبهه مانن
 ٢٧٦ هوشمر من جهة الوزن والقوافي ٢٧٦ .
- على سقراط في انه كيف يحصل العلم ١٩٨ .
 الشعريات - - نيطوريقي ٢٨٢ - ٢٧٦ .
- الشبيه
 شكل الاقتران ٢٣٣ .
- الموجب للعلم له وصلة ... وانما يوجب شيباه
 الشكل الاول
- ١١١ .
 القياس الكامل ١٢٥ بين بذاته ١٢٥ انمكاسات
- الشرطية
 قياسات الشكل الاول تكون الى الثاني والثالث
- في الجهة الحكم قضية واحدة لا تركيب فيها ٧٤ .
 ١٨٤ .
- الشرطية المتصلة
 الشكل الثالث
- في اللزوم ٧٢ .
 ليس بكامل ١٢٤ ضروريا من القضايا المطلقة
- الشرطية المنفصلة
 ١٤٤ - ١٤٨ .
- في العناد ٧٢ .
 الشكل الثاني
- الشرطية والحملية
 ليس بكامل ١٢٤ ضروريا المنتجة اربعة
- والفرق بينهما ٧٤ - ٧٣ .
 ١٣٧ اثباته ١٣٩ - ١٣٧ الاكبر فيه غير مقول
- الشعر
 بالفعل على الاوسط ١٧٤ .
- ارسطوطاليس انما يجعل الشعر شراً بصفة تخص
 الشكل الرابع
- بسماني الفاظه ٢٧٧ قصة القول في الشعر موجه
 لم يذكره ارسطوطاليس ١٢٥ الكلام في هذا
- نحو التخيل والمحاكات ٢٧٨ - ٢٧٧ يا تالف من
 الشكل الرابع استدركه بعض المتأخرين ١٢٦ .
- مقدمات مخيلة ٢٨٠ .
 الشيعة
- الشعر بالاوزان العروضية
 ينفي الشيعة القياس في صناعة الفقه ٢٧٢ .
- لم ينقلوه عن قدام الامم القديمة ٢٧٧ .
 الشي لا يوجب ضده ومباينه ١١١ .
- الشعر في زماننا و لغتنا
 صاحب الكتاب - - ارسطوطاليس

- ٢٧٠-٢٧٦ . صاحب المنطق ← ارسطوطاليس ٢٣٦ .
 ٢٣٣ . هي شكل الاقتران .
 ٢٧٢ . صاحب هذا الكتاب ← ارسطوطاليس
 صورة القياسات
 الافكار ترجع الى صورة القياسات ٢٠١ .
 ٢٧٢ . صورة المعاني في نظامها ١١٢ .
 الصدق
 وتعريفه ٣٥ .
 الضروب الاشكال
 ستة عشر ١٢٦ .
 الضروب الشكل الاول غير المنتجة اثناعشر
 ضرباً ١٣٦-١٢٦ .
 الصغرى
 موضوع المطلوب ١٢٤ .
 صناعة الشعر
 ينطويقي ٢٨٢-٢٧٦ .
 صناعة الشعر الذي وضعه صاحب الكتاب
 ضروب من التأليف
 يخالف المذهب الشمرى في زماننا ولتثا ٢٧٦ .
 القرائن القياسية تتألف على ضروب من التأليف
 صور الاشكال الثلاثة
 ١١٣ .
 الافكار والبراهين والمجادلات والخطب
 كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة ٢٠١ .
 الضروب المنتجة في الشكل الثالث
 ستة اضراب ١٤٨-١٤٤ .
 الصورة
 القياسات كلها تتفق في الصورة ١١٥ مما يضاف
 الى الجسم ٢١٦ .
 الضروب المنتجة في الشكل الثاني
 اربعة ١٣٧ .
 الضرورة
 ينقسم الى الوجوب والامتناع ٨٦ .
 صور العرضية اللفظ والمبنى (حالوزن
 والقوافي) ٢٧٦ .
 ضرورة الحس
 وتعريفه ٢٠٥ .
 صورة القرائن هي هيئة التأليف ١١٤ .
 ضرورة العقل
 صورة القياس

- وتريفه ٢٠٥ .
- الضرورى
- الاولى وغيره ٨١-٨٠ الذى هرجه ٨٤ .
- الضرورى باعتبار الازهان ٨١ .
- الضرورى باعتبار الوجود ٨١ .
- الضرورى الموقت
- يقال له ممكن ايضاً ٨١ .
- الضروريات
- وعكها ١٢١ .
- الضمير
- الضمير فى الخطابة مثل القياس فى الجدل
- ٢٧٢ ومن اصحاب الخطابة من يقتصر على الضمير
- ٢٧٢ صينة الضمير الذى يقاس به فى الخطابة
- على الطالب المقصودة ٢٧٣ ضمائر المأخوذه من
- المحمودات والدلائل والعادات ٢٧٣ قيل ان
- الضمير ينقسم اولاً قسمين الى الكائن عن
- المحمودات والكائن عن الدلائل ٢٧٣ .
- الطريق التعليمى
- قانونى حفظى ١١٠ .
- الطريقة البرهانية
- تأخذ ما هو اعرف ٢١٨ .
- طلب القانونى
- تصور المعانى على صورتها فى نظامها ١١٢ .
- طوبيقا - علم الجدل ٢٣٣ .
- الظن
- كيف يقع فى الشئ الواحد علم و ظن ١٩٥ .
- العادات
- ضمائر المأخوذه من العادات فى الخطابه ٢٧٣ .
- العدمية
- كزيد اعمى ٩٥ .
- العدول
- والفرق بينه وبين السلب ١٧٣ .
- العرض الخاص
- ما يختص بعروضه بنوع دون غيره ١٥ .
- العرض الذاتى
- عرضت للشئ بذاته ١٦ .
- العرض العام
- ما يشارك النوع فيه غيره ١٥ او تعريفه ٢١ .
- العرضى
- الكلى الزائد على الهوية يسمى عرضياً ١٤ ينقسم
- الى ما يختص ... و الى ما يشارك ١٥ قد يقسم
- الى عرض ذاتى ... ولواحق خارجية وعوارض
- غريبة ١٦ يقال بمفهومات عدة ٢٦ تعريفه
- ٣١-٣٢ و ٣٨-٣٩ .

- العروض
وزن المحدود فى كتاب المروض فى زمانامع العلامة
القافية ثمر ٢٧٦ .
- العكس
تفسير التأليف ١١٦ فى تبديل الموضوعات و
المحمولات ١١٧ - يصير محمول المقدمة
موضوعاً و موضوعها محمولاً مع بقاً الكيف
١١٧-١١٨ السالبة الكلية لانعكس ١٢٠ .
- عكس الصغرى
فى اثبات ضرب الخامس من ضروب النتيجة (حد الاوسط) ١١١ الموجب للعلم له وصلة... فان
فى الشكل الثالث ١٤٦ .
- عكس القياس
والفرق بينه و بين قياس الخلف ١٨٤ بيان
الدور و عكس القياس ١٨٤-١٧٨ .
- عكس الكبرى
فى اثبات ضرب الرابع فى الشكل الثالث
١٤٦ فى اثبات الضرب الاول فى الشكل الثانى
١٣٧ . عكس النقيض
- هو سلب الموضوع عن نقيض المحمول ١٢٢ هو
ان يجمل مقابل المحمول موضوعاً ومقابل
الموضوع محمولاً ١٧٤ .
- العكوس
كل تسليم وتسلم ذهنى فللم سابق
- فى تبديل الموضوعات والمحمولات ١١٧ .
- الاستقرأ والتمثيل والمقاومة والراى
والعلمة ١١٩ تعريفه ٢٠٢ يسمى دليلاً ايضاً
٢٠٢ ما كان من الدلائل يتم بالشكل الثانى و
الثالث (فى الخطاب) ٢٧٣ .
- العلم
وتعرفه ٣٦ هو تذكر ٤٤١ بل العلم هو محمول
الحكم... فى النفس ٧٠ الواصل الموجب للعلم
الشرع انما يوجب شبيهاه ١١١ كيف تقع فى الشى
السواحد علم وظن ١٩٥ يتم باربعة اشياء هى
- الموضوع والمحمول والمبادئ والمسائل ٢٢٢ .
- العلم الاكبرى
هو العلم الكلى ٢٢٦ يتأخر فى تلمينا ٢٢٧ .
- علم البرهان
كتاب البرهان ٢٠٣ - برهان
علم الجدل - طويقا ٢٣٣ .
- العلم الحاصل
سبب موجب للعلم المستفاد ١١٠ .
- العلم السابق

- ٤٦ هو المقدمات الاوائل ٢٠٤ . علم اليقيني المكتسب
- علم العلم يحصل بالبرهان والاستقراء ٢٣٠ . علم القانون النظرى ١١٣ .
- علم العملى موضوعاتها ومطالبها ومسائلها و مبادئها ينظر فى موضوعه لاجل عمل ٢٢١ .
- علم القياس ١٠٩ - ١٠٠ قياس علم الكلى تشبب العلوم الجزئية عن العلم الكلى ٢٢٣ .
- تشبب العلوم الجزئية عن العلم الكلى ٢٢٢ فصلت الى اصناف العلم المستفاد ٢٢٣ ترتيبها ٢٢٥ ما تشترك فيه علم الحاصل سبب للعلم المستفاد... بتصرف ٢٢٥ ما تفرق العلوم به ٢٢٥ جداول العلوم ذهنى ١١٠ .
- علم المنطق الطيمى والرياضى والالهى، والمنطق فهو علم العلوم فى منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه ٢٢٧ .
- العلوم الحكمية ٤٥ قالوا فى ذلك اقوالاً متفرقة مبددة... حتى كتب ارسطو فى ذلك الكتاب الذى سماه بعلم المنطق ٤٥ جملة من العلوم الحكمية ٢٢٦ هو علم العلم ٢٢٦ يفيد القوانين العقلية الواجبة فى العلم والتعليم والسبب والسر ٢٢٦ فهو علم العلوم ٢٢٧ موضوعه هو العلوم والامور الكليه ٢٣٦ .
- علم النظرى ٢٢١ . علم المتعارفة تكون مقولاً بنفسها ٢١٩ .
- العلوم المنطقية التى قيل فيها انها قوانين الانظار ٤ .
- علم الواحد له موضوع واحد ٢٢١ .
- علم الشرطية المنفصلة ٤٧٢ الحكم بالنادى عناد

- المنفصلة يسمى ايجاباً و رفته يسمى سلباً
٤٧٣ والانفصال التام ١٥٦ .
- الفصول المنوعة
بها تتم حقائق الانواع ٢٧ .
- عناد العناد
الفطرة ١١٣ .
- ليس بمستقيم النسق ١٥٧ .
الفعل
- العوارض الغربية
بالفعل والالوجوب ١١٦ .
- لواحق خارجيه ١٦ .
الفعل من الذهن
- غرض المنطق
بايقاع النسبة بين المفردات ... يسمى حكماً
- ومنفعته ٤٦ غرض المنطق معرفة ما به تكون ٣٥ .
- الهداية ٧ .
الفلسفة العلمية
- الغريزة ١٦٨ .
يكون باختيارنا وفعلنا ٢٢٧ .
- غريزة النفس
الفلسفة النظرية
- وفطرتها ١١٠ .
لا يكون باختيارنا وفعلنا ٢٢٧ .
- الفراصة
الفهم
- والقياسات الفقهية ٢٠١ و تعريفه ٢٠٢ .
تعريفه ٣٥ .
- الفصل
القانون التعليم
- هو الذي به يتميز النوع عن غيره... مقول
هو الذي تقصده في كلامنا هذا ١١٠ .
- في جواب اي شئ هو ١٥٥ و تعريفه ٢٥-٢٣ و
قانون المنطقي للشعر
- ١١٨ ليس الفصل بذاتي للنوع بالمعنى الاخر
هو التشبيه والتمثيل ٢٧٠ .
- ١١٩ لا فصل لما لا جنس له ٤٧ .
القدماء
- الفصول المقومة
عادة القدماء في تلميم المعلوم ٤٢ كلام القدماء يصيب
- لا تقبل الاشد والاضعف ٢٧ .
فهمه ٣ .
- الفصول المقومه للانواع ٢٢ .
قديكون و قد لا يكون

- من الجهات (لامن الاسوار في الشرطية) ٧٧.
- القضايا
- القرائن
- قسمت الى الحملية والشرطية ٧٠؛ هي
- المقدمات للقرائن كالمواد وهيئة التاليف صورتها
- الاقاويل الجازمة ٧٠؛ انقسامها ٩٥،٧١؛
- ١١٤.
- حصرها و اهمالها ٧٦؛ جهاتها ٨١؛ اشتراكها
- و تباينها و تقابلها و تضادها و تناقضها ٨٩؛
- القرائن القياسية ١٢٣-١٢٢.
- قول ارسطوفيهها ٨٩؛ المناسبات بين القضايا
- تألف على ضروب من التاليف ١١٣.
- في الصدق و الكذب ٩٥؛ لوح القضايا
- القرائن المتسلسلة
- المخصوصة ٩٧؛ لوح القضايا المهمة ١٠٠؛
- في الاستنتاج ١١٤.
- لوح القضايا المتضادات و الذوات الجهة
- القرائن المنتجة ١١٣.
- ١٠٧؛ توحيدها و تكثرها ١٠٩-١٠٧؛ تاليف
- القرينة
- بعضها مع بعض ١٠٩؛ توحيدها و تكثرها
- في الاستنتاج ١١٤ و ١١٢.
- ١٠٩-١٠٧؛ تكثرها بتكثر المحمول ١٠٨؛
- القرينة القياسية
- اجزائها = حدودها و اطرافها ١١٥؛ بدخولها
- في التاليف يسمى مقدمات ١١٥.
- ممنى القرينة القياسية قد تخرىبال من يحفظ
- القضايا الشرطية
- الفاظها ولا يتصور معانيها فلا يوجب عنده
- المقاييس المؤلفة منها ١١٥٢؛ نوعان متصلة
- و منفصلة ١٥٢.
- حكمها ١١٢؛ قول مؤلف فيها مواضع تصديق
- و تكذيب ١٢٢؛ تكون من قولين هما مقدمتان
- القرينة القياسية
- ١٢٣؛ حدود التي منها تأليفها ١٢٣؛ لا تتألف من
- القضايا الشرطية المنفصلة ١٥٦.
- القرينة المؤلفة
- هي القياس ١١٥.
- القضايا الشرطية المتصلة
- الشرطية نوعان: متصلة و منفصلة
- القسمة
- ١٥٢؛ لا تتألف منها قرينة قياسية ١٥٦.
- المنية على اكتاب الاقاويل المعرفة ٥٦-٥٥.

- لا يذكر فيها الرابطة ٧٢٤ لاقضيته ثنائية في الاذهان
القضايا الضرورية .٨٥
- اشكال القياسات و ضرورها منها القضية الجزئية
١٥٢-١٤٨ نتائجها مثلها ضرورة في الشكل اي جزئية الحكم ٧٥.
- الاول والثاني ١٤٨. القضية الخماسية
- القضايا المختلطة من الموجهات و ان ذكرت الجهة مع السور صارت خماسية ١٠٦ لكن
المطلقات لا يقولون خماسية لشي من القضايا ١٠٦.
- ضروب القياسات منها ١٥٢-١٤٨. القضية الرباعية
- القضايا المخيلات ٢٠٧ هي الموجهة ١٠٦ ذوات الاسوار ايضاً كذلك
القضايا المشهورة رباعية اذا لم تذكر الجهة ١٠٦.
- يشهد لها الكثير من الناس ٢٠٧ مركز تحقيق كميتر علوم لكن لم يقولوا رباعية الا لذات الجهة ١٠٦.
- القضايا الممكنة القضية الشرطية
- ضروب القيات منها ١٥٢-١٤٨. الحكم ان كان غير جازم بل مشروطاً بشرط
القضية مجهول الحكم والحصول معلوم اللزوم
- لاقضية ثنائية في الاذهان ٤٨٥ القضايا او العناد سميت القضية شرطية ٧٢.
- لا تترأ عند الاذهان من الامكان الذي هو جهة الا الى القضية الكلية
الضرورة او الامتناع ٤٨٦ ينحصر موضوعها اي كلية الحكم ٧٥.
- في الكلام دون محمولها لان المحمول ابدأ كلي القضية المطلقة ٨٧.
- ١١٦ القوانين التعليمية
- القضية الثلاثية هي المنطق ١١٣.
- يذكرون الرابطة فيها ٧٢. القول اللفظ المؤلف ١١.
- القضية الثنائية القول الجازم

- كل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف ويسمى للمستقيم يرجع احدهما الى الآخر ١٨٨ .
- خبراً وقولاً جازماً ١٢-١١١ تعريفه ٧٠ .
- القياس الخلفي ← القياس الخلف
- القياس الضمير
- القول المؤلف من القضايا
- هو القياس ١١٥ .
- القوة
- بالقوة والامكان ١١٦ .
- القياس
- الشكل الاول ١٢٤ .
- القياس المستقيم
- القياس المستقيم
- والسفرق بسينه وبين القياس الخلف
- ١٨٧-١٨٦ القياس الخلفي مشارك للمستقيم
- القرينة المؤلفة ١١٥ السيل المؤدية الى اعلام
- المجهول ٤٤٢ لا يكون باكثر من مقدمتين ١١٦١
- فيه الاشتراك في جزأ والاختلاف في جزئين
- ١١٦١ ليس كل ما يلزم عنه شئ بالاضطرار قياساً يرجع احدهما الى الآخر ١٨٨ .
- ١١٧٠ اقدم بالطبع والاستقرأقرب الى الازهان
- واقدم عندها ٢٠٠ مالا سبب له ليس له بيان قياسي
- ١٢١٤ ← سولو جرموس ٢٣٣ .
- القياس الاقتراني
- في الخلف قياساً اقترانياً ١٦٧ .
- القياس البرهاني
- مؤلف من الاوليات ٢٠٤ .
- القياس الخلف
- مؤلفة ماسها واولى عند الذهن ٢٠٤ يقينية من
- اليقينات التي لارب فيها ٢٣٣ .
- القياس الجدلية
- بينه وبين عكس القياس ١٨٥-١٨٤ الفرق بينه
- و بين القياس المستقيم ١٨٧-١٨٦ مشارك
- ذكرها ارسطوطاليس ٢٣٣ تأليفها من مقدمات

- ذاتية ————— شهره ٢٣٤، الملاك الكلى
فيها هو المسألة والجواب ٢٣٤ .
- القياسات الخطابية ← كثيرين ١٢ المقوم ... يسمى ذاتياً ١٤ الزائد على الهوية يسمى عرضياً ١٤ شـ رطبه
ريطوريقاً ٢٧٦-٢٦٩ .
- قياسات الخطباً ٢٠٨ .
الصحة والجواز لا الوجود ١٨ تعريفه ٣٨ .
- القياسات الخطبية والجدلية الكليات
تؤخذ الرأي فيها ٢٠٢ .
اعتبارات الكليات اعتبارات اضافية ١٨ .
- القياسات الشعريه ← نيطوريقى الكليات الخمس
٢٨٢-٢٧٦ .
تعريفها ١٦ .
- القياسات المركبة الكليات المقولة في جواب ما هو ١٤
٢٨٢-٢٧٦ .
- يتى فيها المطلوب باكثر من مقدمتين ١٦١ .
الكلية
قياسات المغالطين ← سونطقية اولاً للمنى ١٤
٢٦٩-٢٦٤ .
- الكلية والعموم
٢٦٩-٢٦٤ .
- قياسات من مقدمات متقابلة للموضوع ٧٥ .
- متضادة او متناقضة ١٨٨ يستعمل في الجدول ١٨٩ .
القياسية ← القرائن القياسية ١١٣ .
- الكبرى
محمول المطلوب ١٢٤ .
- كبير قلامذتى
الذى هو كاتب كتاب المعتبر ومشمليه ٤ .
- اللذة
آثر عند الموام من الجميل ٢٣٥ .
- اللزوم
الحكم باللزوم فى المتصلة يسمى ايجاباً وبرفه
- الافعال اعنى الكلم ١٠ .

مادة القياس	يسمى سلباً ٧٣.
هي المقدمات ٢٣٣.	اللفظ المركب
مالس	لا يليق ان يقال لفظه مؤلفه بل مركبة وانما يقال
رأيه ان الوجود كله واحد ٢٣٥.	الفاظ مؤلفه ١١.
مانن	اللفظ المفرد ١٠.
تشكك على سقراط في ان المجهول كيف يحصل	اللفظ المؤلف
بالمعلوم ١٩٨.	يمرف بالقول ١١.
ما يصلح ان يقال في جواب ماهو ٢٩.	اللواحق الخارجية
مبادئ البراهين ٢٣٠.	عوارض غريبه ١٦.
مبادئ العلوم ١٢٢-١٢١.	لوح الذوات الجبهة
مبدأ البرهان	هولوحين ١٠٧.
يقال على وجهين ٢١٨، ينبغي ان يتقدم	لوح المتضادات ١٠٥-١٠٦.
على التصديق بما هو مبدأه ٢٢٠.	لوح المحصورات المتناقضة والكليات
المتأخرون	الموجبه ١٠٢-١٠٤.
كلامهم ٣.	لوح المخصوصات
المتبائنة	وتقابلها ٩٧-٩٨.
الاسماً... تسمى متبائنة ٨.	لوح المهملات
المترادفة	تخالفا و توافقها ١٠١-١٠٠.
الاسماً... تسمى مترادفة ٩.	ما به الشى هو ماهو ٢٩.
المتصلة	المادة
تريفها ١٥٢.	والجبهة ١٨٤ قيل فيما سبق من التليم ان الجسم
المتعارفة	بشرط التحريد مادة ٢١٦.

المحمودات	المتعارفة
ضمائر المأخوذة من المحمودات في الخطابة	علوم متعارفة ٢١٩.
٢٧٣.	المتففة
المحمول	الاسماً... تسمى مشتركة ومتففة ٩.
المقول... يسمى محمولاً ١٢ يسمى حمل مواطاة	المتكلمين ١٦٩.
لان المحمول هو صورة الموضوع ١٢.	المتواترات
انه لشئ يسمى موضوعاً ١٧ تكثره	التي يرتفع بالتواتر من الكثرة الشك فيها ٢٠٦.
وتكثر القضية ١٠٨ المحمول ابدأ كلى يعم الموضوع	المتواطئة
وقد نفضل عليه وقد يساويه ١١٦.	الاسماً... تسمى متواطئة ٨.
المخصصة	المحاكاة
يكون موضوعها جزئياً شخصياً ٧٥.	على ثلاثة اقسام محاكاة تشبيه ومحاكاة مستعارة
المخيلات ٢٠٧.	المحاكات التي نسميها من باب الذرائع ٢٧٩.
المركب	محاكاة التشبيه
المركب ليس هو التركيب ٢٥٥ من التركيب	نوعان ٢٧٩.
ما ليس فيه معنى زائد سوى المعية ومنه ما يحدث له	المحاكاة والتخييل
معنى ثالث ٢٥٥.	في الشعر ٢٧٧-٢٧٨.
المسائل الجدلية	المحاكيات الشعرية
تكون على وجهين ١٩٥.	قد تكون بلسان وقد تكون بمركبات ٢٧٨.
مسائل العلوم ٢٢٢-٢٢١.	المحسوس
المسألة	ما يدرك في الاعيان ٢٣٠.
طلب القول يسمى مسألة ١١.	المحسوسات
المسألة والجواب	مبادئ المقولات ٢٣٠.

- ملاك الامر فى القياس الجدلى ٢٣٤ .
- المستفاد
- الفرق بين استفاد والمكتسب ٤٥ .
- المسلمات ٢٠٨ .
- المسمى
- لايسى بحجة ٢٣٢ .
- المشاكلة
- اما تامة واما ناقصة ٢٨٠ .
- المشركة
- الاسماً... تسمى مشركة ٨ .
- المشوريات
- فى الخطابة ٢٧٤ .
- المشهورات
- وتريفها و اقامها ٢٠٧ تأليف القياسات
- الجدليه منها ٢٣٤ .
- المصادرة
- ما تنكر نفس التلم وجوده ٢٢٠ .
- المصادرة على المطلوب الاول
- ١٩١٤١٨٨
- اذا استعمل نفس المطلوب فى بيان نفسه ١٩٢ .
- المطالب
- تسمة وهى ماهو، هل هو، لم هو، اى شى هو، من
- هو. كم هو، كيف هو، اين هو، متى هو ٢٠٨ تدخل
- باسرها فى مطلب هل ٢٠٩ قيل فى التلميم القديم
- ان المطالب هى ثلثة: ماهو هل هو لم هو ٢١٠ .
- مطالب العلوم ٢٢١ .
- مطالب المنطق
- هى انه كيف يتوصل الانسان بالمعرفة والعلم
- السابقين الى تحصيل المعرفة والعلم المكتسبين ٦ .
- المطلق
- فى جهات القضايا ٨٠-٧٨ الممكن يطفى
- على المطلق ولا ينمكس ٨٧ .
- مطلق التناقض - التناقض ٩٠-٨٩ .
- المطلقة
- وجودية ٨٥ هى بوجه ما ذات جهة ضرورية
- ٨٥ مطلقه لفظاً لا تصوراً واعتقاداً ٨٥ نسبتها الى
- ذوات ا لجهة... نسبة الثنائيه الى الثلاثيات
- ٨٦-٨٥ نسبتها الى المواد نسبة المهمة الى
- المسورات ٨٦ .
- الجهة
- المطلوب (فى القياس) ١١١ .
- مطلوبات المنطق
- هى القوانين التى تستفاد بها المعارف .
- المعارف

- المقالة الاولى (من المنطق) فى المعارف ٥ .
المعارف والعلوم
- هو الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزئ مدلوله ١٠ .
المقاومة
- وجوه كتبها ٤٠ الاكسابى والاولى منها ٤٣ .
المعتبر (كتاب)
- سميته بالكتاب المعتبر لانى ضمنته ماعرفته واعتبرته
٤٤ احتذيت (فى كتاب المعتبر) حذو ارسطوطاليس ١١٢ .
المقاييس
- ٤٤ قسمت كتاب هذا الى ثلاثة اقسام ٤ .
المعدولية
- والفرق بينها و بين السالبة ٤٧٣،٧٠ المقاييس الاقترانية ١٥٥ .
وتعريفها ٤٧١ والبسطة ٩٥ .
المعرفة
- ٤٣٥ المعرفة الناقصة والثامة والخاصة المقاييس المولفة من القضايا الشرطية
والامة ٣٧ .
استثنائية واقترانية ٤-١٥٢ .
المقدم
- المعرفة العرضية ٣٥
المعقول
- الجزالاول من الشرطية المتصلة ٤٧٣ تكثره وتكثر
القضية المتصلة والمنفصلة ١٠٨ .
المعلومات
- ما يدرك فى الازهان ٢٣٠ .
المعلومات
- تقال على صنفين ... الحكم
... امور الوجوديه ... ٧٠ .
- ١١٤ القضايا بدخولها فى التاليف تسمى مقدمات
٤١١٥ كذبها لا يلزمه كذب النتيجة ١٧٨ .
مقدمات الاوائل
- فى القياس ٢٦٩-٢٦٤ .
المفرد

المقدمات الاولية	الممكن
كيف تعرف ٢١٢ .	في جهات القضايا ٤٧٨ اعتباره بحسب الوجود
مقدمات البرهان	والذهن ١٧٩ يكون له امكان وجواز ٤٨٠ الضروري
وشرايطها ٢١٧ .	الموقت يقال له ممكن ايضاً ٤٨١ الذي هوجهة
المقدمات الذائعة المشهورة	٨٤ يصدق على المطلق ولا ينمكس ٨٧ .
وتأليف القياسات الجدلية منها ٢٣٤ .	الممكن العام
مقدمات الشعر	الذي هوجهة ٨٤ .
شرطها ان تكون مخيلة ٢٧٧ .	الممكنات
المقدمات الكاذبة	وعكسها ١٢١ .
نتيجة الصادقة قد تكون من المقدمات الكاذبة	النسببات بين القضايا ٩٨-٩٧ .
١٧٨ .	مركز تحقيقات كويتية
المقدمات المتقابلة	ومتصورات الازهان ١٢ .
قد يولف القياس من مقدمتين متقابلتين ١٨٨ .	المنطق
المقدمات المحمودة هي مادة الجدل ٢٦٩ .	موضوعه ١٧٠٦٥٥ منفته ٤٧ غرضه ٤٧ هو قانون
المقول في جواب ماهو واتسامها ١٤ .	الهداية النظرية ٤٧ قرانى التلميته ١١٣ قانون
مختلف بحسب سئوال السائل ٣٢ .	حكاية الفطرة الصالحة والحكمة المزينة
المقوم	١١٣ موضوعه هو الامور الكلية ٢٣٦ الذي يدخل
يسمى ذاتياً ١٤ .	من الشعر في صناعة المنطق النظر في المقدمات
المكتسب	القياسية ٢٨٠ .
الفرق بين المستفاد والمكتسب ٤٤ .	المنفصلة
الممتنع	وتسمى بها الاتتألف من القضايا
في جهات القضايا ٨٢ .	الشرطية المنفصلة قرينة قياسية ١٥٦ التقديم والتأخير

- فى الجزئين لايفير حكم المنفصلة ١٥٩ .
- منفعة المنطق
- هى هداية الاذهان ٧ .
- الموجبة الكلية
- المواد
- والجهات ٤٨٤ احوال الوجودية فيها ٨٤ .
- مواد القرائن
- فى حيز الموجبة المذميه ٤٩٧ فيها حرف السلب
- هى المقدمات ١١٤ .
- جزء من المحمول ٩٥ .
- مواد القياس
- الموجبة
- هى القضايا والمقدمات ٤١٥ فى
- التناقض بين الموجهتين ٩٢ .
- الخطابه غير المواضع التى قيلت فى الجدول ٢٧٣ .
- موضع التصديق والتكذيب
- مواضع الاثبات والابطال ٢٤٥ - ٢٤١ .
- مواضع البحث والنظر (فى الجدول) ٢٣٦ .
- الموضوع
- مواضع الخاصه بالحد
- المقول عليه يسمى حمل حمل مواطاة لان
- فى الجدول ٢٥٤ .
- المحمول هو صورة الموضوع ١٢ فى الموضوع اعنى
- مواضع الخاصه بالعرض العام والجنس
- مقدار الموضوعية ١٣ .
- والاثر والافضل ٢٥٠ - ٢٤٦ .
- موضوع العلم الكلى
- مواضع الخاصه بالفصل والخاصه
- المرجود من حيث هو موجود ٢٢٣ .
- فى الجدول ٢٥٣ - ٢٥٠ .
- موضوع المنطق
- الموجبه البسيطة ٩٥ .
- الذى يتصرف فيه المنطقى هو ما به يتوصل الى
- الموجبه الجزئية
- معرفة المجهولات ٦ - ٥ وقال قوم ان موضوع
- وعمه ١١٨ .
- المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعانى وما
- اصابوا ٤٦ ما به يتوصل الى الهداية ٧ .
- الموجبه العدمية

الموضوع الواحد	النوع الاخير - نوع الانواع .
للم الواحد بالنوع موضوع واحد ٢٢١ .	نوع الانواع
موضوعات العلوم ٢٢١ .	اول نوع مقول على الاشخاص ١١٥ هو نوع
المؤلف -- اللفظ المؤلف ١٠ .	الاخير ١٧، ١٨ .
المهملة	نيطوريقي - القياسات والاقاويل الشرعية
مالم يذكر فيه السور من القضايا ٧٥ . يحكم انها	٢٨٦ - ٢٧٢ .
لامحالة في البعض ٨٦ التناقض بين مهملتين ٩٢ .	
الميزان الذهنية	٢ الواصل الموجب للعلم
من يزن تصديقه بهذه الميزان الذهنية ٢١٥ .	حد الاوسط ١١١ .
النتائج	الوجودية
استقرار النتائج ١٧٤ .	مطلقة ٨٥ .
النتيجة الصادقة	الوزن
قد تكون من مقدمات كاذبة ١٧٨ .	اولى بضاعة الموسيقارين ٢٨٠ .
نظام البيان القياسي ١٦٣ .	الوزن والقوافي
نظام المعاني ١١٢ .	هو الشرقي زماننا ٢٧٦ .
نقل الحكم	وصايا التي ينفع بها المجادل
من «ما بالضرورة ان يكون» الى «مستنع ان	٢٦٣ - ٢٥٦ .
لا يكون» ٨٤ .	الوصلة بين المعلوم والمجهول
النوع	وصلة علمية حكمية ١١١ .
الاخص يسمى نوعاً للجنس ١١٤ وتريفه ١١٦ له	الوضع
مفهومان احدهما بالاضافة الى مافوقه والاخر	ما تصدره المعلوم من الحدود والمقدمات يسمى
لاعتبر فيه اضافة الى مافوقه ١٧ .	وخصاً ٢١٩ . هو راي شنع ٢٣٥ بحري في

عبارة القدا مأ ذكره ٢٣٥.

وقت ما

فں جهات القضايا ٧٩.

الهداية النظرية فں العلوم

منها اولية ومنها تلمية ٧.

هذا الفاضل -- ابن سينا ٢٨.

الهندسه

ينظر فں المقادير ٢٢٤.

هو

خالفة الاسم ٤٧٢ راجعة ٧٢.

هياة تأليف المقدمات

صورة المقدمات ١١٤.



مركز تحقيقات كميپوتر علوم اسدي